

اسلوب التعليل

وطرائقه في نه القرآن الكريم

دراسة نحوية

يونس عبد مزوك الجناتي

سُبْحَانَكَ يَا عَلِيُّ
وَطَرِيقُهُ فِيهِ الْكَرِيمُ
وَلَا سَهْمِيَّةَ

أَسْأَلُكَ بِالتَّعَلُّكِ

وَصَاطِقَهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

شبكة كتب الشيعة

دراسة نحوية

الدكتور

مؤنس محمد مرزوك الجنابي

shabooks.net

رابطه بديل < mktba.net

دارالمدار الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

الطبعة الأولى

كانون الثاني/يناير/أي النار 2004 إفرنجي

رقم الإبداع المحلي 2002 / 4449
ردمك (رقم الإبداع الدولي) ISBN 9959-29-109-X
دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيل - الطيونة، شارع هادي نصر الله - بناية فرحات وحجيج، طابق 5،
خليوي: 933989 - 03 - هاتف وفاكس: 542778 - 1 - 00961 - بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb
ص.ب. 14 / 6703 - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني www.oaabooks.com

توزيع دار أوياء للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،
هاتف: 4448750 - 4449903 - 3338571 - 21 - 00218 - فاكس: 4442758 - 21 - 00218،
طرابلس - الجماهيرية العظمى - oaabooks@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاصِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾
﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَبَجَيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي بحثي هذا...

إلى مقام حبيبي خليل الرحمن محمد ﷺ معلم الأبرار المقربين رسول رب العالمين، وإخوانه أنبياء الله أجمعين.
وإلى حواربي رسول الله ﷺ من أهل بيته الكرام وصحابته أئمة الإسلام.

وإلى روح والديّ الكريمين عسى أن يكون هذا الجهد المتواضع من آثارهما الصالحة عند الله

وإلى أم البنين زوجتي التي شاركتني مسيرة العمر عسى أن يختم الله بخير
وإلى فلذات الكبد أرنو إليهم بنظرة الأمل الواعد عند الله أبنائي الأعزاء
وإلى أحفادي حبات القلب النجباء.

وإلى إخوتي الكرماء وأهلي وأقاربي وعشيرتي جميعاً

وإلى من له فضل علينا وأحبنا في الله وأحببناه

ضراعة إلى الله البرّ الرحيم أن يمنّ علينا بالعفو والعافية وحسن
الخاتمة.

شكر وتقدير

إن رضا الله سبحانه لهو الإكرام الرحماني والقبول الرباني، المقام العظيم جداً، بحيث يبقى دونه شكر الناس وإعجابهم بحكم ذرة بالنسبة إلى ذلك المقام الرفيع.

فإن كان منا شكر للإله فهذه غايتنا وكفایتنا، أما شكر الناس فإنما يكون مقبولاً إن كان ظلاً منعكساً من شكر الله تعالى توجبه وصية الله، وإلا فسرعان ما ينطفئ عند باب القبر ولا يساوي هناك شروى نقيير.

ومن الاعتراف بالفضل لأهله شكرهم على إحسانهم وبرهم.

فأتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أولاني عناية ورعاية وحنوا وتوجيهاً، فأمدني بما احتاج إليه البحث من متطلبات التأسيس والتقويم حتى استقام، وأخص منهم بالذكر الكريمة المفضال صاحبة الخلق الرصين الدكتورة هدى الحديشي المشرفة على الرسالة وزوجها النبيل الدكتور رسول الدوري لما أبدياه من كرم فياض وعطاء جزيل.

ومن حلية طالب العلم أن يتجمل بالاحترام والتوقير لأساتذته الأجلاء، فشكري وانشراح صدري لأولياء نعمتي مما علمني الله أساتذة قسم اللغة العربية كافة في كلية الآداب وعلى رأسهم الدكتور عناد غزوان إسماعيل الجنابي رئيس القسم لما أبدوه وأسدوه من التصويب والتشجيع، وأخص

بالذكر الدكتور عبد الرحمن مطلق الجبوري الأستاذ في كلية التربية/ ابن رشد، فقد حباني بكثير من الفضل، والأساتذة الأكارم في جامعات أخرى أسأل الله تعالى أن يجعلهم جميعاً في ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْدِرٍ﴾ [القمر: 55].

ومن نافلة القول أن يشكر الأخ إخوته من رحم وغيرهم من ذوي الرشد والحلم ممن فتحوا قلوبهم أو أبواب بيوتهم ومكتباتهم، فطهر الله نفوسهم من الشح والظن، وهم كثر بحمد الله أعتذر عن ذكر أسمائهم ففي الفؤاد طيفهم، خشية الإطالة وعتب من لا يذكر اسمه سهواً وعلم ذلك ﴿عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: 52].

كما أوجه أشواقي حرى متلهفة لسماع كلمة نصيح وتكريم من الأخيار رئيس لجنة المناقشة الموقرة وأعضائها الذين شرفوني بقبولهم مناقشة الرسالة والذين سيرفدوننا بتوجيهاتهم المحكمة وآرائهم الحصيفة السامية مما يجعل البحث أكثر إحكاماً وأصلب تماسكاً وأرفع ذكراً وأعمّ نفعاً بإذن الله.

وشكري إلى أهالي المحمودية الأوفياء من رواد جامع المحمودية الكبير وبقية الجوامع والمساجد الأخرى الذين ما بخلوا بدعوة في ظهر الغيب أو جود بالبشر وانطلاق المحيا عند اللقاء، وقد جاء بعضهم إلى حضور هذه المناقشة على الرغم من العناء للارتشاف من ضرب العلم في مظانه الأصلية من أهله وشكراً ثم شكراً لكل من يحسن للعلم وأهله. جزى الله عني الجميع خير ما يجزي المحسنين.

الباحث

المقدمة

الحمد لله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: 1-4]، والصلاة والسلام على بديع البيان محمد الإنسان وعلى آله وأصحابه وتابعيه بإحسان. وبعد:

فإن من تمام فضل الله نعمته على العبد أن يصطفيه فيجعله من خاصته الذين يبشرهم رسول الله ﷺ وهو يقول فيهم «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»⁽¹⁾. وإنه لشرف لي أن يكون موضوع رسالتي في طرف من لغة القرآن الكريم، مُتَفَيِّئاً ظلال هذا الذكر الحكيم الذي نزل به أمين السماء إلى رسول الله ﷺ من كلام رب العالمين الذي وقف متحدثاً أئمة الفصاحة وسادة البيان بما حواه من نظم معجز في رصفه واختيار ألفاظه وتراكيبه، فما كان لأحد ادعاء ابتكاره ولا القدرة على الإتيان بمثله أو بعض سورة منه ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: 88]، وأنى لهم ذلك وقد لفت القرآن الكريم أنظارهم إلى (أن يكونوا دقيقين في انتقاء اللفظ وتخيره تحقيقاً لصدق المعنى المراد)⁽²⁾، في مثل قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، 1/83.

(2) علل التعبير القرآني عند الرازي في التفسير الكبير: أحمد جمعة محمود الهيتي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب/ بغداد 1420/ 1999، المقدمة.

أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴿[الحجرات: 14]﴾، وبهذا تقع الكلمة في معناها الحقيقي من غير تحريف أو شطط في التأويل.

وكنت أتشوق إلى موضوع تحدوني الرغبة الصادقة فيه بما يقرب إلى الأذهان فهم كتاب الله تعالى ويعين على الوقوف على شيء من مضامين خطاب الله عز وجل لعباده، عسى أن يكون ومضة ضياء لمن انفتح قلبه لنور الله فاستنار بنور كتاب الله الذي أنزله هدى ونوراً وشفاء لما في الصدور.

وبعد اطلاعي على رسالة (أسلوب التعليل في العربية) لمعت في مخيلتي بارقة أمل واستقر الرأي بعد عرض الأمر على الأستاذة الفاضلة الدكتورة هدى الحديثي على أن أكتب في موضوع قد مهد فيه الطريق علماء أجلاء من أئمة العربية ومفسري القرآن العظيم في مؤلفاتهم عن العلة النحوية والفقهية وتعليلاتهم في التفسير وبيان إعراب القرآن، فكان تشجيعها لي على المضي في تحقيق الفكرة نعم المحفز والدليل للاسترشاد بآرائها الناصحة الأمانة في أن أسعى محاولاً أن يكون جهدي لبنة في البناء وخطوة في طريق ما أسس القدماء وسار عليه الأمناء بإذن الله تعالى خادماً بذلك لغة القرآن التي كرمنا الله فرفع لنا بها ذكراً، فكان موضوع (أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن دراسة نحوية) وقد تفضل أساتذة قسم اللغة العربية الأجلاء بمناقشة الموضوع وإقراره مما غرس في أعماق شعوري الامتنان لهم بخالص الدعاء بالتوفيق وشرف الذكر من العليم الخبير.

وعلى الرغم من خطورة البحث في موضوع كهذا، لما للقرآن من مقام مهيب جليل تقف بيني وبينه حجب من الرهبة والخوف والتردد، وكيف لا يتولد مثل هذا الإحساس في جوانحي وقد قرأت قول خليفة رسول الله ﷺ وصاحبه من قبل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (أي أرض تقلني وأي سماء تظلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم)⁽³⁾، غير أنني أشكر الله تعالى

(3) تفسير القرآن العظيم: الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، 11/1.

معترفاً بقصر باعي وإحجام قلبي وارتجاف قلبي وقشعريرة جلدي، وأنا أتملى آيات الله متفكراً متدبراً، أن بث في روحي العزم ووفقي أن أسطر ما هداني الله إليه، فإن كان صواباً فمن الله ربي الفضل والإحسان وإن قصرت - وما أكثر تقصيري - فمن نفسي ومن الشيطان، أعوذ بوجه الله الكريم الذي أشرقت لنوره السموات والأرض أن أردى في الظلمات فالله مطلع على سري وعلايتي بيده أمر الوجود وإليه مآلي والمصير.

وقد قسمت البحث على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

تناولت في التمهيد تعريف العِلَّةِ والتعليل ومدلول ذلك عند علماء النحو وأصول الفقه وأهل المنطق والفلاسفة، ثم بينت الصلة بين هذه المدلولات، وتناولت بإيجاز العِلَّةَ والتعليل في السياق القرآني ذلك لأن التعليل يفيد التقرير والأبلغية⁽⁴⁾ فهو (نوع من أنواع التأكيد والتثبيت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم، وذكر الشيء معللاً مما يقوي تأثيره في النفس وثقتها به)⁽⁵⁾. ففي الفصل الأول وقد قسمته على ستة مباحث، بينت في الأول منها: التعليل باللام وأنها أم باب التعليل، وفي الثاني معاني أخرى للام لها علاقة بالتعليل، وفي المبحث الثالث الكلام عن لام كي وأحكام تتعلق بها، وفي المبحث الرابع تطرقت إلى لام الجحود وفي المبحث الخامس تناولت التعليل المجازي بلام العاقبة أو الصيرورة والمآل، ثم في المبحث السادس أشرت إلى التعليل باللام بعد القول.

وتناولت في الفصل الثاني بمباحثه الخمسة الحديث عن التعليل بالأدوات (الحروف) التي تفيد تعليلاً، ففي الأول منها: التعليل بالحروف الأحادية وهي الباء والفاء، وفي الثاني التعليل بالحروف الثنائية وهي: إذ، أو، عن، في، كي، من. وفي المبحث الثالث: التعليل بالحروف الثلاثية وهي: إذن، إلى، على، كما. أما في المبحث الرابع فقد تناولت التعليل

(4) ينظر معترك الأقران: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، 372/1.

(5) التراكيب اللغوية في العربية، دراسة وصفية وتطبيقية، د. هادي نهر، 47.

بالحروف الرباعية وهي: حتى، لعل. ثم ختمت الفصل ببيان الفرق في التعليل بين الحروف المعللة.

وفي الفصل الثالث تناولت التعليل بـ (المفعول له) بمبحين، تطرقت في المبحث الأول منهما إلى الحديث عن التعليل بالمصدر الصريح وفي المبحث الثاني عن التعليل بالمصدر المؤول.

أما الفصل الرابع وهو الأخير فقد تناول البحث فيه التعليل بوسائل أخرى قسمته على ثلاثة مباحث هي: التعليل بالألفاظ والتعليل بالجمل ممهداً لذلك بإيجاز عن السياق وأثره في توجيه المعنى وفي المبحث الثالث التعليل بطرائق مختلفة منها التعليل بذكر العلة المركبة والتعليل المجازي أو ما يسمى حسن التعليل.

وأخيراً ختمت الدراسة بأهم ما توصل إليه البحث من نتائج. واعتمدت الدراسة على كتب اللغة والنحو قديمها وحديثها مما تيسر الاطلاع عليه وكتب التفسير وعلوم القرآن ولا سيما كتب معاني القرآن وإعرابه قديماً وحديثاً وأخص بالذكر منها مؤلفات إعراب القرآن ومعانيه للفراء والأخفش الأوسط والزجاج والنحاس والكشاف للزمخشري والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي والتحرير والتنوير لابن عاشور وغيرها كثير مما ورد ذكره في قائمة المصادر والمراجع.

وقد كان لتوجيهات الأستاذ المشرف فضيلة الدكتورة هدى الحديثي وتصويباتها وخلقها العالي الرفيع أكبر الأثر في إخراج هذا الجهد المتواضع إلى النور، فقد أخذت بيدي وأقالت عثرتي في أكثر من موضع على الرغم من مشاغل الحياة مع كبر سني وكثرة الأعباء في العلاقات والمسؤوليات. شكر الله لأستاذتي سعيها وصانها ورفع ذكرها وعافاها في الدنيا والآخرة وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

23 محرم الحرام 1422 هـ/ 17 نيسان 2001 ف

التمهيد

جُبِلَ الإنسانُ منذ أن نفخ الله فيه من روحه فكان بشراً سويّاً على أن يسأل عن سبب لكل ما تدركه حواسه، وأن يبحث عن علل الأشياء والموجودات من حوله وعلى مدى تطور إدراكه وإحاطته بالعلوم التي يتحصلها بسعيه.

وإن إصدار حكم ما على الظواهر الطبيعية العقيدية وما يترتب عليها من أحكام وأسباب قد برز نتيجة لتتبع الجزئيات وجمع ما تشابه منها، مما دعا العقل أن يطلق عليها حكماً عاماً قد يكون علّة لما يحيط بهذا الكائن البشري من مظاهر الحياة.

ودارس اللغة العربية قد بحث الظواهر اللغوية وحاول إيجاد علّة لكل ظاهرة (فللمرفوع سبب وللمنصوب علة وللمجرور غاية وللمجزوم هدف)⁽¹⁾، غير أن العرب لم تُعَلّل كل ما قالته، إنما تصور النحاة أن العرب إنما قالت ما قالته لِعلّة يضعونها هم أنفسهم، فقد تكون ما أرادته العرب، وقد لا تكون، ولكل أن يُعَلّل بما يراه علّة، وبذلك تختلف العلل باختلاف

واضعها وبحسب تفسيره لما يراه، إذ تعدد الأحكام وتكثر الآراء.

وبهذه هذه التوطئة اليسيرة نعرض لتعريف العِلَّة والتعليل لغة واصطلاحاً، ليقف القارئ على تحديد المصطلح الذي تناولته الدراسات من قبل⁽²⁾.

العِلَّة والتعليل لغة:

العِلَّة: تأتي بفتح العين وبكسرهما.

فهي بالفتح بمعنى: الضَّرَّة - وبنو العَلَات - بنو الضرائر، وفي الحديث الشريف: «الأنبياء إخوة أبناء عِلَات أمهاتهم شتى ودينهم واحد»⁽³⁾، قال الشاعر جابر بن الثعلب الطائي:

وهم لِمُقَلِّ المال أولاد عِلَّة وإن كان محضاً في العشيرة مخولاً⁽⁴⁾

وإنما سميت الزوجة الثانية (عِلَّة) لأنها تُعَلُّ بعد صاحبته، من العَلَل، ويُعْنى بها الشربة الثانية عند سقي الإبل، والأولى تسمى النَّهْلُ، جاء في كتاب العين: العَلَل: الشربة الثانية، والفعل: عَلَّ القوم إبلهم يَعْلُونَهَا عَلًّا، وَعَلَلًا، والإبل تُعَلُّ نفسها عَلَلًا. والأم تُعَلِّلُ الصبي بالمرق والخبز ليحتزى به عن اللبن⁽⁵⁾، وَعِلَّةٌ يَغْلُهُ عَلَاهَا: إذا طرب إلى ولد أو إلى وطن⁽⁶⁾. وعند ابن فارس

(2) ذكر ذلك عدد من علماء العربية والباحثين، فقدمنا: الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 170هـ، وسيبويه ت 180هـ، وابن دريد ت 321هـ، والزجاجي ت 337هـ، وغيرهم. ومن المحدثين: د. مازن المبارك وصاحب العلة النحوية تاريخ وتطور، وصاحب أسلوب التعليل في العربية وغيرهم.

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر 3/ 291.

(4) جمهرة اللغة: ابن دريد أبو بكر بن الحسن الأزدي البصري، 1/ 113.

(5) كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، 1/ 188.

(6) جمهرة اللغة 2/ 141.

(ت 395هـ): عِلَّةُ الرجل إذا نازعته نفسه إلى الشيء، وَعِلَّةٌ: جاع وضجر⁽⁷⁾.

وجاء في اللسان: العَلُّ والعَلْلُ: الشربة الثانية وقيل الشرب بعد الشرب تباعاً، يقال عَلَّلَ بعد نَهَلٍ⁽⁸⁾. وفي الوافي: تَعَلَّلَ الرجل: أبدى الحجة وتمسك بها والمرأة من نفاسها خرجت، وبالأمر تشغل به، والعَلَّةُ: المرة وما يُتَعَلَّلُ به⁽⁹⁾.

وبالكسر تأتي العِلَّةُ بمعنى المرض، قال الخليل: والعِلَّةُ: المرض وصاحبها مُعْتَلٌّ⁽¹⁰⁾، وفي الجمهرة: العِلَّةُ من المرض والعِلَّةُ من الاعتلال، جاء بِعِلَّةٍ وجمعها (العِلَلُ)⁽¹¹⁾، وهي تأتي بمعنى السبب، وقد قيل: هذه عِلَّتُهُ: سببه... والعِلَّةُ: الحَدَثُ يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العِلَّةُ صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول⁽¹²⁾، وقال في التعريفات: العِلَّةُ لغة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه يسمى المرض عِلَّةً لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف... وقال أيضاً: العِلَّةُ هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه⁽¹³⁾.

فإذا قيل: هذا عِلَّةٌ لهذا، أي سبب ففي حديث عائشة رضي الله عنها (فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بِعِلَّةِ الراحلة، أي بسببها، يظهر أنه يضرب جنب البعير برجله، وإنما يضرب رجلي)⁽¹⁴⁾.

(7) المجمل في اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس، 624/3 - 625، وينظر معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس 4/111.

(8) لسان العرب: ابن منظور، 4/3079.

(9) الوافي معجم وسيط للغة العربية: الشيخ عبد الله البستاني 434.

(10) كتاب العين 1/88.

(11) جمهرة اللغة 1/113.

(12) لسان العرب 4/3081، وينظر تاج العروس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، 8/32.

(13) التعريفات: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني الحنفي، 134.

(14) النهاية في غريب الحديث والأثر 3/291، وعائشة هي بنت أبي بكر الصديق وعبد الرحمن أخوها رضي الله عنهم.

والتعليل لغة: مصدر عَلَّلَ فهو: سقي بعد سقي، وجني الشمرة مرة بعد أخرى... وَتَعَلَّلَ بالأمر واعتَلَّ تشاغل... وَعَلَّلَهُ بطعام وحديث ونحوهما شغله بهما⁽¹⁵⁾. والمُعَلَّل: اسم فاعل وهو دافع جابي الخراج بالعِلَلِ ومن يسقي مرة بعد أخرى ومن يجني الشمرة مرة بعد مرة ويوم من أيام العجوز لأنه يُعَلَّلُ الناس بشيء من تخفيف البرد. والمُعَلَّل: اسم مفعول، وهو الذي يكون لوجوده سبب من الأسباب متقدم بالوجود عليه وبالكون قبله⁽¹⁶⁾.

من ذلك يتبين أن للعِلَّة في اللغة معاني عدة منها:

- 1 - الضَّرَّة: وهو الزوجة الثانية لأنها تُعَلُّ بعد صاحبته بناء على أن العَلَّ الشربة الثانية.
- 2 - معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل. إذ إن العِلَّة: منازعة النفس إلى الشيء ومنه الجوع والضجر وكذلك الحدثُ يشغل صاحبه عن حاجته.
- 3 - المرض: فالعِلَّة من الاعتلال وَعَلَّ الرجل يَعِلُّ - بالكسر - فهو مُعَلٌّ وَعِلِيلٌ أي أصيب بِعِلَّةٍ.
- 4 - توضع موضع العذر لأن العذر حلٌّ بالمعتذر فغيره عما اعتذر منه وهي بذلك ترادف السبب، ذلك لأن السبب هو (ما يتوصل به إلى غيره)⁽¹⁷⁾ وقد استُعيِر من الحبل الذي يتوصل به إلى الماء بالصعود والانحدار، فبالسبب يحل تغيير لأن به يحدث التوصل.

(15) لسان العرب 4/3079.

(16) ينظر لسان العرب 4/3080، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية: بطرس البستاني، 1/638.

(17) تاج العروس 1/293.

ولعل المعنيين الثاني والرابع هما اللذان عليهما مدار العِلَّة عند الفلاسفة وعلماء أصول الفقه وعلماء النحو. وقد تكون العِلَّة بمعنى السبب هو المناسب للمعنى الاصطلاحي لأنَّ العِلَّة سبب في ثبوت الحكم. جاء في المصباح المنير: واعتلَّ إذا تمسك بحجته... وأعلَّه جعله ذا عِلَّة ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم⁽¹⁸⁾.

المعنى الاصطلاحي:

العِلَّة والتعليل عند الفلاسفة:

العِلَّة عند الفلاسفة: هي كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال إذ بوساطة انضمام غيره إليه يكون عِلَّةً لذلك الأمر، والأمر مَغْلُولٌ له، وهي عِلَّةٌ فاعلية أو مادية أو صورية أو غائية، والعِلَّة من كل شيء سَبَبُهُ⁽¹⁹⁾.

فالعِلَّة عندهم تقابل المعلول إذ هي ما يؤثر في غيره إذ (كل وصف حل بمحل وتغير به حاله معاً فهو عِلَّةٌ، وصار المحل مَغْلُولاً)⁽²⁰⁾، والتعليل عندهم: تَبَيُّنُ عِلَّةِ الشيء، وهو ما يُسْتَدَلُّ به من العِلَّة على المعلول ويسمى برهاناً لَمِيّاً⁽²¹⁾، فإن (ما يطلب بصيغة (لِمَ) وهي العِلَّة وجوابها (البرهان

(18) المصباح المنير: الفيومي أحمد بن محمد، 77/2 وينظر العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق (ت 381هـ: محمود جاسم الدرويش، رسالة دكتوراه، الآداب/ بغداد 1408هـ/ 1987م، 14.

(19) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية/ مصر 2/ 624.

(20) ينظر الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، 3/ 186، المعجم الفلسفي: جميل صليبا 2/ 95.

(21) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون (موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية): الشيخ المولوي محمد علي التهانوي، 4/ 45. والمعجم الوسيط 2/ 623، ودائرة المعارف بطرس البستاني 6/ 157، ومحيط المحيط 1/ 638.

اللَّمْي) حيث كانت الوساطة عِلَّةً للمطلوب في الخارج كما هي في الذهن⁽²²⁾.

والعِلَّة عند الفلاسفة ترادف السبب غالباً إلا من وجهين⁽²³⁾:

أولهما: إذا أريد بالعِلَّة المؤثر أو ما ينشأ للمعلول عن المؤثر بلا وساطة بينهما أو شرط والسبب ما يكون باعثاً على الشيء أو ما يؤدي إليه بوساطة أو وسائط.

الثاني: أن العِلَّة ما يحصل الشيء به، والسبب ما يحصل الشيء عنده لا به، وآثر الغزالي (ت 505هـ) والمتكلمون استعمال لفظ السبب للدلالة على العِلَّة في حين أثر غيرهم من فلاسفة المسلمين استعمال لفظ العِلَّة على السبب⁽²⁴⁾.

والعِلَّة قسمان⁽²⁵⁾:

1 - عِلَّة الماهية: وهي ما يُتَقَوَّم به من أجزائها وتكون مادية وصورية، فالمادية ما لا يجب بها وجود الشيء بالفعل بل بالقوة كالخشب والحديد بالنسبة إلى السرير، ويعبر عنه بأنه لا بد من وجوده لوجود الشيء. والصورية ما يجب بها وجود الشيء بالفعل كالهيئة التي عليها شكل السرير.

2 - عِلَّة الوجود: وهي ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة

(22) ينظر صفوة الآلي من مستصفى الإمام الغزالي في علم أصول الفقه: عبد الكريم المدرس 6، 22.

(23) ينظر الكليات للكفوي 3/ 221، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية: جلال الدين سعيد 237.

(24) ينظر المعجم الفلسفي: مجمع اللغة العربية: القاهرة 122، المعجم الفلسفي صليبا 2/ 96.

(25) ينظر التعريفات: 142، ومعيار العلم (أو منطق تهافت الفلاسفة): الإمام أبو حامد الغزالي، 258، وكشاف اصطلاحات الفنون 4/ 1038.

بأجزائها بالوجود الخارجي وتكون خاصة بالفاعلية والغائية.

فالعلّة الفاعلية: ما تكون مؤثرة في المعلوم موحدة له، كالصانع للشيء، وعَرَفَهَا الكندي الفيلسوف (ت 252هـ) بأنها: مبتدأ حركة الشيء التي هي عليه⁽²⁶⁾. وعَرَفَهَا الغزالي: بأنها: ما منه بذاته الحركة، وهو السبب في وجود الشيء⁽²⁷⁾. والعلّة الغائية هي الباعثة على إيجاد الشيء وتفيد فاعلية الفاعل، وهي متأخرة عن المعلول في الوجود في الخارج فهي الغرض أو (الغاية الباعثة أولاً المطلوب وجودها آخراً)⁽²⁸⁾، وهي تتأخر في الوجود عن حال العلّة الفاعلية التي تتقدمها في الوجود بالزمان⁽²⁹⁾.

والعلّة الفاعلية تسمى سبباً عند المحدثين، وهو ما يترتب عليه مُسَبَّبٌ عقلاً أو واقعاً وقد تسمى بالمحرك أو الفاعل، والعلّة الغائية هي الغاية أو الغرض وقد تسمى (العلّة التّماميّة)⁽³⁰⁾، فهي (حيث وجدت في جملة العلل هي علّة العلل)⁽³¹⁾، وهي تقع جواباً عن (لماذا) أو (لِمَ) أكثر من وقوع العلّة الفاعلية والجواب بها مناسب عند تعلق الأمر بالإرادة الإنسانية حسب⁽³²⁾.

وسيتضح من البحث إن شاء الله أن التعليل في كتاب الله تعالى لا يشتمل إلا على العلتين: الفاعلية (وهي السبب عند المحدثين) والغائية (الغرض).

(26) رسائل الكندي الفلسفية (في حدود الأشياء)، تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريده، 1/ 169، وينظر معجم المصطلحات الفلسفية 194.

(27) معيار العلم 258.

(28) معيار العلم 258.

(29) ينظر شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان: محمد بن أحمد ابن رشد، 136.

(30) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون 4/ 1041، المعجم الفلسفي - المجمع 123، السببية في الفلسفة الإسلامية من الكندي إلى ابن سينا: قاسم يحيى العبيدي رسالة ماجستير كلية الآداب/ بغداد 1976م، 10- 11، 80.

(31) مقاصد الفلاسفة: أبو حامد الغزالي ق 44/2.

(32) ينظر أثر المعلم في المجتمع: برتراند رسل، ترجمة د. تمام حسان، 11.

العلة والتعليل عند علماء أصول الفقه:

القياس: هو اعتبار حكم لشيء في شيء آخر لِعِلَّتِهِ لا لِذَلِيلِهِ، فلا بد أن يكون حكمه مدللاً ومعللاً⁽³³⁾.

والعلة الشرعية ركن من أركان القياس فلا يصح بدونها لأنها الجامعة بين الأصل والفرع⁽³⁴⁾، وهي أمانة على الحكم ودلالة عليه ولا بد لِرَدِّ الفرع إلى الأصل من علة تجمع بينهما⁽³⁵⁾، و (هي الوصف الظاهر المنضبط الباعث لتشريع الحكم أي لولاه لم يثبت)⁽³⁶⁾.

والفقهاء يستعملون العلة في ثلاثة أشياء⁽³⁷⁾:

الأول: ما يوجب الحكم لا محالة، أي إذا وجد وجد قطعاً، وهو المجموع المركب من مقتضى الحكمة وشرطه ومحلّه وأهله، كوجوب الصلاة فإنه حكم شرعي ومقتضيه أمر الشارع بالصلاة وشرطه أهلية المصلي ومحلّه الصلاة وأهله المصلي، فإذا وجد هذا المجموع وجبت الصلاة ويطلق على هذا المجموع اسم العلة، تشبيهاً بالعلة العقلية - والعلة العقلية عبارة عما يوجب الحكم لا محالة كتأثير حركة الإصبع في حركة الخاتم ..

الثاني: ما تخلف شرطه أو وجد مانعه كاليمين مع عدم الحنث بالنسبة لوجوب الكفارة، فاليمين علة الكفارة، وشرط وجوبها الحنث، فتسمى اليمين دون الحنث علة وهي علة تخلف شرطها.

(33) المصقول في علم الأصول: الملا محمد جلي زاده الكوي، 87.

(34) ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني، 204.

(35) ينظر كتاب الفقه والمتفة: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، 210، الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن علي بن محمد الأمدي، 3، 12.

(36) إرشاد الفحول 92-93.

(37) ينظر مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة الحنبلي: محمد الأمين الشنقيطي، 41.

الثالث: (الحكمة) وضابطها أنها هي المعنى الذي من أجله صار الوصف علة. فعلة تحريم الخمر الإسكار، وحكمته حفظ العقل، فهو الذي صار من أجله الإسكار علة للتحريم في الخمر.

والتعليل في علم الأصول: تبين علة الحكم الشرعي وكيفية استنباطها واستخراجها بالاجتهاد⁽³⁸⁾.

وقد اختلفت وجهات النظر عند الفقهاء في تعريف العلة على أقوال منها:

إنها المعرفة للحكم، بأن جعلت علماً على الحكم، إن وجد المعنى وجد الحكم. أو أنها الباعث على التشريع، بمعنى أنه لا بد أن يكون الوصف مشتملاً على مصلحة صالحة لأن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم. أو أنها المعنى الذي كان الحكم على ما كان عليه لأجلها. وغير ذلك من التعريفات لم نذكرها حرصاً على عدم الإطالة، وأنها تطلب في مظانها⁽³⁹⁾. والذي يرجحه الباحث منها هو المعنى الأخير.

وللعلة عند الفقهاء أسماء تختلف باختلاف الاصطلاحات، فيقال لها السبب والأمانة والداعي والمستدعي والباعث والحامل والمناط والدليل والمقتضي والموجب والمؤثر⁽⁴⁰⁾.

والعلة تختلف عن السبب عندهم، وكما اختلفوا في تعريف العلة اختلفوا في تعريف السبب أيضاً، فالسبب في اللغة: كل ما يتوصل به إلى

(38) ينظر تعليل الأحكام: محمد مصطفى شلبي 12، القياس حقيقته وحجته: د. مصطفى جمال الدين 177، مباحث التعليل عند الأصوليين والإمام الغزالي: حمد عبيد الكبيسي رسالة دكتوراه جامعة الأزهر 1969م، 3.

(39) ينظر إرشاد الفحول 206-207.

(40) نفسه 207.

غيره⁽⁴¹⁾. وعند الأصوليين عرفه بعضهم بأنه: (ما يكون طريقاً إلى الحكم فقط، أي بلا وضع وتأثير فيه)⁽⁴²⁾، أو هو (معنى ظاهر منضبط جعله الشارع أمانة للحكم)⁽⁴³⁾.

وقد بحث الأصوليون فيما يعينهم على فهم النصوص الشرعية، فكانت لهم مباحث في أمور من كلام العرب ليست من نوع علوم اللغة أو النحو الاعتيادية، بل كانت بالنسبة لهم مقدمة لا بد منها لمعرفة الأصول والقواعد لاستنباط الحكم من النص⁽⁴⁴⁾، فهي ليست نحواً إعرابياً ولا أسلوبياً بلاغياً إذ البحث النحوي عندهم (هو البحث عن دوال النسب والارتباطات ومدلولاتها، وكذلك يصح لنا تسمية (نحو الدلالة) في مقابل ما انتهى إليه النحاة من (نحو الإعراب) وما انتهى إليه البلاغيون من (نحو الأسلوب)⁽⁴⁵⁾.

وقد كانت للأصوليين مباحث متعددة في بيان شروط العلة وأقسامها وما يقدر فيها وبيان طرائق معرفتها، وكذلك في السبب ومناسبته للمسبب وأقسام السبب وارتباطه بالمسبب تراجع في مظانها⁽⁴⁶⁾.

(41) لسان العرب 3/ 1910.

(42) مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول: ملا خسرو، 537، وينظر أصول السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي.

(43) مباحث الحكم عند الأصوليين: د. محمد سلام مذكور 135، وينظر محاضرات في أصول الفقه الجعفري: محمد أبو زهرة، 59.

(44) ينظر مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسطاليسي: علي سامي النشار، 66.

(45) البحث النحوي عند الأصوليين د. مصطفى جمال الدين، 12- 13.

(46) للتفصيل والاستزادة يراجع مثلاً: كتاب الفقه والمتفقه 210 وما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام ج 3، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول 204 وما بعدها، مباحث الحكم عند الأصوليين 135 وما بعدها.

مسالك العلة وهي طرقها الدالة عليها عند الأصوليين:

وقد اختلفوا في عدد هذه المسالك، فقال الرازي في المحصول⁽⁴⁷⁾ هي عشرة: النص والإيماء والإجماع والمناسبة والدوران والسبر والتقسيم والشبه والطرْد وتنقيح المناط.

غير أن ما لم يختلف عليه منها ثلاثة هي النص والإيماء والإجماع، وهي مسالك القياس القطعي، (فالقياص الصحيح مثل أن تكون العلة التي علق الحكم بها في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها، ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط)⁽⁴⁸⁾.

وبتقسيم آخر يمكن إثبات العلة بطريقتين هما النقل والاستنباط، وللنقل ثلاثة أضرب كما أن للاستنباط أضرب ثلاثة كذلك⁽⁴⁹⁾. فالنقل يكون بـ:

1 - النص الصريح على العلية نحو قوله ﷺ: «إنما جعل الاستدّان من أجل البصر»⁽⁵⁰⁾، قال في المحصول: (ونعني بالنص ما يكون دلالة على العلة ظاهرة سواء كانت قاطعة أو محتملة)⁽⁵¹⁾، فالقاطع فيما يكون صريحاً وهو قولنا لعلّ كذا أو لسبب كذا أو لمؤثر كذا أو لموجب كذا أو من أجل كذا كما في الحديث.

وأما الذي يكون قاطعاً فنحو لام التعليل والباء وإنّ والفاء وكى ومن، ونحوها مما قد يكون التعليل مستفاداً من حرف من حروفه أو من اسم من

(47) المحصول في علم أصول الفقه: الإمام فخر الدين الرازي، 311/2، وينظر الإحكام في أصول الأحكام 55/3 وما بعدها.

(48) القياس في الشرح الإسلامي: شيخ الإسلام ابن تيمية، 3، وينظر أصول الفقه الإسلامي: د. محمد مصطفى شليبي، 249/1، القياس حقيقته وحجته 251.

(49) ينظر مذكرة أصول الفقه 252 وما بعدها.

(50) سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، 61/5.

(51) المحصول في علم أصول الفقه 312/2.

أسمائه التي تفيد تعليلاً أو من فعل من الأفعال الدالة على ذلك⁽⁵²⁾. وهو ما نفصل فيه القول في بحثنا هذا إن شاء الله تعالى.

2 - الإيماء والتنبية وهو (أن يقرن الحكم بوصف على وجه لو لم يكن علّة لكان الكلام معيياً عند العقلاء)⁽⁵³⁾، أو هو ما يدل على العلّة بقرينة من القرائن⁽⁵⁴⁾، ففي اللفظ دلالة على العلّة ليس بالوضع بل بوساطة شيء آخر هو القرينة⁽⁵⁵⁾، فالإيماء يفهم فيه التعليل من السياق أو القرائن اللفظية الأخرى. وهو أنواع منها⁽⁵⁶⁾:

● أن يذكر الحكم عقب وصف بالفاء، فيدل على أن ذلك الوصف علّة لذلك الحكم نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا إِلَيْهَا فِي الْمَجِيزِ﴾ [البقرة: 222]، ويلحق بهذا ما رتبته الراوي بالفاء، كقوله (أن النبي ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ تَشَهُدُ ثُمَّ سَلَّمَ)⁽⁵⁷⁾.

● ترتيب الحكم على الوصف بصيغة الجزاء يدل على التعليل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: 2].

● أن يذكر أمرٌ حادثٌ فيجاء عنه بحكم فيدل على أن ذلك الأمر علّة لذلك الحكم الذي أجيب به، كقوله ﷺ «هل تستطيع أن تعتق رقبة»⁽⁵⁸⁾

(52) ينظر إرشاد الفحول 210.

(53) مذكرة أصول الفقه 252، وينظر مختصر المتهمي الأصولي: ابن الحاجب المالكي، 2/234.

(54) مسلم الثبوت في أصول الفقه: الإمام محب الدين بن عبد الشكور البهاري الهندي، 2/296.

(55) أسلوب التعليل في العربية: أحمد خضير عباس، رسالة ماجستير، كلية الآداب/المستنصرية، 1999م، 7.

(56) ينظر مذكرة أصول الفقه 252 - 253، إرشاد الفحول 212.

(57) سنن الترمذي 2/241.

(58) نفسه 3/102.

للأعرابي الذي قال: واقعت أهلي في رمضان، فدل على أن الوقاع هو علة العتق.

● أن يذكر مع الحكم شيء لو لم يُقدَّر التعليل به لكان لغواً غير مفيد. أو أن يذكر في سياق الكلام شيء لو لم يعلل به صار الكلام غير منتظم كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثُودَىٰ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: 9]، فإنهم يفهم منه أن علة النهي عن البيع كونه مانعاً من السعي إلى صلاة الجمعة، أو أن يكون ذكر الحكم مقروناً بوصف مناسب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي بَحِيمٍ﴾ [الانفطار: 13، 14]، أي لبرهم وفجورهم، فهو بيان للنتيجة الحفظ والكُتُب من الثواب والعقاب⁽⁵⁹⁾.

3 - ثبوت العلة بالإجماع، وترك الإشارة إليه لعدم صلته ببحثنا.

أما أضرب إثبات العلة الثلاثة بالاستنباط فهي:

1 - المناسبة: وهي لغة الملائمة، وفي الاصطلاح: كون الوصف يتضمن ترتب الحكم عليه مصلحة كالإسكار، فإن ترتب المنع عليه فيه مصلحة حفظ العقل من الاختلال ويسمى (المناسبة والإخالة) وضابط ذلك أن يقترن وصف مناسب بحكم في نص من نصوص الشرع ليس فيه ما يقدح، ويقوم دليل على استقلاله بالمناسبة دون غيره، فيعلم أنه علة ذلك الحكم كقوله ﷺ «كل مُسْكِر حرام»⁽⁶⁰⁾، فالإسكار مناسب للتحريم مقترن به في النص سالم من القوادح مستقل بالمناسبة⁽⁶¹⁾.

2 - السُّبْر: بفتح السين لغة: الاختبار والتجربة واستخراج كنه الأمر

(59) صفوة البيان لمعاني القرآن: الشيخ حسين محمد مخلوف 790.

(60) التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ: الشيخ منصور علي ناصف، 3/ ض 143.

(61) ينظر مذكرة أصول الفقه 254.

ومنه سمي ما يعرف به طول الجرح وعرضه سباراً ومِسْبَاراً ليعرف غوره⁽⁶²⁾،
ومنه قوله تعالى: ﴿أَطْلَعَ الْفَيْبَ أَوْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: 78]،
وحصول هذا القسم في الشرعيات عسر جداً، ويشترط في صحة هذا
المسلك أن يكون الحكم في الأصل مُعَلَّلاً بمناسب خلافاً للغزالي⁽⁶³⁾.

3 - الدوران: وهو أن يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها، ويسمى
بالدوران الوجودي والعدمي وبالدوران فقط وبالطرد والعكس، فالطرد
الملازمة في الثبوت، والعكس الملازمة في الانتفاء. وهذا المسلك يعني:
أن اقتران الحكم بالوصف وجوداً وعدماً دليل على أنه علته، مثاله: التحريم
مع السكر في العصير، فإنه لَمَّا لَمْ يكن مسكراً لم يكن حراماً، فَلَمَّا حدث
السكر فيه وجدت الحرمة، ثم لَمَّا زال السكر بصيرورته خَلَا زال التحريم،
فدل على أن العلة السكر⁽⁶⁴⁾.

ولهذه الأقسام مراتب في الدلالة على العلية قوة وضعفاً، فأقواها القاطع
في النص الصريح لدلالته عليها وضعفاً، ويليه الظاهر في النص كذلك لأن
حروفه قد تجيء لغير التعليل، فتحتاج إلى قرينة تجعلها ظاهرة فيه، فاللام
قد تأتي للعاقبة والباء للتعدية و (مِنْ) للابتداء... الخ. والإيماء دون القاطع
والظاهر في النص لأنه لا دلالة له على التعليل بالوضع بل بالالتزام⁽⁶⁵⁾.

العلة والتعليل عند النحويين:

يُعَدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) من ألمع علماء العربية

(62) لسان العرب 3/ 1919.

(63) ينظر إرشاد الفحول 214.

(64) ينظر مذكرة أصول الفقه 260، إرشاد الفحول 221.

(65) ينظر شرح عضد الملة والدين (ت 756هـ على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب 2/ 234، الكليات للكفوي 3/ 221-223، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: العلامة عبد العلي محمد الأنصاري الهندي، 2/ 296، تعليل الأحكام 156.

وأعمقهم غوراً في اكتناه عِلَلِ اللغة العربية، ومما ورد عنه أن العِلَل كانت من بنات أفكارهم ومن صنعة كلامهم.

فقد ذكر الزجاجي (ت 337هـ): (أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العِلَل التي يُعْتَلُّ بها في النحو، ف قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتهما وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُهُ، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتَلَّت أنا بما عندي أنه عِلَّة لما عَلَّلْتُهُ منه، فإن أكن أصبت العِلَّة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك عِلَّة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة⁽⁶⁶⁾، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لِـعِلَّة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، وسنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك لِـلِعِلَّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العِلَّة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون عِلَّة لذلك، فإن سنح لغيري عِلَّة لما عَلَّلْتُهُ من النحو هو أليق بما ذكرته فليأت بها)⁽⁶⁷⁾.

ومن هنا تعددت تعريفات العِلَّة النحوية عندهم، فإنه لا بد لكل حكم نحوي من عِلَّة تدعو إليه وسبب يحتج القائل به، وكثيراً ما كان التعليل جواباً لاستفسار الطلاب المتَحَلِّقين حول أساتذتهم طلباً لمعرفة خفايا تلك الظاهرة النحوية التي هي مثار البحث والدرس.

وتعليلات العلماء الأوائل جاءت ميسرة خالية من الفرضيات والجدال والتخمين خالية من البراهين. فهم يسوقونها بناء على ما سمعوه من كلام

(66) اللائحة: الظاهرة. ينظر لسان العرب وتاج العروس مادة: لوح.

(67) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، 65-66.

العرب الذين استلهموا اللغة حية على ألسنتهم فاستلهم العلماء عللها (وكانت عللهم وليدة قرائحهم وكانوا أصحابها ومخترعيها)⁽⁶⁸⁾، وكتاب سيبويه حافل بآراء النحويين الأوائل وتعليلاتهم، غير أن العناية عندهم كانت موجهة للنحو نفسه وليس للعللة نفسها، وبتوسع الدراسات النحوية واللغوية سعياً لفهم القرآن الكريم وتأثراً بالفلسفة صار النحوي يميل إلى منطقة الظواهر والقواعد والعلل حتى خرجت العلل عما هو موجود بالفعل في الظواهر اللغوية⁽⁶⁹⁾.

والعللة النحوية عرّفها الرماني (ت 384 هـ) بأنها (تغيير المعلول عما كان عليه)⁽⁷⁰⁾، وهي عند الجرجاني (ت 816 هـ) (ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه)⁽⁷¹⁾، مما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن العرب لاحظت هذه العلل فاختارت وجهاً معيناً من التعبير والصياغة في كلامها، فهي عند د. مازن المبارك (الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم)⁽⁷²⁾.

وبناء على أن العللة هي الجامع بين المقيس (الفرع) والمقيس عليه (الأصل)⁽⁷³⁾، عرّفها د. علي أبو المكارم بأنها (السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه)⁽⁷⁴⁾، غير أن العللة ليست كالسبب على ما يراه ابن جني ت 392 هـ،

(68) النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: الدكتور مازن المبارك، 59، وينظر العلة النحوية تاريخ وتطور 17.

(69) ينظر أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم 190، تقويم الفكر النحوي: د. علي أبو المكارم 227.

(70) رسائل في النحو واللغة (كتاب الحدود): 38.

(71) التعريفات 88.

(72) النحو العربي، العلة النحوية 90.

(73) ينظر أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: عبد القادر عبد الرحمن السعدي 71.

(74) أصول التفكير النحوي 111.

ذلك لأن العِلَّةَ توجب الحكم، والسبب يجوز معه الحكم، فقد يرد على السبب مانع يؤدي إلى تخلف المسبب عنه قال: (اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها... وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمامة⁽⁷⁵⁾، هي علة الجواز لا علة الوجوب... وأن كل محال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب⁽⁷⁶⁾. وبهذا يظهر (أن ما كان موجباً يسمى علة وما كان مجزواً يسمى سبباً)⁽⁷⁷⁾، ويرى د. تمام حسان: أن الفرق بين العلة والسبب فرق في التأثير (فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا ولكنه لا يدور مع السبب)⁽⁷⁸⁾.

وبعد هذه الجولة السريعة قد يصلح تعريف بعض المحدثين للعلة النحوية أن يكون تعريفاً للتعليل النحوي، قال (يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف)⁽⁷⁹⁾.

والعلة النحوية على ثلاثة أضرب⁽⁸⁰⁾:

1 - العلة الأولى (التعليمية): ويراد بها ما أطلق عليه (العلل الأول)

(75) الأسباب الستة هي: انقلاب الألف من الياء وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلاً عن مكسور من واو أو ياء، وجود ياء قبلها أو بعدها، ووجوب كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب (ينظر شرح المفصل: ابن يعيش النحوي، 55/9).

(76) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، 164/1.

(77) الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، 86.

(78) الأصول (دراسة أَيْستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): د. تمام حسان 182.

(79) أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، 108.

(80) ينظر الإيضاح في علل النحو 64-65، أصول التفكير النحوي 189-190، العلة

النحوية تاريخ وتطور 47-63، أسلوب التعليل 10-11.

وهي العلة المحققة لغاية النحو، وقد تلقاها جمهور النحويين بالقبول والتسليم⁽⁸¹⁾، وأنكرها بعضهم كابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)⁽⁸²⁾، وهذا مردود عليه لأنها (هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب... وبه ضبط كلام العرب)⁽⁸³⁾، وهي في جوهرها (تفسير للمواقع اللغوي فهي تابعة له، وهي لذلك لا تنتج شيئاً جديداً يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية إذ يتم بها... بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جمل وأساليب)⁽⁸⁴⁾، ويطلق أحياناً على هذا النوع من العِلل (عِلل التنظير)⁽⁸⁵⁾.

2 - العلة الثانية (القياسية): وهي التي أسماها ابن السراج (ت 316هـ) (علة العلة أو العِلل الثواني)⁽⁸⁶⁾، وردّ ابن جني على تسمية ابن السراج بقوله (إن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوُّز في اللفظ، فأما الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة)⁽⁸⁷⁾. ونهج ابن مضاء نهج ابن جني في إنكارها ودعا إلى إلغائها⁽⁸⁸⁾، غير أن قسماً من العِلل الثواني - وهي التي تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات - أخذ بها النحاة، وقد تكون واجبة لأن فيها معرفة لكلام العرب، وليست كلها فاسدة كما

(81) ينظر الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج، 54/1. السيوطي النحوي: د. عدنان محمد سلمان، 293-294.

(82) ينظر الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، 131.

(83) الإيضاح في علل النحو 64.

(84) أصول التفكير النحوي 214، وينظر العلة النحوية بين النظرية والتطبيق: نهاد فليح حسن، مجلة آداب المستنصرية العدد الرابع عشر لسنة 1406هـ/ 1986م، 176.

(85) اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، 148، 168، والتنظير هو قياس الشيء على نظيره.

(86) الأصول في النحو 35/1، 54.

(87) الخصائص 173/1، وينظر الاقتراح في علم أصول النحو 49.

(88) ينظر الرد على النحاة 132.

ذهب البعض، فمن حق النحوي أن يقيس على ما يتيقن به، فالتعليل بالعلل الثواني قد يكون لبيان حكمة العرب، وقد يكون لبيان التخفيف فيما يستثقله الطبع والإحساس⁽⁸⁹⁾.

3 - العلة الثالثة (الجدلية النظرية): وهي كل ما يُعْتَلُّ به بعد العِلَل التعليمية والعلل القياسية، فهي تأتي من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً، وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عما زاد عن العِلَّتَيْن السابقتين (فهو داخل في الجدل والنظر)⁽⁹⁰⁾، وقد دعا ابن مضاء إلى إسقاط العِلَل الثوالت من الدراسات النحوية، لأنه ليس في تلكم التعليلات نفع ولا فائدة في ضبط الألسنة⁽⁹¹⁾.

وقد سار آخرون على غير هذا التقسيم فالجليس النحوي⁽⁹²⁾ جعل إعلالات النحويين صنفين: هما: عِلَّة تَطَرَّد على كلام العرب، وتنساق إلى قوانين لغتهم. وعِلَّة تظهر حكمتهم، أو تكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم⁽⁹³⁾. وتابعه ابن السراج في جعل العِلَّة على قسمين، قال: (اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع... وضرب يسمى عِلَّة العِلَّة مثل أن يقولوا لما صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً)⁽⁹⁴⁾، فالعِلَّة الأولى عنده تعليمية، وعِلَّة العِلَّة (إنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها

(89) ينظر السيوطي النحوي 297، العلة النحوية تاريخ وتطور 53.

(90) الإيضاح في علل النحو 65، وينظر الاقتراح في علم أصول النحوي 57.

(91) ينظر المدارس النحوية: د. شوقي ضيف 306، السيوطي النحو 295.

(92) هو أبو عبد الله الحسين بن هبة الله الدينوري له كتاب (ثمار الصناعة في النحو) فيه علل النحو المشهورة قال فيه: إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً. (ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي 541/2).

(93) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو 47-48.

(94) الأصول في النحو 1/35.

وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات⁽⁹⁵⁾.

وقسّمها الرماني على ست علل وبيّن حدّ كل علةٍ منها عنده: العِلل القياسية والحكمية والضرورية والوضعية والصحيحة والفاسدة⁽⁹⁶⁾. وهي عند ابن جني ضربان هما: علةُ الوجوب وعلةُ الجواز وقد ذكر ذلك آنفاً⁽⁹⁷⁾. وقسمها السيوطي (ت 911هـ) على علةٍ بسيطة: وهي إذا كانت من وجه واحد (كالتعليل بالاستثقال أو الجواز أو المشابهة) وعلةٍ مركّبة: وهي إذا كانت من وجوه متعددة بحيث إذا سقط أحد أطرافها فسد التعليل (كقلب واو ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة) فالعلةُ هي السكون بعد الكسر معاً، وليس السكون مجرداً أو الوقوع بعد الكسر معاً، وليس السكون مجرداً أو الوقوع بعد الكسر فقط⁽⁹⁸⁾.

وفي ضوء علم اللغة الحديث دعا اللغويون إلى فهم اللغة على أساس الشكل والوظيفة غير أن بعض أئمة النحو من علمائنا قد سبقهم إلى أوسع من هذا المعنى. إذ جاء في الإمتاع والمؤانسة منسوباً إلى أبي سعيد السيرافي (ت 368 هـ) (معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضبة لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك)⁽⁹⁹⁾. وعلى رأس هؤلاء الأئمة عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ أو 474 هـ) فقد ربط بين نظم الكلام وبلاغته ومعاني النحو ربطاً وثيقاً، وألح على هذه الفكرة في دلائل الإعجاز إلحاحاً متوالياً⁽¹⁰⁰⁾.

(95) نفسه 35/1.

(96) ينظر رسائل في النحو واللغة (الحدود في النحو) 50.

(97) ينظر الخصائص 164/1، ص 14 من هذا البحث.

(98) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو 88، أصول التفكير النحوي 215.

(99) الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدى، صححه وضبطه وشرحه غريبه أحمد أمين

وأحمد الزين، 121/1.

(100) ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة =

إن الفهم اللغوي الحديث قائم على أساس التأثير والتأثر الذي منبعه العقل والمنطق، أما الفهم القائم على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكلياً فمنبعه الوصف وأساسه عرف اللغة⁽¹⁰¹⁾.

والفهم القائم على معرفة العلاقة بين الكلمات في العبارات والجمل بنظامها النحوي المعروف ومعرفة الوظيفة التي تؤديها تلك العلاقة والتي تدل عليها القرائن اللفظية والمعنوية بحسب العرف الوارد في اللغة يعيننا على فهم المراد بوسائل التعليل المتعددة.

الصِّلة بين العِلَّة النَّحْوِيَّة والعِلَّتَيْنِ الفلسفية والفقهية :

لقد تبين أن العِلَّة الفلسفية والكلامية لدى الفلاسفة هي غائبة منبعثة عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول، وأن العلاقة بين العِلَّة والمعلول علاقة مَعِيَّة ومصاحبة في الوجود، أما العِلَّة الفقهية فيتوخى فيها المصلحة العامة أو ما يسميه الفقهاء (المصالح المرسلة) بحيث يترتب الحكم على هذه العِلَّة التي تسبق المعلول في الوجود. ورأينا أن العِلَّة النحوية حِسِّيَّة تبرز نتيجة الاستقراء وهي تلحق معلولها في الوجود، أي أن الاستقراء يتم بناء على ما تكلم به العربي، ويكون دور النحوي شرح العِلَل الموجبة للحكم⁽¹⁰²⁾.

وسار النحويون في فهمهم لِعِلَل النحو على ما سار عليه الفقهاء وعلماء أصول الفقه الذين جعلوا لِلْعِلَل الفقهية أقساماً ومسالك وشروطاً مرت بنا مصطلحاتهم ومسمياتهم آنفاً، وقد بدا لنا واضحاً أن هذه المسميات وما ترمي إليه استعملت في مباحث العِلَّة النحوية.

وقد أشار ابن جني إلى اعتماد علماء النحو على كتب الفقه في

= الحديث: الدكتور محمد عيد، 226.

(101) ينظر نفسه 270.

(102) ينظر الأصول، دراسة ايستمولوجية 180.

استخراج عِلَلِ النحو منهج الأصول الفقهية والكلامية بقوله (وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العِلَلُ لأنهم يجدونها مثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض)⁽¹⁰³⁾، ويرى ابن الأنباري (ت 577هـ) أن ما تعارف عليه الفقهاء من مسائل قياس العِلَّة والشبه والطرْد إلى غير ذلك قد سار التأثير به في علم الجدل في النحو وأصوله، ذلك لأن (بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول)⁽¹⁰⁴⁾، وهذا أمر طبيعي إذ (أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة)⁽¹⁰⁵⁾.

ونجد بروز تأثير العِلَّة النحوية بالعِلَّة الفلسفية كذلك من ملاحظة شرط النحويين أن تكون العِلَّة موجبة للحكم في المقيس عليه، فللعِلَّة في تصور علماء النحو تأثير، إذ هي سابقة للقواعد مؤثرة فيها معاً⁽¹⁰⁶⁾. وقد سبقت الإشارة إلى أن عِلَّة الفلاسفة هي: المؤثر في غيره.

وباختصار (جمعت العِلَّة النحوية خصائص العِلَّة الفقهية وخصائص العِلَّة الكلامية، لأن النحاة تأثروا تأثراً بالغاً بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك ولأنهم استمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام)⁽¹⁰⁷⁾.

وتقرب العِلَّة النحوية إلى عِلَل الفلاسفة والمتكلمين أكثر من قربها إلى عِلَل الفقهاء⁽¹⁰⁸⁾، ذهب إلى ذلك ابن جني إذ العِلَل عنده ضربان (ضرب واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله

(103) الخصائص 1/163، ومحمد بن الحسن هو: أبو بكر بن دريد الأزدي صاحب الجُمهرة وهو أحد الأئمة المتقدمين في اللغة (ت 321هـ).

(104) الاقتراح في علم أصول النحو 18.

(105) نفسه 69.

(106) ينظر نفسه 89، أصول التفكير النحوي 191.

(107) أصول النحو العربي 111.

(108) ينظر الخصائص 1/48.

إلا أنه على تجشّم واستكراه له⁽¹⁰⁹⁾، ويرى د. تمام حسان: أن الضرب الأول لاحق بِعِلَل المتكلمين في حين يلحق الثاني بِعِلَل الفقهاء⁽¹¹⁰⁾.

العِلَّة والتعليل في السياق القرآني:

علمنا اختلاف العِلَّة والمعلول عند من تناول البحث في هذا الأمر من المتكلمين والفقهاء والنحويين، وإن كان المقصود بـ (التعليل) في مصطلحهم عموماً: هو تبين عِلَّة إحداث المعلول، لذا أصبح لكل جانب مفهومه من هذا المصطلح على حسب الميدان الذي أدلى فيه بعلمه.

وموضوع البحث الذي نحن بصده له خصوصيته، وإن كان يرتكز في أساسه على العِلَّة النحوية وأساليبها وطرق معالجتها، فسنبحث التعليل وطرائقه في القرآن الكريم، إذ من المعلوم أن التعليل بيان عِلَّة الشيء وقيل (هو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع فيقدم قبل ذكره عِلَّة وقوعه لكون رتبة العِلَّة أن تقدم على المعلول)⁽¹¹¹⁾، إذ إن كل قارئ لكتاب الله تعالى بل لكلام العرب عموماً يدرك أن الفعل عندما يقع لا بد له من فاعل قد قام بإحداثه، وإن من وراء هذا الإحداث أو الإيقاع رغبة أو غرضاً دفعه إلى أن يفعل ذلك الفعل، وقد يعبر عن ذلك الغرض أو الرغبة فيبرر به - أي بالتعبير - وقوع الحدث أو الفعل الصادر، كقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: 153]، فإنما أمرهم الله تعالى بالاستعانة بالصبر والصلاة لغرض أن يفوزوا بمعية الله لهم، أي (اصبروا ليكون الله معكم لأنه مع الصابرين)⁽¹¹²⁾، فلا بد أن يكون من وراء

(109) الخصائص 1/ 88.

(110) ينظر الأصول، دراسة إيستمولوجية 181.

(111) تحرير التخبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، 309، وينظر الكليات للكفوي 2/ 71.

(112) تفسير التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور 2/ 53.

هذه الوصية غرض يسعى القرآن لتحقيقه أو غاية ترمي إليها تلك الوصية وقد بيّنتها الآية في (إن الله مع الصابرين)، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: 43]، فقوله (حتى تعلموا ما تقولون) غاية للنهي وإيماء إلى علته⁽¹¹³⁾. ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ عَجِبْتَ أَنَّ جَاءَكَ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكَ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكَ لِيُنذِرَكَ وَلِنَقُولَ وَلَئِكَ زُحْمُونَ﴾ [الأعراف: 63]، فقد اختير الاستفهام دون أن يقول لا عجب، إشارة إلى احتمال وقوع ذلك منهم مما يتردد فيه ظن العاقل بالعقلاء، فقوله (أو عجبتم) بمنزلة المنع لإنكار مجيء الذكر من ربهم، فصيغة الاستفهام اختيرت لتناسب توقع إنكار الشيء المتعجب منه واستبعاده وإحالة، وقوله: ﴿لِيُنذِرَكُمْ وَلِنَقُولَ وَلَئِكَ زُحْمُونَ﴾ إنما هو بيان للدافع من مجيء هذا الذكر، وهو لفائدة التحذير من العقوبة والإرشاد إلى تقوى الله لغرض القرب من رحمته والأنس بلطفه، وقد رتبت الجمل على ترتيب حصول مضمونها في الوجود، فإن الإنذار مُقدَّم لأنه حمل على الإقلاع عما هم عليه من الشرك أو الكفر ثم يحصل بعده العمل الصالح فترجى منه الرحمة⁽¹¹⁴⁾.

وكون العلة سابقة (وجوداً وزماناً) على الحكم أو المعلول، وأن رتبها متقدمة عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْتَكَ﴾ [هود: 91]، فوجود رهطه علة عدم رجم قومه له، وهي كما نرى متقدمة ذكراً ووجوداً، وكقول البحرى:

ولو لم تكن ساخطاً لم أكن أذم الزمان واشكو الخطوباً⁽¹¹⁵⁾

فإن هذا الأمر ليس مُطَرِّداً في القرآن الكريم إذ كثيراً ما تذكر العلة بعد معلولها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِيَّ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ

(113) ينظر التحرير والتنوير 61/5.

(114) ينظر التحرير والتنوير 196/8.

(115) ديوان البحرى: تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي، 152/1.

رَفَعَ ﴿ [يوسف: 53]، فجملة (إن النفس لأماراة بالسوء) تعليل لجملة (وما أبرىء نفسي)، أي (لا أدعي براءة نفسي من ارتكاب الذنب لأن النفوس كثيرة الأمر بالسوء)⁽¹¹⁶⁾، إذ نفى عليه السلام البراءة عن نفسه، وسبب نفيه هذا هو أن النفوس جميعاً إلا ما رحم الله تأمر بالسوء، لذا علّل نفيه بذكر هذا السبب، والذي جاء فيه ذكر العلة متأخراً.

وما ذهب إليه بعض المحدثين من أن (التعليل في النحو: أن يكون شيء سبباً وعلّة لشيء آخر، وهذا هو المعنى لحروف الجر التي يقال إنها للتعليل، وقد يكون ما بعد حرف الجر سبباً لما قبله أو العكس)⁽¹¹⁷⁾، ليس دقيقاً ولا مستوفياً، وإن كان ذكر السبب والعلّة بوصفهما معنى واحداً كما سار عليه أكثر القدماء، فإنهم ذكروا مثلاً: إن اللام للتعليل أو لام العلة أو إنها لام السبب أو السببية⁽¹¹⁸⁾. كما قيل مثل ذلك في غيرها من الحروف التي تفيد تعليلاً كما سنراه في مواضعه من البحث إن شاء الله. وقد يأتي ذكر مصطلحي العلة والسبب عندهم مترادفين متعاطفين أو يبدلون أحدهما من الآخر.

غير أن الزمخشري (ت 538هـ) قد باين بين نوعين من العلة: فالأول أن تكون العلة فيه دالة على الغرض، والثاني ليس كذلك، قال في تفسير سورة المدثر (أفادت اللام معنى العلة والسبب، ولا يجب في العلة أن تكون غرضاً، ألا ترى إلى قولك: خرجت من البلد لمخافة الشر، فقد جعلت

(116) التحرير والتنوير 5/13.

(117) الشامل (معجم في علوم اللغة ومصطلحاتها): بلال جندي، 324.

(118) ينظر فقه اللغة وأسرار العربية: أبو منصور الثعالبي، 230، منتخب قرة عيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم: الإمام ابن الجوزي، 212، شرح الرضي على الكافية: الرضي الأسترابادي، 4/271، رصف المباني في شرح حروف المعاني: الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، 223، تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، 4/296، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، 1/229، الكليات للكفوي 3/21.

المخافة عِلَّةٌ لخروجك وما هي بغرضك⁽¹¹⁹⁾، على أننا نلاحظ أن العِلَّةَ والسبب هنا عنده بمعنى واحد. كما أن الرضي (ت 686هـ) قد جعل الحامل على الفعل غرضاً وهو متأخر في وجوده عن الفعل وما لا يكون غرضاً وهو ما تقدم وجوده على الفعل⁽¹²⁰⁾.

والقول بأن النحويين (قد أجمعوا على أن اللام تكون للعِلَّة على الأغلب)⁽¹²¹⁾، ليس دقيقاً، ذلك أن هذا القول يفهم منه أنهم فهموا السبب على معنى مختلف، فلم يقولوا إنها للسبب، مع أن الواقع يثبت أن كثيراً منهم سماها لام السبب أو السببية⁽¹²²⁾. مما يدل على عدم وضوح معنى المصطلحين في أذهانهم، فتراهم يصرِّحون أحياناً: أن حرفاً أفاد التعليل وفي أحيان أخرى أنه أفاد السببية، كما في تسمية الأشموني (ت 929هـ) (في) السببية بأنها تسمى التعليلية أيضاً⁽¹²³⁾. وبتصريحهم أن التعليل والسبب عندهم شيء واحد⁽¹²⁴⁾.

وهذا يفيد أن السببية والتعليل عندهم قد اتضحا في أذهانهم، غير أن العِلَّة والسبب لم يكونا من الواضوح بنفس الدرجة فقد نقل الصبَّان (ت 1206هـ)، التفريق بين العِلَّة والسبب، فالعِلَّة عنده متأخرة في الوجود متقدمة

(119) الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، 4/ 352.

(120) ينظر شرح الرضي على الكافية 1/ 511.

(121) بحث (السببية والتعليل في التركيب الشرطي: د. مصطفى جطل وناديا حسكور، مجلة بحوث حلب، العدد 17، 1990م).

(122) ينظر فقه اللغة 230، منتخب قرة العيون 212، رصف المباني 223، البحر المحيط 5/ 491.

(123) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): أبو الحسن علي نور الدين الأشموني، 2/ 292.

(124) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي، 104، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، 4/ 161.

في الذهن وهي العلة الغائية أو الغرض، أما السبب فهو متقدم ذهنياً وخارجاً⁽¹²⁵⁾. والسبب قد مثل له الزمخشري بـ (مخافة الشر) الذي هو سابق ومتقدم على الخروج من البلد في الذهن والتصور وفي الوقوع والخارج، وهو الدافع الذي دفع الفاعل إلى إيقاع فعله.

والغرض هو (العلّة الغائية) نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْجَحْرِ﴾ [الأنعام: 97]، قوله (لتهتدوا) علة وغرض لـ (جعل)، فاللام أفادت العلّية⁽¹²⁶⁾. فالاهتداء في ظلمات البر والبحر هو الغرض من جعل النجوم علامات. ووجوده في الخارج أو وقوعه وتحققه متأخر عن الجعل، سابق ومتقدم في التصور، ذلك أن الاهتداء هدف وغرض قد صوّره الله تعالى - بالنسبة لأفهامنا وعقولنا - ثم بيّن سبحانه ما يتناسب مع مداركنا في جعل الاهتداء مراداً له من جعل النجوم لنا علامات، وهذا ما سيتحقق في الخارج والواقع.

والعلة (الغرض، العلة الغائية) والسبب في مثل هذا السياق القرآني الكريم يماثل ما وجدناه عند الفلاسفة، فقول الغزالي: إن العلة الغائية هي الباعثة أولاً، المطلوب وجودها آخر⁽¹²⁷⁾، ينطبق تمام الانطباق على الآية الكريمة، ورأينا أن العلة الفاعلية وهي المؤثرة في المعلوم الموجدة له تتقدم المعلوم بالزمان فهي (ما يوجد الشيء بسببه)⁽¹²⁸⁾، وهي عند الكندي مبتدأ حركة الشيء التي هي علته، وهو ما أطلق عليه الفلاسفة المحدثون: السبب أيضاً وبذلك تتوافق التسميتان العلة والسبب⁽¹²⁹⁾. وبعض المحدثين يفرق بين

(125) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، 220/2.

(126) ينظر التحرير والتنوير 393/7.

(127) معيار العلم 258.

(128) التعريفات 20.

(129) ينظر أسلوب التعليل في العربية: 16.

العلة والسبب، إذ العلة عنده هي الغاية المطلوبة والنتيجة التي يراد تحصيلها، والسبب عامل مؤثر ومسبب⁽¹³⁰⁾.

ولذلك يمكن اعتبار العلة الواردة في القرآن الكريم نوعين: الغرض (العلة الغائية) والسبب، فـ (الغرض): هو الأمر المراد تحقيقه والباعث على إيقاع الفعل وهو متقدم عليه في الذهن والتصور متأخر عنه في الخارج. و (السبب): هو العامل المؤثر والمسبب، وهو متقدم - غالباً - على المسبب في الذهن والخارج.

والغرض (الأمر المراد تحقيقه) في القرآن الكريم قد يتضمن سببين ومسببين، ففي قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: 213]، فإن الحكم بين الناس غرض لإنزال الكتاب، وهو في علم الله تعالى - وبالنسبة لأذهاننا - سابق للإنزال ومسبب له، والإنزال سابق للحكم في الخارج ومسبب له إذ إنه يفضي إليه (وما يفضي إلى الشيء يكون علة له)⁽¹³¹⁾، ولهذا يمكن أن يكون الغرض (بحسب تعلقه علة للفعل (أي سبباً له بمفهوماً) وبحسب وجوده في الخارج معلولاً له)⁽¹³²⁾.

وكون السبب متقدماً - غالباً - على المسبب يفيد أنه قد لا يتصف بكونه متقدماً ذهنياً وخارجاً فقد يكون مطلق الزمان، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّكُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: 168]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [يونس: 65]، وقوله: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَعَا رَبِّي﴾ [يوسف: 53]، فكون الشيطان عدواً لهم، وأن العزة لله جميعاً، وأن النفس أمارة بالسوء، أسباب لما قبلها،

(130) ينظر السببية والتعليل في التركيب الشرطي 11، 18.

(131) البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، 4/ 347.

(132) شرح الرضي على الكافية تنظر الحاشية 1/ 511.

ومعلوم أنها لا تختص هنا بزمان معين، ومثل هذا السبب يأتي كثيراً بـ (إن) وجملتها).

والتعليل في السياق القرآني يمكن تعريفه: بأنه تبين الغرض من إيقاع الفعل أو سبب وقوعه (ونعني بالفعل الأمر الذي يستدعي تعليلاً)، وكما رأينا فإنَّ التعليل يكون على قسمين: تعليل بالغرض وتعليل بالسبب. إذ يعلَّل الفعل بأن يذكر المراد من إيقاعه والباعث له في التعليل بالغرض ويُعلَّل بذكر المؤثر والمسبَّب له في التعليل بالسبب. وقد يرى بعضهم: أن ما يفعل الحدث لأجله قد يكون سبباً لوقوع الحدث وقد يكون غاية له، والتعليل على هذا قد يكون تعليلاً بالغاية (النتيجة) وهو تعليل للحدث بمعطيات لاحقة له زمنياً، أو يكون تعليلاً بالسبب إذا كان بمعطيات سابقة، فالمقياس عنده بين طرفي التعليل زمني⁽¹³³⁾. لكن تسمية الغرض بالغاية ليس سائغاً، لأن معنى الغاية عند النحويين في أغلب الأحوال لا ينطبق على مقصودنا فـ (غاية كل شيء عندهم ما ينتهي به ذلك الشيء)⁽¹³⁴⁾، وما ينتهي به الشيء قد لا يكون مراداً ولا غرضاً في القرآن الكريم وكما سنبينه في مواضعه إن شاء الله. وكذلك تسمية الغرض بالنتيجة ليس دقيقاً، إذ قد تكون هذه النتيجة مراده. وقد لا تكون، وهذا ينطبق على الآيتين الكريمتين ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ خَشِيَةً إِمْلَأْنِي عَنْ نَزْئِهِمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: 31]، ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ مِنْ إِمْلَأْنِي عَنْ نَزْئِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الأنعام: 151]، فـ (خشية) مفعول لأجله تعليليّة، و (من) تعليلية هنا كذلك، وأصلها الابتدائية فجعل المعلول كأنه مبتدئ من علته، والإملاق: الفقر، وكونه علّة لقتل الأولاد يقع على وجهين: أن يكون حاصلًا بالفعل وهو المراد في (من) التعليلية، وأن يكون متوقع الحصول في (خشية) لأنهم كانوا يثدّون بناتهم إما للعجز عن القيام

(133) ينظر الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية: الدكتور عبد السلام المسدي والدكتور محمد الهادي الطرابلسي، 155.

(134) نفسه 155.

بهن أو لتوقع ذلك، وجملة (نحن نرزقهم وإياكم)، (نحن نرزقكم وإياهم) معترضة مستأنفة علة للنهي عن قتلهم في الحالين⁽¹³⁵⁾.

والتعليل بالغرض أو بالسبب مما ورد في السياق القرآني وكذلك العلة (لا تكون بالجوامد إنما تكون بالأغراض والأفعال)⁽¹³⁶⁾، كما أن (الذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً)⁽¹³⁷⁾ لأن (الباعث هو الحدث لا الذات)⁽¹³⁸⁾، وإذا ما ورد من ذلك ما يكون مفيداً للتعليل بالذات أو الجماد فهو - غالباً - على تقدير محذوف يدل عليه السياق ويبين كونه غرضاً أو سبباً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: 60]، فالتقدير مع لام التعليل: لأجل قومه⁽¹³⁹⁾، وما بعدها هو ما حمل موسى عليه السلام ليستسقي، والقوم لا يصلح كونهم غرضاً ولا سبباً، لذا وجب تقدير مضاف، كأن تقول: لإرواء قومه، إذا أردت التعليل بالغرض، أو تقول لعطش قومه، فيكون تعليلاً بالسبب⁽¹⁴⁰⁾.

ومعنى التعليل يختلف عن معنى السببية غير أن الأخير يتضمن الأول، إذ فيه علة ومعلول وكذلك التعليل، وسيأتي توضيح ذلك في أثناء البحث إن شاء الله تعالى.

(135) ينظر التحرير والتنوير 8/ 158-159.

(136) شرح ابن يعيش 2/ 9.

(137) شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: الإمام خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ)، 1/ 334.

(138) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 3/ 131.

(139) ينظر اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية: د. عبد الهادي الفضلي 76، اللامات في العربية دراسة لغوية نحوية: ثامر نجم عبد الله، رسالة ماجستير كلية الآداب/ جامعة البصرة 1410هـ/ 1989م.

(140) ينظر التحرير والتنوير 518/ 1.

الفصل الأول

اللام هي أم باب التعليل والأصل فيه

المبحث الأول: التعليل باللام.

المبحث الثاني: إفادة اللام التعليل وغيره من المعاني ومنها: لام التبيين، واحتمال لام التعليل الزائدة للتوكيد والتقوية والتعذية.

المبحث الثالث: لام كي، وتحتمل اللام أن تكون لام كي ولام الأمر، تقدم الواو على لام التعليل، اللام بعد فعلي الإرادة والأمر، تقع لام كي جواباً للقسم، لام كي وأحكام متعلقها.

المبحث الرابع: لام الجحود.

المبحث الخامس: التعليل المجازي باللام (لام المآل والصورورة).

المبحث السادس: التعليل باللام بعد القول.

اللام هي أم باب التعليل والأصل فيه

رأينا أن نفرد فصلاً خاصاً للتعليل بـ (اللام)، وأن يكون هذا الفصل هو الأول من فصول هذا البحث الذي يتناول أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم، إذ إن لـ (اللام) مزايا خاصة بها جعلت منها أن تكون أم باب التعليل والأصل فيه.

وذلك أنها الأكثر استعمالاً ووروداً في التعليل من بين الأساليب الأخرى المستعملة فيه، وأنها يعلل بها في الاسم والفعل والحرف، فتفيد تعليلاً بالغرض وبالسبب بحسب دلالة المعنى، وتأتي ظاهرة ومضمرة في التعليل الحقيقي والمجازي، وأنها يسأل بها في التعليل غرضاً وسبباً.

وهي كغيرها من الحروف التي تكون الأصل في أبوابها، مثل الهمزة في الاستفهام والباء في الإلصاق وعن في المجاوزة، وغير ذلك من الأدوات المستعملة في مجال معانيها⁽¹⁾.

ومن الباحثين من يرى أن (كي) هي أم الباب في التعليل، لأنها

(1) ينظر الأصل والفرع في النحو العربي من سيويه إلى ابن هشام دراسة نحوية، عبد الحسن

يستفهم بها عن العلة، وهي موضوعة أصلاً لهذا المعنى، وأن اللام المفيدة تعليلًا بدخولها على الفعل المضارع سميت بـ (لام كي)، وذلك (أن كي) تعليلية على كل حال سواء أفردت أم سبقت بـ (اللام). يدل على ذلك أنها لا تستعمل إلا في مقام التعليل⁽²⁾.

إلا أن الأمر ليس كذلك لمحدودية دخول (كي) الجارة على الأسماء مقارنة بـ (اللام) فـ (كي) (في أحد وجهيها تلزم الأفعال وتحدث فيها معاني فصارت كـ (أن) في لزومها الفعل فحملت عليها وعملت عملها)⁽³⁾، وهي لا تجر اسماً معرباً ولا اسماً صريحاً، وإنها لا يستفهم بها إلا عن الغرض في الفعل المضارع، لأنَّ الاستفهام بها ليس أكثر من استفهام عن عِلَّةٍ (وما هو بتعليل)⁽⁴⁾، وإن إطلاق تسمية لام التعليل بـ (لام كي) لا يسوغ لكون (كي) هي الأصل في هذا.

ذلك لأنَّ لـ (اللام) معاني كثيرة، وإن واحداً من هذه المعاني هو (التعليل)، فهي تشارك فيه (كي) الموضوعة له، وهذا ما دعا السيوطي إلى أن يقول: (تسمى هذه اللام لام كي بمعنى إنها للسبب، كما أن كي للسبب)⁽⁵⁾، وبذا يمكن أن يكون هذا من باب حمل الأصل على الفرع، ثم إن التعليل بـ (اللام) أوسع منه بـ (كي)، إذ تفيد (كي) الغرض الحقيقي ليس غير، في حين تفيد اللام المجازي أيضاً⁽⁶⁾، ثم إنها تدخل على العِلَّة المركبة الأولى كما سيأتي في البحث إن شاء الله تعالى، فضلاً عن أن (اللام) معللة للاسم بدخولها عليه كذلك، في حين تقتصر (كي) على تعليل الفعل المضارع المنصوب ليس غير.

(2) معاني النحو، د. فاضل السامرائي 3/ 342.

(3) شرح ابن يعيش 7/ 19.

(4) أسلوب التعليل، 36، وينظر النحو الوافي: عباس حسن 2/ 457.

(5) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 4/ 101.

(6) ينظر معاني النحو 3/ 345.

زد على ذلك، أن معظم النحويين لا يرون في (كي) معنى التعليل إذا كانت ناصبة كما سيأتي. وبذا يتبين أن كون (كي) موضوعة للتعليل ليس كافياً لأن تكون هي الأصل فيه.

وقد صرح أكثر من واحد من علماء النحو أو ألمح إلى أن (اللام) هي الأصل في التعليل، قال ابن يعيش (ت 643هـ) (وباللام يخبر عن كل ذلك (يعني أغراض الفاعلين) وكي وحتى في معناها)⁽⁷⁾، ويفسر حسن العطار (ت 1250هـ) قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَيْنَ﴾ [القلم: 14]، بأن (جعل) المقدر اللام دون باء السببية لأنها الأصل في التعليل⁽⁸⁾.

وهذا ما يجعلنا نظمئن إلى أنَّ (اللام) هي أم باب التعليل والأصل فيه، وقد جعلنا هذا الفصل موزعاً على المباحث الآتية:

المبحث الأول

التعليل باللام

اللام قسمان: لام مبنى ولام معنى، فلام المبنى هي التي من أصل الكلمة نحو: جبل وسلم ولن وما أشبه، ولام المعنى التي ليست من بنية الكلمة، وإنما جيء بها لمعنى من المعاني، وهي أقسام كثيرة⁽⁹⁾.

وجميع أقسامها ترجع عند التحقيق إلى قسمين: عاملة وغير عاملة، فأما غير العاملة فلم يذكر أنها أفادت التعليل - وضعاً أو مجازاً - في أي من أقسامها. والعاملة قسمان: جارة وجازمة، أما الجازمة فهي المفيدة للطلب

(7) شرح ابن يعيش 20/7.

(8) حاشية العطار على جمع الجوامع، الشيخ حسن العطار وبهامشه تقريرات الشيخ عبد الرحمن الشربيني، وبضمنه شرح جمع الجوامع للجلال المحلي: 2/307.

(9) ينظر اللامات: أبو الحسن علي بن محمد النحوي الهروي، 29، الجنى الداني في حروف المعاني 143.

وليس فيها معنى التعليل، واللام الجارة هي لام الإضافة، وحركتها الكسر مع الاسم الظاهر في غير النداء للفرق بينها وبين لام التوكيد المفتوحة، وفي غير المستغاث به فُتِحت لامة فرقاً عن المستغاث من أجله، ومع ضمير الواحد المخبر عن نفسه نحو (لي)، وهي مفتوحة مع بقية الضمائر لأمن اللبس بناء على الأصل الذي هو (الفتح) شأن سائر حروف المعاني التي جاءت في أول الكلم لكونها ساكنة في الأصل، فلما اضطروا إلى الحركة - لأن الابتداء لا يمكن بالساكن - اختاروا الفتح لأنه أخف الحركات⁽¹⁰⁾.

ويرى الكوفيون لِيَّامَ العاملة قسماً ثالثاً هي الناصبة للفعل بخلاف البصريين، فهي عندهم لام جر، والناصب للفعل (أن) مضمرة بعدها، وهو الصحيح لثبوت الجر بها في الأسماء لأن المصدر المنسبك من (أن) المقدرة والفعل مجرور بها⁽¹¹⁾. ولأنه ليس للحرف الواحد عملان في وقت واحد.

واللَّام التي ينتصب الفعل بعدها ستة أقسام، نذكرها ثم نفصل القول فيها فيما بعد إن شاء الله، وهي: (لام كي) وهي لام التعليل، ولام الجحود، ولام الصيرورة، واللام الزائدة، واللام التي بمعنى (أن)، واللام التي بعد الفاء⁽¹²⁾.

ومعنى اللام الجارة في الأصل الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد تصحبه معان آخر يرجع سائرهما إلى هذا المعنى، على أن أصل معانيها عند طائفة من النحويين الاستحقاق أو الملك، قال سيبويه: (ولام الإضافة ومعناها الملك واستحقاق الشيء)⁽¹³⁾، ومن معانيها المشهورة (التعليل) وهو

(10) ينظر اللامات للزجاجي 81، 95، 97 وينظر اللامات للهروي 32، مغني اللبيب 1/ 228، 320، وينظر: البناء في النحو العربي، هدى محمد صالح الحديثي، رسالة ماجستير، بغداد 1989م، 31.

(11) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، 2/ 575 - 577.

(12) ينظر الجنى الداني 156 - 161.

(13) كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، 4/ 217.

راجع إلى معنى الاختصاص، لأنك إذا قلت: جئتكَ للاستفادة، دلت (اللام) على أن مجيئك مختص بالاستفادة، إذ كانت الاستفادة سببه دون غيره، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُطْعَمُونَ لِرَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 9]، فهي تفيد الاختصاص أيضاً إذ الإطعام مختص بذلك⁽¹⁴⁾.

و (اللام) التي تفيد التعليل هي التي يصلح في موضعها (من أجل) مُبَيِّنَةٌ عِلَّةٍ إيقاع الفعل⁽¹⁵⁾ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 76]، اللام في (ليحاجوكم) لام التعليل... جعل فرع وقوع التحديث المنكر كأنه علة مسؤول عنها أي لكان فعلكم هذا معللاً بأن يحاجوكم⁽¹⁶⁾.

ولعدم اقتصار (اللام) على إفادة التعليل صنفها الأصوليون في قسم الظاهر في التعليل لا القاطع فيه، والتعليل بـ (اللام) يفيد بأن يكون ما بعدها علة وسبباً في ما قبلها. و (اللام) تفيد سبب حدوث الفعل، والعلة المقترنة بها قد تكون حاصلة قبل الفعل، وقد تكون مراداً تحصيلها، فنجد أن اللام تدخل على غرض الفاعل في فعله، فتفيد أن ما بعدها غرض وعلة غائبة لإحداث ما قبلها. قال ابن يعيش: (اللام) قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم... فكأنما دخلت... لإفادة أن ذلك الغرض من إيقاع الفعل المتقدم)، ويقول في موضع آخر: (إن ما قبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها)⁽¹⁷⁾، وقد يكون هذا مقصود بعضهم من أن الغرض بعد لام التعليل ترتب على الفعل⁽¹⁸⁾.

(14) ينظر شرح ابن يعيش 26/8، الجنى الداني 143، 152، معاني النحو 62/3.

(15) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني 223، البرهان في علوم القرآن للزركشي 340/4.

(16) التحرير والتنوير 570/1.

(17) شرح ابن يعيش 20/7، 21.

(18) البرهان للزركشي 346/4، النحو الوافي 473/2، معاني النحو 87/3.

أي (إن الفعل قبل اللام يكون علة من جهة، إذ هو ما يسبب حصول الغرض، ومعلولاً من جهة أخرى، لأن الغرض في ذهن الفاعل هو الذي حملته على إيقاع ذلك الفعل فسبب إيجاده)⁽¹⁹⁾. ومثال ذلك: أتيت المسجد للصلاة، فالصلاة غير حاصلة في أثناء الإتيان وإنما يراد تحصيلها. وتقول: زرت أخي لصلة الرحم، فصلة الرحم هي السبب الداعي للمجيء، وهي غير حاصلة في أثناء المجيء بل يراد تحصيلها.

وقد يكون السبب موجوداً، وهو الدافع كقولك: احترمته لعلمه، فالعلم هو سبب الاحترام وهو حاصل قبل الاحترام.

وإذا دخلت (اللام) على السبب، فإن هذا يعني أن ما بعدها سبب لما حصل قبلها، كقولنا (نسعى لإغاثة الملهوف)، فإن الإغاثة سبب السعي، وهي سابقة له في الحدوث زماناً ومكاناً، ففي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: 33]، أفادت اللام التعليل بذكر السبب عندما دخلت على ما كان سبباً لإرسال الله تعالى رسوله بالهدى، وهو إظهار دين الإسلام على الدين كله وهو أمر سابق في علم الله تعالى، يقول النحاس (ت 338هـ): (لام كي أي ليظهره بالحجة والبراهين وقد أظهره)⁽²⁰⁾.

ومن كلام العرب قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَغْفِرُونِي لَذِكْرِكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطَرُ⁽²¹⁾

إذ دخلت اللام على ما كان سبباً لِعُرْوِ الهِزَّة فأفادت التعليل بذكر السبب⁽²²⁾.

(19) أسلوب التعليل 22.

(20) إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، 2/ 211، وينظر التحرير والتنوير 10/ 173.

(21) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، 2/ 227.

(22) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، 2/ 222.

ونلاحظ أن دخول اللام على ما كان سبباً قد أفاد التعليل في مثل قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: 267]، فإن اللام دخلت على ما كان سبباً لإخراج الله تعالى مما في الأرض، أي (لأجلكم)، و (لكم) متعلق بـ (أخرجنا)، معناه: ومن طيبات ما أخرجنا لكم، إلا أن المضاف حذف لذكر الطيبات⁽²³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: 60]، أي لأجل قومه، إذ المعنى طلب السقيا من الله تعالى بأن يسعفهم بماء يكفيهم حاجتهم في هذه الصحراء المحرقة⁽²⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 96]، اللام في (لنناس) للتعليل⁽²⁵⁾، وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخَلِّقُ لَكُمْ مِنَ الطَّلِينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: 49]، أي لأجل تربيتكم بصنائع الله، فاللام للتعليل⁽²⁶⁾، وقوله جل شأنه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: 29]، معنى (لكم) لأجلكم ولانتفاعكم في دنياكم، فالله تعالى خلق لهم ما يتوقف عليه بقاؤهم ويتم به معاشهم⁽²⁷⁾، قال ابن عاشور: (في هذه الآية فائدتان الأولى: أن لام التعليل دلت على أن خلق ما في الأرض كان لأجل الناس، وفي هذا تعليل للخلق وبيان لثمرته وفائدته فنتار عنه مسألة تعليل أفعال الله تعالى وتعلقها بالأغراض... فإن جميع المسلمين اتفقوا على أن أفعال الله تعالى ناشئة عن إرادة واختيار وعلى وفق علمه وأن جميعها مشتمل على حكم ومصالح وأن تلك الحكم هي

(23) ينظر الكشف 396/1.

(24) ينظر البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، 226/1، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر البقاعي، 144/1، تفسير المراغي: أحمد مصطفى المراغي مجلد 1/126.

(25) ينظر البحر المحيط 6/3.

(26) ينظر نظم الدرر 90/2.

(27) ينظر تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل: القاضي البيضاوي، 48/1.

ثمرات لأفعاله تعالى ناشئة عن حصول الفعل فهي لأجل حصولها عند الفعل
تثمر غايات، هذا كله لا خلاف فيه⁽²⁸⁾.

المبحث الثاني

إفادة اللام التعليل وغيره من المعاني

تفيد اللام التعليل بذكر السبب، وقد تفيد مع التعليل معاني آخر مثل
التعجب والظرفية بمعنى (في) ولانتهاء الغاية بمعنى (إلى) وبمعنى (على)
وبمعنى (عن) وغير ذلك من المعاني⁽²⁹⁾ نشير إليها في مواطنها.

نجد ذلك في التنزيل قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات:
8]، يعني: وإنه لأجل حب المال وإيثار الدنيا لبخيل ممسك أو قوي مطبق،
فقد ذكر الخطابي (ت 388هـ) والهروي (ت 415هـ) وابن هشام (ت 761هـ)
والزرکشي (ت 794هـ) والسيوطي، أن اللام في (لحب) للتعليل، إذ جعل
حب الخير (المال) سبباً للبخل⁽³⁰⁾، وهو أمر سابق في الذهن، ودخول اللام
هنا بينت أن ما بعدها سبب لوجود ما قبلها، ولو كان في غير القرآن لقبل
(وإنه لربه للخير) لأن رتبة المتعلق تالية لرتبة المتعلق به. غير أن الفراء (ت
107هـ) رأى أن معنى الآية: (وإنه للخير لشديد الحب)⁽³¹⁾، وبذا فاللام في
(للخير) ليست للعلّة ولا المعنى كذلك، على أن هناك من عدّ اللام في
(لحب الخير) بمعنى (من) وهي هنا مفيدة للتعليل بذكر السبب، إذ تفيد
(من) التعليل عندما تقدم اللام بها على ما سنبحثه في موضعه إن شاء الله،

(28) التحرير والتنوير 1/ 379 - 380.

(29) ينظر الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، 298 - 300.

(30) ينظر اللامات للهروي 50، البرهان للزرکشي 4/ 340، المطالع السعيدة في شرح

الفريدة، جلال الدين السيوطي، 2/ 68.

(31) معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، 3/ 285.

وبتقدير (من) يكون المعنى: وإنه لحريص بخيل من محبة المال، وقيل هي بمعنى (على) وورد أنها بمعنى (في)⁽³²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفُ قَرْنَيْنِ﴾ [قريش: 1]، اللام للتعليل عند ابن هشام، وعند الزجاجي (ت 337هـ) هي لام التعجب تدخل على المتعجب منه صلة لفعل مقدر قبله تقديره: اعجبوا لإيلاف قریش، وقال بعضهم هي متصلة بسورة الفيل، وقال العكبري (ت 616هـ)، اللام متعلقة بقوله (فليعبدوا) أي ليعبدوا الله من أجل الفهم، فهي للتعليل⁽³³⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: 24]، الظاهر أن المعنى: لأجل حياتي، ويريد بها الحياة الآخرة، وهي بمعنى (في) إذ يتمنى أن يكون قد عمل صالحاً ينفعه في حياته الأخروية التي هي الحياة الحقيقية⁽³⁴⁾. وقال الزمخشري وغيره: أو وقت حياتي في الدنيا، كما تقول جئت لطلوع الشمس، ولتاريخ كذا، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَضْعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: 47]، أي في وقت يوم القيامة، والراجح أنها للتعليل أي لأجل ذلك اليوم، أو هي للاختصاص⁽³⁵⁾، وفي التحرير والتنوير: اللام في (ليوم القيامة) تحتل أن تكون للعلة مع تقدير مضاف، أي لأجل يوم القيامة أي الجزاء في يوم القيامة وتحتل أن تكون للتوقيت بمعنى عند التي هي للظرفية الملاصقة⁽³⁶⁾. وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: 3]، جعل اللام في (لما) بمعنى من أجل، وهي متعلقة بـ (يعودون) وقيل اللام

(32) ينظر التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، 2/ 1300، البحر المحيط 8/ 505.

(33) ينظر اللامات للزجاجي 72، التبيان في إعراب القرآن 2/ 1305، مغني اللبيب 1/ 209، صفة البيان لمعاني القرآن 825.

(34) ينظر البرهان للزركشي 4/ 341، تفسير المراغي 10/ 152.

(35) ينظر الأزهية 299، الكشف 4/ 253، البحر المحيط 8/ 471، معاني النحو 3/ 65.

(36) التحرير والتنوير 17/ 84.

بمعنى (في) أو بمعنى (إلى)⁽³⁷⁾. وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: 42]، اللام للتعليل أي لأجل جزاء يوم، كما تقول: أنا أعدك لذلك اليوم، أي لأجله⁽³⁸⁾ وكذلك موافقة لـ (إلى) كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: 2]⁽³⁹⁾، والظاهر أن ما ورد باللام يفيد التعليل في هذه الآية بمعنى: كل يجري لبلوغ الأجل، أي كل يجري إلى هذه الغاية يؤيده قول ابن عاشور: واللام للعلّة. والأجل هو المدة التي قدرها الله لدوام سيرها وهي مدة بقاء النظام الشمسي الذي إذا اختل انتشرت العوالم وقامت القيامة⁽⁴⁰⁾، أما ما جاء بلفظ (إلى) في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: 29]، يفيد الانتهاء، كما في قوله تعالى: ﴿بِأَن رَّبَّكَ أَوْحَىٰ لَهُمَا﴾ [الزلزلة: 5]، بمعنى إلى لانتهاء الغاية بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ﴾ [النحل: 68]. فالمعنى: تحدث أخبارها بسبب إحياء ربك لها وأمره إياها بالتحديث، ويجوز أن يكون بدلاً من أخبارها كأنه قيل: يومئذ تحدث بأخبارها بأن ربك أوحى لها، وأوحى لها بمعنى: أوحى إليها، فاللام بمعنى إلى أو على أصلها، إذ (لها) في ذلك تشف من العصاة⁽⁴¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِلْكَرْمِ مَيْتٍ فَانزَلْنَا بِهِ آلَمَاءَ﴾ [الأعراف: 57]، فاللام جائز أن تكون بمعنى (من أجل) أو بمعنى (إلى)، إذ المراد لأجل إحياء بلد ميت قد عفت مزارعه ودرست مشاربه وأجذب أهله، بدليل قوله تعالى: ﴿فَانزَلْنَا بِهِ آلَمَاءَ﴾ وهذه هي غاية إرسال الرياح⁽⁴²⁾، فهذه

(37) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1212.

(38) ينظر نفسه 2/ 772.

(39) ينظر البرهان للزركشي 4/ 340.

(40) التحرير والتنوير 13/ 81.

(41) ينظر الكشف 4/ 276، الجنى الداني 145، تفسير البيضاوي 2/ 614، معاني النحو

62/ 3.

(42) ينظر الكشف 2/ 84، التبيان في إعراب القرآن 2/ 832، ارتشاف الضرب 4/ 434.

اللام هي: (لام العلة أي لأجل بلد ميت، وفي هذه اللام دلالة على العناية الربانية بذلك البلد فلذلك عدل عن تعدية سقناه بحرف (إلى)⁽⁴³⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: 24]، اللام في (لما يحييكم) متعلق بـ (دعاكم)، وهو هنا للتعليل، فإنه لما كان اجتناء ثمرة الطاعة وتحصيلها في غاية القرب، نبه على ذلك باللام دون (إلى) فقال (لما يحييكم) لأن بعلوم الإسلام حياة القلوب وبالجهل بها موتها. وقيل: اللام بمعنى (إلى) ويتعلق بـ (استجيبوا)⁽⁴⁴⁾، ويقوي كونها للتعليل ما في التحرير والتنوير (واللام في (لما يحييكم) لام التعليل أي دعاكم لأجل ما هو سبب حياتكم الروحية)⁽⁴⁵⁾.

وقال تعالى: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلدِّينِ فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 79]، أي لأجل عبودية من شئ وأخرج، فعبر بذلك عن الانقياد التام، وعبر باللام دون (إلى) لأن الفعل (وَجَّهَ) يتعدى إلى المكان المقصود بـ (إلى)، وقد يتعدى باللام إذا أريد أنه انصرف لأجل ذلك الشيء، فيحسن ذلك إذا كان الشيء المقصود مراعى إرضاءه وطاعته كما تقول توجّهت للحبيب، ولذلك اختير تعدّيه هنا باللام، لأن في هذا التوجّه إرضاء وطاعة⁽⁴⁶⁾.

وفي قوله عز وجل: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾ [آل عمران: 193]، عدي الفعل (ينادي) باللام، كما أن النداء والدعاء ونحوهما يُعدّى بـ (إلى) واللام لتضمنها معنى الانتهاء والاختصاص، والمعنى: إلى الإيمان، وقيل: إن اللام في (للإيمان) بمعنى (الباء) أي:

(43) التحرير والتنوير 8/ 183.

(44) ينظر البحر المحيط 4/ 481، تفسير البضاوي 1/ 380.

(45) التحرير والتنوير 9/ 312.

(46) ينظر الأزهية 298، نظم الدرر 2/ 660، التحرير والتنوير 7/ 323-324.

بالإيمان، ومجيء اللام بمعنى الباء قول غريب ضَعَفَهُ أبو حيان (ت 745هـ)⁽⁴⁷⁾. والقول بأن اللام للعلة هو الأنسب والله أعلم أي (لأجل الإيمان بالله)⁽⁴⁸⁾.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: 43]، اللام في (لهذا) للتعليل وبمعنى (إلى)⁽⁴⁹⁾، وكذلك مجيء (اللام) بمعنى (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ بِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾ [الإسراء: 93]، فإنهم ما اكتفوا بالتغية بالرقي في السماء حتى غيوا ذلك، بأن ينزل عليهم كتاباً يقرؤونه، إلا أن دلالة (اللام) في الآية هي لأجل رقيك، أي ولن نؤمن لأجل رقيك⁽⁵⁰⁾ وقد تكون للتبيين قال ابن عاشور: ويجوز أن تكون اللام لام العلة ومفعول نؤمن محذوف دل عليه قوله قبله (لن نؤمن لك) والتقدير: لن نصدقك لأجل رقيك⁽⁵¹⁾.

وقوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ [البقرة: 75]، أي يصدقكم أو يؤمنوا لأجل دعوتكم إذ يجوز حمل اللام على التعليل وجعل (يؤمنوا) منزلاً منزلة اللازم تعريضاً بهم بأنهم لم يؤمنوا بالحق الذي جاءهم على السنة أنبيائهم وهم أخص الناس بهم، أي (أفتطمعون أن يعترفوا به لأجلكم)⁽⁵²⁾ ومجيئها بمعنى الباء ضعيف⁽⁵³⁾. ومجيء اللام في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: 7]، للتعليل في (لأنفسكم) أي لنفعها، وفي (فلها) كذلك فهي للنفع، ولكن على سبيل التهكم، أو بمعنى

(47) ينظر البحر المحيط 3/ 141، البرهان للزركشي 4/ 341.

(48) التحرير والتنوير 4/ 199.

(49) التحرير والتنوير 4/ 159.

(50) ينظر نفسه 6/ 80، البرهان للزركشي 4/ 341.

(51) التحرير والتنوير 15/ 210.

(52) التحرير والتنوير 1/ 567.

(53) ينظر البحر المحيط 1/ 272.

(على) أي فالإساءة عليها⁽⁵⁴⁾، كما قال الشاعر وهو الأشعث الكندي:

تناولت بالرمح الطويل ثيابه فخر صريعاً لليدين وللنم⁽⁵⁵⁾

أي فخر صريعاً على اليدين وعلى النم، وقيل اللام في (فلها) بمعنى (إلى)، على معنى فإساءتها راجعة إليها، وقد جيء باللام ازدواجاً حيث قابل قوله (لأنفسكم) بقوله (فلها)⁽⁵⁶⁾، والأولى أن تكون اللام هنا على بابها من التعليل لأن اللام للاختصاص، والعامل مختص بجزاء عمله حسنه وسيئته⁽⁵⁷⁾. ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: 46]، فاللام للاختصاص وقد أفادت التعليل أي لأجل نفسه أو هي بمعنى (على) مثل قوله تعالى: ﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [الرعد: 25]⁽⁵⁸⁾. وقد تأتي اللام للعلّة في قوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُمْ دَافِعٌ﴾ [المعارج: 1، 2]، أي نازل بهم لأجلهم أي لأجل كفرهم، أو على أن اللام بمعنى (على) ويؤيده قراءة أبي (على الكافرين)⁽⁵⁹⁾.

وتأتي اللام بمعنى (عن) إضافة إلى إفادتها التعليل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105]، فاللام للتعليل، أي ولا تكن لأجل الخائنين مخاصماً للبريء، وقال الطبري (ت 310هـ) في هذه الآية: تخاصم عنهم وتدفع، وهي عنده بمعنى (إلى) كذلك⁽⁶⁰⁾، وقال الزركشي:

(54) ينظر نفسه 10/6.

(55) الأزهية 299 وينظر شرح المغني وشواهد لابن هشام، 562/2.

(56) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة محمود الآلوسي، 2/562.

(57) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/813.

(58) ينظر البرهان للزركشي 4/341.

(59) ينظر البحر المحيط 8/332.

(60) تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، 9/117.

قال الراغب (ت 425هـ): ومعناه كمعنى ﴿وَلَا تُجَدِّدْ عَنَ الَّذِينَ يَخْتَفُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: 107]، وليست كالتى فى قولك: لا تكن لله خصيماً، لدخولها على المفعول، أى لا تكن خصيم الله، والمراد: لا تكن لأجل الخائنين مخاصماً ومدافعاً واللام للتعليل⁽⁶¹⁾. فهى (لام العلة وليست لام التقوية... والمراد تحذير الذى دفعتهى الحمىة إلى الانتصار)⁽⁶²⁾ لأجل الدفاع عن من يخون.

وفى قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ أَيْلٍ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: 78] (لذلولك الشمس) أى لزوالها عن دائرة نصف النهار، وقد يراد (فى ذلولك الشمس) تجوّزاً عن ذلولك ناظرها، وقيل هى للتعليل، لأن دخول الوقت سبب للصلاة، وتكون بمعنى (بعد) أى بعد زوال الشمس، وفى الحديث الشريف: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»⁽⁶³⁾، فاللام فى الآية الكريمة والحديث الشريف تأتى موافقة (عند وبعد ومع) إضافة إلى التعليل⁽⁶⁴⁾، وقد يرجح كون اللام بمعنى (بعد) لأنه لا صلاة عند الزوال وإنما جىء باللام لحكمة وهى التوفيق بين العبادة والعمل فهى لابتداء الغاية بدليل (إلى).

وتأتى لام التعليل مؤدية لمعان آخر نشير إليها فى المباحث الآتية:

لام التبيين:

هى الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التى تشبهها لتبين من المدعو

(61) ينظر البرهان للزركشى 4/ 341، صفة البيان 129.

(62) التحرير والتنوير 5/ 193.

(63) صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل، كتاب الصوم 3/ 35، وينظر سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطى حاشية الإمام السندي 4/ 133.

(64) ينظر اللامات للزجاجي 129، الجنى الداني 144، ارتشاف الضرب 4/ 434، مغني اللبيب 1/ 53، صفوة البيان 370.

له بها، وهي تتعلق بأفعال مخزولة مضمرة⁽⁶⁵⁾.

والآيات التي وردت فيها اللام للتبيين كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 44]، ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: 11]، ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: 165]، ففي هذه الآيات جاءت اللام بعد هذه المنصوبات من المصادر وأسماء الأفعال التي نصبت بإضمار الفعل المختزل استغناء بها، أي جعلوا المنصوب بدلاً منه، ولولا هذه اللام التي جاءت للتبيين لم يعلم من المدعو له بشيء من هذا أو المدعو عليه، وما كان من الأسماء سوى المصادر فالرفع فيه جائز، وتصير لام الخبر التي فيها للاستحقاق، وهي هنا لام التبيين أيضاً، إذ المعنى فيه معنى الدعاء كما في قوله تعالى: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: 1]، ﴿وَبَلِّغْ يَوْمِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: 15]، ف (ويل) دعاء ومجيء اللام في الآيتين تعني: ثبت هذا لهم واستحقوه⁽⁶⁶⁾.

كما تأتي لام التبيين بمعنى (كي) وسنبحثها في موضعها إن شاء الله.

وقد تتعلق هذه اللام بمحذوف كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِّمَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 233]، فاللام إما أن تتعلق بـ (يرضعن) فتكون للتعليل أو تتعلق بمحذوف تقديره ذلك، كما في قولنا سقياً لك، فتكون للتبيين⁽⁶⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَعَلَكُمُ الْيَهُودُ يَبْعُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: 50]. اللام في (لقوم) للتبيين كاللام في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، فتتعلق بمحذوف، أي هذا الخطاب وهذا الاستفهام لقوم يوقنون، فإنهم هم الذين يتدبرون الأمور ويتحققون الأشياء بأنظارهم فيعلمون

(65) ينظر اللامات للزجاجي 129، الجنى الداني 144، مغني اللبيب 53/1.

(66) ينظر كتاب سيبويه 312/1، اللامات للزجاجي 130-134.

(67) ينظر التبيان في إعراب القرآن 184/1، البحر المحيط 212/2.

أن لا أحسن حكماً من الله سبحانه وتعالى⁽⁶⁸⁾. وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَصَّعَهَا لِلْأَنْعَامِ فِيهَا فَنَكُهُ﴾ [الرحمن: 10 - 11]، اللام تتعلق بـ (وضعها)، وقيل تتعلق بما بعدها، أي (للأنعام فيها فاكهة) فتكون خبراً أو تبييناً⁽⁶⁹⁾، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: 16]، اللام في (لذكر الله) تفيد التعليل، أي لأجل ذكر الله، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: 2]، وقيل هي للتبيين، أي لتذكير الله إياهم⁽⁷⁰⁾.

احتمال لام التعليل الزائدة للتوكيد والتقوية والتعديّة:

وتأتي اللام الزائدة للتوكيد مطردة وغير مطردة، فهي مع المفعول به مطردة، ويسمى الزجاجي: اللام التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعولها، وقد يجوز حذفها⁽⁷¹⁾، وهي عند الهروي: (لام التعديّة)⁽⁷²⁾، وسماها ابن الأنباري: آلة الفعل، وهي التي يسميها البصريون (لام الإضافة)، وعند ابن هشام (لام التقوية) وهي المزيّدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخره أو بكونه فرعاً في العمل، وقد يجتمع التأخير والفرعية⁽⁷³⁾.

ففي قوله تعالى ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: 26]، اللام في (لإبراهيم) لام العلة لأن إبراهيم مفعول أول لـ (بوأنا) الذي هو من باب أعطى فاللام مثلها في قولهم شكرت لك أي شكرتك لأجلك. وفي ذكر اللام في مثله ضرب من العناية والتكرمة⁽⁷⁴⁾، وقيل اللام زائدة⁽⁷⁵⁾، وفي

(68) ينظر الكشاف 619/1.

(69) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/1198.

(70) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/1209، البحر المحيط 8/223.

(71) اللامات للزجاجي 161.

(72) اللامات للهروي 51.

(73) ينظر الجنى الداني 150، مغني اللبيب 1/217.

(74) التحرير والتنوير 17/241.

(75) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/939، البحر المحيط 6/363.

قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ﴾ [الأعراف: 154]، جاءت اللام في (لربهم) مقوية للفعل المتأخر، وقال الأخفش (ت 215هـ): هي لام المفعول لأجله، وقيل هي زائدة وحسن ذلك لَمَّا تأخر الفعل⁽⁷⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلزَّيْنَةِ تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: 43]، جاءت اللام في (للزُّويّا) مقوية للفعل (تعبرون) وحسن ذلك لتأخير الفعل فهي زائدة يجوز حذفها في غير القرآن لأن يقال عبرت الرؤيا⁽⁷⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: 91]، ﴿زَلَّ عَلَيْكَ الْكَتَبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران: 3]، ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: 107]، البروج: 16، ﴿نَزَاعَةً لِّلشَّوَى﴾ [المعارج: 16]، ﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: 117]، في هذه الآيات ونظائرها جاءت اللام زائدة لتقوية العامل بسبب ضعفه في كونه فرعاً في العمل⁽⁷⁸⁾، واجتمع التأخير والفرعية في العامل الذي دخلت اللام الزائدة لتقويته في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: 78]، وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلنَّاسِ﴾ [المدثر: 36]، فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ وإن كان بمعنى الإنذار، فاللام مثلها كما في قوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: 11]⁽⁷⁹⁾.

وأما غير المطردة ففي قوله تعالى: ﴿عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفٌ لَّكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: 72]، قال الفراء: (جاء في التفسير دنا لكم بعض الذي تستعجلون، فكأن اللام دخلت، إذ كان المعنى دنا... والمعنى ردفكم)⁽⁸⁰⁾، وقد جاءت اللام مقوية لعمل العامل، ولم يذكر سيبويه زيادتها وتابعه أبو علي النحوي (ت 377هـ)، وذهب المبرد (ت 285هـ) إلى

(76) ينظر معاني القرآن للأخفش، 300/1، التبيان في إعراب القرآن 496/1.

(77) ينظر التبيان في إعراب القرآن 733/2.

(78) ينظر الجنى الداني 150.

(79) ينظر مغنى اللبيب 217/1.

(80) معاني القرآن للفراء 299/2 وينظر الجنى الداني 150، البحر المحيط 247/7.

زيادتها في هذه الآية، وقد تأوله النحويون على معنى التضمين في (ردف)⁽⁸¹⁾، وقد جاء في صحيح البخاري: ردف بمعنى اقتراب⁽⁸²⁾.

ومما جاءت فيه اللام موصلة لبعض الأفعال مفعوليها، وقد يجوز حذفها في غير القرآن قوله تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ﴾ [لقمان: 14]، وقد جاءت (شكر) في القرآن متعدية إلى مفعولها مباشرة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ عِبَادُونَ﴾ [النحل: 114]، كما جاءت اللام موصلة في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْصَحْ لَكُمْ وَأَعْلَمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 62]، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: 5]⁽⁸³⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: 1، الحشر: 1، الصف: 1]، اللام للتعدية وجيء بها للتقوية، أو هي لام التعليل. (وإنما عُدِّي باللام وهو مُتَعَدٌّ بنفسه مثل: نصحت له في نصحته إشعاراً بأن إيقاع الفعل لأجل الله وخالصاً لوجهه)⁽⁸⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا مُسْتَنْسِينَ لِحَدِيثٍ﴾ [الأحزاب: 53]، اللام فيه للعلة، أو هي المقوية لطلب اسم الفاعل للمفعول قال الزمخشري: (نهوا عن أن يطيلوا الجلوس يستأنس بعض ببعض لأجل حديث يحدثه به... وقيل هو منصوب على: ولا تدخلوها مستأنسين)⁽⁸⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: 30]، اللام في (لك) للتعليل، أي لأجلك، ويجوز أن تكون اللام زائدة، أي نقُدِّسُك، ويجوز أن تكون معدية للفعل كتعدية الباء، وأراد بقوله (نقدس لك) أي نظهر نفوسنا عن الذنوب لأجلك⁽⁸⁶⁾، وفعل (قدس) يتعدى بنفسه فالإتيان باللام مع

(81) ينظر ارتشاف الضرب 435/2.

(82) صحيح البخاري 141/6.

(83) ينظر البحر المحيط 321/2، 544/5، 178/7/174/6.

(84) تفسير البضاوي 466/2.

(85) الكشف 271/3.

(86) ينظر التبيان في إعراب القرآن 7/1، نظم الدرر 88/1.

مفعوله في الآية لإفادة تأكيد حصول الفعل فهو عند ابن عاشور للمبالغة في وقوع التقديس والتنزيه وقد تكون اللام للتبيين⁽⁸⁷⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: 204]، اللام في (له) يجوز أن تكون بمعنى الله، أي لأجله فهي للتعليل، أو أن تكون زائدة فهي للتعدي، أي فاستمعوه⁽⁸⁸⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءُيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: 5]، إذا أريد بـ (كيداً) مفعول به، فاللام للتعليل، أي من أجلك، أو أن (لك) صفة قدمت فصارت حالاً. وإذا أريد بـ (كيداً) مصدر مؤكد، فتكون اللام زائدة لأن هذا الفعل يتعدى بنفسه ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُوا﴾ [المرسلات: 39]، ونظير زيادتها ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: 72] كما مر بنا⁽⁸⁹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 224]، اللام يجوز أن تكون للتعليل (أي لا تجعلوا الله عرضة لأجل أيمانكم الصادرة على ألا تبرؤوا)⁽⁹⁰⁾ وبذلك يتعلق (أن) بالفعل أو بعرضة: أي: ولا تجعلوا الله عرضة لأن تبرؤوا لأجل أيمانكم به، ويجوز أن تكون اللام لـ (عرضة) لما فيها من معنى الاعتراض والمعنى: ولا تجعلوه معرضاً لأيمانكم فتبتذلوه بكثرة الحلف به⁽⁹¹⁾. وقوله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَنَعُونَ لَكُمْ﴾ [التوبة: 47]، يريد بذلك والله أعلم يسمعون حديثكم فينقلونه إليهم، أو فيكم قوم يستمعون للمنافقين، فاللام على المعنى الأول للتعليل وعلى المعنى الثاني هي لام التقوية⁽⁹²⁾.

(87) ينظر التحرير والتنوير 406/1.

(88) ينظر التبيان في إعراب القرآن 609/1.

(89) ينظر التبيان في إعراب القرآن 722/2.

(90) التحرير والتنوير 377/2.

(91) ينظر تفسير البيضاوي 1/ 120-121.

(92) ينظر الكشف 194/2.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: 41]، اللام في (الكذب) إما مزيدة للتأكيد، أو لتضمن السماع معنى القبول، أي قابلون لما تفتريه الأحبار⁽⁹³⁾، أو هي للعلة إذ يقدر مفعول به محذوف فيكون المعنى: سماعون كلامك ليكذبوا عليك فيه، واللام في (لقوم) بمعنى اللام في (للكذب) فهي على الوجهين، أي مصغون لهم قابلون كلامهم، أو سماعون منك لأجلهم والإنهاء إليهم، ويجوز أن تتعلق اللام بالكذب لأن (سماعون) الثاني مكرر للتأكيد أي: سماعون ليكذبوا لقوم آخرين. وكذلك الحال في ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلسَّخَةِ﴾ [المائدة: 42] وقد أفادت اللام هنا تقوية الاختصاص وتوكيده، فكأنما خصوا بما وصفهم الله به⁽⁹⁴⁾.

والمجيء باللام زائدة على المفعول به إنما هو لغرض توكيد الاختصاص، ففي قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: 12]، أفادت اللام التعليل، فقد جاء عن سيبويه: إنما هو أُمِرْتُ لهذا⁽⁹⁵⁾، تقول: أريد لأكرم هذا العالم، بمعنى أريد أن أكرمه وتقول: أريد لأذهب إليه، فجاء باللام لزيادة الاختصاص وتوكيده. وعليه فمعنى الآية: أمرت بذلك لأجل أن أكون المقدم والحائز على قصب السبق في الدين بالإخلاص، أو لأنه أول من أسلم وجهه، والعطف لمغايرة ما قبله بتقييده بالعلة، ويجوز أن تجعل اللام مزيدة⁽⁹⁶⁾.

(93) الأحبار: جمع حبر وهم العلماء مأخوذ من التحبير والتحسين، والأحبار: علماء اليهود (صفوة البيان 151).

(94) ينظر تفسير البضاوي 1/ 266 - 267، معاني النحو 3/ 71.

(95) كتاب سيبويه 3/ 161.

(96) ينظر تفسير البضاوي 2/ 321 - 322.

المبحث الثالث

لام (كي)

لام التعليل تدخل على الفعل المضارع وغيره لبيان العلة، فحرف التعليل (اللام) وهو الأصل في هذا الباب يفيد التعليل سواء اقترن بـ (كي) أم لم يقترن. أما (كي) فلا تكون حرف تعليل إلا إذا لم تقترن باللام كما سيأتي في موضعه إن شاء الله.

إن لام التعليل عند دخولها على الفعل المضارع تكون ناصبة له بتقدير (أن) بعدها يجوز إظهارها وإضمارها إلا في (لام الجحود)⁽⁹⁷⁾، ويجب إظهارها إذا نفي الفعل بـ (لا)⁽⁹⁸⁾، هذا رأي البصريين، وقال الكوفيون: إن نصب الفعل المضارع إنما هو باللام نفسها، فاللام هي الناصبة عندهم، وقال ثعلب (ت 291هـ) من الكوفيين مخالفاً الفريقين: إن الفعل المستقبل (المضارع) منصوب باللام لقيامها مقام (أن) وليس باللام بطريق الأصالة أو بـ (أن) مضمرة بعدها⁽⁹⁹⁾.

ولام التعليل قد تكون ظاهرة وهو الأغلب الأعم، وقد تكون مقدرة مضمرة، فقد جعل قسم من النحاة المفعول لأجله منصوباً بنزع الخافض، أو على تقدير حرف جار له هو لام التعليل.

قال سيبويه: (وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله منتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح

(97) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِنُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33]، وسنيسط القول فيه إن شاء الله.

(98) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: 50].

(99) ينظر كتاب سيبويه 5/3، المسائل المشككة المعروفة بالغاديات لأبي علي النحوي، 195 شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، 233/1، شرح ابن يعيش 20/7، 28، الجني الداني 155-156، مغني اللبيب 182/1.

اللام عمل فيه ما قبله⁽¹⁰⁰⁾، وابن الحاجب (ت 646هـ) يرى قوة معنى التعليل عند حذف الحرف الدال عليه عند توفر شروط المفعول لأجله، ووجه ذلك: إنما الغالب في التعليلات، فكان فيها تنبيه على التعليل فصَحَّ حذف اللام لما فيها من القوة⁽¹⁰¹⁾.

لذا نجد أن (اللام) دون سائر الحروف المعللة تقدّر قبل المصادر المؤولة، ثم إن الذي يعمل النصب في المفعول له هو الفعل الذي قبله نحو قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيَةً مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: 265]، وكان الأصل في (ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً لابتغاء مرضاة الله وللتثبيت - لو كان في غير القرآن - إلا أنه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه⁽¹⁰²⁾.

والذي يظهر أن التعليل باللام وحدها يختلف عنه إذا ذكرت معها (أن) أحياناً، نحو قولنا: ما قتل إلا لأن يقول ربي الله وما قتل إلا ليقول ربي الله، فالأولى تفيد أنه قتل لأنه كان يقولها، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: 40]، أي إنهم أُخْرِجُوا لأنهم يقولونها. وباللام يفهم منه أنه قتل ليقولها، أي أنه لا يقولها، وهو خلاف المعنى الأول، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: 28]، أي لأنه يقولها، ولو قال: أقتلون رجلاً ليقول ربي الله، لكان المعنى بعكس ذلك ولصار المعنى: أقتلونه حتى يقولها⁽¹⁰³⁾؟.

كما يبدو على وجه التدقيق أن التعليل بـ (أن) وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها، مثلما يختلف التعليل بـ (أن) مع اللام في أكثر

(100) كتاب سيويه 369/1، وينظر شرح ابن عيش 326/1.

(101) ينظر شرح ابن عيش 326/1.

(102) ينظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، 186-187.

(103) ينظر معاني النحو 343/3.

الأحيان، فقولك: أتمنعه أن يصل رحمه، يختلف عن قولك: أتمنعه ليصل رحمه، ويختلف عن قولك: أتمنعه لأن يصل رحمه، فالأولى تفيد بالنص: أن يصل رحمه، وأن المنع بسبب هذه الصلة، كما مر في قوله تعالى: ﴿أَنفَتُلُونَّ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: 28]، وبدخول اللام وحدها تفيد أنه لا يصل رحمه، وإنما هو يمنعه حتى يصل رحمه، أي لغرض أن يصل رحمه، وباللام مع (أن) تحتل المعنيين، فحمل كل من (اللام) و (أن) معناه، وهو من التعابير الاحتمالية الكثيرة في العربية. وهذا يدل على أنها ثلاثة أساليب مختلفة وليست أسلوباً واحداً⁽¹⁰⁴⁾.

واقتران اللام بـ (كي) يزيد التعليل تأكيداً. أما قول قسم من النحاة: أن حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل، فليس سليماً ذلك أن اللفظين اللذين يفيدان معنى واحداً قد يقترنان كما في التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: 30] وكما في التشبيه نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، وكقولنا: هو كمثل حاتم في الجود⁽¹⁰⁵⁾.

ونجد أن كلاً من (كي) و (اللام) يستعمل في التعليل في اللغات السامية والعربية الجنوبية، فيقابل (كي) في العبرية Ki، والكاف في العربية الجنوبية، وكذلك اللام فهي تدخل على المضارع في اللهجة الشمودية وفي العربية الجنوبية لتبيين العلة⁽¹⁰⁶⁾.

كما يرى الكوفيون أن العمل للام في قولك: جئت لكي أن أكرمك،

(104) ينظر نفسه 344/3.

(105) ينظر شرح للمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام، 271/2، ومعاني النحو 3/342، التشبيهات النبوية في صحيح البخاري دراسة موضوعية فنية للباحث رسالة ماجستير كلية الآداب/ بغداد 1997م، 161.

(106) ينظر تاريخ العرب قبل الإسلام د. جواد علي، 136/7، التطور النحوي للغة العربية للأستاذ برجشتراسر، 13.

لأن (كي) و (أن) تأكيدان للام، ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك، فقد قالوا: لا إن ما رأيت مثل زيد، فيجمعون بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد للمبالغة في التوكيد، وكذلك هاهنا⁽¹⁰⁷⁾.

ويؤتى بـ (كي) توكيداً للتعليل بـ (اللام) كما في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: 23]، وقوله جل شأنه: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: 37]، كما جاءت (لام كي) مجردة من (كي) في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]، فإن (لتكونوا شهداء...) علة لجعلهم أمة وسطاً، أي لتعلموا بالتأمل فيما آتاكم من الحجج والبراهين أي لكي تكونوا شهداء⁽¹⁰⁸⁾، (فإن أفعال الله تعالى كلها منوطة بحكم وغايات لعمله تعالى وحكمته وذلك عن إرادة واختيار لا كصدور المعلول عن العلة كما يقول بعض الفلاسفة ولا بوجوب وإلجاء⁽¹⁰⁹⁾) كما توهمه البعض. وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾ [الكهف: 19]، وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَتَتْهُمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الكهف: 21]، فاللام في (ليتساءلوا) للتعليل أي ليسأل بعضهم بعضاً ويعرفوا حالهم وما صنع الله بهم فيعتبروا⁽¹¹⁰⁾، وقال ابن عطية (ت 541هـ): واللام في (ليتساءلوا) لام الصيرورة لأن بعثهم لم يكن نفس تساؤلهم⁽¹¹¹⁾. واللام في (ليعلموا)، بينت سبب الإعتار عليهم أي ليعلم الذين أعثرهم الله أن وعد الله بالبعث حق. فاللام في الآيتين هو لأجل بيان السبب من البعث والإعتار عليهم⁽¹¹²⁾.

(107) ينظر الإنصاف 2/ 582.

(108) ينظر تفسير البيضاوي 1/ 92.

(109) التحرير والتنوير 2/ 20.

(110) ينظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 451، الكشاف 2/ 576.

(111) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، 9/ 265.

(112) ينظر فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، 3/ 275، 277.

وفي قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: 24]، اللام في (لنصرف) هي لام كي⁽¹¹³⁾، إذ المعنى: كذلك فعلنا به كي نصرف عنه السوء والفحشاء. وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: 32]، اللام في (لنثبت) نظير ما هي في الآية قبلها، والهاء في (به) يعود إلى القرآن⁽¹¹⁴⁾.

لام كي بين التعليل والأمر:

واحتملت اللام أن تكون لام كي وأن تكون لام الأمر في آيات كثيرة من كتاب الله تعالى، كما قرئ في بعض الآيات بكسر اللام وجزم الفعل، وبكسر اللام ونصب الفعل، جاء ذلك: في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْصِرُكَ﴾ [الأنعام: 105]، اللام في (ليقولوا) هي لام المال أو العاقبة عند النحاس والأنباري بمعنى لما صُرِّفَت الآيات آل أمرهم إلى أن قالوا درست وتعلمت أي إن أمرهم يصير إلى هذا⁽¹¹⁵⁾، (فتعين أن تكون اللام مستعارة لمعنى العاقبة والضرورة كالتي في قوله تعالى: ﴿فَالْفَلَقَةُ﴾، أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8] المعنى فكان لهم عدوًّا وحزنًا⁽¹¹⁶⁾، في حين يرى الزمخشري وأبو حيان أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها، جاء في الكشف: (فإن قلت: أي فرق بين اللامين في ليقولوا ولنبينه؟ قلت: الفرق بينهما أن الأولى مجاز والثانية حقيقة، وذلك أن الآيات صرفت للتبيين ولم تصرف ليقولوا درست، ولكن لأنه حصل هذا القول بتصريف الآيات كما حصل للتبيين شبه فسبق

(113) إعراب القرآن للنحاس 323/2.

(114) ينظر إعراب القرآن للنحاس 159/3، الالامات للهرودي 126.

(115) ينظر إعراب القرآن للنحاس 88/2، التبيان في إعراب القرآن 528/1.

(116) التحرير والتنوير 422/7.

مساقه⁽¹¹⁷⁾، والمعنى عليه متمكن كأنه قيل: ومثل ذلك نصرف الآيات وليقولوا ما يقولون فلا تكثرث بقولهم، وهو أمر معناه التهديد والوعيد لهم⁽¹¹⁸⁾، واللام في (لنبينه) لتبيين مقصود التصريف⁽¹¹⁹⁾.

وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَآئِتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْتَ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنِ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: 88]، اللام في (ليضلوا) (لام كي وأصح ما قيل فيها... أنه لما آل أمرهم إلى هذا كأنه لهذا وسمي لام العاقبة أي لما كان عاقبة أمرهم قد آل إلى هذا كان بمنزلة ما كان الأول من أجله⁽¹²⁰⁾، وقد حملت اللام على التعليل على أنهم جعلوا نعمة الله سبباً في الضلال فكأنهم أوتوها ليضلوا⁽¹²¹⁾، كما أخبر جل شأنه عن أمثالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُحِلُّ لَهُمْ لِيَزِدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: 178]، فهذا المعنى منتظم على جعل اللام للتعليل، وقد رد على الزمخشري قوله في (رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنِ سَبِيلِكَ) هو دعاء بلفظ الأمر⁽¹²²⁾ لأن اللام للتعليل وأن الفعل منصوب بها، وأن الله إنما أمدهم بالزينة والأموال استدراجاً ليزدادوا إثماً وضلالة⁽¹²³⁾ ونرجح القول بعلّيتها.

وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَصْبَحْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: 37]، اللام لام كي وهي متعلقة بـ (أصبت) أي ما أسكنتهم بهذا الوادي الذي لا زرع ولا مرتفق فيه إلا

(117) ينظر الكشف 42/2.

(118) ينظر البحر المحيط 4/198.

(119) ينظر تفسير البضاوي 1/315.

(120) إعراب القرآن للنحاس 2/266.

(121) ينظر الكشف 2/250.

(122) ينظر نفسه 2/250.

(123) ينظر الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال، الإمام ناصر الدين المالكي مطبوع بهامش الكشف 2/250، البحر المحيط 5/187.

لإقامة الصلاة عند بيتك المحرم وتكرير النداء وتوسيطه للإشعار بأن إقامة الصلاة هي المقصودة نفسها والمقصود من الدعاء توفيقهم لها وإن عُدَّت اللام للأمر فعلى سبيل الرغبة إلى الله تعالى والسؤال منه أن يوفقهم لها⁽¹²⁴⁾. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أُنزِلَ رِيبُكُمْ قَالُوا أَسْطِطِرُّ الْأَوَّلِينَ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: 24 - 25]، اللام في (ليحملوا) قيل هي لام كي فهي للتعليل أو العاقبة والمآل، وقيل هي لام الأمر. على معنى الحتم عليهم والصغار الموجب لهم بسبب شكهم وتكذيبهم، فهي تهديد لهم⁽¹²⁵⁾. والتعليل عندي وجيه والله أعلم.

وفي الآيات البينات ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ فَتَمْتَعُوا فَسَوْفَ يَكْفُلُونَ﴾ [النحل: 54 - 55] ﴿فَلَمَّا بَجَدْتُمْ إِلَى آلِ الْأَوْثَانِ كَذَّبْتُمْ بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَكْفُلُونَ﴾ [العنكبوت: 65 - 66]، ﴿ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: 33 - 34]، نجد أن اللام في (ليكفروا) الواردة في جميع الآيات هي لام كي، والتي تفيد التعليل بالغرض، ويجوز أن تكون لام الأمر فيكون المعنى: الخذلان والتخلية عنهم، بمعنى التوعد والتهديد لهم. وكذلك اللام في (وليتمتعوا) في آية العنكبوت على قراءة الكسر بالعطف على الغرض في (ليكفروا)، والمعنى: أنهم يعودون إلى شركهم ليكونوا بالعودة كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ ليس غير، أو أن تكون لام الأمر⁽¹²⁶⁾. وقراءة من قرأ (وليتمتعوا) بسكون اللام تشهد له⁽¹²⁷⁾.

(124) ينظر البحر المحيط 432/5، تفسير البضاوي 521/1.

(125) ينظر نفسه 484/5.

(126) ينظر الكشاف 413/2، 212/3، 223، التبيان في إعراب القرآن 2/798، 1042، البحر المحيط 159/7، 173.

(127) ينظر حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، 555، ينظر النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، 2/344.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰنَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 185]، اللام في (لتكملوا، لتكبروا) هي لام التعليل والمعنى: يريد الله أن تكملوا العدة وأن تكبروا الله فقد علل لِفعلٍ محذوف دل عليه ما سبق، أي وشرع جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر والمرخص بالقضاء ومراعاة عدة ما أفطر فيه، والترخيص. ف (لتكملوا العدة) علة الأمر بمراعاة العدة، (ولتكبروا الله) علة الأمر بالقضاء وبيان كفيته، (ولعلكم تشكرون) علة الترخيص والتيسير. أو الأفعال كل لفعله أو معطوفة على علة مقدرة مثل ليسهل عليكم، أو لتعلموا ما تعلمون وتكملوا العدة⁽¹²⁸⁾. (وهذا يتضمن تعليلاً وهو في معنى علة غير متضمنة لحكمة ولكنها متضمنة لمقصد إرادة الله تعالى وهو أن يكبروه)⁽¹²⁹⁾، وقال ابن عطية: اللام للأمر، إلا أن ذلك ضعيف لأنه لم يؤثر أمر المخاطب باللام إلا قليلاً، كما أنه لم يقرأ باللام ساكنة، فدل على أنها لام الجر لا لام الأمر، وقيل إن اللام زائدة⁽¹³⁰⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: 7]، قرء (لينفق) بكسر اللام وفتح القاف على أنها لام كي متعلقة بمحذوف، أي شرعنا ذلك لأجل أن ينفق⁽¹³¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَنْتَظِرُنَّ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: 18]، قرأ الجمهور بسكون اللام والجزم على أنه للأمر، وقرأ الحسن بكسر اللام وفتح الراء على التعليل⁽¹³²⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ حَبَّةَ مِّنَىٰ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: 39]، قرأ

(128) ينظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 288، التبيان في إعراب القرآن 1/ 153.

(129) التحرير والتنوير 2/ 176.

(130) ينظر البحر المحيط 2/ 43.

(131) ينظر الكشف 4/ 122، البحر المحيط 8/ 286، روح المعاني 28/ 140، معجم القراءات

القرآنية د. مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم 7/ 169.

(132) ينظر البحر المحيط 8/ 250.

أبو جعفر (ت 130هـ) بسكون اللام وكسرهما والجزم على أنه أمر، والباقون بكسر اللام ونصب الفعل بـ (أن) مضمرة بعد لام كي⁽¹³³⁾، والمعنى: لترى ويحسن إليك، وأنا راعيك وراقبك، وقد يكون العطف على علة مضمرة مثل وليتعطف عليك، أو على الجملة قبلها بإضمار فعل معلل مثل فعلت ذلك⁽¹³⁴⁾.

تقدم الواو على لام التعليل (لام كي):

إذا دخلت الواو على لام التعليل (لام كي) فللمعربين والمفسرين في توجيهها طريقان: فإما أن يقدر فعل متأخر هو المعلل بهذه العلة، أو أن تكون الواو عاطفة على علة محذوفة متقدمة، وبعضهم يجعل الواو زائدة وهو ضعيف⁽¹³⁵⁾.

قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَآتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَمَّا كُنْتُمْ تُهْمَدُونَ﴾ [البقرة: 150]، فقلوه (وَلَآتِمَّ نِعْمَتِي) إما أن يكون معطوفاً على (لئلا يكون)، أي و: ولأن أتم، قاله الأخفش⁽¹³⁶⁾، وقيل هو مقطوع عما قبله في موضع رفع بالابتداء، والخبر مضمر، والتقدير: ولأتم نعمتي عليكم عرفتم قبلي، قاله الزجاج (ت 311هـ)⁽¹³⁷⁾، وقيل معطوف على علة مقدرة، كأنه قيل: واخشوني لأوفقكم ولأتم نعمتي عليكم، وقال أبو حيان: ومن زعم أن الواو زائدة فقلوه ضعيف⁽¹³⁸⁾.

(133) النشر في القراءات العشر 2/ 320.

(134) ينظر الكشف 2/ 536 - 537.

(135) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 113، مغني اللبيب 1/ 186، وينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عزيمة، ق 1، ج 2/ 488.

(136) ينظر معاني القرآن للأخفش 1/ 344.

(137) ينظر البحر المحيط 1/ 443.

(138) نفسه 1/ 343.

وجملة ولأتم (نعمتي) تعليل ثان لقوله: ﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ وهو بهذا الاعتبار تعليل الامتثال فالمعنى أمرتكم بذلك لأتم نعمتي عليكم، وقوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ عطف على (ولأتم) أي أمرتكم بذلك رجاء امتثالكم فيحصل الاهتداء منكم إلى الحق⁽¹³⁹⁾.

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِلْمَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 185]، قوله ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِلْمَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ عطف على جملة (يريد بكم اليسر...) إذ هي في موقع العلة، ومجموع هذه الجمل الأربع تعليل لما قبلها من قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 185]، أو أن يكون (ولتكمّلوا) معطوف على علة محذوفة قد حذف معلولها، والتقدير فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكمّلوا العدة، أما الواو التي تعطف لام كي على لام أخرى سبقتها فهي واو عطف، عطفت جاراً ومجروراً على جار ومجرور كما في قوله تعالى (ولتكبروا الله) فهو معطوف على (ولتكمّلوا العدة) وهذا يتضمن تعليلاً وهو في معنى علة غير متضمنة لحكمة ولكنها متضمنة لمقصد إرادة الله تعالى وهو أن يكبروه⁽¹⁴⁰⁾. وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: 75].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ اتَّخَذَ الْجَمْعَانِ فَيَا ذِي اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا﴾ [آل عمران: 166 - 167]، قوله (وليعلّم المؤمنين) عطف على (فياذن الله) عطف العلة على السبب والعلم هنا كناية عن الظهور والتقرر في الخارج⁽¹⁴¹⁾. وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ يُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾

(139) ينظر تفسير التحرير والتنوير 47/2.

(140) ينظر معاني القرآن للأخفش 1/350، إعراب القرآن للنحاس 1/288، تفسير البيضاوي

106/1، التحرير والتنوير 2/176.

(141) ينظر التحرير والتنوير 4/162.

[المائدة: 6]، (وليتِم نعمته) بالعطف على (ليطهركم)⁽¹⁴²⁾، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ عَجِزْتَ أَنْ جَاءَكَ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكَ عَلَىٰ نَجْلِ مِنْكَ لِتُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: 63] قوله (لينذرکم ولتتقوا ولعلکم ترحمون) ذكر عليه المجيء وهو الإعلام بالمخوف (المنذر) والتحذير من سوء عاقبة الكفر ووجود التقوى منهم ورجاء الرحمة لهم وكأنها علة مترتبة فجاءكم الذكر للإنذار بالمخوف والإنذار بالمخوف لأجل وجود التقوى منهم ووجود التقوى لرجاء الرحمة وحصولها، فعُلِّل المجيء بجميع هذه العلل المترتبة وجاء بالواو عاطفة لأن المترتب على السبب سبب⁽¹⁴³⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصاص: 73]، قوله (لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) علِّل بهذه الأغراض الثلاثة رحمته في جعله الليل والنهار لهم رحمة منه وفضلاً، فبسبب رحمته إياكم جعل لكم الليل والنهار ثم علِّل جعل كل واحد منهما فبدأ بعلة الأول وهو الليل في قوله (ولتسكنوا فيه) ثم بعده الثاني أي النهار وهو (ولتبتغوا من فضله) ثم بما يشبه العلة وهو (ولعلكم تشكرون) أي هذه النعمة وهذه الرحمة، وقد تقدمت الواو العاطفة على لام التعليل. وهذا النوع من علم البديع يسمى التفسير، وهو أن تذكر أشياء ثم تفسرها بما يناسبها⁽¹⁴⁴⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَىٰ جَمَازِكَ وَانْجَعَلْ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: 259]، أي وفعلنا ذلك لنجعلك، فاللام لصلة فعل مضمّر لبيان معناه، وإن شئت جعلت الواو زائدة مقحمة، وقال الفراء: أنه أدخل الواو في (ولنجعلك) دلالة على أنها شرط لفعل بعدها معناه ولنجعلك آية للناس

(142) ينظر إعراب القرآن للنحاس 10/2.

(143) ينظر البحر المحيط 322/4.

(144) ينظر الكشاف 189/3، البحر المحيط 130/7.

ودلالة على البعث بعد الموت جعلنا ذلك. أو الواو عاطفة (لنجعلك آية) على مقدر دل عليه قوله (فانظر إلى طعامك) فإن الأمر فيه للاعتبار لأنه ناظر إلى ذلك لا محالة⁽¹⁴⁵⁾. وقوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيَّنَّ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَأُحِثَّلَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: 50]، التقدير: ولأحل لكم جنتكم، أو عطف على محذوف تقديره: لأخفف عنكم، أو معطوف على معني (مصدقاً) كقولهم: جنتك معتزلاً أو لأطيب خاطرك. وقيل الواو زائدة، جاز ذلك عند الكوفيين وامتنع عند البصريين⁽¹⁴⁶⁾.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِنَبْلُوْهُ أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِيََكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُنَوِّقُ مِنْ قَبْلُ وَلِنَبْلُوْهُ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: 67]، أي يقيقكم لتبلغوا، وكذلك (ثم لتكونوا) وأما (ولتبلغوا) فمعناه: ونفعل ذلك لتبلغوا، أو هو معطوف على علة محذوفة، أي لتعيشوا، والزمخشري وأبو حيان قدرا الفعل مقدماً⁽¹⁴⁷⁾ وحقه أن يقدر مؤخراً⁽¹⁴⁸⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُوفيَهُمْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [الأحقاف: 19]، (وليوفيههم) تعليل معلله محذوف لدلالة الكلام عليه، أي: وقدر جزاءهم ليوفيههم⁽¹⁴⁹⁾.

اللام الشبيهة بـ لام كي بعد فعلي الإرادة والأمر:

تأتي لام التعليل بمعنى (أن) المفتوحة الساكنة وهي شبيهة بلام كي ينتصب الفعل المستقبل بعدها، وهذه اللام لا تكون إلا بعد (أردت وأمرت)، وذلك لأن هذين الفعلين يطلبان المستقبل ولا يصلحان في

(145) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 173، التحرير والتنوير 37/ 3.

(146) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، 1/ 205.

(147) ينظر الكشف 3/ 436، البحر المحيط 7/ 474.

(148) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ ح 2/ 492.

(149) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1157.

الماضي، فلهذا جعل اللام معهما بمعنى (أن)، حيث مجيء اللام في موضع (أن)، ثم مجيء مثله من الكلام في مكان اللام، دليل على أن هذه اللام في موضع (أن).

قال سيبويه: (وسألته عن معنى قوله (أريد لأن تفعل) فقال: إنما أراد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: ﴿وَأَمَرْتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: 12]، إنما هو أمرت لهذا⁽¹⁵⁰⁾، ويرى الرضي أن (أن) تقدر أيضاً بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد الأمر والإرادة، وكذلك اللام المقدرة بعدها (أن) بعد فعل الأمر والإرادة⁽¹⁵¹⁾.

قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (26) وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا (27) يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا (28) [النساء: 26 - 28]، قال الفراء: والعرب تجعل اللام التي على معنى (كي) في موضع (أن) في (أردت) و (أمرت)، فتقول (أردت أن أذهب)، و (أردت لتذهب)، و (أمرت أن تقوم)، و (أمرت لتقوم).. وإنما صلحت اللام في موضع (أن) في أمرت وأردت لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي، ألا ترى أنك تقول: أمرتك أن تقوم ولا يصلح أمرتك أن قمت، فلما رأوا (أن) في غير هذين تكون للماضي والمستقبل، استوثقوا لمعنى الاستقبال بـ (كي) وبـ (اللام) التي في معنى (كي)، وربما جعلت العرب اللام مكان (أن) فيما أشبه (أردت وأمرت)⁽¹⁵²⁾. ومفعول (يريد) في (يريد الله ليبين لكم) محذوف وتقديره: يريد الله هذا (أي: تحليل ما أحل وتحريم ما حرم)، وقيل: (يريد) في معنى

(150) كتاب سيبويه 3/ 161، وينظر اللامات للهروي 129.

(151) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 62، 78.

(152) معاني القرآن للفراء 1/ 261 - 262.

المصدر من غير سابق، تقديره: إرادة الله ليبين، ولا يجوز عند البصريين أن يكون متعلق بالإرادة التبيين، لأنه لا يجوز عندهم تعدي الفعل إلى مفعوله المتأخر بوساطة اللام، أو إلى إضمار (أن) بعد لام ليست لام الجحود ولا لام كي، في حين يرى الكوفيون أن متعلق الإرادة هو التبيين، واللام هي الناصبة بنفسها لا (أن) مضمرة بعدها⁽¹⁵³⁾. وقد شاعت زيادة هذه اللام بعد مادة الإرادة وبعد مادة الأمر معاقبة لـ (أن) المصدرية، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [التوبة: 32] وقال: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [الصف: 14]، وقال: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: 66] وقال: ﴿وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: 15]، فإذا جاؤوا باللام أشبهت لام التعليل، فقدروا (أن) بعد اللام المؤكدة كما قدروها بعد لام (كي) لأنها أشبهتها في الصورة، ولذلك قال الفراء: اللام نائبة عن أن المصدرية⁽¹⁵⁴⁾، وقال سيبويه هي لام التعليل أي لام كي، وأن ما بعدها علة ومفعول الفعل الذي قبلها محذوف يقدر بالقرينة، أي يريد الله التحليل والتحريم ليبين. ومنهم من قرر أن المفعول المحذوف دل عليه التعليل المذكور فيقدر: يريد الله البيان ليبين، فيكون الكلام مبالغة يجعل العلة هي نفس المعلل⁽¹⁵⁵⁾.

وقال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 6]، يرى العكبري (ت 616هـ): أن اللام غير زائدة، ومفعول (يريد محذوف تقديره: ما يريد الله الرخصة في التيمم لجعل عليكم حرجاً، والقول بزيادة اللام ضعيف لأن (أن) لم يلفظ بها، كما يصح أن يكون الفعل مفعولاً لـ (يريد) بـ (أن)، وكذلك في (ولكن يريد ليطهركم)، أي يريد ذلك ليطهركم⁽¹⁵⁶⁾. ويرى أبو حيان: أنه كثير في

(153) ينظر الكشف 521/1، التبيان في إعراب القرآن 350/1، البحر المحيط 225/3.

(154) ينظر معاني القرآن للفراء 262/1.

(155) ينظر التحرير والتنوير 19/5.

(156) ينظر التبيان في إعراب القرآن 421/2.

لسان العرب تعدي لفظ الإرادة والأمر إلى معموله باللام كما في هذه الآية⁽¹⁵⁷⁾، فاللام هنا لو كان في غير القرآن يجوز أن تأتي بعدها (أن) وأن يكتفي بها دون (أن)، وأن يؤتى بـ (أن) وحدها كما مر آنفاً والتأويل بغير ذلك متكلف.

ونجد أن اللام جاءت بمعنى (أن) في مثل هذه الآيات المباركة من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّكَ هُدًى لِّلَّهِ هُوَ الْهُدًى وَأَمْرُنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: 71، 72]، اللام في (نسلم) هي لتعليل الأمر، بمعنى أمرنا وقيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم، وعطف قوله (وأن أقيموا) على موضع (نسلم) كأنه قيل: وأمرنا أن نسلم وأن أقيموا. ويجوز أن يكون التقدير: وأمرنا لنسلم ولأن أقيموا الصلاة، أي للإسلام ولإقامة الصلاة، وعند القرطبي (ت 671هـ): اللام لام كي أي: أمرنا كي نسلم⁽¹⁵⁸⁾. وقال النحاس: سمعت أبا الحسن بن كيسان يقول: هي لام الخفض، واللامات كلها ثلاث لام خفض ولام أمر ولام تأكيد لا يخرج شيء عنها⁽¹⁵⁹⁾. والذي يرجحه أبو حيان أن المعنى: وأمرنا بالإخلاص أو بالإيمان لأن نسلم⁽¹⁶⁰⁾. فاللام هي لام كي، ومفعول (وأمرنا) الثاني محذوف، وتقديره: وأمرنا بالإخلاص لكي ننقاد ونستسلم لرب العالمين.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ لِّأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: 15]، وقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: 31]، وقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: 5]، جاءت اللام مبيّنة علة إيقاع الفعل وقد دخلت على الفعل المستقبل، فكانت بمنزلة لام كي في نصب ما بعدها، لأنهما متضارعان مبينان علة إيقاع الفعل.

(157) ينظر النهر الماد 3/ 439-440.

(158) الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، 7/ 14.

(159) ينظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 74.

(160) ينظر البحر المحيط 4/ 159.

وقوع لام كي جواباً للقسم:

إن لام كي إذا وقعت بعد قسم، تعلقّت بفعله وعلته، وعندئذ قد يكون جواب القسم محذوفاً مقدراً يستدل عليه بما هو مذكور، فقد أجاز الأخفش أن يجاب القسم بلام التعليل⁽¹⁶¹⁾.

من ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: 113]، (ولتصغى) معطوف على فعل مقدّر دل عليه قوله تعالى ﴿زُحِرْتُ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ وتقديره: ليغروه ولتصغى إليه، فحمل على المعنى. وقيل: اللام لام القسم، وتقديره: ولتصغين إليه أفئدة الذين، فلما كسرت اللام حذفت النون⁽¹⁶²⁾.

وقوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾ [التوبة: 62]، إذ المعنى: ليرضنكم، فـ (ليرضوكم). جواب القسم، على الرغم من أنه مقدّر باسم مفرد - إذ يلي اللام مصدر مؤوّل من أن المضمرّة والفعل - وجواب القسم لا يكون إلا جملة، وإذ إن الفعل والفاعل بعد اللام يسدان مسدّ الجملة، وقال أبو حيان: واللام في ليرضوكم لام كي، وأخطأ من ظن أنها جواب القسم⁽¹⁶³⁾، ولكن لكون اللام مسبوقه بلفظ القسم (يحلفون بالله) فلا بد من جواب، ولذا نجده محذوفاً مقدراً مستدلاً عليه بما ذكر، واللام متعلقة بفعل القسم، إذ ليس القسم مراداً، وإنما الإخبار بالغرض هو المراد، والتقدير: يحلفون بالله ليكونن كذا ليرضوكم⁽¹⁶⁴⁾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۖ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ۝﴾ [الفتح: 1 - 2]، قيل:

(161) ينظر معاني القرآن للأخفش 2/ 502.

(162) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 336.

(163) ينظر البحر المحيط 5/ 64.

(164) ينظر خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، 10/ 439.

إن اللام في (ليغفر) للقسم، غير أن هذا غلط، إذ لا يحفظ من لسان العرب (والله ليقوم)، ولا (بالله ليخرج زيد) بكسر اللام وحذف النون وبقاء الفعل مفتوحاً⁽¹⁶⁵⁾. وعليه فاللام هنا للعلة، ومعناه: لكي يجتمع لك مع المغفرة تمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر المظفر المنيع، فلما انضم إلى المغفرة هذه الأمور الحادثة الواقعة حسن معه كي⁽¹⁶⁶⁾ فإن قيل ليس فتح مكة علة للمغفرة، فالأمر صحيح، ولكنه لم يجعل علة لها، وإنما جعل الفتح علة وسبباً لاجتماع الأربعة لحبيب الرحمن محمد ﷺ وقد اجتمع كل هذا له وغيره من وسائل التمكين حين فتح الله تعالى مكة المكرمة عليه⁽¹⁶⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: 32]، اللام في (لنثبت) أفادت التعليل بالغرض، والقول بأنها للقسم ضعيف⁽¹⁶⁸⁾.

من ذلك يتبين أن مجيء لام كي جواباً للقسم ضعيف في القرآن الكريم. وذهب إلى القول بوقوعها جواباً للقسم الأخفش (ت 215هـ) وأبو حاتم (ت 250هـ)⁽¹⁶⁹⁾.

لام كي وأحكام متعلقها:

لام كي حرف جر فيجري عليها ما يجري على حروف الجر من التعلق وغيره من الأحكام. وهذه بعض أحكام تعلق لام كي:

-
- (165) ينظر البحر المحيط 90/8.
 (166) ينظر الكشف 541/3، البيان في غريب إعراب القرآن 377/2.
 (167) ينظر الجامع لأحكام القرآن 16/172-174.
 (168) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/204، البحر المحيط 497/6.
 (169) ينظر البحر المحيط 64/5، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ ج 2/ 494-495.

بما أن الفعل لا يتعلق به حرفاً جر بلفظ واحد دون عطف أو بدل، فكَذَلِكَ لا يتعلق به (لأما تعليل)⁽¹⁷⁰⁾، ولذلك يصح تعلق اللام في قوله تعالى: ﴿يَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٌ﴾ [الفتح: 5]، بقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: 1]، فاللام في (ليغفر، ليدخل) لا يتعلقان كلاهما بـ (فتحننا) ويجوز أن يتعلق اللام في (ليدخل) بـ (يزدادوا) أو أن يتعلق بمحذوف⁽¹⁷¹⁾.

ويجوز أن يتعلق بالفعل الواحد لام جر ولام كي، إذا اختلف معنى لام الجر عن التعليل، أما إذا كان لام الجر مفيداً العلة مع لام كي فلا يجوز ذلك، وقد جاز في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ لِيُرَدُّوهُمْ﴾ [الأنعام: 137]، تعلق اللامين في (لكثير، ليردوهم) بـ (زَيْن) لأن اللام الأولى للتعدية والثانية لام كي⁽¹⁷²⁾.

كما جاز تعدى الفعل إلى مفعول لأجله، وإلى لام العاقبة دون عطف لاختلافهما، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: 231]، تعدى الفعل (تمسكوهن) إلى المفعول له (ضراراً) وإلى لام الصيرورة والمآل في (لتعتدوا) فلو كانت اللام لام كي فلا يجوز إلا بعطف⁽¹⁷³⁾.

وتتعلق لام كي باسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسٌ بِكَتِفِهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾ [الرعد: 13]، وقوله: ﴿لَيْنٌ بَسَطَ إِلَى يَدِكَ لِيَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: 28]، فقد تعلقت اللام في (ليبلغ، لتقتلني)

(170) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ ج 2/ 496.

(171) ينظر البحر المحيط 90/8، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل، 155/4.

(172) ينظر الكشف 54/2، الفتوحات الإلهية 94/2.

(173) ينظر البحر المحيط 208/2.

بـ (باسط)⁽¹⁷⁴⁾. وفي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ يُكْفَرُ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الزمر: 34 - 35]، اللام في (ليكفر) متعلق باسم الفاعل (المحسنين) أو بمحذوف⁽¹⁷⁵⁾.

وإذا وصف اسم الفاعل امتنع عمله في المفعول لأجله، وجرى على ذلك البصريون في منع تعلقه بالظرف أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِيُتْجَزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: 15]، فاللام في قراءة الجمهور متعلقة بـ (آتية)، كأنه قال: إن الساعة آتية لتجزي كل نفس، هذا إذا لم تكن (أكاد أخفيها) صفة لـ (آتية) بل هي جملة اعتراضية، لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا وصف قبل أخذه معموله⁽¹⁷⁶⁾.

وقد تعلقت لام كي بالمصدر كما في قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمُرْسَلَاتُ﴾ [يس: 5 - 6]، فاللام متعلق بـ (تنزيل) وهو المصدر المنصوب أو متعلق بمحذوف أي مرسل⁽¹⁷⁷⁾.

وتتعلق لام كي بالفعل الماضي والمضارع كثيراً جداً في القرآن الكريم وقد تعلقت بفعل الأمر في آيتين على احتمال تعلقها بغير الأمر، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَضْمُكُمْ يَدَكُمْ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ لِنُرِيكَ مِنْ ءَايَاتِنَا الْكُبْرَىٰ﴾ [طه: 22 - 23]، فلام كي في (لنريك) قد تكون متعلقة بـ (اضمم) ويجوز أن تتعلق بـ (تخرج)⁽¹⁷⁸⁾ أو هي متعلقة بفعل ماضٍ محذوف تقديره جعلنا أو آتينا ويجوز أن تتعلق بما دل عليه (آية) أي: دللنا بها لنريك، ولا يتعلق بنفس (آية) لأنها قد وصفت⁽¹⁷⁹⁾. وكذلك في قوله

(174) ينظر التبيان في إعراب القرآن 755/2، البحر المحيط 462/3، 377/5.

(175) ينظر البحر المحيط 428/7، الفتوحات الإلهية 96/3.

(176) ينظر البحر المحيط 232/6، الفتوحات الإلهية 86/3.

(177) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1078/4.

(178) ينظر البحر المحيط 236/6.

(179) ينظر الكشاف 534/2، البيان في إعراب القرآن 889/2، تفسير البضاوي 45/2.

تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَكَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِتَشْهَدُوا مَنْفَعٍ لَهُمْ﴾ [الحج: 27 - 28]، لام كي يجوز أن تتعلق بـ (أذن)، أو أن تتعلق بـ (يأتوك)⁽¹⁸⁰⁾.

وحذف متعلق لام كي بعد (لكن) في آيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَشَاءَ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِنَبْلُوًا بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾ [محمد: 4]، فإن لام التعليل في (ليبلوكم) متعلق بمحذوف بعد (لكن) والتقدير: ولكن أمركم بالقتال ليبلو المؤمنين بالكافرين بأن يجاهدوا ويصبروا حتى يستوجبوا الثواب العظيم، والكافرين بالمؤمنين بأن يعالجهم على أيديهم ببعض ما وجب لهم من العذاب⁽¹⁸¹⁾. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِأَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَدِ وَلَكِنَّ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا * لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42]، لام التعليل في (ليقضي) متعلقة بمحذوف والتقدير: ولكن جمعكم هنالك ليقضي أمراً، ولام (ليهلك) مكررة على اللام في (ليقضي)⁽¹⁸²⁾.

وحذف متعلق لام كي في مواضع أخرى من التنزيل العزيز مر علينا عدد منها، وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: 27 - 28]، أي: ليعلم الله تعالى أن قد أبلغ الأنبياء بمعنى ليتعلق عمله به موجوداً، أو ليعلم النبي الموحى إليه أن قد أبلغ جبريل والملائكة النازلون بالوحي، فلام كي متعلق بمحذوف والتقدير: أخبرناه بحفظنا الوحي ليعلم⁽¹⁸³⁾، وكذلك يحتمل أن يكون متعلق لام كي محذوفاً في قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُ دَائِرَ الْكَافِرِينَ * لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ

(180) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 940.

(181) ينظر البحر المحيط 74/ 8.

(182) ينظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 188.

(183) ينظر الكشاف 4/ 173، تفسير البياضوي 2/ 536، الفتوحات الإلهية 4/ 418.

أَبْطَلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴿[الأنفال: 7 - 8]، حيث تتعلق اللام بمحذوف تقديره: فعل ذلك، أو أن يكون متعلقاً بقوله (ويقطع)⁽¹⁸⁴⁾.

ولام كي جارة للمصدر المؤول بعدها، فلها حكم حروف الجر في مواقعها من الإعراب، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّقْنَاهُ صَنْعَةً لِّبُؤْسٍ لَّكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 80]، اللام في (لتحصنكم) جارة للمصدر المؤول من (أن المقدره والفعل المضارع)، والتقدير: لإحصانكم، وهو بدل من (لكم) بإعادة الجار والمجرور، أو متعلق بـ (علمناه). أي لأجل تحصينكم⁽¹⁸⁵⁾.

المبحث الرابع

لام الجحود

أسلوب النفي بـ (لام الجحود) أبلغ في أداء معنى النفي من غيره.

ففي قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يُجَاهِلُونَ﴾ [الأنعام: 111]، (ما كانوا ليؤمنوا) أبلغ في النفي فيما لو قيل: لم يؤمنوا، لأن فيه نفي التأهل والصلاحية للإيمان. قال الرضي: وكان هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم: أنت لهذه الخطية، أي مناسب لها، وهي تليق بك، فمعنى (ما كنت لأفعل): ما كنت مناسباً لفعله، ولا يليق بي ذلك، ولا شك في أن في هذا معنى التأكيد⁽¹⁸⁶⁾.

والبصريون هم الذين يقولون ببلاغة هذا الأسلوب، أما الكوفيون فيعدون اللام زائدة لتوكيد النفي، وتضمّر (أن) بعد لام الجحود، والجار

(184) ينظر الكشف 2/ 145.

(185) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 924، البحر المحيط 6/ 332.

(186) شرح الرضي على الكافية 4/ 62.

والمجورور متعلقان بخبر كان المحذوف، في حين يرى الكوفيون اللام ناصبة بنفسها، والجملة الفعلية خبر كان، فلا فرق عندهم بين: ما كان زيد يقوم، وما كان زيد ليقوم، إلا مجرد التوكيد الذي تفيده زيادة اللام⁽¹⁸⁷⁾. وهذا مذهب ضَعَفَه العكبري في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْرَ مِنَ الْطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: 179]، فقال: (لا يجوز أن يكون الخبر (ليذر) لأن الفعل بعد اللام ينصب بـ (أن) فيصير التقدير: ما كان الله لترك المؤمنين على ما أنتم عليه وخبر كان هو اسمها في المعنى وليس الترك هو الله تعالى. وقال الكوفيون: اللام زائدة، والخبر هو الفعل، وهذا مذهب ضعيف، لأن ما بعدها قد انتصب، فإن كان انتصب باللام نفسها فليست هذه لام زائدة، وإن كان (النصب بـ (أن) مقدرة فسد قولهم لما ذكرنا)⁽¹⁸⁸⁾. ومعنى (ما كان الله ليذر المؤمنين) نفي هذا عن أن يكون مراداً لله نفياً مؤكداً بلام الجحود، وقوله: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْرَ مِنَ الْطَّيِّبِ﴾ غاية للجحود المستفاد من قوله (ما كان الله ليذر)، ولـ (حتى) استعمال خاص بعد نفي الجحود، فمعناها تنهية الاستحالة: ذلك أن الجحود أخص من النفي لأن أصل وضع الصيغة، الدلالة على أن ما بعد لام الجحود مناف لحقيقة اسم كان المنفية، فيكون حصوله كالمستحيل، فإذا غيَّاه المتكلم بغاية كانت تلك الغاية غاية للاستحالة المستفادة من الجحود، وليست غاية للنفي حتى يكون مفهوماً أنه بعد حصول الغاية يثبت ما كان منفيّاً، وهذا هو المستفاد من وضع صيغة الجحود من الدلالة على مبالغة النفي لا لغلبة استعمالها في معنى مطلق النفي⁽¹⁸⁹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33]،

(187) ينظر اللامات للزجاجي 55-59، الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 593، مغني اللبيب 211/1.

(188) التبيان في إعجاز القرآن 314/1.

(189) ينظر التحرير والتنوير 4/ 178-179.

لام الجحود لتأكيد النفي والمعنى: وما كان الله مريداً لتعذيبهم تعذيب استئصال وأنت مقيم بين أظهرهم، وفيه إشعار بأنهم مرصدون للعذاب إذا هاجر عنهم النبي ﷺ والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: 34]، وإنما يصح هذا بعد إثبات التعذيب كأنه قال: وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وهو معذبهم إذا فارقتهم ومالهم أن لا يعذبهم⁽¹⁹⁰⁾. وما بعد اللام في (ليعذبهم) بتأويل مصدر من أن والفعل المضارع المنصوب بعدها.

وتسبق لام الجحود مضارع (كان) المنفي بـ (لم) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّئِنْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: 137]، فيه نفي للغفران والهداية على سبيل المبالغة التي تعطيها اللام والمراد بنفي المغفرة والهداية لهؤلاء بسبب نفي ما يقتضيهما من الإيمان الخالص الثابت عندهم⁽¹⁹¹⁾، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ [النساء: 168]، والنفي في قوله ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ أبلغ من لا يغفر الله لهم، لأن أصل وضع هذه الصيغة (صيغة لام الجحود) للدلالة على أن اسم كان لم يجعل ليصدر منه خبرها، ولا شك أن الشيء الذي لم يجعل لشيء يكون نابياً عنه، لأنه ضد طبعه، ولقد أبدع النحاة في تسمية اللام التي بعد كان المنفية (لام الجحود)⁽¹⁹²⁾.

وهذه فائدة المجيء بلام الجحود ففرق بين أن أقول: لم أكن لأفرط بحق الوالدين، وبين قولي: لم أكن لأفرط بحقهما، فالقول الأول ليس فيه إلا انتفاء التفريط، والثاني فيه انتفاء الإرادة والإيتاء للتفريط، ويلزم من انتفاء إرادة

(190) ينظر الكشاف 2/ 155- 156.

(191) ينظر نفسه 1/ 571.

(192) ينظر التحرير والتنوير 5/ 232.

التفريط انتفاء التفريط. وبذا يكون النفي بلام الجحود شبيهاً بنفي (كاد)، فنفي مقاربة الفعل أبلغ من نفي الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: 71]. إذ المعنى أنهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤلاتهم وانقطعت تعللاتهم، ففعلوا كالمضطر الملجأ إلى الفعل⁽¹⁹³⁾.

وقد يكون نفي كان بـ (إن) ويأتي بعدها الفعل المضارع المقترن بلام الجحود كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَّرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولٍ مِنْهُ أَلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: 46]، فإن (إن) نافية واللام للجحود، والمعنى: ما كانت الجبال لتزول من مكرهم، وأنه محال أن تزول الجبال بمكرهم، يعضد هذا المعنى ويقويه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿وما كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾⁽¹⁹⁴⁾. وهي عند العكبري لام كي، و(إن) إم أن تكون نافية بمعنى ما، أي: ما كان مكرهم لإزالة الجبال، أو أنها مخففة من الثقيلة والمعنى: أنهم مكروا ليزيلوا ما هي كالجبال في الثبوت ومثل هذا المكر باطل⁽¹⁹⁵⁾، ويقرأ بفتح اللام الأولى وضم الثانية، وإن على هذا مخففة من الثقيلة، واللام للتوكيد، وقرئ شاذاً بفتح اللامين، وذلك على لغة من فتح لام كي، و (كان) هنا يحتمل أن تكون التامة، ويحتمل أن تكون الناقصة⁽¹⁹⁶⁾.

ويرى ابن هشام أنها لام كي وأن (إن) شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم من مكرهم وإن مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمتها بالجبال⁽¹⁹⁷⁾. وقد يترجح كون اللام

(193) ينظر تفسير البضاوي 1/ 69.

(194) ينظر الكشف 2/ 383، البحر المحيط 5/ 438.

(195) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 773.

(196) ينظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 187، التبيان في إعراب القرآن 2/ 374، البحر المحيط 5/ 438.

(197) ينظر مغني اللبيب 1/ 212.

للتعليل وأن (إن) نافية فتكون اللام للجحود لما يتضمنه المعنى من تأكيد نفي مكرهم والله أعلم ولما ذهب إليه الزمخشري والعكبري.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: 37]، قال الفراء هو في معنى: ما كان هذا القرآن ليفترى⁽¹⁹⁸⁾. ومثله: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِیَسْفَرُوا كَآفَّةً﴾ [التوبة: 122]، أي ما كان ينبغي لهم أن ينفروا، لأنهم قد كانوا نفروا كافة، فدل المعنى على أنه لا ينبغي لهم أن يفعلوا مرة أخرى، ومثله ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران: 161]، أي ما ينبغي لنبي أن يغفل، وجوز الرضي حذف لام الجحود في (أن يفترى) بأن الأصل عنده فيها هو: ليفترى فيكون المعنى: ما كان هذا القرآن ليفترى⁽¹⁹⁹⁾، في حين يرى أبو حيان أن (أن يفترى)، أي: افتراء، أي: ذا افتراء أو: مفترى، يرد بذلك على من يجيز حذف لام الجحود وإظهار (أن) إذا لم يقدّم دليل على ذلك⁽²⁰⁰⁾. ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الفراء والرضي هو الأقرب إلى سياق المعنى والله أعلم.

ولام الجحود التي تستعمل مع كان المنفية لا يصح استعمال (كي) بدلاً عنها في أسلوب توكيد النفي بلام الجحود، فلا يصح أن تقول: ما كان الله كي يعذبهم، في بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33]، كما لا يصح القول: لم أكن كي أحضر، بمعنى: لم أكن لأحضر⁽²⁰¹⁾.

(198) معاني القرآن للفراء 464/1.

(199) ينظر شرح الرضي على الكافية 62/4.

(200) ينظر البحر المحيط 157/5.

(201) ينظر معاني النحو 348/3.

المبحث الخامس

التعليل المجازي باللام (لام العاقبة والصيرورة)

وردت اللام للتعليل المجازي في القرآن الكريم، وهو الذي يسميه النحاة: (لام العاقبة)، إذ ذكر الكوفيون والأخفش وعدد من المتأخرين منهم ابن مالك (ت 672هـ) لام العاقبة، وتسمى لام الصيرورة أو لام المآل، وهي لام تدخل على الفعل المضارع فينتصب، وتدخل على الاسم وتدل على عاقبة الأمر، والعرب قد تسمي الشيء باسم عاقبته⁽²⁰²⁾.

ويمكن أن يلحظ في لام العاقبة أو المآل أو الصيرورة أنها تكون بين أمرين: الأول سابق لها، وهو حدث قد كان وحصل - إذا تعلقت اللام بفعل ماضٍ - أو هو مستمر بتكرار الحصول - إذا تعلقت بفعل مضارع -، والثاني: تال لها، وهو ما صار أو سيصير إليه الأمر الأول، إذ هو مآله وعاقبته التي تنتج عنه والأمر الذي صار إليه. وهذه اللام عند أكثر البصريين صنف من أصناف لام كي وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها، كما تقدم في لام كي⁽²⁰³⁾.

وقد أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة وعدوها تعليلية، وأن التعليل فيها مجازي لا حقيقي، إذ إن ما بعد اللام علة لما قبلها، إلا أنها علة غير حقيقية بل هي مجازية⁽²⁰⁴⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿فَالْفُطْرَةُ مَالٌ فِرْعَوْنٌ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرًا﴾ [الفصص: 8]، نصب (ليكون) بلام كي، والتي معناها التعليل غير أن التعليل

(202) ينظر اللامات للزجاجي، 125، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين بن مالك الأندلسي، 145، البرهان للزركشي 348/4.

(203) ينظر اللامات للزجاجي 127، الجنى الداني 160.

(204) ينظر مغني اللبيب 236/1.

فيها مجازي لا حقيقي لأنه لم يكن قصدهم بالتقاطه أن يكون لهم عدواً وحزناً بل رغبة في تبنيه إلا أن نتيجة التقاطهم له وثمرته عليهم كانت العداوة والحزن لذا شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله وهو الإكرام الذي هو عاقبة المجيء ومآله⁽²⁰⁵⁾.

والملاحظ في هذا التعليل أنه مكتمل الأطراف (المعلول، العلة، أداة التعليل) غير أن العلة مجازية حيث غابت العلة الحقيقية وإن كان هناك وجه شبه بينهما كلتاهما نتيجة للفعل السابق للام أي الفعل المعلل وثمره له.

إلا أن الفرق بين التعليل - الحقيقي - والصيرورة - المجازي - هو (أن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل ويكون مرتباً على الفعل، وليس لام الصيرورة إلا الترتب فقط)⁽²⁰⁶⁾، ومعنى الترتب: أن الذي قبل اللام سبب فيما بعدها فهو يفضي إليه. فلام العاقبة أي لام الصيرورة أو المآل قد تفيد تعليلاً مجازياً، إذ يليها غرض غير حقيقي، ويسبقها ما يكون نتيجة وسبباً لهذا الفرض.

وقال الرضي: لام العاقبة فرع لام الاختصاص⁽²⁰⁷⁾.

وسنعرض لجملته من الآيات الكريمة، تبدو فيها اللام للعاقبة والمآل لمن أثبت لها هذا المعنى.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: 179]، يرى ابن عطية (ت 541هـ) وآخرون أن اللام في (لجهنم) ليست للصيرورة⁽²⁰⁸⁾ في حين يرى أبو حيان وآخرون أنها لام العاقبة

(205) ينظر إعراب القرآن للنحاس 228/3، الكشف 166/3.

(206) البرهان للزركشي 346/4.

(207) شرح الرضي على الكافية 284/4.

(208) ينظر تفسير القرطبي 151/6، التحرير والتنوير 182/9.

والصيرورة⁽²⁰⁹⁾، والمعنى: خلقنا كثيراً لأجل جهنم، وجهنم مستعملة هنا في الأفعال الموجبة لها بعلاقة السببية، لأنهم خلقوا لأعمال الضلالة المفضية إلى الكون في جهنم، ولم يخلقوا لأجل جهنم لأن جهنم لا يقصد إيجاد خلق لتعميرها⁽²¹⁰⁾، فاللام للصيرورة عند من يثبت لها ذلك، أي لما كان مآلهم وعاقبتهم إليها، جعل ذلك سبباً على جهة المجاز والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56]، إذ اللام في (ليعبدون) للغاية والعاقبة وثمره الخلق، لا للعللة الباعثة، فالله تعالى غني عن عبادة أحد من خلقه، وإن التعليل باللام مجازي⁽²¹¹⁾. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: 118، 119]، ف (خلقهم) ليس علّة ليختلفوا ولكن ليصير أمرهم إلى الاختلاف لحكمة اقتضتها مشيئة الخالق العليم بما يحقق الابتلاء والتمحيص⁽²¹²⁾ كما جاءت اللام للعاقبة والمآل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَاهُم مِّنْ عَمَلٍ سَوِيٍّ إِلَى عَمَلٍ غَيْرٍ أَلَيْسَ إِنَّهُمْ بِمُخْلِفِينَ﴾ [الكهف: 12]، وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾ [الكهف: 19]، وقوله: ﴿قَالَ أَخْرِجْنَاهَا لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: 71]، وقد تكون اللام في الآيات الثلاث للتعليل الحقيقي على آراء مذكورة في روح المعاني⁽²¹³⁾ ويرجح الباحث أنها لام العاقبة والله أعلم⁽²¹⁴⁾.

وفي هذه الآيات الكريمة: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا لِّضَلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [إبراهيم: 30]، ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: 9]، ﴿وَمِنَ النَّاسِ

(209) ينظر البحر المحيط 4/ 426، صفوة البيان 288.

(210) ينظر التحرير والتنوير 9/ 182.

(211) ينظر تفسير البضاوي 2/ 430.

(212) ينظر تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، 175، التبيان في إعراب القرآن 1/ 604.

(213) ينظر البحر المحيط 6/ 110، 149، روح المعاني 15/ 217، 229، 336.

(214) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ ج 2/ 470.

مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَغْيِرَ عَلَيْهِ ﴿[لقمان: 6]﴾ وَيَجْعَلَ لِلَّهِ
أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴿[الزمر: 8]﴾، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورؤيس عن
يعقوب بفتح الياء في (ليضلوا، ليضل) في هذه المواطن، وقرأ الباكون
بالضم كون الفعل رباعياً⁽²¹⁵⁾. فاللام هي لام العاقبة أي لام التعليل المجازي
إذ ليس الضلال والإضلال غرضهم فيما ذهبوا إليه إنما هي نتيجة الجعل لذا
جاز تعليل الجعل به كأنه هو العلة للجاعل فدخلت اللام على طريق التشبيه
والتقريب⁽²¹⁶⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ
أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ
وَالْمُنَافِقَاتِ﴾ [الأحزاب: 72، 73]، اللام في (ليعذب) للتعليل المجازي، لأن
التعذيب لم يكن في حملهم الأمانة، وإنما صار نتيجة تفريطهم في حملها
فاللام للعاقبة والمآل⁽²¹⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا صَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى لَوْ
كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْمَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:
156]، اللام في (ليجعل) صيرت عاقبة المثبتين عن الجهاد والصد عن الفوز
بإحدى الحسينيين حسرة في قلوبهم، ولم يكن ذلك غرضهم ولكنه نتيجة
وعاقبة لسوء مقالتهم فهو تعليل بالمجاز⁽²¹⁸⁾.

(215) ينظر حجة القراءات 378، 472، 563، 620 (والقراءة بفتح الياء يقتصر المعنى على وقوع الضلال لهم لا غير وقد تقدم هذا الوصف فكانه كرر كلامين ومعناه واحد، وبضم الياء يأتي بفائدة غير ما تقدم فهم الآن ضالون ويضلون غيرهم بما جاءوا به).

(216) ينظر الكشف 378/2، البحر المحيط 425/5، 418/7، تفسير البضاوي 519/1، 2/84، 321، الفتوحات الإلهية 597/3، التحرير والتنوير 343/23.

(217) ينظر الكشف 277/3، التحرير والتنوير 131/22.

(218) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/227-228، تفسير البضاوي 186/1، نظم الدرر 172/2.

ونختتم الحديث عن الآيات التي يحتمل أن تكون اللام فيها للعاقبة والصيرورة والمآل، أو ما يعرف بـ (التعليل المجازي باللام) بقوله تعالى: ﴿يَرْجُونَ نَجْرَةً لَّنْ تَكُونَ لِيُوفِيَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ إِنَّهُمْ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: 29 - 30]، اللام في (ليوفيههم) للصيرورة، فهم يرجون أن يكون مآل أمرهم توفية أجورهم من ربهم وزيادة كرامته لهم من فضله، فهو تعليل مجازي باللام، يجوز أن يكون غرضهم أنهم فعلوا ذلك ليوفيههم الله ثواب أعمالهم، فاللام فيه للعللة⁽²¹⁹⁾، وأهل الإيمان يرجون أن تكون نتيجة أعمالهم وعاقبتها ثواباً من عند ربهم فلام العاقبة أرجح في المعنى والله أعلم.

المبحث السادس

التعليل باللام بعد القول

إن مجيء اللام بعد لفظ (القول) أو لاسم في معناه، قد يفيد التعليل بمعنى (من أجل) أو التبليغ ولامه (هي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه) أو بمعنى (عن)، وهي: (اللام الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول يتعلق به)⁽²²⁰⁾ على خلاف بين العلماء وحسب دلالة المعنى المراد.

فلو تأملنا قوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا آدَرَكُوهَا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَفَاتِنَهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِن لَّا تَعْلَمُونَ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ فَمَا كَانَ لَكُم عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فذوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: 38 - 39]، نجد اللام في (لأولاهم) للسبب قد أفادت التعليل، أي قالت أخراهم لأجل أولاهم، ولا يجوز أن

(219) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1075، تفسير البيضاوي 2/ 272.

(220) الجنى الداني 14 - 146.

تكون هنا للتبليغ، لأن الخطاب مع الله لا معهم، أما اللام فهي (لأخراهم) فهي للتبليغ، لأن الخطاب هنا مع بعضهم، إذ نجد خطاب (الأولى) كان موجهاً (للأخرى) مشافهة إياها ومخاطبة لها بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾ أو أن اللام هنا بمعنى (عن)، أي قالت أخراهم عن أولاهم، لأنهم في حكم الغائب عن هذا القول، وأما اللام في (لكل) فهي للتعليل بمعنى (من أجل)⁽²²¹⁾. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَاحِقٌ لَنَا جَاءُكُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الأحقاف: 7]، اللام في (للحق) للعلة⁽²²²⁾.

أما في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلْقًا ۚ قَالُوا أَتَمَّ أَقْلُ لَكُمْ إِنِّي أَغْلَمُ غَيْبَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: 30]، ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَغْلَمُ غَيْبَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: 33]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: 54]، ﴿كَذٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيٰتِ﴾ [البقرة: 219]، ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيْ أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: 228]، ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحِلُّ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230]، فقد جاءت اللام بعد لفظ القول أو ما في معناه مفيدة التبليغ⁽²²³⁾.

أما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: 11]، فقد اختلف العلماء في هذه اللام، فهي عند ابن الحاجب بمعنى (عن) وعند ابن مالك وغيره هي: للتعليل وقيل: هي للتبليغ⁽²²⁴⁾، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة تجاهلاً من الذين كفروا للذين آمنوا لعدم ظنهم بأن ما يدعون إليه من الإسلام فيه خير، فاللام التي بمعنى (عن) يكون ما قاله (الذين كفروا) في شأن (الذين آمنوا) وفي حقهم، ومتعلق بهم، فهم قد تحدثوا عنهم بكذا - وليس المعنى خطابهم بذلك -

(221) ينظر الكشف 2/ 78، البحر المحيط 4/ 296، تفسير البضاوي 1/ 338.

(222) ينظر البحر المحيط 8/ 56.

(223) ينظر البحر المحيط 1/ 139، 151، 205، 2/ 159، 187، 204، مغني اللبيب 1/ 213، الفتوحات الإلهية 1/ 200.

(224) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 286، الجنى الداني 145-146، مغني اللبيب 1/ 213.

وإلا لقليل: سبقتونا. وأما كون اللام للتعليل فعلى معنى: أن (الذين كفروا) قالوا ذلك القول لأجل إيمان (الذين آمنوا) وبسببه، ذلك أن إنكارهم لما دعوا إليه، قد أغراهم بقول ما قالوا، فَعَلَّلَ ذلك بتبيين سبب قولهم، وعليه نجد أن التعليل باللام هنا تعليل بالسبب⁽²²⁵⁾.

واللام إذا دخلت على مَنْ عرف مَنْ غاب عن القول حقيقة أو حكماً كانت للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [آل عمران: 156]، (لإخوانهم) أي لأجلهم وفيهم. (إذ اللام ليست لام تعدية فعل القول بل هي لام العلة... لأن الإخوان ليسوا مُتَكَلِّمًا معهم بل هم الذين ماتوا وقُتِلُوا)⁽²²⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود: 31]، (للذين) أي لأجل الذين وفي شأن من استزدلتموهم لفقرهم⁽²²⁷⁾. وذكر ابن مالك وغيره ضابطاً في اللام المتعلقة بالقول، وهو: إن دخلت على مخاطبة القائل فهي لتعدية القول للمقول إليه⁽²²⁸⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: 116]، أي: لا تحرموا ولا تحلّلوا لأجل قول تنطق به ألسنتكم ويجول في أفواهكم⁽²²⁹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: 23 - 24]، أي: ولا تقولن لأجل شيء تعزم عليه إني فاعله فيما يستقبل إلا بأن يشاء الله⁽²³⁰⁾، (فنظم الآية أن اللام... هي لام

(225) ينظر التفسير الكبير، الإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الرازي، 11/28، البحر المحيط 59/8.

(226) التحرير والتنوير 141/4.

(227) ينظر البحر المحيط 218/5.

(228) ينظر مغني اللبيب 215/1، البرهان للزركشي 342/4.

(229) ينظر الكشف 433/2، تفسير البيضاوي 560/1.

(230) ينظر تفسير البيضاوي 9/2.

العلة، أي: لا تقولن: إني فاعل كذا لأجل شيء تُعَدُّ به. فاللام بمنزلة (في) ⁽²³¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، اللام في (لشيء) للتعليل عند الزجاج، وكذا اللام الأولى عند الزجاجي، فقد عَلَّلَ الزجاج إفادتها للتعليل في قوله (بأن بعض العلماء يذهب إلى أن التقدير: إنما قولنا من أجل شيء إذا أردناه، لأن القول عنده غير واقع بالشيء، لأن الشيء إذا كان معدوماً فخطابه غير جائز، وإن كان موجوداً فهو مُستغنٍ عن التكوّن بوجوده، ولكنه تمثيل، كأنه قال: إذا أردنا شيئاً قلنا من أجله كن فيكون... كأنه قال: إذا أردنا تَكْوِينَ شيءٍ تَكُونُ ليدل على تيسير الأشياء عليه، وهذا مشهور في اللغة معروف، أن يكون القول صلة للفعل كقولك: قلت بيدي فحركتها، إنما تريد: حركت يدي ⁽²³²⁾، وهذا يعني أن الزجاجي لم يجز أن تكون الأولى للتبليغ، وكذلك الثانية مخالفاً أبا حيان في كون اللام في (لشيء، له) هي للتبليغ ⁽²³³⁾، ويمكن ترجيح قول من يرى أن اللام الأولى للتعليل والثانية للتبليغ، لأن سبب القول هو إرادة إيجاد ذلك الشيء. قال الزجاج: هي لام السبب، أي لأجل إيجاد الشيء، ولذلك دخلت اللام على (شيء) وذكرت بعد الإرادة مرتبطة به، جاء في معاني القرآن: (إنما المعنى: إذا أردنا لشيء نقول من أجله كن أيها المراد فيكون، على قدر إرادة الله) ⁽²³⁴⁾، أما اللام الأخرى فدخلوها على ضمير يعود على (شيء) وذكر بعد القول.

واعترض الزجاج أنه معدوم لا تجوز مخاطبته، أو موجود فلا يقال له

(231) التحرير والتنوير 297/5.

(232) ينظر معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، 3/199، اللامات للزجاجي 152، حروف المعاني 45.

(233) ينظر البحر المحيط 491/5.

(234) ينظر أسلوب التعليل 33.

كن، لأننا إذا أردنا شيئاً تصورناه في أذهاننا، فهو موجود في الذهن، ولهذا جازت مخاطبته، ودخول اللام عليه للتبليغ. أما ما قيل من وجود الشيء وتصوره في الذهن إنما يصح في ذهن الإنسان، وليس عند الله تبارك وتعالى، فإنه سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، وهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿دَسُّوا اللَّهَ فَتَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: 67]، وقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: 142]، والله سبحانه مُنَزَّهٌ عن النسيان وعن الخداع فله الأسماء الحسنی، وإنما قيل ذلك ليدل به على تركه المنافقين من لطفه وفضله أو عدم شمولهم برحمته فَعَبَّرَ بنسيانه لهم⁽²³⁵⁾، ثم إن خداع المنافقين من قبل الله عز وجل هو استدراج لهم وغواية بسبب فعلهم المخادع الملحوظ من الناس وهو لا يخفى على الله⁽²³⁶⁾ إذ الجزاء من جنس العمل والله أعلم.

(235) ينظر تفسير البضاوي 411/1.

(236) ينظر تفسير البضاوي 25/1، 244.

الفصل الثاني

التعليل بالحروف (الأدوات)

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعليل بالحروف الأحادية وفيه:

التعليل بالباء التعليل بالفاء

المبحث الثاني: التعليل بالحروف الثنائية وفيه:

التعليل بـ إذ التعليل بـ أو التعليل بـ عن

التعليل بـ في التعليل بـ كي التعليل بـ من

المبحث الثالث: التعليل بالحروف الثلاثة وفيه:

التعليل بـ إذن التعليل بـ إلى

التعليل بـ على التعليل بـ كما

المبحث الرابع: التعليل بالحروف الرباعية وفيه:

التعليل بـ حتى التعليل بـ كأنَّ التعليل بـ لعل

المبحث الخامس: الفروق في التعليل بين بعض الحروف المعللة وفيه الفرق في التعليل بين حروف الجر المعللة.

اللام وفاء السببية اللام وكـي كي ولعل واللام

المبحث الأول التعليل بالحروف الأحادية

التعليل بالباء :

(الباء) حرف مختص بالاسم ملازم لعمل الجر، ومعناه إصاق شيء بشيء على الحقيقة والمجاز، واقتصر سيويه على معنى الإصاق للباء فقال: (إنما هي للإلحاق والاختلاط... فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله)⁽¹⁾ قيل وهو معنى لا يفارقها. وقد استعملت لمعان أخرى، لكن الإصاق مُلاحَظ فيها والذي يعنينا مما ذكر لها النحويون من معان فيما يخص موضوع بحثنا: الاستعانة والسببية والتعليل.

وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو كتب بالقلم، ذكر لها هذا المعنى المبرد والرماني وابن جنبي وابن الجوزي (ت 596هـ) وابن يعيش والمالقي (ت 702هـ) والمرادي (ت 749هـ) وابن هشام على خلاف

(1) كتاب سيويه 217/4، وينظر الجنى الداني 102.

بينهم حول هذه التسمية⁽²⁾، وأدرجها ابن مالك والرضي في باب السببية⁽³⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: 35]، فالباء في (بها) هي الداخلة على آلة الفعل (تكوى) وهي الكنوز، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالْفُلُوكِ﴾ [البقرة: 45]، وكذلك الباء في (بالصبر) فإنها باء الاستعانة أو السببية⁽⁴⁾، وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو حَجَجْتَ بتوفيق الله، فالباء هنا داخلة على السبب إذ كان الحج بسبب توفيق الله تعالى.

أما التعليل بالباء فهي التي تصلح - غالباً - في موضعها اللام⁽⁵⁾، وهو تعليل بذكر السبب إذ (يكون ما بعدها سبباً وعلة فيما قبلها)⁽⁶⁾، فباء السببية داخلة على السبب الذي أدى إلى حصول المعنى الذي قبلها وتحققه سلباً أو إيجاباً.

ولم يذكر الأكثرون باء التعليل استغناء بـ (باء السببية)، لأن التعليل والسبب عندهم واحد، وهم في ذلك على قسمين في الجمع بين التسميتين، أي (الاستعانة والسببية):

الأول: يرى أن باء التعليل تدخل على ما هو سبب الفعل، وباء السببية (هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً) بمثل هذا عرّفها ابن مالك وبه قال صاحب جواهر الأدب⁽⁷⁾ ففي قوله تعالى:

(2) ينظر المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، 39/1، معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، 36-41، سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني 1/138، منتخب قرة العيون 80، رصف المباني 143، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الأربلي، 28، الجنى الداني 103، مغني اللبيب 97/1.

(3) ينظر تسهيل الفوائد 145.

(4) ينظر البحر المحيط 184/1، التبيان في إعراب القرآن 2/642.

(5) ينظر تسهيل الفوائد 145.

(6) ضياء السالك إلى أوضاع المسالك: محمد بن عبد العزيز النجار، 287/2.

(7) ينظر تسهيل الفوائد 145.

﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: 22، إبراهيم: 32]، إن فاعل الفعل (أخرج) يجوز الاستغناء عنه، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الضمير المتصل بالباء وهو (الهاء) أي إلى الماء، وقيل في غير القرآن: أنزل ماء أخرج من الثمرات رزقاً، لجاز ولكنه مجاز، إذ يجوز: كتب القلم وقطعت السكين، بالاستغناء عن الفاعل بمجرور الباء في قولنا: كتبت بالقلم وقطعت بالسكين، ولكن الباء في مثل هذه الأمثلة هي باء الاستعانة وهي (التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة)⁽⁸⁾ وأنها (الدخلة على آلة الفعل)⁽⁹⁾ وأن تسميتها (باء الاستعانة) صحيح عند النحاة خلافاً لما يراه ابن مالك وصاحب جواهر الأدب اللذان يسميانها بالسببية بحجة وقوع ذلك في كتاب الله تعالى وهو أجل من أن يستعين بشيء فلم يجز استعمال الاستعانة في أفعاله ويجوز السببية⁽¹⁰⁾.

والذي يبدو أن باء السببية هي نفس باء التعليل ولا تطلق على باء الاستعانة، ذلك لأن معظم النحاة فرق بين السببية والاستعانة مستغنياً بالسببية عن التعليل أو العكس كابن مالك والمالقي والمرادي وأبي حيان وابن هشام والسيوطي⁽¹¹⁾ وأن باء التعليل قد تدخل في تعريف باء السببية الذي مر ذكره، إذ يصلح في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: 54]، لما دخلت عليه باء التعليل، فيصير المعنى؛ ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل. فمن أثبت باء السببية بهذا المعنى أثبت أيضاً باء التعليل، وكان من حقه أن يسقطها لاندراج أمثلته في الأول⁽¹²⁾. وأن الآلة

(8) المطالع السعيدة 55/2.

(9) الجنى الداني 103، وينظر مغني اللبيب 108/1.

(10) ينظر شرح التسهيل 183، الجنى الداني 103، همع الهوامع 21/2.

(11) ينظر شرح ابن عقيل 19/3، 22، رصف المباني 143، الجنى الداني 103، ارتشاف

الضرب 429/2، مغني اللبيب 107/1، المطالع السعيدة 54/2.

(12) ينظر شرح الدماميني بهامش المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: الإمام محمد بن

أبي بكر الدماميني، 216/1، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ ج 1/ 5.

ليست سبباً للفعل وإن استعين بها بل السبب غيرها وبذا تصح لفظة الاستعانة أكثر في الاستعمال من لفظة السببية عند مجيء الباء مع الآلة. وأن لفظ الاستعانة في أفعال الله تعالى لا تعني بحال من الأحوال أن الله تعالى يستعين بما بعد الباء لفعل ما قبلها، فقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ﴾ على معنى أنه قد جعل الماء آلة لإخراج الثمار وليس استعانة بالماء، بل إن الله عز وجل جعل ما بعد الباء آلة لفعل ما قبلها.

القسم الثاني: يرى أن باء التعليل وباء السببية يؤتى بهما لبيان العلة والسبب على فرق بينهما. ذكر العليمي (ت 1061هـ): أن الباء الداخلة على الاسم الذي لوجوده أثر في وجود متعلقها إن صح نسبة العامل مصحوبها مجازاً هي (باء الاستعانة)، وإن كان المتعلق إنما وجد لأجل وجود مجرورها فـ (باء العلة) في نحو قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمُونَ أَلَّا يَكُونُوا لَكُمْ رُحَمَاءَ﴾ [النساء: 160]، وإن لم يكن المتعلق كذلك، وباء السببية في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: 22]، ويرى الأشموني (ت 929هـ): أن الباء تفيد السببية والتعليل وأن كل نوع منهما قائم برأسه⁽¹³⁾.

ونستعرض بعضاً من آيات القرآن الكريم التي وردت فيها الباء للاستعانة أو للسببية والتعليل ونتبين بعض آراء النحاة والمفسرين في هذا الصدد.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: 38]، فجناحا الطائر هي آلة فعل الطيران، وباء الاستعانة هي الدالة على آلة الفعل والداخلية عليها، ومثل هذه الباء نجدها في مواقع من القرآن الكريم، ويجوز أن تتعلق - (بطير) وأن تكون حالاً، وهي تفيد التوكيد كقولك للرجل: كلمته بقي،

(13) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 2/ 293، حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: الشيخ يس الحمصي العليمي الشافعي، 2/ 171.

إبلاغاً في الكلام وتأكيذاً له، وإنما ذكر الجناحين لأن العرب تسمي الإسراع طيراناً كما قال النبي ﷺ «كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا»⁽¹⁴⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرَاطِينَ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: 7]، الباء في (بأيديهم) للاستعانة، فمع رؤيتهم جسوه بأيديهم وذكر اليد هنا مبالغة في التأكيد لأن اليد أقوى في اللمس من غيرها من الأعضاء⁽¹⁵⁾. وقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: 1]، قال أبو عبيدة (ت 210هـ): اقرأ بعون ربك وتوفيجه⁽¹⁶⁾. كذلك قال الفراء في ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾: أن الباء وما بعدها في موضع نصب المعنى ابتدأت باسم الله أو أبدأ باسم الله⁽¹⁷⁾، فالباء للاستعانة وهي متعلقة بـ (اقرأ) ومفعول (اقرأ) محذوف أي: ما يوحى إليك، وقيل باسم ربك هو المفعول، دخلت الباء لتنبه على البداية باسمه في كل شيء، فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً، أي: اقرأ مبتدئاً باسم ربك، وقيل الباء زائدة كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَقَمْ بِأَنَّهُ يَرَى﴾ [العلق: 14]⁽¹⁸⁾، ويرجح الباحث أن الباء للاستعانة لما بينا والله أعلم. وفي ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ [النمل: 30]، (الباء) للاستعانة، قال ابن قتيبة: اختصاراً كأنه قال أبدأ باسم الله أو بدأت باسم الله⁽¹⁹⁾، وما تتعلق به محذوف قدره البصريون مبتدأ، أي: ابتدائي أو أول كلامي، وقدره الكوفيون فعلاً أي: أقول أو قل، وقدره الزمخشري متأخراً، أي: اقرأ أو

(14) النهاية في غريب الحديث والأثر: الإمام ابن الأثير، 288/5، وينظر معاني القرآن للفراء 332/1، التبيان في إعراب القرآن 493/1، فقه اللغة وأسرار العربية: أبو منصور الثعالبي، 253.

(15) ينظر البحر المحيط 77/4، تفسير البياضوي 294/1.

(16) مجاز القرآن صنة أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي، 304/2.

(17) ينظر إعراب القرآن للنحاس 166/1.

(18) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1295/2، البحر المحيط 412/8.

(19) تفسير غريب القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، 38.

أبدأ مفتتحاً باسم ربك قل باسم الله ثم اقرأ⁽²⁰⁾.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾ [البقرة: 137]، يجوز أن تكون الباء للاستعانة والمعنى: فإن دخلوا في الإيمان بشهادتك التي آمنتم بها، فهي باء الآلة دون التعدية بمعنى: إن تحروا الإيمان بطريق يهدي إلى الحق مثل طريقكم. وقد تكون الباء زائدة كقوله تعالى: ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: 27].

وقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: 11]، الباء دخلت على آلة الفعل (يقولون) وهي الألسنة، والآلة هي الأداة التي يحصل بها معنى الفعل فهي الواسطة بين الفاعل ومفعوله المعنوي ولذلك تسمى باء الآلة⁽²¹⁾، وذكر جل شأنه الألسنة لأن الناس يقولون: قال في نفسه وقلت في نفسي، أراد إشباع القول وتأكيده بالنسبة إليهم. لأنه رافع لإرادة حديث النفس كما في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: 8]⁽²²⁾.

وباء السببية هي فرع الاستعانة، وضابط باء السببية هو أن يصح إسناد معداها إلى مصحوبها مجازاً وهي بمعنى لام التعليل⁽²³⁾ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 188]، الباء في (بالباطل، بالإثم) سببية وهما متعلقان بـ (تأكلوا)، فالنهي عن أكل أموالكم بسبب الباطل

(20) ينظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، 133، الكشف 4/ 270، التبيان في إعراب القرآن 2/ 1295، البحر المحيط 8/ 492، الفتوحات الإلهية 2/ 8.

(21) ينظر ضياء السالك 2/ 285.

(22) ينظر البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، 305.

(23) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 281، شرح الدماميني 1/ 216.

وبسبب الإثم الذي ينشأ عنه، أو أن الباء للتعليل بمعنى خشية الباطل وخشية الإثم⁽²⁴⁾. وهذا نظير قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: 225]، فالباء في (باللغو، بما كسبت) سبببتان وهما متعلقان بـ (يؤاخذكم)⁽²⁵⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكُوا عَلَى ظُهُرِهِمْ مِنْ دَابَنَةٍ﴾ [فاطر: 45]، أي بسبب كسبهم ونظير هذه الآية ما تقدم في آية النحل قبلها فقد جيء هناك (بظلمهم) لأنها جاءت عقب تشنيع ظلم عظيم بناتهم المؤذات وجيء بـ (بما كسبوا) في آية فاطر لأن ما كسبوا يعم الظلم وغيره⁽²⁶⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنْ أَسْمَاءٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: 59]، الباء في (بما كانوا) بمعنى السبب، أي عاقبناهم بسبب فسقهم⁽²⁷⁾، إذ إن إنزال الرجز عليهم إنما حصل بسبب الفسوق الذي كانوا عليه، والتعليل بالباء هنا إنما هو بمقابل شيء حصل، ويلاحظ ذلك جلياً في مثل هذه الآيات:

قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيَْنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: 79]، (بما كنتم) بسبب كونكم عالمين وبسبب كونكم دارسين للعلم أوجب أن تكون الربانية التي هي قوة التمسك بطاعة الله مسببة عن العلم والدراسة أي: أن يكون الرباني⁽²⁸⁾: عالماً بالكتاب معلماً له⁽²⁹⁾، وقال تعالى: ﴿فَأَثْبِتْكُمْ عَمَّاءَ يَعْمُرُوا﴾ [آل عمران: 153]، أي: جازاكم الله

(24) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 156.

(25) ينظر البحر المحيط 2/ 180.

(26) ينظر الكشاف 2/ 45، 3/ 313، التحرير والتنوير 22/ 339-340.

(27) التبيان في إعراب القرآن 1/ 67، البحر المحيط 1/ 225.

(28) ينظر الكشاف 1/ 440، نظم الدرر 2/ 118.

(29) الرباني: التابع طريق الرب المنسوب إليه بكمال العلم المزين بالعمل، والألف والنون زيدتا للإيذان بمبالغتهم في المتابعة والرسوخ في العلم (ينظر نظم الدرر 2/ 118).

(غماً) حين صرفكم عنهم وابتلاككم بسبب (غم) أذقتموه رسول الله ﷺ بعضيانكم له، أو بسماعكم خبر مقتل النبي ﷺ وحزنكم لما حصل لكم من الجراح والهزيمة، وسماه باسم الثواب لأنه كان سبباً لسرور حين تبين أنه خير كاذب⁽³⁰⁾، وقال تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّسُولُونَ وَالْأَخْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: 44]، الباء في (بما) استحضروا) للسبب، أي: بسبب سؤال أنبيائهم إياهم أن يحفظوا كتاب الله من التغيير والتبديل⁽³¹⁾، وقال تعالى: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: 30]، ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: 127]، ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: 129]، الباء في الآيات الثلاث هي باء السببية، أي إن عاقبة أمورهم ونتائج مجازاتهم إنما هي بسبب ما كانوا عليه من الأعمال، بحسب ما سببنا من الأسباب⁽³²⁾، وقال تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾ [التوبة: 77]، ف (بما أخلفوا) أي بسبب إخلافهم ما وعدوا الله⁽³³⁾، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ نَذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: 70]، فلإذاعة العذاب بسبب كفرهم⁽³⁴⁾. ففي جميع هذه الآيات وأشباهها مما هو بنفس السياق من مجيء الباء فيها، فإن هذه الباء تفيد معنى السببية، فهي تبين أن ما بعد الباء إنما حصل بسبب ما قبلها وكأنه عوض عنه، أو ثمن له جرى بسببه ومقابل لما سبق أن دخلت عليه الباء.

وقد ذكر النحاة للباء معنى المقابلة، ويسمونه (العوض) و (التعويض)

(30) ينظر الكشف 1/ 471، نظم الدرر 2/ 168.

(31) ينظر الكشف 1/ 615، تفسير البيضاوي 1/ 268.

(32) ينظر نفسه 2/ 13، 49، 50، نظم الدرر 2/ 624، 714، 716.

(33) ينظر الكشف 2/ 204.

(34) ينظر تفسير البيضاوي 1/ 442.

ويراد بها (الباء الداخلة على الأعواض والأثمان حساً... أو معنى)⁽³⁵⁾، وجاء في الجنى الداني: (قال بعض النحويين المتأخرين في معاني الباء: أنها تجيء للبدل والعوض، نحو هذا بذاك - أي هذا بدل من ذاك وعوض منه - قال: والصحيح أن معناها السبب، ألا ترى أن التقدير: هذا مستحق بذاك، أي: بسببه)⁽³⁶⁾.

صحيح أن باء المقابلة ليس معناها السبب، غير أن التعليل بها قد يحمل معنى المقابلة، وباء التعليل قد تشبهها في هذا، ففي قولك: عاقبته بذنبه، دخلت الباء على سبب المعاقبة (الذنب) وهو حاصل ذاهب، والمعاقبة حصلت في مقابلته، فالباء داخلة على السبب باعتبار حصول المسبب، أي المسبب مقابل للسبب، مما يدل على أن التعليل بالباء إنما هو بمقابل شيء حصل.

أما ما ورد في (أسلوب التعليل في العربية) من أن أبا الحسين المزني، قد وهم عندما مثل لباء العوض من الاسم بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: 100]، وقدره - (من أجل إبليس) جاعلاً باء العوض من الاسم نوعاً مستقلاً عن الباء التي بمعنى (من أجل) وأن تلك الباء هي باء المقابلة⁽³⁷⁾. قد يكون الرد سليماً ولكن ليس على إطلاقه، بسبب أن ما استشهد به من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ لا يحمل معنى المقابلة، وإنما الباء بمعنى السبب، فـ (به) الضمير يعود إلى ربهم، ويجوز أن يرجع إلى الشيطان على معنى بسببه وغروره ووسوسته⁽³⁸⁾، قال ابن عاشور: (والباء في (بِهِ مُشْرِكُونَ) للسببية والضمير عائد إلى الشيطان، أي

(35) شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: الإمام خالد بن عبد الله الأزهري 13/2.

(36) الجنى الداني 105.

(37) ينظر أسلوب التعليل في العربية 42-44.

(38) ينظر الكشف 428/2، منتخب قرة العيون 83، تفسير البيضاوي 557/1.

صاروا مشركين بسببه. وليست هي كالباء في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا﴾... وتقديم المجرور في (به مشركون) لإفادة الحصر، أي ما أشركوا إلا بسببه⁽³⁹⁾، وكما لاحظنا أن (الباء) تأتي بمعنى اللام أي (من أجل)، وقد يتضمن مجيئها للتعليل معاني أخرى تظهر في السياق مثل قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [يونس: 5]، فإن الله العزيز قد خلق ما خلق دليلاً على الحق ملتبساً بالحق مراعيّاً فيه مقتضى الحكمة البالغة لأجل أن يبين الحق ويتضح ويزول اللبس في الأذهان، كما في قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الدخان: 39]، فقد جاءت الباء مكان اللام أي للحق⁽⁴⁰⁾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصَدْنَ لِنَفْسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]، فالباء للسبب وهي متعلقة بالفعل وتفيد تعليلًا، أي: لأجل ما هن فيه من الأمر، وقيل الباء زائدة للتوكيد كما تقول: جاء زيد بنفسه⁽⁴¹⁾. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: 50]، فالباء بمعنى اللام، أي لأجلكم أو بمعنى بسببكم، و (بكم) في موضع نصب مفعول ثان و (البحر) مفعول أول، وقدم (بكم) للاهتمام ولفتهم إلى العناية بهم⁽⁴²⁾.

وتفيد الباء التعليل بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: 60]، أي لأجل التزين فذلك التبرج منهى عنه، والباء بمعنى اللام⁽⁴³⁾.

وتأتي الباء للتجريد، (وهي التي تثبت لمدخولها صفة عظيمة، مدحاً

(39) التحرير والتنوير 14، 279-280.

(40) ينظر تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة 578، البحر المحيط 5/126، تفسير البياضوي 1/428، 2/384، التحرير والتنوير 11/96.

(41) ينظر البحر المحيط 2/185، شرح الدماميني 1/230.

(42) ينظر الكشف 1/280، التبيان في إعراب القرآن 1/62، التحرير والتنوير 1/494.

(43) ينظر الفتوحات الإلهية 3/239.

أو ذماً نحو: لقيت بزيد بحراً وبعمرو أسداً... كأن الباء تجرد مصحوبها عن غير هذه الصفة مثبتة له إياها لأنه منطبع ومنجبل عليها، أي ليست صفته إلا البحرية في الجود والفروسية في الشجاعة⁽⁴⁴⁾.

وقد اختلف النحاة في معنى باء التجريد، فكثير منهم كالثعالبي والخفاجي (ت 466هـ) والمرادي وأبي حيان وابن هشام، قالوا في نحو: لقيت بزيد الأسد وواجهت به القمر، ولئن سألت فلاناً لتسألن به البحر، أي: لقيت بسبب لقيه الأسد وواجهت بسبب مواجهته القمر وتسألن بسببه البحر، فهي عندهم للسبب⁽⁴⁵⁾.

في حين رأى آخرون كأبي علي القالي (ت 356هـ) وابن هشام الخضراوي (ت 646هـ) والمالقي أن الباء هنا للتشبيه بمعنى كأن، وقد ذهب بهاء الدين السبكي (ت 763هـ) إلى أنها للطرفية بمعنى (في)، وقيل هي للإصاق أو المعية⁽⁴⁶⁾.

و(الباء) في مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَشَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: 59]، هي باء التجريد، أثبتت لما دخلت عليه صفة عظيمة، وكان ذلك بسبب: أنه جل شأنه خبير بالأمر لا يدانيه في هذه الصفة أحد من خلقه، فالمعنى عندي والله أعلم يحمل السببية بدخول الباء، أي: أسأل بسبب ذلك خبيراً أو أي خبير، وهذا من باب التجريد الذي (هو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه)⁽⁴⁷⁾ ويراد بها: فاسأل بسؤاله خبيراً

(44) ينظر جواهر الأدب 41.

(45) ينظر فقه اللغة 227، شرح جمل الزجاجي ابن عصفور الإشبيلي، 447/1، الجنى الداني 110، ارتشاف الضرب 2/428، مغني اللبيب 10/108، شرح الدماميني 1/216، خزائن الأدب 7/351.

(46) ينظر الأمالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي 1/247، رصف المباني 147، ارتشاف الضرب 2/428، همع الهوامع 2/22.

(47) التلخيص في علوم البلاغة: شروح التلخيص: الخطيب القزويني، 368، وينظر =

كقولك رأيت به أسداً، أي رأيت برؤيته⁽⁴⁸⁾، والمعنى إن سألته وجدته خبيراً بجعله حالاً عن به، تريد فُسِّلَ عنه عالماً بكل شيء. هذا لمن جعل الباء هنا بمعنى (عن)⁽⁴⁹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: 1]، نجد المعنى في السؤال أنه دعاء بالعذاب وطلب لشدة الاهتمام به والتلهف لمعرفة خبره لأن الآية جاءت رداً على ما قاله النضر بن الحارث مستهزئاً بالقرآن في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ هَٰذِهِ حَقًّا لَسَمِعْنَا مِنَّا جَكَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ أَقْبَيْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: 32]، فأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ أي دعا بالعذاب لنفسه وطلب لها ولم يسأل عن العذاب وموعده ف (سأل به) معناه (دعا به وطلبه). جاء في الكشف في هذه الآية: ضَمَّنَ (سأل) معنى (دعا) فَعُدِّي تعديته كأنه قيل: دعا داع بعذاب واقع من قولك: دعا بكذا: إذا استدعاه وطلبه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فِتْكَهٍ ءَامِينٍ﴾ [الدخان: 55]⁽⁵⁰⁾.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالسَّيْفِ وَتُرَىٰ أَلْمَلَكُوتُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: 25]، فالباء هنا للسبب إذ لَمَّا كان انشقاق السماء بسبب طلوع الغمام منها جعل الغمام كأنه الذي تَشْقُقُ به السماء، كما تقول: أسفر الليل عن الفجر، وأسفر الليل بالفجر، فمعنى الأول أن الليل قد انزاح عن الفجر فانبلج النور وبان النهار، وكأنَّ الليل كان يلفُّ الفجر ويغشيه فانسحب الليل وولى عن الفجر فأسفر، ومعنى الثاني: أن الليل قد ولى بسبب الفجر، وأن النور قد لاح بمجيء الفجر، وفي ذلك ما لا يخفى من الفرق في المعنى،

= الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني 363/2، الجنى الداني 110.

(48) ينظر البحر المحيط 6/ 508-509.

(49) ينظر تأويل مشكل القرآن 568.

(50) الكشف 3/ 507، وينظر معاني النحو 22/3.

فمعنى الآية على هذا والله أعلم: أن الغمام علا السماء وهي تتشقق بوجوده، كما (أسفر الليل بالفجر)، أي: إن السماء تتشقق ممثلة بالغمام، وذهب الزمخشري إلى أنها (بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على أن الغمام جعل كالآلة التي يشق بها)⁽⁵¹⁾، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿كَفَيْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا * السَّمَاءُ مَنْفَطِرٌ بِهِ ۚ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ [المزمل: 17، 18]، الباء في (به) مثلها في قولك: (فطرت العود بالقدوم فانفطر به، بمعنى أنها تنفطر بسبب شدة ذلك اليوم وهوله كما ينفطر الشيء بما يفطر به، فالباء قد جرّت صفة الانفطار العظيمة وخصتها بذلك اليوم، فالضمير في (به) يعود على اليوم، والباء للسبب)⁽⁵²⁾.

وعليه فإن التجريد قد يحمل معنى السببية وليس كما زعم أحد الباحثين من أن الباء جاءت للتجريد لا تحمل معنى السببية أو التعليل⁽⁵³⁾.

وقد تأتي باء السببية ومجرورها متعلقين بمحذوف حالاً، وترد في القرآن كثيراً تعرب فيها باء السببية ومجرورها حالاً، كقوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ بَرْكِيهٖ﴾ [الذاريات: 39]، (بركنه) حال من الضمير في (تولى) العائد إلى فرعون، وهذه الباء تفيد السببية، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: 119]، (بالحق) حال، أي أرسلناك ومعك الحق أو مفعول به، أي: بسبب إقامة الحق⁽⁵⁴⁾.

وقد تأتي الباء للسببية أو صفة في الإعراب كقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَٰذَا﴾ [يونس: 68]، (بهذا) يتعلق بـ (سلطان) فالباء سببية أو أنها صفة له. وتفيد الملازمة⁽⁵⁵⁾.

(51) ينظر الكشف 89/3، تفسير البضاوي 139/2.

(52) ينظر الكشف 178/4، البحر 366/8.

(53) ينظر أسلوب التعليل 46.

(54) ينظر التبيان في إعراب القرآن 110/1، 1181/2.

(55) ينظر نفسه 680/2، البحر المحيط 177/5، التحرير والتنوير 232/11.

التعليل بالفاء:

(الفاء) حرف مهمل، وأصول أقسامها ثلاثة: عاطفة وجوابية وزائدة، وقد ذكر للفاء أقسام آخر ترجع عند التحقيق إلى هذه الثلاثة⁽⁵⁶⁾.

وتتضمن الفاء معنى التعليل عن طريق السبب في أغلب تلك الأوجه، وسنتناول هذه الأوجه بالتفصيل.

الوجه الأول: الفاء العاطفة:

صفة حرف العطف: أن يشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله، ومن هذه الحروف العاطفة الفاء وهو يوجب: أن الثاني منهما بعد الأول، وأن وقوعه عقيب، فالفاء بذلك تفيد الترتيب والتعقيب.

والترتيب بها نوعان: معنوي نحو: قام زيد فعمرو، أو ذكري: وهو نوعان، نوع يراد به عطف منفصل على مجمل هو في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: 153]، فقوله (أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً) تفصيل لقوله: (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ) فالسؤال مجمل بيّنه قوله (أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً). ونوع عطف لمجرد المشاركة في الحكم، وقيل هو ترتيب في اللفظ بحيث يحسن بالواو⁽⁵⁷⁾ غير أنه بالفاء أفصح فهي (دالة على مقدر دلت عليه صيغة المضارع المراد منها التعجب، أي فلا تعجب من هذا)⁽⁵⁸⁾.

ومذهب البصريين أنها للترتيب في كل موضع، والفراء موافق لهم في أنها للترتيب إلا في الفعلين اللذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد، فلا تكون مرتبة، كذلك ذهب الجرمي (ت 225هـ) إلى أنها للترتيب

(56) ينظر الجنى الداني 121، 128.

(57) ينظر الجنى الداني 121، 128.

(58) التحرير والتنوير 14/6.

إلا في الأماكن والمطر، وذهب طائفة من الكوفيين إلى أن الفاء لا ترتب بمنزلة الواو. والصحيح مذهب البصريين على ما قاله ابن عصفور⁽⁵⁹⁾.

لا يخلو المعطوف بالفاء من أن يكون مفرداً أو جملة، والمفرد صفة أو غير صفة، و (الفاء) في هذا تكون متبعة عاطفة، فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية، نحو قام عمرو فزيد، وإن عطفت جملة أو صفة دلت على السببية غالباً، ولهذا من المعنى وقع ما قبلها علة وسبباً لما بعدها نحو: نصحته فاجتهد وصحبتني فتعلم، فالنصح سبب الاجتهاد، والتعلم سبب الصحبة، والمسبب يقع ثاني السبب وبعده متصلاً به، وهذا يحمل أيضاً معنى التعقيب لأن (المعلول ينبغي أن يقع ثاني العلة بلا مهملة)⁽⁶⁰⁾، ولذلك اختاروا لهذا المعنى (الفاء). وعطف الصفة نحو: خذ الأكمل فالأفضل، ورحم الله المحلقين فالمقصرين⁽⁶¹⁾.

و (الفاء) العاطفة جاءت عاطفة للمفرد وللجملة في القرآن الكريم، وعطفها للاسم المفرد جاء في نوع معين هو عطف الصفات، فقد وردت الفاء عاطفة لاسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُورٍ فَلَا تُؤْنِهَا أَبْطُونُ فَشَرُّونَ عَلَيْهِ مِنْ اللَّعِيمِ فَشَرُّونَ شَرِّ الْبَيْرِ﴾ [الواقعة: 52 - 55]، (الفاء) تقتضي التعقيب في الشرابين إذ لما عطشوا شربوا من الحميم للهفتهم في إسكان عطشهم، فزادت حرارة الحميم عطشهم مما دفعهم للشرب بعده شرباً لا يقع به زِيٌّ أبداً وهو مثل شرب الهيم، فهما شربان من الحميم لا شرب واحد، اختلفت صفاته فعطف، وملء البطون مسبب عن الأكل من الشجر، كما هو الشرب مسبب عن شدة العطش⁽⁶²⁾.

(59) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني 941/2، شرح جمل الزجاجي

1/ 228-230، رصف المباني 377، مغني اللبيب 1/161.

(60) سر صناعة الإعراب 1/251.

(61) ينظر صحيح البخاري 2/335، شرح ابن يعيش 8/94، الجنى الداني 123-124.

(62) ينظر البحر المحيط 8/210، الفتوحات الإلهية 4/277، 508.

وفي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [الانشقاق: 6]، (فملاقية) معطوف على (كادح) من باب عطف المفرد (الصفة) على المفرد، أو أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي فأنت ملاقيه، وبذا يكون من باب عطف الجمل، والسببية ظاهرة فيه في الحالين. إذ إن الكدح الذي جبل عليه الإنسان وحثمية لقاء الله تعالى بعد ذلك إذ تلاقي ربك بعملك فيجازيك عليه⁽⁶³⁾، فلهذه الفاء فائدة كون الثاني بسبب من الأول بحيث إذا عرف السامع الأمر الأول عنه أن يعرف ما يترتب عنه⁽⁶⁴⁾ وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: 35]، (فناظرة) عطف على (مرسلة) عطف المفرد الصفة على ما يماثلها، فهي منتظرة رجوع الرسل إليها بعد أن أرسلتهم لاستطلاع حال النبي سليمان عليه السلام، وإنما يكون ذلك الانتظار بعد الإرسال وبسببه.

وأما عطف الفعل على الفعل أو جملة فعلية على فعلية أو عطف الجملة الاسمية بالفاء، فقد وَرَدَ ذلك في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، تفيد فيها (الفاء) السببية في الغالب، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 286]، حيث دخلت (فاء العطف) على جملة (انصُرنا) إيذاناً بالسببية لأن الله جل شأنه مولاهم الحق ومدبر أمرهم فينشأ عنه نصرهم، كما تقول: أنت الشجاع فقاتل⁽⁶⁵⁾. وقوله تعالى: ﴿سَقَرْتُكَ فَلَا تَنْسَخْ﴾ [الأعلى: 6]، الفاء للسببية⁽⁶⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿فَتَقَاتَمُوا فَتَنَغَنُّهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الصفافات: 148]، فإن الإمتناع إلى ما قدر الله لهم من الحياة كان فضلاً من الله تعالى بسبب إيمانهم وقد تأتي فاء السببية بمعنى لام

(63) ينظر صفوة البيان 793.

(64) ينظر البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن 263.

(65) ينظر البحر المحيط 370/2، الفتوحات الإلهية 240/1.

(66) ينظر البرهان 298/4.

السببية عندما يكون ما بعدها سبباً لما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ مِنْهَا فِرْعَانَ رَجِيماً﴾ [الحجر: 34]، إذ دخلت الفاء على ما يمكن اعتباره جزاء في المعنى، فالفاء هنا سببية بمعنى اللام أي: لأنك رجيماً. وهذا كقولك زيد فاضل فأكرمه، أو تعكس القول: أكرم زيداً فإنه فاضل، فتدخل الفاء العاطفة على ما هو الشرط في المعنى أو الجزاء فيه⁽⁶⁷⁾. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَاسْلَخَ مِنْهَا فَأَتَبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: 175]، في هذه الآية قام ما بعد الفاء مقام ما تسبب عما قبلها فسبب انسلاخه من الآيات بعد أن أتاه الله إياها هو اتباعه الشيطان وغوايته في ذلك⁽⁶⁸⁾.

وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها في الذكر، لا أن مضمونها قد جعل عقيب مضمون ما قبلها في الزمان⁽⁶⁹⁾. كقوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَلِّدِينَ فِيهَا فِئَسَ مَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: 76]، حيث إن ذكر ذم الشيء أو مدحه إنما يصح بعد جري ذكره⁽⁷⁰⁾ فقد ذم مثواهم بعد ذكر دخولهم أبواب جهنم. كما ذكر مدح الذين تبوأوا أماكنهم من الجنة بعد ذكر هذا الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَبْوَأُ مِنَ الْجِنَّةِ حَيْثُ نَشَأُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ﴾ [الزمر: 74]، فالفاء هنا تفيد السببية كذلك⁽⁷¹⁾.

(67) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 298، كتاب الكليات لأبي البقاء العكبري 270.

(68) ينظر البرهان 4/ 299.

(69) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 297.

(70) ينظر شرح الدماميني 315/ 1.

(71) وقد تجيء الفاء العاطفة للجمل للترتيب المجرد من غير إفادة السببية نحو قوله تعالى ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: 26 - 27]، (ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق1/ ج 2/ 237).

الوجه الثاني : الفاء الرابطة الجوابية:

وهي (فاء) زائدة يؤتى بها للربط المحض الدال على التعليل، وليست للعطف ولا لغيره، ولا تفيد إلا عقد الصلة والربط المعنوي المجرد بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداها مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي يربط بينهما، وتعرب (الفاء) مع الجملة التي بعدها في محل جزم جواباً للشرط، ولا يكون الفعل بعدها هو الجواب وحده ولا يكون مجزوماً⁽⁷²⁾. وقد اختيرت (الفاء) للربط لأنها تفيد السبب عموماً في الشرط وغيره⁽⁷³⁾، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: 1 - 2]، فجاء بها في الشرط للدلالة على السبب، وهي أي (الفاء) قد خصت بذلك لمعنى السببية فيها ولأنها تفيد الاتباع وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها⁽⁷⁴⁾. فقد قابل البخل بـ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) والسَّهْو في الصلاة بقوله (فَصَلِّ) والرِّياء بقوله (لِرَبِّكَ) وَمَنْعَ الزَّكَاةِ بقوله (وَأَنْحَرْ) فقابل أربعاً بأربع⁽⁷⁵⁾، ذلك أن (الفاء) تناسب الجزاء معنى من حيث أن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك⁽⁷⁶⁾.

وهذه الفاء تكون جواباً لأمرين: أولهما: الشرط بـ (إن) وأخواتها، والثاني ما فيه معنى الشرط، فما كان جواباً للشرط بـ (إن) وأخواتها فالأصل فيه أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً، وبذا لم يحتج إلى فاء رابطة مثل: أن يكون ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بـ (لا ولم)، ويجوز اقتران المضارع بهذه الفاء ويجب رفعه حينئذ كقوله

(72) ينظر شرح ابن يعيش 2/9، الجنى الداني 124، شرح التصريح 250/2، النحو الوافي 458/4، ولنا في جملة الشرط والجزاء بحث سيأتي إن شاء الله في موضعه.

(73) ينظر الجنى الداني 124.

(74) ينظر شرح التصريح 250/2.

(75) ينظر البحر المحيط 519/8.

(76) ينظر شرح التصريح 250/2.

تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: 95]، وأما الماضي المتصرف المجرد فهو على ثلاثة أضرب: منه ما لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو: إن قام زيد قام عمرو. ومنه ما يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى، إما حقيقة نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصْصُهُمْ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَإِنْ كَانَ فَمِصْصُهُمْ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: 26 - 27]، و (قد) معه مقدرة، وإما مجازاً كقوله تعالى على لسان المسيح عليه السلام ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: 116]. ومنه ما يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب، وهو ما كان مستقبلاً لوعد أو وعيد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيْفِ فَكُتِبَتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: 90]⁽⁷⁷⁾.

وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بأداة الشرط كما في الجملة الطلبية نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]، والجملة الإسمية نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [النمل: 89]، والجملة الفعلية التي فعلها جامد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: 28]، أو أن يقرن فعلها بحرف استقبال نحو قوله تعالى: ﴿وَلِنْ نُولُوا قَائِمًا هُمْ فِي شِقَاقٍ نَبْتَلِيكُمْ اللَّهُ﴾ [البقرة: 137]، ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: 115]، أو أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى حقيقة أو مجازاً وقد مر، وكذلك الجملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة مثل رُبُّ، كأن، أدوات الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْتُمْ مَنْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسُ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]. فهذه الأجوبة يجب

ربطها بالفاء لأنها لا يصلح جعلها شرطاً⁽⁷⁸⁾.

ويجوز أن تخلف (إذا) الفجائية (الفاء) في الربط إذا كان الجواب جملة إسمية خبرية مثبتة غير مقرونة بـ (إنّ) المؤكدة، جاء في التصريح: (ويجوز أن تغني (إذا) الفجائية عن (الفاء) في الربط لأنها أشبهت (الفاء) في كونها لا يبدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها إن كانت الأداة الجازمة (إن) . . . أو كانت الأداة غير الجازمة (إذا) الشرطية لأنها تشبه (إن) التوكيدية⁽⁷⁹⁾. كما ينبغي توافر عنصر المفاجأة ليصح وضع (إذا) الفجائية مكان (الفاء)⁽⁸⁰⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِّرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: 45]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: 25]، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ [التوبة: 58]، نجد في الآيات ربط الجواب بـ (إذا)، أن المعنى يحتمل المفاجأة، وفائدة إنابة (إذا) عن (الفاء) تفيد السبب ولا تفيد المفاجأة، ولا شك أن هناك فرقاً بين قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ إذ سرعة وفجأة الخروج استجابة لأمر الله، وبين القول: فأنتم تخرجون، إذ المعنى سبب محض مجرد عن المفاجأة.

فلكل من (الفاء) و (إذا) غرض ومعنى لا تغني إحداهما فيه عن الأخرى، وقد يجمع بينهما كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: 97]، لإرادة معنى السبب والمفاجأة، فإذا حذف أحدهما لم يؤدّ الآخر معناه، وقد تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط⁽⁸¹⁾، (وقد مثلت حالة الكافرين في ذلك الحين بأبلغ تمثيل وأشدّه وقعاً

(78) ينظر الجنى الداني 125، مغني اللبيب 2/ 164، النحو الوافي 4/ 159-161، معاني النحو 4/ 483.

(79) شرح التصريح 2/ 251، وينظر الأشموني 4/ 23.

(80) ينظر معاني النحو 4/ 492.

(81) ينظر الكشف 2/ 584، شرح التصريح 2/ 251، معاني النحو 4/ 493.

في نفس السامع، إذ جعلت مفرعة على فتح يأجوج ومأجوج واقترب الوعد الحق للإشارة إلى سرعة حصول تلك الحالة لهم ثم بتصدير الجملة بحرف المفاجأة والمجازاة الذي يفيد الحصول دفعة بلا تدرج ولا مهلة⁽⁸²⁾.

أما ما يتضمن معنى الشرط فهذا يكون في: 1 - أما، 2 - المبتدأ إذا كان معرفة أو نكرة موصوفة. أولاً: ففي (أما) معنى الجزاء ولزوم (الفاء) لجوابها دليل ذلك⁽⁸³⁾. كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26]، فلا بد من الفاء في جواب أما لأن فيها معنى الشرط: أي مهما يكن من شيء فالأمر كذا⁽⁸⁴⁾، وكذلك في قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 7]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَأَعْتَصَمُوا بِهِ فَيَسْجِدْ لَهُمْ فِي رَحْمَةِ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: 175]، (الفاء) في هذه الآيات لم تكن للعطف وليست زائدة لأنه لا يصح الاستغناء عنها، فلذا تعين أنها (فاء الجزاء)⁽⁸⁵⁾، وأن معنى السببية فيها واضح، حيث إن ما بعدها مسبب لما قبلها ولازم له.

وقد تحذف (الفاء) مع قول محذوف كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: 106]، لأنها كانت مع قول مضمر فلما سقط القول سقطت (الفاء) معه، والمعنى - والله أعلم -: فأما الذين اسودت وجوههم، فيقال أكفرتم، فسقطت (الفاء) مع يقال، والقول قد يضم وإذا أضمر فهو كالمنطوق به⁽⁸⁶⁾.

(82) التحرير والتنوير 17/ 151.

(83) ينظر كتاب سيويه 2/ 312، المقتضب 3/ 27، مغني اللبيب 1/ 56.

(84) إعراب القرآن للنحاس 1/ 204.

(85) ينظر مغني اللبيب 1/ 56.

(86) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 228 - 229، الأمالي الشجرية: أبو السعادات هبة الله بن حمزة المعروف بابن الشجري 1/ 356.

ثانياً: المبتدأ إذا كان معرفة موصولة أو نكرة موصوفة: قال ابن هشام: (كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، ويدخلها فهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره)⁽⁸⁷⁾، فقد يشبه الاسم الموصول بالشرط فتدخل جوابه (الفاء) لتفيد التخصيص على السبب، وتجريد الجواب منها يفيد احتمال السببية وغيرها، فقولنا: الذي يصلي جماعة في المسجد فله سبع وعشرون درجة زيادة في الأجر، فإن المبتدأ هنا وهو الاسم الموصول شبيه بالشرط، كما أن خبره (فله) شبيه بجواب الشرط، لذا تدخل (الفاء) في خبره ودخلها بين جزأي جملة، فهي تفيد أما بعدها (الخبر) مستحق بما قبلها (صلة المبتدأ أو صفته)، أو ترتيب لزوم اللاحق لها على السابق، فلزوم زيادة الأجر بسبع وعشرين درجة ترتب على الصلاة في المسجد ومعنى ذلك: أن ما قبل (الفاء) سبب لما بعدها، ودخول (الفاء) جاء لبيانه وتأكيد، ولو قلنا: الذي يصلي... له سبع وعشرون درجة، لم يفهم منه أن الزيادة مستحقة لصلاة الجماعة بل هي حاصلة على كل حال⁽⁸⁸⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسَائِكَمْ فَاسْتَغْفِرُوا عَلَيْهِنَ أَزْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: 15]، وقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ [النساء: 16]، الاستشهاد في الأولى جاء سبباً مترتباً على إتيان الفاحشة، والإيذاء في الثانية مترتب على ارتكاب الفاحشة ترتب الجزاء على الشرط، كما أن هذه الفاء تفيد التوكيد لما تدخل عليه مع إفادتها السببية غالباً وليس دائماً، إذ (لا يلزم مع (الفاء) أن يكون الأول سبباً للثاني وإنما اللازم أن يكون ما بعد (الفاء) ملازماً لمضمون ما قبلها)⁽⁸⁹⁾، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ

(87) مغني اللبيب 1/ 165، وينظر شرح الرضي على الكافية 3/ 49، شرح التصريح 1/ 174.

(88) ينظر سر صناعة الإعراب 1/ 158، الجنى الداني 126، معاني النحو 4/ 504-505.

(89) شرح الرضي على الكافية 1/ 268-269، وينظر معاني النحو 4/ 506.

إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْفِيكُمْ ﴿[الجمعة: 8]﴾، يبين أن ملاقاته الموت لازمة للفرار، وليس الفرار لازماً للملاقاة⁽⁹⁰⁾، كما أن دخول (الفاء) على ما يشبه الجواب أكد هذا الأمر في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53].

والتشبيه بالشرط قد يكون كذلك في الاسم النكرة الموصوفة إذا كانت صفتها جملة فعلية أو ظرفاً بشرط قصد العموم، ويكون في جوابه (الفاء) نحو: كل مسلم يصليّ فله الجنة، كل مرابط في ساحة الجهاد فله أجر المجاهد، رجل يزروني فعلي إكرامه، رجل في ضيافتي فله حق علي. وكذلك المبتدأ أو اسم إن إذا كان معرفة موصوفاً بالاسم الموصول نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ نِجَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: 60]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْفِيكُمْ﴾ [الجمعة: 8]⁽⁹¹⁾.

الفاء الفصيحة:

الفاء الفصيحة: هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة، قال الشيخ سعد الدين: إنها تفصح عن المحذوف وتفيد بيان سببته، كالتي تذكر بعد الأوامر والنواهي، بياناً لسبب الطلب⁽⁹²⁾.

وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل على السببية وقيل عليهما، وسميت فصيحة، إما لإفصاحها عن الشرط والسبب، أو لفصاحة الكلام الذي دخلت فيه، أو لظهور المعنى بسبب دخولها، أو لكونها مفيدة معنى بديعاً، أو أن وقوعها جاء في موقع حسنت فيه⁽⁹³⁾.

(90) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 438، تفسير البضاوي 2/ 593.

(91) ينظر جواهر الأدب 65، همع الهوامع 1/ 109، شرح الأشموني 1/ 224، معاني النحو 4/ 507-508.

(92) ينظر الكليات للعكبري 270.

(93) ينظر حواشي شرح السعد على تصريف العزي 159-160.

وهي تتنوع بتنوع ما دل عليه من المحذوف، فقد يكون المحذوف أمراً أو نهياً كما في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: 19]، (فقد جاءكم) متعلق بمحذوف نهى، أي: لا تعتذروا بـ (ما جاءنا) فقد جاءكم⁽⁹⁴⁾، وقد يكون المحذوف شرطاً كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ لَبِثْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَكَذَا يَوْمَ الْبَعْثِ﴾ [الروم: 56]، إذ التقدير: إن كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث⁽⁹⁵⁾ والله أعلم وقد يكون المحذوف معطوفاً كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: 60]، إذ عطفت (فانفجرت) على مقدر قد حذف للدلالة على كمال سرعة تحقق ما دخلت عليه (الفاء) كأنه حصل عقيب الأمر بالضرب، أي ضرب فانفجرت⁽⁹⁶⁾.

وتسمى فاء التفريع أو النتيجة⁽⁹⁷⁾ وسماها الرضي: فاء السبب، وهي عنده تختص بالجملة لغير العطف، وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو: إن لقيته فأكرمه، من جاءك فأعطه. ويدونها نحو: أخوك مريض فعده، وعلامة ذلك أن يصلح تقدير (إذا) الشرطية قبل (الفاء)، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها⁽⁹⁸⁾، وهو كثير الورد في كتاب الله تعالى.

قال الله تعالى: ﴿أَمَ لَهُمُ مَثَلُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَزْنُوهَا فِي الْأَسْبَابِ﴾ [ص: 10]، ف (الفاء) هنا سبقت بما هو سبب لما بعدها، ولا يصح عطف ما بعدها عليه، وكلاهما جملة يصح فيه تقدير (إذا) الشرطية قبل (الفاء)، وجعل مضمون الكلام السابق لها شرطاً، إذ (فَلْيَزْنُوهَا فِي)

(94) تفسير البضاوي 1/ 261.

(95) ينظر الكشاف 3/ 227.

(96) ينظر تفسير البضاوي 1/ 65، تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: محمد بن محمد العماري، 1/ 84.

(97) ينظر حواشي نتائج الأفكار 172.

(98) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 387.

(الأسباب) جواب شرط محذوف، أي: إن كان لهم ذلك فليصعدوا في المعارج التي يتوصل بها إلى العرش⁽⁹⁹⁾. أفادت (الفاء) هنا أن ادعاءهم بملك السموات والأرض وما بينهما سبب لأمرهم بالارتقاء في الأسباب تحدياً لهم واستهزاء بجحودهم وكفرهم. كما أن في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَشَاءُ لَهُمْ خَيْرًا فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾ [المؤمنون: 72]، نجد تعليلاً للنفي المستفاد من الإنكار، أي: لا تسألهم ذلك فإن ما رزقك الله خير⁽¹⁰⁰⁾. وفي قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: 4، 5]، (الفاء) للسببية، أي: إن الدعاء عليهم بالويل متسبب عن هذه الصفات الذميمة، إذ التقدير: إذا علمت ذلك (فويل)، فقد اعتمد هنا في الخبر على ما جرى في صلة الموصول الذي هو وصف المجرور باللام المتعلق بالخبر⁽¹⁰¹⁾.

ودخول (الفاء) على (قد) يكثر وقوعه في القرآن الكريم في جواب شرط ظاهر أو مقدر، وكذلك جاء في خبر اسم الموصول المشبه بالشرط نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِفْسًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: 58]. وجاءت (فقد) في جواب شرط مقدر، والفاء فيها تسمى (فاء الفصيحة). إذ أفصحت أن ما بعدها جاء عن شرط مقدر قبلها مسبباً عنه وجواباً له، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: 54]، فما بعد (الفاء) تعليل للإنكار والاستقبح، ثم هو إلزام لهم بما هو مُسَلَّم عندهم وحسم لمادة حسدهم⁽¹⁰²⁾.

(99) ينظر تفسير البضاوي 308/2.

(100) ينظر إعراب القرآن للنحاس 119/3، الفتوحات الإلهية 199/3.

(101) ينظر مجمع البيان في تفسير القرآن: الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي من القرن السادس الهجري، مجلد 9، 547/10، الفتوحات الإلهية 588/4.

(102) ينظر البحر المحيط 273/3، الفتوحات الإلهية 393/1.

كما وقعت (فقد) جواباً للشرط في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْدَلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: 108]، ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءَ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْماً لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: 89]، ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: 1].

الفاء الداخلة على الفعل المضارع:

للفعل المضارع بعد (الفاء) ثلاثة أحوال: النصب والعطف والاستئناف. فينتصب الفعل بعد (الفاء) المفيدة أن ما قبلها علّة وسبب لما بعدها، وهي المسمّاة اصطلاحاً عند النحويين بـ (فاء السببية) عند توفر شرطين: الأول: أن تكون (الفاء) نصاً في السبب، أي أن يكون الأول سبباً للثاني. الثاني: أن يكون قبلها نفي أو طلب كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض وقد يضاف إليها الترجي (وهي تسمى بالأجوبة الثمانية)، وتدل على الجوابية، أي أن ما بعدها يترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال، والجواب بها شبيه بجواب الجزاء⁽¹⁰³⁾.

والمضارع ينتصب بعد (الفاء) التي للسببية الجوابية بـ (أن) مضمرة وجوباً كما ذكر البصريون، وبـ (الفاء) نفسها كما ذهب الكسائي (ت189هـ) ومن وافقه من أصحابه والجرمي، وليس النصب بالخلاف كما ذهب الفراء وبعض الكوفيين، ذلك لأن (الفاء) من الحروف التي تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، وليس عملها في إحداها بأولى من عملها في الأخرى، ولذلك كان حكم النصب لغيرها، وهي (أن) المقدرة التي تعمل النصب في المضارع لاختصاصها بالفعل، وهي وما بعدها في تأويل الاسم، وذلك الاسم محمول على تأويل المصدر⁽¹⁰⁴⁾.

(103) ينظر الأصول في النحو 2/ 183.

(104) ينظر شرح المقدمة المحسبة 1/ 227، أسرار العربية 328، شرح جمل الزجاجي 2/ 134، ارتشاف الضرب 2/ 413، أسرار النحو: شمس الدين أحمد سليمان المعروف بابن كمال باشا، 235.

وإنما يجب نصب المضارع بعد (فاء السببية) إذا تقدمها نفي أو طلب في نحو (ما تأتينا تحدثنا) على معنيين يجمعهما التنصيص على السبب هما:
 الأول: أن يكون نفي الإتيان، فانتفى من أجله التحديث، فكأنه قال: ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي إن الذي يكون سبباً للتحديث إنما هو الإتيان، وأنت لم تأت فكيف تحدثنا؟ فلا إتيان ولا حديث.

الثاني: أن يكون أوجب الإتيان ونفي التحديث، كأنه قال: ما تأتينا محدثاً، بل إتيانك لغير التحديث.

وإنما ينتصب الفعل الذي بعد (الفاء) إذا كان مخالفاً لما قبله نفيًا أو طلباً، فإن كان ما قبل (الفاء) واجباً لم ينصب ما بعدها، لأن العطف سائح، إذ الثاني غير مخالف للأول⁽¹⁰⁵⁾.

أما كون الكلام قبل (الفاء) منفيًا، فلا يخلو أن يكون جملة اسمية أو فعلية، إن كان قبل (الفاء) جملة فعلية جاز في المضارع بعدها الرفع والنصب، فالنصب كما بيّنا نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوْتُورًا﴾ [فاطر: 36]، فهو على المعنى الأول من معنيي النصب، فالمعنى: انتفى القضاء عليهم فانتفى سببه، أي: لا يقضى عليهم ولا يموتون. ولا يصح أن يكون على المعنى الثاني من معنيي النصب، أي: على معنى (ما تأتينا محدثاً، وإنما تأتي ولا تحدث) وليس المعنى هاهنا: لا يقضى عليهم ميتين. والمعنى الأول في الآية أوضح وأبلغ، وذلك أن فيها نفي سبب الموت، وهو القضاء عليهم، وإذا نفي السبب فالمسبب أشد انتفاء⁽¹⁰⁶⁾.

وأما الرفع فله معنيان أيضاً: الأول: أن يكون ما بعد (الفاء) شريكاً لما

(105) ينظر الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، 185، المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 1065-1069، شرح جمل الزجاجي 2/ 144-145.

(106) ينظر معاني القرآن وإعرابه 4/ 271، المحتسب في تبين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، 201/2، البحر المحيط 7/ 316.

قبلها في المنفي إذا جعلته معطوفاً عليه في نحو (ما تأتينا فتحدثنا) كأنك قلت: ما تأتينا فما تحدثنا، فنفيت الإتيان والتحديث. الثاني: أن يكون ما بعد الفاء مقطوعاً عما قبلها، فتقول: ما تأتينا فتحدثنا، فنفيت الإتيان ثم أوجبت التحديث، كأنك قلت: ما تأتينا فأنت الآن تحدثنا⁽¹⁰⁷⁾.

والرفع على القطع يراد به استئناف للكلم، فعلى معنى الرفع قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: 35 - 36]، (فيعتذرون) إما إنه عطف على (يؤذن) فهو منخرط في سلك النفي، والمعنى: لا يكون لهم إذن واعتذار متعقب له، من غير أن يجعل الاعتذار مسبباً عن الإذن لا محالة، أو أن (يعتذرون) عطف على (ينطقون)، (فيعتذرون) داخل في النفي، كأنه قال: لا ينطقون ولا يعتذرون، كقراءة من قرأ: (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُونَ)⁽¹⁰⁸⁾، كأنه قال: لا يقضى عليهم ولا يموتون، فلو حملت الآية على ظاهرها لتناقض المعنى، لأنه يصير التقدير: هذا يوم لا ينطقون فيعتذرون، فيكون ذلك متناقضاً لأن الاعتذار نطق. أو أن الرفع على الاستئناف، أي فهم يعتذرون، فيكون المعنى: أنهم لا ينطقون نطقاً ينفعهم، أي لا ينطقون في بعض المواقف وينطقون في بعضها، وليس بجواب النفي، إذ لو كان كذلك لحذف النون. وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب⁽¹⁰⁹⁾.

وإن كانت الجملة المنفية قبل (الفاء) إسمية، جاز في المضارع بعدها الرفع على القطع أي الاستئناف، ولا يجوز العطف لأنه لا يتقدمه فعل فيعطف عليه، وجاز النص على المعنيين المار ذكرهما، كما في قوله تعالى:

(107) ينظر شرح ابن عيش 36/7.

(108) هي قراءة عيسى الشففي والحسن البصري (ينظر إعراب القرآن للنحاس 3/374، المحتسب 2/201، الكشف 3/310، معجم القراءات القرآنية 5/187).

(109) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/488، التبيان في إعراب القرآن 2/265، شرح ابن عيش 36/7، شرح الرضي على الكافية 4/64.

﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 52]، والمعنى على نصب (فَتَطْرُدَهُمْ) هو الذي يصح في الآية، أي لا يكون عليك حسابهم فكيف تطردهم، وهو على المعنى الثاني من النصب في (ما تأتينا فتحدثنا) و (فتكون) منصوبة بالعطف على (فتطردهم) أو منصوب على جواب النهي، والتقدير فيه: ولا تطرد... فتكون من الظالمين وما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم. كما يجوز الرفع في (فتطردهم) على الاستئناف⁽¹¹⁰⁾.

وجملة الاستفهام الفعلية قبل (الفاء) جاز في المضارع بعد (الفاء) الرفع على العطف والاستئناف والنصب على السببية، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ [البقرة: 245، الحديد: 11]، ينصب (فيضاعفه) ويرفعه⁽¹¹¹⁾. وإن كانت جملة الاستفهام اسمية لم يجز إلا الرفع على الاستئناف لأنه عطف، كما لا يجوز النصب على السببية، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ [الأنعام: 148]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: 53]⁽¹¹²⁾.

والتمني والترجي مثل الاستفهام في إعراب المضارع المقترن بـ (الفاء) في جوابها، كما في قوله تعالى: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 73]، وقوله تعالى: ﴿يَهْمَنُنْ أَبْنِي لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَتْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر: 36 - 37]، وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ يَزَكِّي﴾

(110) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 322/1، البحر المحيط 138/4.

(111) ينظر معاني القرآن للفراء 157/1، إعراب القرآن للنحاس 324/1، البحر المحيط 2/252، معجم القراءات القرآنية 188/1.

(112) ينظر إعراب القرآن للنحاس 130/2، الكشاف 46/2، 65، تفسير الرازي 165/4، البحر المحيط 247/4، 306.

أَوْ يَذْكُرْ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى ﴿[عبس: 3 - 4]﴾⁽¹¹³⁾.

وأما جملة الطلب من الأمر والعرض والتحضيض والنهي والدعاء فلا تكون إلا فعلية، وبذا يجوز فيما بعد (الفاء) الأحوال الثلاثة للمضارع من العطف والاستئناف والنصب على السببية، كما في قوله تعالى في الأمر والدعاء: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاسْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: 88]⁽¹¹⁴⁾، وفي العرض والتحضيض ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ ﴿أَوْ يُنْفَخَ إِلَيْهِ كَافٌ أَوْ تَكُونُ لَهُمْ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: 7 - 8]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: 10]⁽¹¹⁵⁾.

والشرط إن كان ماضياً أو مستقبلاً وكان جزاءه أمراً أو نهياً أو دعاءً أو استفهاماً، فلا بد من دخول (الفاء) الجوابية السببية فيه، وكذلك إن كانت جملة الشرط فعلية وكان الجواب جملة اسمية فلا بد من (الفاء) أو (إذا)⁽¹¹⁶⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: 186]، ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: 36]، ﴿أَفَايُنِ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: 34].

الوجه الثالث: (الفاء الزائدة):

ولها أقسام ذكرها النحاة⁽¹¹⁷⁾. لسنا معنيين بذكرها، إذ ليس من بينها

(113) ينظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 471، المحتسب لابن جني 1/ 193، الكشف 1/ 280، 3/ 428، مجمع البيان للطبرسي 2/ 73، 8/ 523، 10/ 436، تفسير القرطبي 5/ 277، 15/ 315، 19/ 214، البحر المحيط 3/ 292، 7/ 465، 8/ 427.

(114) ينظر البحر المحيط 5/ 186.

(115) ينظر الكشف 3/ 82، البحر المحيط 6/ 483، 8/ 275.

(116) ينظر شرح ابن عييش 2/ 9، 7، 9، شرح جمل الزجاجي 2/ 199-2000.

(117) ينظر أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، 95، شرح ابن عييش 8/ 95.

ما يفيد السببية أو التعليل إلا ما عده الهروي والمرادي من أنواعها: الفاء الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط وإنما جعلها زائدة هنا لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ، ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت الفاء في خبره تشبيهاً له بالجواب⁽¹¹⁸⁾. وكذلك ما أجازته الفراء وجماعة منهم الأعلم الشنمري (ت 476هـ) دخول (الفاء) الزائدة في خبر المبتدأ إذا كان أمراً أو نهياً، وأجاز الزجاج في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ جَمِيراً وَعَسَاقُ﴾ [ص: 57]، أن يكون (هذا) مبتدأ و (فليذوقوه) خبره، حيث دخلت (الفاء الزائدة) وأفادت السببية لأن المبتدأ هنا شبيه بالشرط، كقولك: هذا زيد فاضرب، ولولا الفاء لكان نصب (هذا) أولى من رفعه إذ يكون النصب بتقدير فعل يفسره (فليذوقوه) وتقديره: فليذوقوا هذا فليذوقوه⁽¹¹⁹⁾.

لقد تبين لنا فيما تناولنا من التعليل بـ (الفاء) أن (الفاء) تفيد السببية في جل ما وردت فيه من الكلام ولا سيما في كتاب الله تعالى، إذ وجدناها تربط المسبب (الذي يأتي بعدها) بالسبب (الذي جاء قبلها) فهي تدل على الترتيب، أما (اللام) فإنها تختلف عن (الفاء) إذ تدخل (اللام) على السبب أو الغرض دون المسبب. ثم إن ذكر السبب والمسبب مع (الفاء) يتضمن تعليلاً، إذ نجد فيه دلالة لعلة حصول الفعل (المسبب) فهو تعليل بالسبب وليس تعليلاً بالغرض، وأن التعليل بـ (الفاء) أضعف من التعليل بـ (الباء) وأقل درجة منه كما يرى الأصوليون⁽¹²⁰⁾.

وكما رأينا فإن (الفاء) تدخل على المسبب وقد سبقها السبب، غير أنه قد يكون العكس فتدخل على السبب ويسبقها المسبب، وسماها بعضهم هنا

(118) ينظر الأزهية 255، جواهر الأدب 66، الجنى الداني 126، مغني اللبيب 1/ 165.

(119) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4/ 338، إعراب القرآن للنحاس 3/ 469، الأزهية 255، البيان في إعراب غريب القرآن 2/ 317، البحر المحيط 7/ 406.

(120) ينظر مباحث العلة في القياس عند الأصوليين: عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي، 360.

(فاء التعليل) أي بمعنى (اللام) وهي عند آخرين بمعنى (لأنه)⁽¹²¹⁾، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: 34]، أي لأنك رجيم، فقد دخلت الفاء على السبب (إنك رجيم) وسبقها المسبب (الأمر بالخروج).

كما لاحظنا في التركيب الشرطي دخول الفاء على ما هو الجزء في المعنى وهو الأغلب، إلا أنه قد يكون العكس كما في قول الشاعر:

إذا لم يكن ملك ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة⁽¹²²⁾

فذهاب الدولة قد سبقه الإحجام عن العطاء والسخاء، وهذا يعني أن (الفاء) هنا دخلت على ما هو الشرط في المعنى - وهذا عكس الغالب - حيث تكون الفاء سبباً لجواب الشرط بعدها⁽¹²³⁾. حتى عدّ بعض النحويين ملازمة هذه (الفاء) للسببية، غير أن ملاحظتهم مجيء الجواب (ما بعد الفاء) سبباً للشرط (ما قبلها) كما ذكرنا في (فاء التعليل) قد أبرز مشكلة في ملازمة (فاء جواب الشرط) للسببية وعدمها، فقال بعضهم بعدم ملازمة (الفاء) في جواب الشرط للسببية، واستشهد على صحة ما ذهب إليه بقوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: 118]⁽¹²⁴⁾، والذين قالوا بملازمتها اضطروا إلى التأويل بتقدير جواب الشرط مسبب عنه، فقد ذهب العطار في عدم تسبب الجواب من الشرط في مثل هذه الحال بأنه (صحيح بالنظر الظاهر بلا تقدير جواب، أما تقديره، فيتسبب من الشرط وتقديره في الآية، إن تعذبهم فلهم الذل، كما أن تقديره في التي بعدها:

(121) ينظر شرح الدماميني 1/320، شرح منار الأنوار في أصول الفقه: عز الدين بن ملك، 136، مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول: ملا خسرو، 247.

(122) تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن 110، وينظر نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، 7/92.

(123) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/388.

(124) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/110.

فلهم العز، فيكون المذكور فيها سبباً للشرط لا لجوابه⁽¹²⁵⁾، وفيه تأييد كون المذكور في الآية من جواب الشرط سبباً للشرط.

المبحث الثاني التعليل بالحروف الثنائية

التعليل بـ إذ:

(إذ لفظ مشترك يكون اسماً ويكون حرفاً، وهي في اسميتها ظرف للمضي في أصل وضعها، ولا خلاف في اسمية (إذ) هنا، وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة مع، وتأتي للمفاجأة إذا جاءت بعد بينا وبينما هي باقية على ظرفيتها الزمانية إذا كانت للمفاجأة عند أبي حيان وذهب بعضهم إلى أنها ظرف مكان⁽¹²⁶⁾.

وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها، إذ كانت للمفاجأة وذهب بعضهم إلى أنها زائدة، وتكون شرطية فيجزم بها مقرونة بـ (ما) للزومها الإضافة عند تجردها منها، ولكونها تركبت مع (ما) عدها بعضهم في الحروف الرباعية. وقال أبو حيان: وذهب بعض المتأخرين إلى أن (إذ) تجيء للسبب مجردة من الظرفية، ونسب ذلك إلى سيبويه واختاره ابن مالك⁽¹²⁷⁾. وهذا ما يجعلنا نميل إلى إفادتها التعليل بدخولها على السبب فيكون ما بعدها سبباً فيما قبلها.

وتفيد (إذ) التعليل في حالة كونها حرفاً لا ظرفاً إن هي تجردت من

(125) حاشية العطار على جمع الجوامع 1/147.

(126) كتاب سيبويه 4/229، ارتشاف الضرب 2/235.

(127) ينظر أمالي السهيلي 25، شرح التسهيل 119، الجنى الداني 213، ارتشاف الضرب 2/235.

الظرفية وتخلصت للتعليل، وفي أمالي السهيلي نسب إلى سيبويه قوله (وقد تكون حرفاً محضاً بمعنى (إن) في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: 39]، جعلها سيبويه هاهنا حرفاً ولم يجعلها ظرفاً⁽¹²⁸⁾، كذلك صرح ابن مالك⁽¹²⁹⁾، في حين ذهب آخرون منهم الشلوبين (ت 645هـ) إلى أنها لا تخرج عن الظرفية⁽¹³⁰⁾، ويرى الدكتور فاضل السامرائي: أن الأولى حرفيتها في دلالتها على التعليل والمفاجأة⁽¹³¹⁾.

ومن الشواهد على إفادة (إذ) التعليل في كتاب الله لمن يرى حرفيتها قوله تعالى: ﴿إِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [المجادلة: 13]، فـ (إذا) هنا أفادت التعليل لما سبقها من قوله تعالى في الآية نفسها ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقْتُمْ﴾ وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ﴾ [الزخرف: 39]، إذ ترد فيها (إذ) لتعليل ما قبلها، قال الدسوقي (ت 1230هـ) في (إذ ظلمتم) (هو تعليل لنفي النفع المأخوذ من (لن) أي إنهم لعظم ما هم فيه لا ينفعهم اشتراكهم في العذاب بحيث يتسلون ويتأسون به كما كان في دار الدنيا من أن المصيبة إذا عمت هانت)⁽¹³²⁾، قال ابن جني: (عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلمته ظلمهم، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحواً من احتياجها إلى المفعول له، نحو ذلك: قصدتك رغبة في برِّك وأيتيتك طمعاً في صلتك)⁽¹³³⁾ ومعلوم أن الظلم هو (السبب) قد حصل في الماضي وأن عدم الانتفاع (المسبَّب) قد تلا وقوعه، فسبق السبب المسبَّب في المقصود

(128) أمالي السهيلي 25.

(129) شرح التسهيل 119.

(130) ينظر الجنى الداني 213.

(131) ينظر معاني النحو 632/2.

(132) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، 1/87،

وينظر حاشية الأمير على مغني اللبيب الشيخ محمد الأمير، 1/75.

(133) الخصائص 1/173.

والموجود، وهذا ينطبق على الآية قبلها، أي فإنكم بسبب عدم تقديمكم الصدقات بين يدي نجاكم لرسول الله ﷺ فأقيموا الصلاة أو إن لم تفعلوا ذلك فأقيموا⁽¹³⁴⁾. ف (إذ) تتحمل التعليل أو الشرطية.

وفي قول الله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَعَتُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِّنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: 26] فقد بين العلة في عدم إغناء ذلك عنهم لأنهم كانوا يكذبون رسل الله وينكرون معجزاتهم، ف (إذ) كانوا يجحدون صلة لـ (ما أغنى) وهو ظرف جرى مجرى التعليل لمن يرى ظرفية (إذ) لاستواء مؤدى التعليل والظرف عنده، وهي حرف علة بمعنى لام التعليل لمن يرى حرفيتها مؤداها التعليل⁽¹³⁵⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 91]، فالمعنى ما عظموا الله حق تعظيمه، وما عرفوه حق معرفته، غير أن تعليله بقولهم (ما أنزل الله) يقضي بأنهم جهلوا ولم يعرفوا الله حق معرفته إذ أحوالوا عليه بعثة الرسل، ف (إذ) ظرف لـ (قدروا) تشعر بإفادة التعليل⁽¹³⁶⁾. أو هي حرف بمعنى اللام، أي لأنهم قالوا.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَعَزَّلْنَاهُم مَّا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْدُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: 16]، (إذ) للظرفية المجازية بمعنى التعليل⁽¹³⁷⁾، أو أنها حرف تعليل على غير تقدير محذوف والمعنى: وبسبب اعتزالكم إياهم وما يعبدون من دون الله فأووا إلى الكهف⁽¹³⁸⁾، ف (إذ) هنا أفادت التعليل بالسبب، وقد جاء في الآية سابقة للسبب متقدمة وإياه على المسبب كما في

(134) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 475، البحر المحيط 8/ 237.

(135) ينظر الكشف 3/ 526، البحر المحيط 8/ 65، تفسير البضاوي 2/ 397، تفسير المراغي 33/ 26.

(136) ينظر الكشف 2/ 34، البحر المحيط 4/ 177.

(137) التحرير والتنوير 15/ 276.

(138) ينظر مغني اللبيب 1/ 82.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّ قُلُوبَهُمْ هَذَا إِفْكٌ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: 11]، فالسبب وهو عدم الهداية سابق للمسبب وهو القول بالتكذيب والإنكار - في الذهن والخارج⁽¹³⁹⁾ - وإن كان الملاحظ في أغلب ما ورد من شواهد (إذ) التعليلية أن المسبب متقدم ذكراً على (إذ) والسبب.

وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: 164]، (إذ) أفادت التعليل وإنما جعل ذلك مئةً منه سبحانه لكون بعثته ﷺ جاءت بعد جهل وبعيد عن الحق وقد جاءت هذه المئة متزامنة وقت البعثة وبسببها فلا غرو أن أفادت (إذ) الظرفية مع دلالة التعليل⁽¹⁴⁰⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرَكَ﴾ [طه: 37، 38]، وقوله: ﴿وَالْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ * [إذ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ] [طه: 39 - 40]، (إذ) في الآيتين للتعليل⁽¹⁴¹⁾، أي: فإن المئة عليك مرة أخرى كانت نتيجة وسبباً لما ألهمنا أمك بما صنعت - وفضل الله تعالى ذاتي يفعله متى شاء لمن شاء ولكن الأسباب بمسبباتها بالنسبة للمخلوقين - وأي: أن محبتي ورعايتي لك كان منها أن تمشي أختك ترقبك دون أن يشعروا أنها أختك فتعود إلى أمك بسبب محبتنا ورعايتنا.

وذكر السهيلي (ت581هـ) وغيره أن (إذ) تأتي بمعنى (أن) وهي بذلك تفيد العلل كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: 16]، قيل، (إذ) بمعنى (أن) المصدرية كقولك: لا أكرمك إذ لم تكرمني، أي لأنك لم تكرمني، فعلى هذا يصح بدل

(139) ينظر شرح الرضي على الكافية 3/ 184، 4/ 475، مغني اللبيب 10/ 83.

(140) ينظر الفتوحات الإلهية 1/ 332، التحرير والتنوير 4/ 159.

(141) ينظر تفسير الجلالين: الإمامان جلال الدين المحلي وجمال الدين السيوطي، 414،

الاشتغال، أي اذكر مريم انتباهها⁽¹⁴²⁾.

ففي هذه الآيات يجوز أن تكون (إذ) معنى (أن) المصدرية فتفيد التعليل، وقد جاء في قراءة ابن مسعود وزيد بن علي ﴿قُلْ لَا تَمُوتُوا عَلَىٰ إِسْلَامِكُمْ بَلَىٰ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنَّ هَدَّكُمْ لِلْإِيمَنِ﴾ [الحجرات: 17]، (إذ هداكم) بدلاً من (أن هداكم) وكلاهما للتعليل⁽¹⁴³⁾.

نخلص من ذلك كله إلى أن (إذ) تفيد التعليل على الرغم من انقسام النحاة في ذلك، إذ يرى فريق منهم أنها ظرف والتعليل مفهوم من قوة الكلام لا من لفظها⁽¹⁴⁴⁾، قال الزمخشري: (حيث) و (إذ) غلبتا دون سائر الظروف في إفادة التعليل⁽¹⁴⁵⁾، كما يرى السهيلي أن (إذ) تفيد التعليل إذا صح وضع (أن) المصدرية مكانها فهي بمنزلة لام التعليل وهو متمحض للتعليل، لأن (أن) المصدرية لا تقع بعد الجملة الإسمية إلا إذا كانت المخففة من (أَنَّ)⁽¹⁴⁶⁾ ورجح د. محمد عبد الخالق عضيمة من المعاصرين إفادة التعليل مع بقاء ظرفيتها ويرجح الرضي أن (إذ) الدالة على التعليل حرف⁽¹⁴⁷⁾.

ولو تأملنا قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر⁽¹⁴⁸⁾

(142) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 868.

(143) ينظر معاني القرآن للفراء 3/ 74، الكشف 3/ 572، البحر المحيط 8/ 118.

(144) ينظر مغني اللبيب 1/ 83.

(145) ينظر الكشف 3/ 526، البحر المحيط 8/ 65.

(146) ينظر أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، 35.

(147) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 438، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق 1/ ج 1/ 50.

(148) ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، 167، وينظر كتاب سيبويه 29/ 1.

فقد كرمهم الله بإعادة النعمة، وقد سبق السبب المسبب في الذهن والمشهود، وكذلك قولنا: كافأته إذ أحسن، إذ أن زمن وقوع الإحسان ماضٍ يسبق زمن وقوع المكافأة، إذ لم يقعا في نفس الزمن، وأن الإحسان سبب المكافأة، و (إذ) جاءت لإفادة هذا المعنى مجردة من الدلالة على الزمن الماضي، وكون المكافأة والإحسان ماضيين مدلول عليه من بناء الفعلين، وإنما يطلق لفظ الظرفية على (إذ) في مواطن التعليل لاشتغالها بتلك التسمية⁽¹⁴⁹⁾.

وما أوردناه من شواهد قرآنية وغيرها يمكن القول فيه بأن (إذ) حرف تعليل عند دلالة السياق عليه لأن المعنى يتضمنه.

التعليل بـ (أو):

(أو) حرف عطف ذكر لها النحاة معاني كثيرة ومواقع في الكلام عديدة، وهي في أصل الوضع لأحد الشيئين أو الأشياء⁽¹⁵⁰⁾.

وإذا وليها الفعل المضارع فله معها ثلاثة أحوال⁽¹⁵¹⁾: الأول: العطف إذا أريد أن ما بعدها مثل ما قبلها في الشك، أي هما بمنزلة واحدة، وحكمه الاتباع في الإعراب نحو: لست وطنياً إن لم أجاهد الأعداء أو أقاطع بضائعهم. الثاني: استئناف الفعل بعدها وقطعه من الأول، وحكمه الرفع، وهو على تقدير مبتدأ محذوف عند النحويين مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلُّهُ يَزُّكَ أَوْ يَذُرُّكَ فَنَنْفَعَهُ الذِّكْرُ﴾ [عبس: 3 - 4]، أي: أو هو يذكرك، على استئناف حكم آخر. الثالث: مخالفة ما بعدها لما قبلها، فلا يشتركان في الشك بل

(149) ينظر الخصائص 2/ 173، شرح الرضي 2/ 249، همع الهوامع 4/ 117، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ ج 50/1.

(150) ينظر الأزهرية 115- 130، الجنى الداني 245، مغني اللبيب 1/ 67.

(151) ينظر شرح ابن عيش 7/ 21.

يكون معنى (أو) (إلا أن) أو (إلى أن) أو (التعليل) فلا يكون معطوفاً على ما قبلها ولا مستأنفاً على الرفع، بل يكون حكمه النصب، نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم، وقول الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر⁽¹⁵²⁾
 ف (أو): في المثالين بمعنى (إلى أن) أو (إلا أن).

وينتصب الفعل بعد (أو) إذا أريد بيان حصول أحد الأمرين بعيد الآخر، وإن الفعل قبلها يمتد إلى تحقق وقوع الفعل بعدها، مع إفادة المعنى السابق الذي هو لزوم أحدهما، كما في قولنا: سأتلو القرآن أو ينشر صدري، فإن معنى العبارة بالعطف على الرفع سيكون هذان الأمران، ومعناها بالنصب: استمرار التلاوة حتى ينشر و (إلا أن) ينشر الصدر، وهم بهذا يقدرّون معناها بـ (حتى) بمعنى (إلى أن) أي الغاية أو (إلا أن) أي الاستثناء. كما قد تأتي (أو) بمعنى: (كي) فتفيد التعليل⁽¹⁵³⁾، وهو ما انفصل فيه القول.

وعليه تأتي (أو) للتعليل عند الزجاجي وأبي حيان والأشموني وغيرهم، فهي تفيد التعليل بحسب ما ورد في الحال الثالثة من أحوال الفعل المضارع بعد (أو)⁽¹⁵⁴⁾.

وفي كتاب الله تعالى وردت (أو) بعد المضارع المنصوب بعدها بـ (أن) مضمرة عند البصريين أو بالخلاف - لمخالفة الثاني الأول إذ لم يشاركه في المعنى ولم يكن معطوفاً عليه - كما يرى الكوفيون في حين ينصبه الكسائي والجرمي بـ (أو) نفسها⁽¹⁵⁵⁾. وقد جاءت في آيات كثيرة مفيدة التعليل أو غيره.

(152) شرح المغني وشواهد 472/1، وينظر شرح التصريح 236/2.

(153) ينظر كتاب سيبويه 427/1، شرح ابن يعيش 15/5، شرح الأشموني 294/3.

(154) ينظر شرح جمل الزجاجي 156/2، وصف المباني 134، ارتشاف الضرب 416/2، شرح الأشموني 559/3.

(155) ينظر شرح المفصل 21/7، شرح الأشموني 296/3.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلَسَطَمَٰنَ قُلُوبِكُمْ ۖ وَمَا
 النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْفَرِيزِ الْحَكِيمِ ۝ (126) لَيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتُمُهُمْ
 فَتَنَقِّلُوا خَآئِبِينَ ۝ (127) لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَلَا تَهُمُ
 ظَالِمُونَ ۝ (128)﴾ [آل عمران: 126 - 128]، ذكر الفراء أن (أو يكتبهم، أو يتوب)
 معطوف على (ليقطع طرفاً) عطفه على الاسم أو بإضمار (أن) بعد (أو) التي
 بمعنى (حتى)⁽¹⁵⁶⁾، في حين ذكر الزمخشري وأبو حيان ذلك وأضاف
 صاحب الكشف: وقيل، إنَّ (يتوب)، منصوب بإضمار (أن)، و (أن يتوب)
 في حكم اسم معطوف بـ (أو) على الأمر أو على شيء، وقيل أو بمعنى (إلا)
 (أن)⁽¹⁵⁷⁾. أي: إن النصر من عند الله لتحقيق قدر الله فيستأصل بعضهم أو
 يصرفهم مهزومين أذلاء، أو يقودهم إلى الإيمان والتسليم، فتكون توبتهم
 هي الغرض أو الغاية من ذلك، أو أن يكون تعذيبهم بنصر المسلمين عليهم
 أو بأسرهم جزاء لهم على ظلمهم بالكفر، فـ (أو) إما أنها عطفت ما بعدها
 على ما قبلها، أي عطفت الفعل (يكتب) على (يقطع) الذي دخلت عليه لام
 التعليل لبيان أن الغرض من النصر هو القطع والكتب، أو أن (أو) هنا نفسها
 هي للتعليل، حيث أفادت أن الكتب هو الغرض لتحقيق نصر الله، وهو العلة
 الغائية الحاملة عليه، فهو أي الكتب (الغرض) أو (العلة) سابق في علم الله
 على النصر وهو (المسبب أو المعلول) ولاحق له في التحقيق والوجود، ثم
 إن (الكتب) يكون معلولاً وعلة باعتبارين: فهو - في علم الله - معلول
 للنصر، إذ إنه الحامل على فعله والمتسبب في إيجاده (وهذا بالنسبة لأفهامنا
 نحن المخاطبين) أما الإله جل شأنه فلا يحمل على فعل شيء⁽¹⁵⁸⁾، وهو
 علة للنصر ومتسبب عنه. وجعل جملة (ليس لك في الأمر شيء) قبل قوله
 (أو يتوب عليهم...) استثناس للنبي ﷺ، (إذ قدم ما يدل على الانتقام

(156) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 234، معاني القرآن للأخفش 1/ 421.

(157) ينظر الكشف 1/ 462، البحر المحيط 3/ 53.

(158) ينظر البحر المحيط / 53.

منهم لأجله ثم أردف بما يدل على العفو عنهم ثم أردف بما يدل على عقابهم... إرضاء له من جانب الانتصار له و... إرضاء له من جانب تطويعهم له. ولأجل هذا المقصد عاد الكلام إلى بقية عقوبات المشركين بقوله تعالى (أو يعذبهم))⁽¹⁵⁹⁾.

فما قبل (أو) إذن يكون سبباً فيما بعدها، وما بعدها يكون غرضاً (علّة غائيّة) لما قبلها كما في قولك: لأجتهدن أو أحقق النجاح، أي كي أحقق النجاح.

وتفيد (أو) معنى الاستثناء (إلا أن) إذا كان ما قبلها يحصل وينقضي دفعة واحدة نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَهَكُكُمْ رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: 20]، فإذا لم تكن (أو) عاطفة ما بعدها على ما قبلها، فإن معناها هنا (إلا أن)، وذلك أن النهي في الآية يحصل دفعة واحدة وليس فيه امتداد زمني ولا استمرار معنوي، فلا يصلح في الآية تقرير (كي) ولا (إلى أن) لأن نفي أن يكونا ملكين أو من الخالدين ليس هو الغرض من النهي. ولا النهي غاية زمانية أو مكانية يستمر فيها لتنتهي إلى كونها كذلك.

كما تفيد (أو) معنى (إلى أن) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً لا دفعة واحدة، وهو ممتد زمنياً ومستمر معنوياً، إلا أنه يتوقف وينقطع ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها وتحقق معناه وحصوله⁽¹⁶⁰⁾، نحو قول امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعذرنا⁽¹⁶¹⁾

(159) التحرير والتنوير 80/4.

(160) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، 8/4، حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: الشيخ يس الحمصي العلمي الشافعي، 237/2.

(161) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم: 66، وينظر شرح جمل الزجاجي 156/2.

فمحاولتهم لم تكن مرة واحدة بل هي مستمرة تمتد في الزمان حتى ينقطع وينتهي ما بعد (أو) وهو الموت. والتقدير: إلى أن يموت، فلا تكون (أو) هنا بمعنى (كي)، لأن الموت ليس غرضاً لمحاولة إلى الملك ونبيله، ولكن قد يصح العكس بأن تقدر (أو) بـ (إلى أن) فيما قدرت فيه بـ (كي)⁽¹⁶²⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: 30]، أي: إن مكروهم لغرض التضييق عليك أو قتلك أو إخراجك من مكة⁽¹⁶³⁾. فتقدير (أو) على غير العطف بمعنى (كي)، أو بمعنى (إلى أن)، فإتيانهم المكر والغدر إلى أن يتحقق لهم ذلك. ثم إن معنى (كي، إلى أن) في (أو) تدل عليهما (حتى) ولهذا يعوض بها عن (أو) قال في الألفية:

كذلك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا إن خفي⁽¹⁶⁴⁾

وعلق عليه الأشموني بقوله: (قوله: إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا، أحسن من قوله في التسهيل: بعد (أو) الواقعة موقع (إلى أن) أو (إلا أن)، لأن لـ (حتى) معنيين كلاهما يصح هنا، الأول: الغاية مثل (إلى)، والثاني: التعليل مثل (كي)⁽¹⁶⁵⁾.

ونجد في كتاب الله تعالى ورود (حتى) و (أو) بالمعنى نفسه في إفادتهما التعليل أو استمرار الفعل إلى أن يتحقق بعدهما، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنسِكُمُ فِي الْأَبْيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: 15]، فالإمساك في البيوت بعدما تبين أمرهن بارتكاب الفاحشة يستمر إلى أن يمتن ويقبض أرواحهن الملائكة بالموت، أو لغرض أن يجعل الله

(162) ينظر رصف المباني 133، 134.

(163) ينظر تفسير البضاوي 381/1.

(164) ينظر شرح ابن عقيل 7/4.

(165) شرح الأشموني 3/559.

لهن طريقاً بما شرعه من حد الزنا، وكان ذلك قبل نزول الحد⁽¹⁶⁶⁾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتُنُوا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَمًا أَوْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِكَيْنِ﴾ [يوسف: 85]، أفادت (حتى) و (أو) معنى (إلى أن)، أي: لا تزال تذكر يوسف إلى حال القرب من الهلاك أو إلى أن تهلك⁽¹⁶⁷⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أُبْرَحُ حَتَّى أَتِلْغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقْبًا﴾ [الكهف: 60]، أي: لا أزال على أمري من المسير حتى أبلغ مجمع البحرين، والظاهر أن قوله (أو أمضي) معطوف على (أبلغ) فقياً بأحد الأمرين، إما ببلوغه المجمع وإما بمُضِيِّه حقباً، وقيل: هي تغية كقوله (لا أبرح) كقولك: لا أفارقك أو تقضي حقي فالمعنى: لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين إلى أن أمضي زماناً أتيقن معه فوات مجمع البحرين⁽¹⁶⁸⁾.

ونجد في معاني (أو) الثلاثة، وهي التعليل و (إلى أن) و (إلا أن) تقارب المعنيين الأخيرين من بعضهما واختلافهما عن الأول، ف (أو) التعليلية يليها الغرض من إيجاد ما قبلها، ويسبقها السبب، وحصول ما بعدها إن حصل، أما المعنيان الآخران فيكون فيهما ما بعد (أو) سبباً في بطلان ما قبلها، فقولنا: لأعملن أو يكتر مالي، على معنى التعليل: ولأعملن كي يكتر مالي والعمل هو سبب كثرة المال، وكثرته هي الغرض من العمل، وعلى المعنيين الآخرين، فإن كثرة المال سبب بطلان العمل. قال ابن يعيش: (فيكون المعنى أن الفعل الأول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد (أو) فيكون سبباً لارتفاعه)⁽¹⁶⁹⁾.

ولا تفيد (أو) في (إلى أن) و (إلا أن) تعليلاً بالسبب وإن تلاها السبب، لأن ذلك يعني سبب بطلان ما قبلها، وهذا يدرك بالنظر

(166) ينظر الكشف 1/ 115، تفسير المراغي 4/ 205.

(167) ينظر البحر المحيط 5/ 339.

(168) ينظر تفسير البيضاوي 2/ 16.

(169) شرح ابن يعيش 7/ 22.

والاستدلال، ولا تدل على هذه السببية (أو) وإنما توضح (أو) ذلك البطلان مرة بما ينتهي عنده ما قبلها، إذ كانت بمعنى (إلى أن) ومرة باستثناء ما يمتنع وقوع ما قبلها بوقوعه. فـ (أو) هنا تشبه (بل) في عدم إفادتها السببية عندما تدل على الإضراب، ففي قولنا: سأكتب بل سأقرأ، دلت على بطلان نية الكتابة، إذ أضرب عنها، ولم تدل على أن القراءة سبب فيها، إذ قد يكون السبب أمراً آخر مختلفاً⁽¹⁷⁰⁾.

وبهذا نجد إفادة (أو) التعليل إذا كانت بمعنى (كي) فقط. وهي بذلك أقل وروداً من معنى (إلا) الاستثنائية، والذي لا تكاد تخلو منه (أو) إذا نصب بعدها المضارع، حتى قال سيويه: إنه يمكن الاختصار عليه، وحمل المالقي أن يلزم (أو) معنى (إلا أن) في كل موضع فعليه المعول في (إلى أن) و (كي)، ودعا بعضهم ليرى أنه أي (إلا أن) أعم من المعنيين الآخرين⁽¹⁷¹⁾.

التعليل بـ (عن):

الأصل في (عن) الحرفية، وهي قسمان: الأول: أن يكون حرف جر وله معان، والثاني أن يكون بمعنى (أن) وهي لغة لبني تميم⁽¹⁷²⁾.

وأشهر معانيها في كونها حرف جر وأكثرها دلالة: المجاوزة، ومعناه الابتعاد، فهو يقضي مجاوزة المجرور نحو غيره وتعديه عنه، جاء في الكتاب: (وأما (عن)) فلما عدا الشيء وذلك قولك (أطعمه عن جوع)، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه، وقال: قد سقاه عن العيمة، وكساه عن العري، جعلهما قد تراخيا عنه، وتقول: أخذت عنه حديثاً، أي (عدا

(170) ينظر ارتشاف الضرب 416/2.

(171) ينظر كتاب سيويه 427/1، رصف المباني 134.

(172) ينظر شرح ابن عيش 179/8، الجنى الداني 265-560.

منه إلَيَّ حديث⁽¹⁷³⁾.

وذكر لنا النحويون معاني آخر بلغ بها ابن هشام عشراً، ولم يذكر لها البصريون سوى معنى المجاوزة حتى دفعهم الأمر إلى تكلف هذا المعنى في المواطن التي لا تظهر فيها إفادة (عن) المجاوزة⁽¹⁷⁴⁾.

وتفيد (عن) التعليل، ونحاة الكوفة ومعهم ابن السراج ذهبوا إلى إفادة (عن) التعليل، على أن تكون داخلة على ما هو عِلَّةٌ وسبب لما قبلها، ويحسن مكانها لفظة بسبب⁽¹⁷⁵⁾، نحو: لم أكن أسجد لله إلا عن إيمان به، أي: بسبب إيماني به. ويبدو أن التعليل بـ (عن) تعليل بالسبب، فالسجود لله تعالى متسبب عن الإيمان والاعتقاد والتصديق بالله، وهذا كله سابق للسجود في الذهن والخارج.

وفي قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: 114]، فإن السبب الدافع إلى استغفار إبراهيم من أجل أبيه، إنما كان بسبب الوفاء بوعده وعد أباه به، وهذا الوعد للأب قد سبق الاستغفار من قِبَل إبراهيم في التصور والأداء، وهذا ما يفسر لنا تبرؤ إبراهيم من أبيه، بعد ما تبين له أنه عدو لله ﴿فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: 114]، فلو لم تكن الموعدة سابقة لم يصدر منه الاستغفار، وقد كف بعد موت أبيه بعدما نهى عن ذلك⁽¹⁷⁶⁾.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: 53]، (عن قولك) أي: بسبب

(173) كتاب سيبويه 38/2.

(174) ينظر مغني اللبيب 1/ 147-149.

(175) ينظر حروف المعاني 74، جواهر الأدب 195، الجنى الداني 263، شرح اللمحة البدرية 2/ 190، حاشية الصبان 2/ 223.

(176) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 423، مغني اللبيب 1/ 148، البرهان للزركشي 4/ 287.

قولك، وقد أشار إلى التعليل والسبب فيها ابن عطية فقال: أي لا يكون قولك سبباً لتركنا⁽¹⁷⁷⁾. والتعلق بـ (تاركي) كأنه قيل: لقولك: إذ هو مجرد عن الحجة والبينة بزعمهم. وقال المراغي: وما نحن بتاركي آلهتنا بسبب قولك⁽¹⁷⁸⁾. وقد يتعلق الجار والمجرور بحال محذوفة، فيكون التقدير: صادرين عن قولك، وربما يكون التعلق بمصدر محذوف، أي تركاً صادراً عن قولك⁽¹⁷⁹⁾، والتأويل في هذه الآية مُتَكَلِّفٌ، (و) (عن) في (عن قولك) للمجازاة، أي لا نتركها تركاً صادراً عن قولك، والمعنى: على أن يكون كلامه عِلَّةً لتركهم آلهتهم⁽¹⁸⁰⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: 36]، الضمير في (عنها) يجوز أن يعود إلى الشجرة لأنها أقرب وليتبين سبب الزلة وسبب الخروج من الجنة إذ لو لم يجعل الضمير عائداً إلى الشجرة لخلت القصة عن ذكر سبب الخروج. و (عن) في أصل معناها أي أزلهما إزلاً ناشئاً عن الشجرة أي عن الأكل منها وتقدير المضاف دل عليه قوله (ولا تقربا هذه الشجرة)⁽¹⁸¹⁾. ومن ذكر السببية أراد حاصل المعنى⁽¹⁸²⁾ فخرجهما من الجنة على زلتهما بسبب الشجرة يفهم منه أن (عن) أفادت التعليل.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾ [البقرة: 233]، أي: أن الفصال - المتعلق بالابن - صادر عن تراض بينهما، ويتعلق (عن تراض) بمحذوف، لأنه في موضع الصفة في قوله (فصلاً)، أي فصلاً

(177) تفسير ابن عطية 7/ 323.

(178) ينظر تفسير المراغي 4/ 49.

(179) ينظر الكشف 2/ 275، البحر المحيط 5/ 233.

(180) التحرير والتنوير 12/ 98.

(181) التحرير والتنوير 1/ 433.

(182) ينظر الكشف 1/ 273-274، مغني اللبيب 1/ 148.

كائناً، وقَدَّرَهُ الزمخشري: صادراً، و (عن) للمجازاة مجازاً، لأن ذلك معنى من المعاني، والفصال: الفطام وهو أعمُّ منه، فلذا عبَّرَ به، ولما بيَّن ذلك نبَّه على أنه لا يجوز إلا مع المصلحة، فقال (عن تراض منهما وتشاور) ليستخرج الرأي الذي ينبغي أن يعمل به، فإن الوالدين صاحبي الحق المشترك في الولد، الراغبين في تربيته تربية قويمة في جسمه وعقله، أن يفظماه إذا اتفق رأيهما على ذلك بعد التشاور والتراضي بينهما جلباً للمصلحة ودفعاً للضرر⁽¹⁸³⁾. ونستنتج من ذلك: أن (عن) هنا تفيد معنى السببية، فهي لبيان أن الفصال لا يكون إلا بسبب التراضي والتشاور صادراً عنهما، أو أنها تفيد البعدية إضافة إلى معنى المجازاة. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 29]، (عن تراض) في موضع صفة لـ (تجارة) و (منكم) في موضع صفة لـ (تراض)، أراد جل شأنه: لا بأس بتحصيل الأموال عن طريق التجارة التي قوام الحل فيها التراضي، فإذا ما وجد في التجارة الربح الوفير بلا غش، ولا تغرير، بل بتراض من الطرفين، لم يكن في هذا حرج، فالمال عدل الروح، نهى الشارع الحكيم عن تحصيله بالباطل والمخادعة، مما يؤدي إلى الفتن التي ربما كان آخرها القتل، لذا قال (ولا تقتلوا أنفسكم) مبالغة في الزجر، وللاستعارة بتعاون الأمة وتكافلها ووحدها⁽¹⁸⁴⁾، والتراضي سابق في الذهن والوجود على عملية تحصيل الأموال بالتجارة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُمْ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: 82]، أي: وما فعلت الذي رأيته أفعله عن رأيي ومن تلقاء نفسي، بل فعلته عن أمر الله إياي به. و (عن) هنا تفيد السببية، أي ما فعلت الذي فعلته بسبب اجتهاد مني، وتصرف صادر عني⁽¹⁸⁵⁾.

(183) ينظر الكشف 1/ 371، تفسير البيضاوي 1/ 122، نظم الدرر 1/ 441.

(184) ينظر نظم الدرر/ 246، التحرير والتنوير 5/ 24.

(185) ينظر مغني اللبيب 1/ 148.

والذي تبين من البحث أن التعليل بـ (عن) قليل الورد في التنزيل الحكيم، قياساً بأساليب التعليل الواردة بقسم من الحروف الجارة الأخرى، وكذلك الحال فيما ورد من شواهد النحويين في التعليل بـ (عن) في الشعر والنثر، وقد أشار بعضهم إلى أن النحويين لم يذكروا (عن) مع حروف السبب التي تفيد التعليل، والتي تقوم مقام اللام في دخولها على المفعول لأجله عند فقد شرطاً من شروطه⁽¹⁸⁶⁾.

التعليل بـ (في):

في حرف جر أصلها عند سيويه والمحققين من النحويين الدلالة على الظرفية، ويرون في معنى (في) أنها لا تكون إلا الوعاء، حقيقة أو مجازاً. وذكر لها بعض المتقدمين وأكثر المتأخرين معاني أخرى، منها: أنها تكون بمعنى (على) ومنها، مع وبعد وعند ومن وإلى والباء وعن والتوكيد والمقايسة والسببية⁽¹⁸⁷⁾.

والذي يعنينا في بحثنا هو إفادة (في) السببية والتعليل، فهي تفيد ذلك إذا دخلت على ما هو سبب وعلة لما قبله، إذ تقوم لفظة (بسبب) مكانها مؤدية المعنى⁽¹⁸⁸⁾. ففي قول الشاعر:

لوى رأسه عني ومال بوده أغانيج خود كان فينا يزورها⁽¹⁸⁹⁾

(فينا) يريد بسببنا. وفي الحديث «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»⁽¹⁹⁰⁾، فمنع المرأة

(186) ينظر مع الهوامع 29/2، حاشية الصبان 124/2.

(187) ينظر كتاب سيويه 308/2، المقتضب 139/4، حروف المعاني 12، 84، شرح جمل الزجاجي 511/1، ارتشاف الضرب 466/2.

(188) ينظر الجنى الداني 366، مغني اللبيب 168، البرهان للزركشي 302/4.

(189) ديوان الهذليين 155/1.

(190) مسند الإمام أحمد 507/2، صحيح مسلم 599/5، سنن ابن ماجه 1421/2.

الهرة من أن تطعم كان سبباً في دخول المرأة النار، والسبب هنا سابق للعقوبة في الذهن والخارج.

أما في كتاب الله المجيد فقد وردت (في) مفيدة السببية والتعليل، من ذلك قول تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيَ آلَ لَيْنَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: 178]، (في) هنا للسببية أي بسبب القتل، والمعنى: أيها المؤمنون وجب عليكم استيفاء القصاص من القاتل وإيقاع العقوبة عليه بسبب قتل القتل، وشبيه بهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتِيهِ الْأَلْبَبُ لَمَّا كُمُ تَتَفَوَّنَ﴾ [البقرة: 179]، وهذا من أفصح الكلام، كما فيه من الغرابة، وهو أن القصاص (أي إقامة الحد بقتل القاتل) قتل وتقويت للحياة، وقد جعل مكاناً وظرفاً للحياة، وبسبب هذا الحكم - الذي هو القصاص - سبب حياة وفي سبيل الحياة، بل هو في ذاته حياة، فقد اتضح كون إيقاع القصاص سبباً للحياة⁽¹⁹¹⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ رَّبِّ أَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: 34]، (في المضاجع) لـ (في) في الآية وجهان: أحدهما: الظرفية، أي: أهجروهم في مواضع الفراش والاضطجاع، والثاني: بمعنى السبب، يريد بسبب المضاجع وحالات اللقاء في الفراش، كما تقول: فيه هذه الجناية عقوبة، أي بسبب هذه الجناية وفي حال ارتكابها تتسبب العقوبة⁽¹⁹²⁾. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَاللَّيْسِ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: 91]، (في الخمر) متعلقة بـ (يوقع)، ويجوز تعلقها بالعداوة أو بالبغضاء، فيكون الإيقاع أو العداوة أو البغضاء بسبب شرب الخمر وتعاطي الميسر⁽¹⁹³⁾. (و) (في) من

(191) ينظر الكشف 333/1، ينظر البحر المحيط 9/2، نظم الدرر 1/ 331-332، في ظلال القرآن: سيد قطب، 1/ 235.

(192) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 354.

(193) ينظر نفسه 1/ 459.

قوله (في الخمر والميسر) للسببية أو الظرفية المجازية أي في مجالس تعاطيها... لما في الخمر من غيبوبة العقل وما في الميسر من استفراغ الوقت في المعادة لتطلب الربح⁽¹⁹⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ﴾ [الأعراف: 64]، (في الفلك) يتعلق بما تعلق به (معه)، ويحتمل أن يتعلق بـ (أنجيناه)، أي أنجيناهم في السفينة من الطوفان، وعلى هذا يحتمل أن تكون (في) سببية بمعنى الباء، أي بالفلك⁽¹⁹⁵⁾.

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 202]، (في الغي) أي بالتزيين والتجميل، وهو متعلق بالفعل (يمدوهم)، أو أن يكون حالاً من ضمير المفعول أو من ضمير الفاعل، ويجوز في (في) أن تكون للسببية، بمعنى أن الإمداد من أصحابهم كان بسبب الغي الذي هم فيه⁽¹⁹⁶⁾. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: 19]، (فيما فيه يختلفون) أي بسبب الذي بسببه يختلفون من أمر الدين⁽¹⁹⁷⁾. وفي قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32]، أي: المشار إليه المفخّم والموقر، الذي لمتني بسبب محبتي له، وشدة شغفي وتعلقني به، فقد جاءت (في) لبيان سبب لوم النسوة لها، وتعليل هذا الأمر بكون يوسف عليه السلام قد غلبها حبه⁽¹⁹⁸⁾. (ولمتني فيه، (في) للتعليل، مثل (دخلت امرأة النار في هرة). وهنالك مضاف محذوف، والتقدير: في شأنه أو في محبته)⁽¹⁹⁹⁾.

(194) التحرير والتنوير 27/7.

(195) ينظر البحر المحيط 323/4.

(196) ينظر التبيان في إعراب القرآن 609/1.

(197) ينظر الفتوحات الإلهية 334/2.

(198) ينظر البحر المحيط 305/5، مغني اللبيب 168/1، تفسير البيضاوي 483/1، البرهان للزركشي 302/4.

(199) التحرير والتنوير 264/12.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 14]، فقوله (فيما أفضتم...) معناه: بسبب ما خضتم فيه من حديث الإفك، فلقد كان فعلة تستحق العذاب العظيم والتقريع الشنيع، مما يتناسب مع الأذى والعذاب الذي سببوه لرسول الله ﷺ وزوجه الصديقة الطاهرة عائشة رضي الله عنها وصديقه وصاحبه صفوان بن المعطل رضي الله عنه، بل العذاب يتناسب مع الشر الذي انتشر وشاع خبره في الجماعة المسلمة، ومس كل المقدسات التي تقوم عليها حياة هذه الجماعة، ولكن فضل الله تعالى تداركهم، ورحمته شملت المخطئين منهم بعد الدرس الموجه الأليم. حيث جاءت (في) معللة ومبينة سبب التهديد بمس العقوبة لهم⁽²⁰⁰⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: 11]، (يذروكم فيه) أي: يكثركم، من الذرة وهو البث والانتشار، وفي معناه الذر والذرو، ويريد جل شأنه: أنه يكثركم في هذا التدبير، وهو جعل الناس والأنعام أزواجاً يكون بينهم توالد، وأن ذلك كالمنبع للبث والتكثير والانتشار، ف (في) بمعنى باء السببية، والضمير المجرد بها عائد إلى التزاوج المفهوم من قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾ فتعليل (يذروكم) هو بسبب هذا التزاوج، ولا وجه لمن فرق بين (في) السببية بمعنى الباء و (في) التعليلية في هذه الآية، محتجاً بأن التعليل يكون في العلة المقتضية، وأفعال الله عز وجل لا تُعلَّل، وأن ما بعد (في) في قوله (يذروكم فيه) سبب عادي⁽²⁰¹⁾.

والأكثر وجاهة وقبولاً في جميع الأحوال تطابق معنى التعليل بـ (في) ومعنى دلالتها على الباء السببية، وهو ما أشار إليه ابن مالك في تبيينه معنى

(200) ينظر مغني اللبيب 1/ 168، في ظلال القرآن 6/ 80.

(201) ينظر الكشف 3/ 462، مغني اللبيب 1/ 169، تفسير البضاوي 2/ 360.

قول الرسول ﷺ: «من قتل في سبيل الله فهو شهيد... ومن مات في الطاعون فهو شهيد ومن مات في البطن فهو شهيد»⁽²⁰²⁾. قال: و (في) في قوله (في الطاعون وفي البطن) بمعنى الباء الدالة على السببية، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68]، و (في) للتعليل... أي: لولا قدر من الله سبق من لطفه بكم فصرف بلطفه وعنايته عن المؤمنين عذاباً كان من شأن أخذهم الفداء أن يسببه لهم ويوقعهم فيه⁽²⁰³⁾. وكان قد صرح قبل ذلك بأن (في) في الآية الكريمة دالة على التعليل، وبذلك يرد على صاحب شرح العوامل في تمييزه بين (في) التعليلية و (في) السببية في قوله: (تستعمل بمعنى اللام، أي بمعنى لام العلة، نحو الحديث المروي عن النبي ﷺ... و (في) هنا بمعنى اللام أي (لهرة حبستها)، ثم قال: ومن معاني (في) السببية نحو قوله تعالى: ﴿لَسَكُرٌ فِي مَاءٍ أَفْضَرٌ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 14]، أي بسبب ما أفضتم⁽²⁰⁴⁾.

وبذلك يتبين أن لا فرق في دلالة (في) على السببية أو التعليل كما اتضح في الاستشهاد بالآية والحديث ولا سيما أن الأشموني صرح بأن (في) تأتي للسببية وأنها تسمى التعليلية أيضاً، ومثل لها بنفس الآية والحديث⁽²⁰⁵⁾.

وهناك آيات مبثوثة في كتاب الله تعالى، يبدو فيها معنى التعليل والسببية، منها قوله تعالى: ﴿وَأَبْتِغْ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ [القصص: 77]، (فيما) يتعلق بـ (ابتغ) وهي هنا للسببية والتعليل، أي: أقصد بسبب عطاء ربك ونعمته عليك رضوان الله يوم القيامة، أو قد تتعلق (فيما)

(202) صحيح مسلم 4/ 597.

(203) التحرير والتنوير 10/ 78.

(204) شرح العوامل: محمد بن عبد الحسين القزويني، 24- 25، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق د. طه محسن، 123- 265.

(205) ينظر شرح الأشموني 2/ 292.

بمحذوف حال، أي: متقلباً فيما آتاك⁽²⁰⁶⁾. إضافة إلى ما أوردنا من شواهد الآيات التي مرت.

التعليل بـ (كي):

(كي) حرف يفيد التعليل على جميع الأحوال التي يأتي فيها، إذ نجدها أينما وجدت كان ما بعدها علّة لما قبلها. فهي تعني السببية، سواء أفردت أم سبقت باللام، يدلل على ذلك: أنها لا تستعمل إلا في مقام التعليل، قال ابن بابشاذ (ت 469هـ): وأما (كي) فقسم واحد ومعناها الغرض⁽²⁰⁷⁾.

وهذا ما يراه د. فاضل السامرائي فيما مر بنا⁽²⁰⁸⁾، خلافاً لمن قال: إذا انتصب المضارع بعدها، فلا تدل على سببية، بل تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن) معنى وعملاً، إلا أنها لا تتصرف تصرف (أن) فلا تكون مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير لام التعليل، وهي بمصدريتها عند ابن هشام: إما تعليلية مؤكدة للام أو مصدرية مؤكدة بـ (أن)⁽²⁰⁹⁾.

وهي تأتي على ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون حرف جر بمعنى لام التعليل، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية عندما يسأل بها عن علة الشيء، فتقول (كيمه) بمعنى (لمه) والهاء للسكت، ورد على الكوفيين قولهم: إن أصل كيمه، كي يفعل ماذا، بأنه يلزم تقديم الفعل على ما الاستفهامية، وذهب ابن يعيش: إلى أن (كي) حرف يقارب معناه معنى اللام، لأنها تدل على العلة والغرض، ولذلك تقع في جواب (لمه)⁽²¹⁰⁾، وقال ابن السراج:

(206) ينظر الفتوحات الإلهية 3/ 359.

(207) شرح المقدمة المحسبة 1/ 233.

(208) ينظر معاني النحو 3/ 342.

(209) ينظر الجنى الداني 277، ارتشاف الضرب 2/ 393، مغني اللبيب 1/ 182.

(210) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 570، شرح ابن يعيش 7/ 19.

ويجوز أن تكون (كي) حرفاً ناصباً على كل حال، وأما دخولها على (ما) فلشبهها باللام، لتقارب معنييهما⁽²¹¹⁾، وقال سيبويه: ومن قال كيـمه جعلها بمنزلة اللام⁽²¹²⁾. والداخلـة على المصدر المنسبـك عن ما المصدرية وصلتها كقول الشاعر:

إذ أنت لم تنفع فـضراً فإنـما يراد الفتى كيـما يضر وينفع⁽²¹³⁾

و (كي) في البيت تعليلية، أي للضر والنفع، وقيل: إن ما كافة لها عن العمل. والداخلـة على المصدر المنسبـك من (أن) المصدرية ظاهرة ومقدرة، ويتعين كونها جارة حين تفصل اللام بينها وبين الفعل نحو قول حاتم الطائي:

فأوقدت ناري كي لبصر ضوؤها وأخرجت كلي وهو في البيت داخله⁽²¹⁴⁾

و (كي) هنا جارة، واللام أكدت معناها، وجاء الفعل منصوباً بعد اللام بـ (أن) مضمرة بعدها. فـ (ما الاستفهامية) والمصدر المسبوك من (ما) وأن المصدريتين وصلتهما تكون مع (كي) في محل جر، و (كي) الجارة لا تجر اسماً معرباً ولا اسماً صريحاً⁽²¹⁵⁾.

الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً بمنزلة (أن) معنى وعملاً، وتدخل عليها لام التعليل لفظاً أو تقديرأ، فنقول: جئت لكي أتعلم، أي للتعلم، قال الله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: 23]، فـ (كي)

(211) ينظر الأصول في النحو لابن السراج 147/2.

(212) كتاب سيبويه 6/3.

(213) البيت لقيس بن الخطيم ينظر ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، 80.

(214) يلاحظ ديوان حاتم الطائي.

(215) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 52/2، شرح الرضي على الكافية 49/4، شرح الأشموني 283/2.

هنا مصدرية نصبت (أتعلم، تأسوا)، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها في محل جر باللام، ولم يجوز معظم النحويين أن تكون (كي) حرف جر مع وجود لام التعليل لأنها ستكون للتعليل وهي حرف جر وعندهم أن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر⁽²¹⁶⁾، إلا أن الأرجح جواز ذلك كما في معاني النحو⁽²¹⁷⁾. أما تقدير لام التعليل فكقولنا: ترقبت الهلال كي أصوم إذ المصدر من (كي) وصلتها في محل جر باللام المقدرة، ويجوز عدّ (كي) حرف جر، وتقدر (أن) بعدها (دون تقدير اللام) كما في قوله تعالى: ﴿كَانَ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]، (كي لا يكون) علة لقوله (فلله وللرسول) أي تولى الله قسمة الفيء وبين قسمته لثلاث يكون⁽²¹⁸⁾.

وقد تظهر اللام قبل (كي) و (أن) بعدها، قال الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتركها شئاً ببيداء بلقع⁽²¹⁹⁾

قال ابن مالك: وترجح مرادفة اللام على مرادفة (أن)⁽²²⁰⁾.

الثالث: أن تكون اسماً مختصراً من (كيف) يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع بعد (كيف)⁽²²¹⁾، وليس هذا موضوع بحثنا.

ويتضح أن (كي) تفيد التعليل جارة كانت أم ناصبة سواء دخلت عليها اللام أم لم تدخل، وذكرت بعدها (أن) أم لم تذكر، فلا فرق بين الجارة والناصفة في المعنى، مما حمل الرماني على القول بعلّيتها في كلا الوجهين،

(216) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 424/2.

(217) ينظر معاني النحو 342/3.

(218) ينظر الكشف 82/4، تنوير الأذهان من روح البيان: الشيخ إسماعيل حقي البروسري، 270/4.

(219) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 580/1، شرح الرضي على الكافية 49/4.

(220) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 230، الجنى الداني 279.

(221) ينظر الجنى الداني 279.

لكون ما قبلها علة لما بعدها⁽²²²⁾. ومن هنا نجد النحويين قد حملوا الأحرف الأخرى عند إفادتها تعليلاً على (كي) ف قيل: لام كي، و (أو) بمعنى (كي)، و (حتى) بمعنى (كي)، حتى أن علماء أصول الفقه قد صنفوا (كي) ضمن النص الصريح القاطع الذي لا يحتمل غير العلية، والذي يعد أقوى مراتب التعليل عندهم⁽²²³⁾.

والتعليل بـ (كي) تعليل بالغرض، فهي حرف معناه العلة والغرض، فقولك: رحمت الناس كي يرحمني الله. يفهم من هذا أن الغرض من رحمة الناس هو الرغبة في رحمة الله وابتغاء رضاه، فهي - أي رحمة الله - هي العلة الغائية الحاملة على رحمتك للناس، وهي مقصودك من رحمتك للناس، فرحمة الله متقدمة في الذهن والتصور، وهي مسببة ودافعة لرحمتك للناس، كما أن الرحمة من الله تعالى متأخرة في الذهن لأنها هي المطلوبة وهي المسببة عن رحمتك للناس⁽²²⁴⁾.

ومن تتبع الآيات الكريمة التي وردت فيها (كي) نجدها مفيدة التعليل بالغرض من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِ هَٰؤُلَاءِ أَشَدُّ بِهٖ أَرْوَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِ كَىٰ نُسَبِّحَكَ كَثِيْرًا وَنَذْكُرُكَ كَثِيْرًا﴾ [طه: 29 - 34]، فالتسبيح والذكر الكثيران هما علة وغرض للدعاء. وجملة الأمور المتقدمة على كي، فإنما دعا موسى ربه بذلك لغرض تنزيههما الرب عما لا يليق به من الصفات والأفعال ولغرض ذكره وحده ابتغاء مرضاته⁽²²⁵⁾.

وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّكَ كَىٰ نَقَرَّ عَيْنَهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: 40]، ونظيره قوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَىٰ نَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِنَعْلَمَ أَنَّكَ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: 13]، وقرء العين: رؤيتها ما كانت متشوقة إليه

(222) ينظر معاني الحروف 100، الإنصاف في مسائل الخلاف 577/2.

(223) ينظر تعليل الأحكام 156، 158.

(224) ينظر كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني، 543/1.

(225) ينظر تفسير المراغي 107/6.

مأخوذ من القرار بمعنى الاستقرار، أي السكون لأن العين إذا رأته سكنت إليه، ولم تنظر إلى غيره يراد به هنا أن تطيب نفسها ويذهب حزنها⁽²²⁶⁾، فإن قر العين وذهب الحزن هو غرض وسبب وتعليل لإرجاع موسى عليه السلام إلى أمه.

ويبدو من الاستعمال القرآني لـ (كي) أنها تستعمل للغرض المؤكد والغاية الأولى، ففي قوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أَبِيهِ كَي تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: 13]، جاء التعليل أولاً بـ (كي) في قوله (كَي تَقَرَّ عَيْنُهَا)، والثاني باللام في قوله (وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ)، والأول هو المراد وتحصيله في نفس الأم بدليل الاختصار عليه في آية طه (فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَي تَقَرَّ عَيْنُهَا). فالذي في شعورها وعميق إحساسها هو رد ابنها عليها في تلك الحال إذ كانت تخاف عليه الموت والهلاك، أما تصييره نبياً مرسلًا، وهو ما يدل عليه قوله تعالى: (وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) فهو غرض بعيد، ولا شك أن إعادة الابن المسلوب من أمه إليها، هو المقدم عند كل أم سواء كانت مؤمنة أم كافرة، بل هي فطرة الأمات من الحيوان⁽²²⁷⁾، ولذا علَّلها في الآيتين بـ (كي) ولم يعلَّلها باللام دلالة على أن التعليل بـ (كي) يستعمل للغرض المؤكد⁽²²⁸⁾، والتعليل باللام يعني اليقين لا مجرد العلم، ولو قال (كي تعلم أن وعد الله حق) لكان المعنى أنها تجهل: أن وعد الله حق، وأنه برده إليها تعلم هذا الأمر، وهذا يتنافى مع الإيمان، فلم يكن التعليل باللام غرضاً حقيقياً في هذه الآية بل جاء تعليلًا بالسبب، بينما جاء التعليل بـ (كي) دالاً على الغرض الحقيقي، يؤيد ذلك عدم مجيء (كي) في القرآن داخلة على غرض مجازي، خلافاً للام التي قد يأتي التعليل بها مجازياً، كما في الصيرورة والمآل، مما يجعل

(226) ينظر صفوة البيان 392.

(227) ينظر البحر المحيط 242/6.

(228) ينظر معاني النحو 347/3.

(كي) تكون مؤكدة على إرادة حصول الغرض، مثلما كان النفي بـ (لن) نفيًا مؤكدًا⁽²²⁹⁾.

وجاءت (كي) في المواضع الثلاثة في سورتي طه والقصاص مبينة طرفاً من أحوال بني إسرائيل، وقد وردت الإشارة إلى أن (كي) حرف تعليل عبري بهذه الصيغة (Ki)⁽²³⁰⁾، فيأتي تخصيص استعمال (كي) بهؤلاء القوم في القرآن الكريم لفئة بديعة وإيحاء نفسياً عميقاً، كأنه إشارة إلى الحديث بلغتهم القدمى، وهذا أمر جدير بالملاحظة عند دراسة التعبير القرآني، وهو يستعمل اللفظ الذي أصله غير عربي مع القوم الذين كانوا يستعملونه، مثلما ورد استعمال (المِنْسَأَة) عند الحديث عن نبي الله سليمان عليه السلام و (السري) عند الحديث عن السيدة مريم عليها السلام، وغير ذلك من المفردات التي تناسب المقام في عرض الأحداث⁽²³¹⁾.

والتعليل بـ (كي) في قوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]، هو تعليل بالغرض لقوله (فله وللرسول...) والمعلل هنا قد جاء تعليلاً بلازم السبب لقوله (ما أفاء الله على رسوله)⁽²³²⁾.

والتعليل بـ (كي) أخص من التعليل باللام، إذ لا يعلل بـ (كي) بالسبب، إنما يكون التعليل بها بالغرض، حيثما دخلت، في حين تفيد اللام التعليل بالغرض عند دخولها على الفعل المضارع، وتفيد التعليل بالغرض والسبب عند دخولها على الاسم، وعليه تكون اللام أوسع استعمالاً من

(229) ينظر الأصول في النحو 147/2، شرح ابن يعيش 49/8.

(230) ينظر التطور النحوي للغة العربية 131-132.

(231) ينظر معاني النحو 342/3، 348.

(232) ينظر تنوير الأذهان 4/271.

(كي)⁽²³³⁾، وهذا ما نراه في الاستعمال القرآني.

وقد وردت (كي) في القرآن في عشرة مواطن، ثلاثة منها لم تقترن فيها باللام كما مر، واقتربت في البقية باللام زيادة في التوكيد وتخصيص الغرض المطلوب.

قال تعالى: ﴿فَأْتَبَكُمُ عَمَّا يَغْمُرُ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ﴾ [آل عمران: 153]، فقد جاء التعليل بـ (اللام وكي) زيادة في التخصيص بالغرض والقصد المطلوب من إيراده، فعدم الحزن هنا هو المراد، لقوله تعالى في الآية قبلها ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ وفي الآية نفسها ﴿فَأْتَبَكُمُ عَمَّا يَغْمُرُ﴾ وقيل إن اللام زائدة، لأن المعنى أنه جعلهم يغمون ليحزنهم عقوبة لهم على ترك مواقعهم، وقيل ليست زائدة، والمعنى على نفي الحزن عنهم بالتوبة⁽²³⁴⁾. والذي نرجحه هو المعنى الأخير بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ وَفَضَّلِ لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: 174]، ذلك لـ ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: 172]، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: 5]، وفي آية أخرى ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل: 70]، قد جاءت (لكي) في الآيتين مفيدة التعليل بالغرض، ودخلت عليها اللام لتوكيد التعليل، وهي متعلقة بـ (يرد)، والمعنى: إنما رده إلى أَرْدَلِ العمر ليعود جاهلاً كما كان حين طفولته وصباه، لا يعلم شيئاً مما كان يعلمه في مراحل عمره السابقة، أي يكون

(233) ينظر كتاب سيبويه 408/1، الجنى الداني 276، مغني اللبيب 199/1.

(234) ينظر الكشف 471/1، التبيان في إعراب القرآن 301/1، تفسير القرطبي 241/4، البحر المحيط 84/3.

نساء⁽²³⁵⁾، وقال ابن عطية: يشبه أن تكون اللام للصيرورة⁽²³⁶⁾، والمعنى ليصير أمرهم إلى حالة شبيهة بالطفولة في النسيان، وأن يعلم شيئاً ثم يسارع في نسيانه، وقيل لثلا يعقل ويعي من بعد عقله الأول شيئاً⁽²³⁷⁾.

وفي سورة الأحزاب وردت (كي) مقرونة باللام في موضعين من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَ لِلْكِ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَنْزَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: 37]، ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: 50]، ففي الآية الأولى (لكي لا يكون على المؤمنين حرج) علل تزويجه ﷺ إياها - وهي أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها -، وهذا يعني أن لا حرج ولا إثم في أن يتزوجوا زوجات من كانوا تبنوهُ، إذا فارقهن أولئك الأزواج المُتَبَنُّونَ، أي لغرض أن ترتفع النكارة والوحشة من نفوس المؤمنين ولا يجدوا في أنفسهم من أن يتزوجوا من تلك الزوجات⁽²³⁸⁾، وقوله تعالى (لكيلا يكون عليك حرج) في الآية الثانية، أي: حتى لا يكون عليك حرج وضيق في نكاح من نكحت من النساء اللاتي ذكرتهن الآية، والظاهر أن (لكيلا) متعلق بقوله (أحللنا)، وقال ابن عطية: أي بينا هذا البيان وشرحنا هذا الشرح لثلا يكون عليك حرج ويظن بك أنك أثمت عند ربك في شيء⁽²³⁹⁾.

ونستنتج من هذه الآيات الكريمة، أن (كي) تعلل الفعل الواقع قبلها، فلو كان تعليلها بالسبب لوجب أن يكون الفعل الداخلة عليه سابقاً للفعل قبلها ذهنياً وخارجاً، إذ هو سببه، وبذا فإن (كي) لا تدخل إلا على فعل

(235) ينظر الكشف 418/2.

(236) ينظر تفسير ابن عطية 465/8.

(237) تفسير المراغي 110/14، وينظر 89/17.

(238) ينظر البحر المحيط 234/7.

(239) تفسير ابن عطية 91/12، وينظر البحر المحيط 243/7.

مستقبل تال للفعل قبلها في الحدث. وما دام أمر (كي) وجملتها هكذا، وجب أن تكون (كي) و (ما الاستفهامية) التي هي كناية عن جملتها - كذلك، إلا أنه لم يرد في القرآن الكريم دخول (كي) على (ما الاستفهامية).

التعليل بـ (مِنْ):

(مِنْ) حرف جر يكون زائداً وغير زائد، وغير الزائدة منها تكون لمعان عديدة، أشهرها: ابتداء الغاية في المكان اتفاقاً أو ما هو في منزلة المكان، وقد ذهب أكثر النحويين إلى أن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى⁽²⁴⁰⁾.

والذي يعنينا من معانيها في هذا البحث: إفادتها التعليل، ف (مِنْ) تفيد التعليل بالسبب، ذلك: إنها تدخل على سبب سابق لما كان مسبباً عنه، كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: 273]، (مِنْ) سببية، أي: إن الحامل على حسابانهم أغنياء هو ظهور سيماء العفة والاستعلاء والترفع عن المسألة، وعدم إظهار الحاجة لأحد، واعتماد التوكل على الله تعالى، لأن عادة مَنْ كان غنيّاً مال أن يتعفف. و (من التعفف) يجوز أن يتعلق بـ (يحسب) أي: بحسبهم من أجل التعفف، ولا يجوز أن يتعلق بمعنى (أغنياء) لأن المعنى يصير إلى ضد المقصود، وذلك أن معنى الآية: أن حالهم لا يخفى على الجاهل بهم، فيظنهم أغنياء، ولو تعلق (من) بـ (أغنياء) لصار المعنى، إن الجاهل يظن أنهم أغنياء، ولكن بالتعفف، والغني بالتعفف فقير من المال⁽²⁴¹⁾. وهذا نظير قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْغَرَهُمْ مِمَّنْ آذَاهُمْ مِمَّنْ الضَّوْعَى حَذَرُ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 19]، ف (من الصواعق) للتعليل أي لأجل الصواعق، إذ الصواعق هي علّة جعل الأصابع في الآذان، ولا خير في كون الجعل لانقائها حتى يقال يلزم تقدير مضاف، ومثل هذا قولهم:

(240) ينظر المقتضب 44/1، الأصول في النحو 326/1.

(241) ينظر التبيان في إعراب القرآن 222/1، البحر المحيط 328/2.

سقاء من العيمة، لأن العيمة سبب السقي والمقصود زوالها إذ المفعول لأجله هو الباعث وجوده على الفعل سواء كان مع ذلك غاية للفعل وهو الغالب أم لم يكن⁽²⁴²⁾ وفي قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: 85]، الظاهر أن (مِنْ) جيء بها لبيان السبب، أي نصيب من الخير الحاصل بالشفاعة الحسنة، أي بسببها، كما أن الكفل من الشر وهو النصيب أو المثل، قد حصل بسبب الشفاعة السيئة⁽²⁴³⁾، لأن الجزء من جنس ما يقدم الإنسان لنفسه، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أُولَٰئِكَ مِمَّنْ لِّمَالِكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: 151]، (مِنْ) سببية، فقد نهوا عما كانوا يفعلونه من وأد البنات وقتل الأولاد خشية الفقر وبسببه، لأن خوف الفقر والإملاق كان العلة والسبب الدافع في قتل الولد عندهم⁽²⁴⁴⁾.
(و (مِنْ) تعليلية، وأصلها الابتدائية فجعل المعلول كأنه مبتدئ من علته⁽²⁴⁵⁾).

قال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: 11]، يرى الزمخشري (ت 538هـ): يحفظونه من أجل أمر الله تعالى، أي من أجل أن الله جلت حكمته أمرهم بحفظ العبد، ومعنى (مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) أي بأمر الله، أي يحفظونه بما أمر الله⁽²⁴⁶⁾. ف (مِنْ) في الآية للسبب وورودها بهذا المعنى ثابت من لسان العرب كقولهم: كسوته من عري، ويكون معنى (مِنْ) ومعنى (الباء) سواء، وشبيه بهذا قوله تعالى: ﴿نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ﴾ [القدر: 4]، ف (مِنْ كل) متعلق بـ (تنزل) و (مِنْ) هنا تفيد السبب، أي تنزل من أجل كل أمر قضاه

(242) التحرير والتنوير 320/1.

(243) ينظر تفسير البضاوي 228/1.

(244) ينظر تنوير الأذهان 514/1.

(245) التحرير والتنوير 158/8.

(246) ينظر الكشاف 357/2.

الله وقدره لتلك السنة إلى قابل وقرىء (من كل امرئ)⁽²⁴⁷⁾، أي من أجل كل إنسان⁽²⁴⁸⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَحِمْتَهُ جَعَلْ لَكُمْ إِلًا وَالنَّهَارَ لِنَشْكُرُوا فِيهِ﴾ [القصص: 73]، حيث جاءت (مِنْ) في الآية دالة على السبب، أي: بسبب رحمته إياكم جعل لكم الليل والنهار للسكن وطلب الرزق، فقد اختار الله لكم من كل سنن الحياة التي لم تختاروها أنتم، ولكن الله اختارها لكم برحمة وعلم وحكمة، وأنتم تغفلون عنها لطول الإلف والتكرار⁽²⁴⁹⁾.

وقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذِنُوا نَارًا﴾ [نوح: 25]، المعنى من أجل خطيئاتهم وبسببها أصابهم الغرق، وحلّ عليهم غضب الله الجبار المنتقم، و (ما) مزيدة للتأكيد والتفخيم، وقال ابن عطية (ت 541هـ): (مِنْ) لا ابتداء الغاية ولا يظهر أنها للسبب⁽²⁵⁰⁾، إلا أن الذي عليه أكثر المفسرين أن (مِنْ) تعليلية، وقدمت العلة (الخطيئات) في قوله (مما خطيئاتهم) على المعلول (الغرق) في قوله (أغرقوا) لزيادة الاهتمام والاختصاص، لبيان أن لم يكن إغراقهم بالطوفان فإدخالهم النار إلا من أجل خطيئاتهم وبسببها، وأكد هذا المعنى بزيادة (ما)، وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (مِنْ خَطِيئَاتِهِمْ مَا أَغْرَقُوا)⁽²⁵¹⁾، و (ما) مزيدة لتأكيد الحصر ولزيادة فائدة غير التوكيد، وهي تفخيم خطيئاتهم أي: من أجل خطيئاتهم العظيمة⁽²⁵²⁾. وفي الآية يظهر أن التعليل بـ (مِنْ) تعليل بالسبب، فهي قد دخلت على سبب سابق للمسبب في التصور والوجود، فالخطيئات سابقة للإغراق.

(247) ينظر معاني القرآن للفراء 280/3، معاني القرآن للنحاس 745/3.

(248) ينظر البحر المحيط 497/8، الفتوحات الإلهية 558/4.

(249) ينظر البحر المحيط 130/7، في ظلال القرآن 370/6.

(250) ينظر تفسير ابن عطية 124/15.

(251) ينظر معاني القرآن للفراء 181/3، البحر المحيط 348/8.

(252) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1342/2، تنوير الأذهان 419/4.

وقد تبرز مع إفادة (من) السببية معاني أخر في قوله تعالى: ﴿وَآخِضَ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: 24]، تدل (من) فيما يبدو من ظاهر معنى الآية، أنها للسبب، بمعنى أن الحامل لك والدافع على خفض الجناح والتلطف بهما، هو رحمتك لهما، أي من أجل الرحمة والرفق بهما وبرك لهما، فـ (من الرحمة) متعلق بـ (اخفض) فهي على هذا المعنى سببية ويجوز أن تكون حالاً من (جناح) أي: راحماً⁽²⁵³⁾. وقال ابن عطية: (من الرحمة) هنا لبيان الجنس، أي أن هذا الخفض، يكون من الرحمة المستكنة في النفس لا بأن يكون متكلفاً. ويصح أن تكون (من) لابتداء الغاية⁽²⁵⁴⁾. ويرى الباحث أن معنى السببية في الآية هو الذي يتناسب مع وصية الله تعالى بالوالدين خيراً، براً لهما ورحمة بهما.

وفي قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 22]، إذ جعل بعضهم (من) تعليلية، فإن قسوة قلوبهم بسبب ومن أجل ذكر الله، الذي حقه أن تشرح له الصدور وتطمئن به القلوب، لكنهم إذا سمعوه نفروا وازدادات قلوبهم اشمئزازاً وقسوة وغلظة وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِّرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الزمر: 45]، في حين فسر آخرون (من) بمعنى (عن) بمعنى المجاوزة عن ذكر الله، وقال آخرون: إنها للابتداء، أي إنهم استحقوا الدعاء عليهم بالويل لقسوة قلوبهم ابتداء من ذكر الله⁽²⁵⁵⁾، وقد يكون معنى أنها للسببية هو الأولى والله أعلم.

نجد فيما مر من الآيات القرآنية والشواهد التي استعرضناها أن (من) وردت للتعليل بالسبب، فهي تدخل على سبب سابق للمسبب في الذهن والخارج، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَأَيُّضًا﴾

(253) ينظر البحر المحيط 28/6.

(254) ينظر تفسير ابن عطية 58/9.

(255) ينظر مغني اللبيب 321/1، الفتوحات الإلهية 7/4، تنوير الأذهان 385/3، معاني النحو

عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴿ [يوسف: 84]، إذ علل الابيضاض بسبب الحزن، لكثرة بكائه المتوالي، فقد علل بالأصل الذي نشأ منه البكاء⁽²⁵⁶⁾. فإن الحزن سبب وعلة سابقة في الشعور والواقع في نفس يعقوب النبي صلى الله تعالى على نبينا محمد وعليه وسلم، وحاله أدى إلى حدوث ابيضاض العين وعماها، والذي هو المعلول الحادث فيما بعد، قال ابن عاشور: (و (من) في قوله (من الحزن) سببية. والحزن سبب البكاء الكثير الذي هو سبب ابيضاض العينين... وأن الحزن هو السبب لعدم الإبصار)⁽²⁵⁷⁾.

كما في قول الفرزدق مادحاً سيدنا زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهما بقوله:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا وَهُوَ يَبْتَسِمُ⁽²⁵⁸⁾
 إذ المهابة سابقة في تسببها للإغضاء.

المبحث الثالث

التعليل بالحروف الثلاثية

التعليل بـ (إذن):

(إذن) من عوامل الأفعال، وهي حرف خلافاً لمن قال باسميتها من الكوفيين.

وأصلها: إذ أن - ومعناه حينئذ - فضم إليها أن، واستثقلوا الهمزة فحذفوها، وهي بسيطة لا مركبة خلافاً للخليل في أحد أقواله، وهي الناصبة

(256) ينظر الكشف 339/2، تفسير البيضاوي 493/1.

(257) التحرير والتنوير 43/13.

(258) ديوان الفرزدق 51، وينظر ابن يعيش 53/2، ومغني اللبيب 1320/10.

للمضارع بعدها بشروط فصل فيها النحويون في كتبهم⁽²⁵⁹⁾.

ومعناها الجواب والجزاء كما قال سيبويه⁽²⁶⁰⁾، وأثبت الشلوبين لها ذلك الأمر في كل موضع، وذهب الفارسي إلى أنها كذلك في الأكثر⁽²⁶¹⁾. والمراد بكونها للجواب: أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدّر، سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره، فلا تكون في كلام مقتضب ابتداءً وليس جواباً عن شيء، ومن ثم يكون الجواب معنى يلزمها في كل استعمالاتها، وقد تتمحض للجواب كما في قولك: إذن أظنك صادقاً، جواباً لمن قال لك: أحبك، إذ لا مجازاة هنا. والجزاء غالب في (إذن)، والمراد بكونها للجزاء: أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء لمضمون كلام آخر، مسبّب في الغالب عنه مرتبط به، وهو أثر من آثاره. يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك؛ فجوابك بهذا قد صيرت إكرامك جزءاً له على إتيانه ومسبباً عنه⁽²⁶²⁾.

و (إذن) في دلالتها على أن مضمون الجملة التي تحتويها مسبّب عما قبلها على نوعين:

الأول: أن تدل على السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها نحو قولك: إذن تكون صادقاً، جواباً لمن قال: أقول الحق، فجعلت الصدق شرطاً لقول الحق وسبباً له، ولو لم تجب به (إذن) لما كان ارتباط وسببية، و (إذن) في مثل هذا الوجه تنصب المضارع والمستقبل إذا صدرت ولم تفصل ولم يكن الفعل دالاً على الحال، و (إذن) الناصبة للمضارع المصدرة لم تقع في القرآن الكريم⁽²⁶³⁾، والذي جاء واقعاً بعدها المضارع،

(259) ينظر تفسير القرطبي 5/10، شرح المغني وشواهد 1/ 133-134، مع الهوامع 6/2.

(260) كتاب سيبويه 312/2.

(261) ينظر ارتشاف الضرب 398/2.

(262) ينظر شرح التصريح 234/2، حاشية الدسوقي 18/1.

(263) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ ج 1/ 55.

جاء مسبقاً بحرف العطف (الفاء) في آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ نَمُتْ نَمُتْ مِنْ أَمَلِكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: 53]، ومسبقاً بالواو في آيتين هما ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 76]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْنعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: 16]، وقد قرئ في الشواذ بنصب المضارع في آيتي النساء والإسراء، قرئ (فإذا لا يؤتوا) وقرئ (وإذا لا يلبثوا)⁽²⁶⁴⁾.

الثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدّم أو منبهة على سبب حصل في الحال، وهي في الحال غير عاملة، لأن المؤكّدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه، ويجوز توسطها وتأخرها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 145]، فهي مؤكدة للجواب وتربطه بما تقدم، ولو حذفها لبقي الربط وفهمت السببية⁽²⁶⁵⁾. (الإتيان بـ (إذن) الدالة على الجزائية فإنها أكدت ربط الجزاء بالشرط.. ولا يخفى أن كل ما يؤول إلى تحقيق الربط بين الجزاء والشرط أو تحقيق سببه أو تحقيق حصول الجزاء أو تهويل بعض متعلقاته، كل ذلك يؤكد المقصود من الغرض المسوق لأجله الشرط)⁽²⁶⁶⁾.

وقد جاءت (إذن) في دلالتها على الجواب والجزاء معاً في القرآن الكريم مفيدة في الغالب أن مضمون جملة سبب عما قبلها، مما عزز معنى التعليل فيها عند علماء أصول الفقه، فجعلوها بمرتبة (كي) في هذا المعنى، فهي عندهم تدل على العلوية صراحة، ولذا وضعوها ضمن ألفاظ النص القاطع فيه، وهو أقوى المراتب في الدلالة عليه، قال الإمام الغزالي منبهاً

(264) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 273، الكشاف 2/ 462، تفسير الفخر الرازي 3/ 352، 21/ 24، البحر المحيط 3/ 273، 6/ 66.

(265) ينظر الجنى الداني 358، البرهان للزركشي 4/ 187-188، معترك الأفران 1/ 586-587.

(266) التحرير والتنوير/ 39.

على العلة في قول الرسول ﷺ عندما سئل عن بيع الرطب بالتمر «ينقص الرطب إذا يبس؟» ف قيل: نعم، قال: «فلا (إذا)»⁽²⁶⁷⁾ إذ لا وجه لذكر هذا الوصف لولا التعليل به، ف قوله (إذا) للتعليل، والفاء في (فلا إذا) للتعقيب والتسبب⁽²⁶⁸⁾. واقترانها بالفاء هنا دليل على مشابهة بينهما، وهي أنهما يسبقان بالسبب كما في قوله تعالى: ﴿إِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِن الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: 106]، (إذا) جزاء للشرط وجواب لسؤال مقدر عن تبعة الدعاء⁽²⁶⁹⁾، فقد (أتي بـ (إذن) للإشارة إلى سؤال مقدر كأن سائلاً سأل: فإن فعلت فماذا يكون؟... والمقصود من هذا الغرض تنبيه الناس على فظاعة عظم هذا الفعل حتى لو فعله أشرف المخلوقين لكان من الظالمين)⁽²⁷⁰⁾.

و(إذن) عند التنوخي من البلاغيين تفيد التقرير والتعليل⁽²⁷¹⁾. ويكون تعليلها بذكر السبب وما قبلها هو السبب المباشر في مضمون جملتها، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْنَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 42]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: 100]، فواضح من هاتين الآيتين أن ما قبل (إذن) هو السبب المباشر في مضمون جملتها، إذ إن ما بعد (إذن) جواب عن قولهم وجزاء لـ (لو)⁽²⁷²⁾. و (إذن) دالة على الجواب والجزاء فهي (مؤكدّة لمعنى الجواب الذي تدل عليه اللام المقترنة بجواب (لو) الامتناعية الدالة على امتناع حصول جوابها لأجل امتناع شرطها. وزائدة بأنها تفيد أن الجواب جزاء عن الكلام المجاب. فالمقصود الاستدلال على انتفاء إلهية الأصنام

(267) ينظر الكشف 450/2، تفسير البيضاوي 572/1.

(268) التحرير والتنوير 15/ 110-111.

(269) مسند الإمام أحمد 1/ 179.

(270) ينظر شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، 43، المستصفى من علم الأصول: أبو حامد الغزالي 290/2.

(271) ينظر الكشف 256/2، تفسير البيضاوي 448/1.

(272) التحرير والتنوير 11/ 304-305.

والملائكة الذين جعلوهم آلهة⁽²⁷³⁾.

هذا في حال مجيء ما قبلها مثبتاً مع (لو ولولا)، وليس الأمر كذلك دائماً، بل قد يكون نفي ما قبلها سبباً في مضمون جملتها أيضاً، كقوله تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: 91]، فقد جاء ما قبل (إذن) منفياً، وهو ما يتسبب عنه ما بعدها فيما تتضمنه جملتها، لذلك جاء ما بعد (إذن) جواباً لمحاجتهم ومجادلتهم الباطلة فيما افتروه، ومعلوم أن (إذن) لا تدخل إلا على كلام هو جزاء وجواب والذي سوغ دخولها هنا هو تقدير شرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، أي لو كان معه آلهة كما تقولون لذهب كل منهم بما خلقه⁽²⁷⁴⁾. فذهاب كل إله بما خلق وعلو بعضهم على بعض إنما يتسبب من اتخاذ الله ولدأ ومن وجود إله معه - سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً - ولم يحصل السبب لكون المسبب منفياً.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُمْ بِمِيمِنِكَ إِذَا لَأَتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: 48] فإن الشك والارتياب يتسبب عن علاوة الرسول ﷺ كتاباً غير القرآن أو كتابته له، ففي القراءة والخط عنه لم يتسبب في حصول الارتياب، إذ جاء جواب (إذن) جزاء لشرط مقدر دل عليه السياق، أي: لو كنت ممن يخط ويقرأ لقالوا لعلّه تعلمه أو التقطه من كتب الأولين الأقدمين⁽²⁷⁵⁾.

والذي يبدو من تتبع مجيء الأسباب قبل (إذن) أنها منفية، سواء كان نفيّاً صريحاً أو متضمناً، لكونه شرطاً منتفياً ضمناً، ذلك إذا سبقت (إذن) بتركيب شرطي كما مر من شواهد الآيات وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ

(273) ينظر الأقصى القريب في علم البيان: الإمام زين الدين بن عبد الله التنوخي، 10.

(274) ينظر الكشف 40/3، تفسير البضاوي 110/2.

(275) ينظر الكشف تفسير البضاوي 211/2.

فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا وَإِذَا لَاتَيْنَهُمْ مِنْ لَدُنَّا آجْرًا عَظِيمًا ﴿النساء: 66-67﴾، (وَإِذَا لَاتَيْنَاهُمْ...) جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: وما يكون لهم بعد التثبيت فقال: وَإِذَا لَوْ ثَبَتُوا لَاتَيْنَاهُمْ لَأَن (إِذَا) جواب وجزاء⁽²⁷⁶⁾، فَإِيتَانَهُمُ الْأَجْرَ يَتَسَبَّبُ عَنِ الْإِتَاعِ وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ (74) إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴿[الإسراء: 74، 75]، فـ (كاد) تفيد أن ما بعدها غير حاصل بل على وشك الحصول، وعليه يكون الركون غير حاصل، فهو سبب منفي في المعنى، وإذاعة ضعف الحياة وضعف الممات (أي العذاب في ذلك) سبب انتفى وقوعه ضمناً لانتفاء سببه. فدلالة (إِذَا) أي: لو قاربت أن تركن إليهم أدنى ركنة (لَأَذَقْنَاكَ...) (277).

كما نلاحظ في (إِذْن) أنها جاءت واقعة في جواب (لو) وجاءت معطوفة على (لو) تصريحاً كما بينا أو تقديرأ كما في قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ﴾ [الحجر: 8]، (إِذْن) جواب وجزاء لأنه جواب لهم وجزاء الشرط مقدر بـ: ولو نزلنا الملائكة - ما كانوا منظرين، أي: لو تنزلت الملائكة بإهلاكهم ما أمهلوا ولا قبلت توبتهم⁽²⁷⁸⁾.

وكذلك قدر الزمخشري (إِنْ) الشرطية في مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعَيْنًا عِنْدَهُ إِذَا لُظِّلْمُوا﴾ [يوسف: 79]، (إِذْن) جواب وجزاء، لأن المعنى: إِنْ أَخَذْنَا بِدَلِيلِهِ ظَلَمْنَا⁽²⁷⁹⁾، إِذْ إِنْ النفي مستفاد من قوله (معاذ الله) والتقدير: لا نأخذ غير من وجدنا متاعنا عنده،

(276) ينظر نفسه 223/1.

(277) روح المعاني للآلوسي 129/15.

(278) ينظر تفسير القرطبي 5/10، البحر المحيط 446/5.

(279) ينظر الكشف 336/2.

وبانتفاء هذا الأخذ (وهو السبب) ينتفي وقوع الظلم (وهو المسبب).

كما نجد أن (إذن) إذا كانت بين الفاء أو الواو وبين الفعل فإنك فيها كما يقول سيويه: بالخيار إن شئت أعملتها كإعمال أرى وحسبت، إذا كانت واحدة منهن بين اسمين، وإن شئت ألغيت (إذن) كالغائك (حسبت) إذا قلت: زيد حسبت أخوك⁽²⁸⁰⁾. وقال المبرد: إنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء، وإلغاؤها أجود - وهو لغة القرآن⁽²⁸¹⁾ - ونص الحريري (ت 516هـ)، على أن الرفع هو المرجوح⁽²⁸²⁾.

و (إذن) إذا كانت بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤها مجرى (لو) في إدخال اللام في جوابها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرًا وَإِذَا لَا تَخَذُوكَ خِلَالًا﴾ [الإسراء: 73]، ومعناه: لو فعلت لاتخذوك، وكذلك (إذا لأذقناك) معناه: لو كنت لأذقناك، و (إذن) حرف جزاء والنون التي بآخرها نون كلمة وليست تنوين تمكين، فتكون جزاء لفعل (يفتنونك) بما معه من المتعلقات مقحماً بين المتعاطفين لتصير واو العطف مع (إذا) مفيدة معنى فاء التفریع⁽²⁸³⁾.

وقال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لو) مقدرة إن لم تكن ظاهرة. وإذا كانت (إذن) بمعنى الشرط في المستقبل، جاز دخول الفاء في جزائها⁽²⁸⁴⁾.

التعليل بـ (إلى):

(إلى) حرف جر له عدة معان، الأصل فيها انتهاء الغاية الزمانية

(280) ينظر كتاب سيويه 411/1.

(281) المقتضب 11/2.

(282) شرح الكافية: ابن مالك 244/2، وينظر حاشية يس على الألفية 237/2.

(283) التحرير والتنوير 173/15.

(284) ينظر شرح الرضي على الكافية 41/4، 44، مغني اللبيب 16/1.

والمكانية وغيرهما⁽²⁸⁵⁾.

ولم يذكر لها المتقدمون معنى التعليل، وقال ابن مالك في التسهيل: إن (إلى) تأتي موافقة للام في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُرُّ بِكِ﴾ [النمل: 33]، وقوله: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: 25] وتابعه من المتأخرين أبو حيان وابن هشام والزركشي في أن (إلى) قد تأتي بمعنى (اللام) في بعض مواقعها⁽²⁸⁶⁾ وإلى ذلك أشار أبو زيد المكودي (ت 807هـ)، في شرحه لألفية ابن مالك عند حديثه عن جواز جر المفعول له بحرف جر غير اللام عند فقد أحد شروطه، وأيده الملوي الأزهري (ت 1181هـ)، بأن (إلى) قد تأتي للتعليل⁽²⁸⁷⁾.

وقد زعم صاحب أسلوب التعليل أن الملوي قد درج المعنى من (إلى) ثم إلى (اللام) ثم (لأجل) في قوله: جئت إليك، أي جئت لك، أي جئت لأجلك، قائلاً: وهذا ما قد جعل المعنى عنده متداخلاً⁽²⁸⁸⁾. وقد فاته أنه قال: (نعم قد تأتي (إلى) في بعض مواضعها بمعنى (اللام) وقد تكون اللام بمعنى لأجل)⁽²⁸⁹⁾، كما فاته قول ابن يعيش: (إن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر)⁽²⁹⁰⁾. وعلى هذا، فإنه يصح أن تقع اللام بدلاً من (إلى) عند

(285) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 145.

(286) ينظر ارتشاف الضرب 451/2، مغني اللبيب 75/10، البرهان للزركشي 434/4.

(287) ينظر الجنى الداني 374، شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد المكودي الفاسي النحوي المقرئ، وبهامشه حاشية العلامة الملوي الأزهري، 76، التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية د. هادي نهر، 64.

(288) ينظر أسلوب التعليل 81.

(289) نفسه.

(290) شرح ابن يعيش 15/8.

إفادتهما المعنى نفسه، كما يصح أن تكون (إلى) مفيدة التعليل. وقد جاءت دالة على ذلك في آيات من كتاب الله تعالى والله أعلم.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُنُقٍ فَنُظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، (نظرة خبر مبتدأ محذوف تقديره: فشأنه أو حاله (فنظرة)، والمراد: فليكن نظرة، وهي الإنظار، (إلى ميسرة) أي: يسار يعني لميسرة، وعليه فإن الإمهال لأجل أن يوسر⁽²⁹¹⁾، فأفادت (إلى) تعليلًا، إذ الإنظار لغرض اليسر.

ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَسْأَلُونَ مَا تُنْشِرُونَ﴾ [الأنعام: 41] أي: تخصونه بالدعاء فيكشف الذي تدعونه إلى كشفه، والضمير فيه (إليه) عائد على (ما) الموصولة أي: إلى كشفه⁽²⁹²⁾، ويمكن تأويل (إلى) هنا باللام، بمعنى لأجل، أي تدعون لكشف العذاب، فنفيد (إلى) تعليلًا بالغرض بما تقدمها من الدعاء.

وقوله تعالى: ﴿لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَىٰ أَتَيْنَا﴾ [الأنعام: 71]، أي له رفقة يدعونه إلى أن يهدوه الطريق المستقيم - وسماه هدى تسمية للمفعول بالمصدر - و (إلى الهدى) متعلق بـ (يدعونه)⁽²⁹³⁾. والذي يبدو أن (إلى الهدى) تعني دعوتهم له لأجل أن يهتدي، إذ دلت (إلى) على الغرض من الدعوة وهو رجاء الهداية.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ لَّهُمُ لَحِقٌ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: 49]، فـ (يأتوا إليه مذعنين) بمعنى منقادين لحكمه طائعين، يقال: أذعن لفلان، انقاد ولم يستعص، وأسرع في طاعته⁽²⁹⁴⁾، فانقيادهم لما يحكم به رسول الله ﷺ

(291) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 181، تفسير البضاوي 1/ 143.

(292) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 496، البحر المحيط 4/ 129.

(293) ينظر البحر المحيط 4/ 158، تفسير البضاوي 1/ 307.

(294) ينظر صفوة البيان 456.

ينطوي على معنى الغرض الذي يبتغونه من حكمه وهو إقرار الحق لهم.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: 33]. أي: إنهم أظهروا قوته واستعدادهم للأمر مقرين بأن أمر البت فيه موكل لها انقياداً لولي الأمر فيهم. قال ابن هشام: (إلى) مرادفة للام⁽²⁹⁵⁾، كما قال الزركشي هي لموافقة اللام، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: 25]، (إلى) بمعنى اللام كذلك⁽²⁹⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَرْكَبَهُ﴾ [النازعات: 18]، أي: هل لك ميل إلى أن تتطهر من الكفر والطغيان⁽²⁹⁷⁾، فتكون (إلى) سببية وتعليلها تعليل بالغرض بمعنى: لأجل.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: 3]، علق الأذان بالناس، وعليه يكون المجرور خبراً عن قوله (وأذان) فكان بحرف الجر (إلى) أي واصل إليهم، ويجوز أن يكون المجرور في موضع المفعول إذا قصد بالخطاب الكفار وحدهم كما في ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: 1]، فيكون الجر باللام⁽²⁹⁸⁾، وهنا تكون (إلى) مرادفة للام، فيكون المعنى: وإعلام من الله ورسوله ليعلم الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله والله أعلم.

وكذا في قوله تعالى: ﴿بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ﴾ [القصص: 32]، تكون (إلى) متعلقة بمحذوف دل عليه المعنى تقديره: اذهب إلى فرعون أي: مُرسلاً لفرعون⁽²⁹⁹⁾. ف (إلى) تفيد الغرض من الإرسال،

(295) ينظر مغني اللبيب 1/ 75.

(296) ينظر البرهان للزركشي 4/ 234.

(297) ينظر تفسير البضاوي 2/ 565، البرهان للزركشي 4/ 234.

(298) ينظر البحر المحيط 5/ 8.

(299) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 102، البحر المحيط 7/ 118.

وهو أنه لأجل فرعون، فهي بمعنى اللام والله تعالى أعلم بالصواب.

التعليل بـ (على):

(على) حرف جر أصلي يجر الظاهر والمضمّر، وهو المشهور من مذهب البصريين، إلا إذا دخل عليها حرف الجر (من) فتكون اسماً بمعنى (فوق)، وكان المبرد يقول: إنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف لا أن الاسم هو الفعل والحرف، ولكن يتفق الاسم والفعل والحرف في اللفظ⁽³⁰⁰⁾.

و (على) الحرفية ذكر لها النحويون معاني عدة، من أشهرها وأكثرها في الاستعمال الاستعلاء حقيقياً كان أو مجازياً، وهو أن يكون شيء فوق شيء، فهي تدل على أن المعنى قبلها واقع فوق الاسم المجرور وهو الأغلب، وأكثر البصريين تأولوا ما أوهم خلافه. قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34]، فهم يقومون على أمورهن فيه معنى الاستعلاء، مأخوذ من قولهم: قام عليه، بمعنى تولى أمره⁽³⁰¹⁾.

والتعليل واحد من المعاني الأخرى التي تفيدها (على) إذ إنها تأتي لإفادة التعليل إذا كانت داخلة على ما هو سبب في وجود متعلقها، كقولنا: حمدت الله على عافيته، وكافأت المجد على فوزه، فإن العافية سبب الحمد، وفوز المجد سبب مكافأته، وشبهي الجملة (على عافيته، على فوزه) جيء بهما ليعلّل بذكرهما وقوع الحمد والمكافأة⁽³⁰²⁾، وهو كما نرى تعليل بالسبب، وذلك لأن ما دخلت عليه (على) سابق لما قبلها في الشعور والواقع.

(300) المقتضب 55/3، وينظر شرح ابن يعيش 37/8.

(301) ينظر مغني اللبيب 142/1.

(302) ينظر جواهر الأدب 222، الجنى الداني 444-447، النحو الوافي 2/ 509-512، معاني

وقد وردت (على) في القرآن الكريم مفيدة التعليل منها قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا أَلْمَدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 185]، تضمنت الآية جملة تعليلات منها التعليل باللام إذ إن الفعل المعلن محذوف تقديره شرع ذلك، وقوله (لتكملوا) علة الأمر بمراعاة العدة، و (لتكبروا) علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر، و (لعلكم تشكرون) علة الترخيص والتيسير⁽³⁰³⁾.

وقد جاءت (على) بمعنى اللام فهي للتعليل أيضاً، والمعنى: ليكبروا الله لهدايته إياهم ولتفيء قلوبهم إليه بهذه الطاعة⁽³⁰⁴⁾، فبسبب هذه الهداية وقع التكبير، والهداية كما هو واضح واقعة قبل التكبير، وهي سبب إيقاعه ووجوده في الخارج.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّىٰ أُلْمَالُ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَنَّىٰ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 177]، قوله (على حبه)، أي على حب المال، وقيل الضمير لله أو للمصدر، والجار والمجرور في موضع الحال، أي: آتى المال محباً، وبذلك يكون المصدر مضافاً إلى المفعول، وبعود الضمير إلى لفظ الجلالة فقد تكون (على) تعليلية، أي أن حبه لله هو الذي دفعهم إلى إعطاء المال وإنفاقه لمن يستحقه طاعة لله⁽³⁰⁵⁾.

وقال جل شأنه ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَىٰ النُّصُبِ﴾ [المائدة: 3]، فإذا أريد بـ (النصب) الأصنام، فإن (على) إما أن تكون بمعنى اللام، أي: لأجل الأصنام، فهي بمنزلة المفعول له، أي ما تقرب به للأصنام، أو أن تكون (على) على أصلها أي (الاستعلاء) فهي بمعنى الحال، أي وما ذبح على

(303) ينظر الكشف 1/ 336-337، تفسير البضاوي 1/ 106.

(304) ينظر مغني اللبيب 1/ 143، البرهان للزركشي 4/ 284.

(305) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 144، تفسير البضاوي 1/ 101.

الأصنام أو قُرب عليها وذبح عندها من أنواع الذبائح من قبل المشركين⁽³⁰⁶⁾. وقال تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ﴾ [طه: 47]، (على) قيل هي بمعنى اللام، أي دعاء لهم بالسلامة في الدارين من العذاب بسبب هدايتهم وتصديقهم، إذ لا يعني لفظ (السلام) هنا التحية بل السلامة والأمان⁽³⁰⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿لَعَلَّآ إِلَيْكُمْ مِّنْهَا يَفْقِيسُ أَوْ أُجِدُّ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: 10]، قد تكون (على) بمعنى الاستعلاء ومعنى الاستعلاء في النار أن أهلها مشرفون عليها أو مستعلون المكان القريب منها، وقال الأنباري: (على) بمعنى (عند) وبمعنى (مع) وبمعنى (الباء)⁽³⁰⁸⁾ فهي قد تفيد هنا التعليل أي: بسبب استشراف موسى عليه السلام للنار وعليها يجد الهدى والدلالة على الطريق.

وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: 66]، (عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَني) هو في موضع الحال، أي بإذلالني، أو أن (على) بمعنى اللام، أي هل أصحبك على شرط أن تعلمني ما علمك الله، فالصحبة هنا لأجل الاسترشاد به والتعلم منه⁽³⁰⁹⁾. (و) (على) مستعملة في معنى الاشتراط لأنه استعلاء مجازي جعل الاتباع كأنه مستعمل فوق التعليم لشدة المقارنة بينهما⁽³¹⁰⁾، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [الفصص: 78]، (على علم) في موضع الحال، أو بمعنى أن (على) بمعنى اللام فتفيد تعليلاً بالسبب، أي: إنما أوتيت هذه الكنوز لفضل علم عندي علمه الله مني، فرضي بذلك عني وبسبب ذلك فضّلني بهذا المال عليكم⁽³¹¹⁾.

(306) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 417، الفتوحات الإلهية 1/ 460.

(307) ينظر البحر المحيط 6/ 247.

(308) ينظر البحر المحيط 6/ 230، الفتوحات الإلهية 3/ 84.

(309) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 855، تفسير البياضوي 2/ 17.

(310) التحرير والتنوير 15/ 370.

(311) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1026، الفتوحات الإلهية 3/ 360، تفسير المراغي 20/

فيما مر من شواهد كتاب الله تعالى، يتبين أن التعليل بـ (على) تعليل بالسبب، وإنه يحمل معنى الاستعلاء. كما تقول: التكبير على النصر، أي جعل النصر شيئاً يكبر عليه، كما يكون التكبير على الذبيحة ونحوها⁽³¹²⁾.

التعليل بـ (كما):

ذهب النحويون في (كما) مذاهب شتى، فمنهم من عدّها حرفاً بسيطاً، إذ يرى المالقي: أن (كما) تكون تارة مركبة وأخرى بسيطة، والبسيطة لها ثلاثة مواضع، الأول: تكون بمعنى (كي) والثاني: بمعنى كَأَنَّ، والثالث: بمعنى (لَعَلَّ)⁽³¹³⁾، ولم يقل ببساطتها غيره. والذين قالوا بتركيبها اختلفوا فيما تتركب منه. هل هي (الكاف) و (ما) أم (كي) و (ما)، كما اختلفوا في عمل (الكاف) ومعناها، ونوع (ما) وتأثيرها.

والذي يظهر عند التحقيق: أن (كما) كلمتان هما: كاف التشبيه أو التعليل، و (ما) وأن (ما) عند اتصالها بالكاف قد تكون اسماً وقد تكون حرفاً، فإسميتها تعني أنها موصولة، أو نكرة موصوفة، وحرفيتها تفيد أنها مصدرية أو كافة أو زائدة ملغاة⁽³¹⁴⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ [البقرة: 151]، وقوله: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَانَا﴾ [البقرة: 198]، جَوَزَ الزمخشري وابن عطية كون (ما) كافة⁽³¹⁵⁾، إلا أن أبا حيان ضعف ذلك معللاً أن في الآيتين إقرار (الكاف) على ما استقر عليه من عمل الجر فهي عنده مصدرية⁽³¹⁶⁾. والزائدة الملغاة كما في قول عمرو بن بركة الهمداني:

(312) ينظر معاني النحو 89/3.

(313) ينظر رصف المباني 50.

(314) ينظر الجنى الداني 448-449.

(315) ينظر الكشف 247/1، تفسير ابن عطية 175/2.

(316) البحر المحيط 97/2.

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم⁽³¹⁷⁾

بجر الناس، أي كالناس، و (ما) زائدة.

وبسط صاحب الإنصاف القول في خلاف النحويين في عمل (كما) بالقول: فهي عند الكوفيين بمعنى (كيما) وأن المضارع بعدها منصوب بـ (كي) ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسن المبرد من البصريين الرفع، إلا أن البصريين لا يجوزون نصب بها، لأن الكاف في (كما) عندهم هي كاف التشبيه أدخلت عليها (ما) وجعلها بمنزلة حرف واحد، ويليهما الفعل كـ (ربما)، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد (ربما) وكذلك هاهنا⁽³¹⁸⁾.

وإن الكاف قد تفيد التعليل، وقد أثبت ذلك قوم وإن نفاه الأكثرون، وقيد بعضهم إفادة التعليل بأن تكون (الكاف) مكفوفة بـ (ما)، كحكاية سيبويه: (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه)، إلا أن ابن هشام جوزه في المجردة من (ما) نحو قوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: 82]، أي أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ (ما) الزائدة والمصدرية كما مر آنفاً، ودخول (ما) بعد (الكاف) يوسع دائرة استعمال الـ (الكاف) فوظيفة (ما) هذه توسيع دائرة الاستعمال سواء كانت مع حروف الجر أو غيرها⁽³¹⁹⁾.

وإفادة (الكاف) في (كما) التعليل في كتاب الله يمكن ملاحظته في مثل قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا﴾ [البقرة: 151]، فالكاف عند الأخفش بمعنى اللام، أي لأجل فعلي هذا جاء قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: 152]⁽³²⁰⁾، وقال البقاعي (ت 852هـ):

(317) ينظر أمالي القالي 2/ 122، شرح الشواهد للسيوطي 1/ 500.

(318) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 585، 590.

(319) ينظر مغني اللبيب 1/ 176-179، البرهان للزركشي 4/ 310، معاني النحو 96.

(320) ينظر معاني القرآن للأخفش 1/ 344، البرهان للزركشي 4/ 310.

لأجل ذلك بعينه⁽³²¹⁾. وعند العكبري: أن (الكاف) في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره: تهتدون هداية أو نعمة كإرسالنا، وفي قول آخر يكون منصوباً صفة للذكر، والتقدير: فاذكروني ذكراً كإرسالني⁽³²²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: 198]، (الكاف) صفة لمصدر محذوف أو حال من الفاعل أو بمعنى (على) تقديره: فاذكروا الله على ما هداكم، كما قال تعالى: ﴿وَلْيُذَكِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: 185]، وبتقدير (على) نلاحظ التعليل، إذ من معانيها ذلك⁽³²³⁾. وقال الزركشي: هو (أي التعليل) ظاهر في الآية⁽³²⁴⁾.

وقوله تعالى: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 239]، أمر جل شأنه بذكره لإحسانه إليكم بتعليمكم ما كنتم على غير علم منه، ومعنى (كما علمكم) أي: كما أنعم عليكم فعلمكم، فعبّر بالمسبب عن السبب، لأن التعليم ناشئ عن إنعام الله على العبد وإحسانه إليه. ف (ما) مصدرية والكاف للتشبيه، ويمكن أن تكون (الكاف) للتعليل، أي: اذكروا الله لأجل تعليمه إياكم، فالدافع لذكر الله تفضله عليكم بمنحه العلم⁽³²⁵⁾. والتعليل عندي وجه قوي والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282]، (كما علمه الله) أي لأجل الذي هو غني عنه وعن غيره من خلقه شكراً له على مثل ما علمه من نعمة الكتابة التي من بها الله سبحانه لا ينقص عنها شيئاً، فتكون (الكاف) للتعليل، وقيل هي بمعنى مثل فتكون للتشبيه،

(321) ينظر نظم الدرر 1/ 274.

(322) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 128.

(323) ينظر مبحث التعليل بـ (على) في هذا البحث.

(324) ينظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 97، التبيان في إعراب القرآن 1/ 121، البحر المحيط 2/ 97، مغني اللبيب 1/ 176، البرهان للزركشي 4/ 320.

(325) ينظر البحر المحيط/ 244.

والتعليل أظهر والله أعلم، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [الفصص: 77]، فالكاف هنا تفيد التعليل أيضاً، أي: أحسن لأجل إحسان الله إليك، وقد تفيد التشبيه كذلك ويكون في بعض الأوصاف من العبد - لأن مماثلة إحسان العبد لإحسان الله من جميع الصفات ممتنع - فالتشبيه هنا وقع في مطلق الإحسان⁽³²⁶⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 24]، الظاهر أن (الكاف) للتعليل، أي: رب ارحمهما لتربيتهما لي وجزاء على إحسانهما إلى حالة الصغر والافتقار، أو أن الكاف للتشبيه فهي نعت لمصدر محذوف أي: رحمة مثل رحمتهما⁽³²⁷⁾. (والكاف في قوله (كما رباني صغيراً) للتشبيه المجازي يعبر عنه النحاة بمعنى التعليل في الكاف... أي ارحمهما رحمة تكافىء ما رباني صغيراً)⁽³²⁸⁾.

ويلاحظ أن (كما) تدخل على الفعل المضارع وتدخل على غيره، فإذا دخلت على جمل اسمية أو فعلية - فعلها ماضٍ، فأصل (الكاف) التشبيه دخلت عليها (ما) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: 13].

وإذا دخلت على الفعل المضارع فإما أن يكون منصوباً بعدها، وبذلك يكون الكاف بمعنى (كي) وتفيد التعليل بالغرض، وإما أن يكون مرفوعاً، فيحتمل في (الكاف) التعليل أيضاً فهي بمعنى (كي) مكفوفة بـ (ما)، وإما أن يحتمل المعنى غير التعليل فهي (كاف) التشبيه مكفوفة بـ (ما) أيضاً⁽³²⁹⁾.

(326) ينظر البحر المحيط 7/ 133، المغني اللبيب 1/ 176، الفتوحات الإلهية 3/ 360.

(327) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 818، البحر المحيط 6/ 28-29، الفتوحات الإلهية 2/ 614.

(328) التحرير والتنوير 15/ 73.

(329) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ ج 2/ 334.

المبحث الرابع

التعليل بالحروف الرباعية

التعليل بـ (حتى):

ترد (حتى) في الاستعمال على أربعة أوجه وقيل خمسة، أحدها: أن تكون داخلة على الفعل المضارع الذي إما أن يكون دالاً على الحال أو مؤولاً بالحال، فيكون مرفوعاً، وبذا تكون (حتى) ابتدائية يبتدأ بعدها الكلام. وإما أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً أو مؤولاً بالمستقبل فينتصب بعدها فهي بذلك تدل على ثلاثة معان: هي التعليل والغاية والاستثناء⁽³³⁰⁾.

ويعيننا من معانيها: التعليل تكون (حتى) بمعنى (كي): إذا كان الفعل الأول (قبل حتى) في زمان والثاني (بعدها) في زمان آخر غير متصل بالأول، وكان الأول سبباً للثاني، فتفيد (حتى) التعليل⁽³³¹⁾، كما في قولك: أتق الله حتى تعرف الحق، وأطعت ربي حتى يرضى عني. فالتقوى والطاعة سببان لمعرفة الحق وحصول الرضا. ولا يعارض هذا قول بعضهم: إن حرف الجر كي يفيد أن ما بعده علة لما قبله (ذلك أن كي وحتى يسبقهما ما هو سبب لما بعدهما، وما بعدهما يكون علة غائية لما قبلهما، وهو الغرض من إيقاعه وسببه ذهنياً وتصوراً)⁽³³²⁾.

ف (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب، إذا سبقت بما هو سبب لما بعدها، فذلك باعتبار وقوع الفعلين ووجودهما في الخارج، وإذا كان ما

(330) ينظر كتاب سيبويه 416/1، الجنى الداني 498، مغني اللبيب 1/ 125-130، أوضح المسالك 45/ 174-177، معاني النحو 364/1.

(331) ينظر شرح ابن عيش 30/7.

(332) أسلوب التعليل 87.

بعدها هو العلة فيما قبلها، فباعتبار ما بعدها في الذهن، ووجود ما قبلها في الواقع. فوقوع التقوى حقيقة يتسبب منه معرفة الحق، وكذا حصول الطاعة يكون منه الرضا، ومعرفة الحق وحصول رضا الرب في التصور والذهن يتسبب منها تقوى الله وطاعة الرب.

والتعليل بـ (حتى) مثل التعليل بـ (كي)، كلاهما تعليل بالغرض، وإيقاع كل من الفعلين (المعلّل والمعلّل)، إنما يكون من أجل إيجاد الغرض، فالفعل الذي قبل (حتى) التعليلية إنما هو لتحقيق ما بعدها، ومن ثم يكون ما بعدها مستقبلاً قياساً إلى ما قبلها، وهذا ما يفسر إفادة (حتى) التعليل بالغرض إذا دخلت على المضارع المنصوب فقط، إذ يكون مستقبلاً أو مؤولاً بالمستقبل، وهذا المعنى هو الأغلب في (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب⁽³³³⁾.

قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 193]، (حتى) هنا بمعنى (كي) فهي للتعليل، وقد تكون (حتى) للغاية من الأمر بقتالهم قصد إزالة الفتنة وإعلاء كلمة الإسلام إلى أن يضمحل الشرك ويكون الدين لله خالصاً⁽³³⁴⁾، و(حتى)... إما أن تجعل للغاية مرادفة إلى، وإما أن تجعل بمعنى كي التعليلية وهما متلازمان؛ لأن القتال لما عُيِّنَ بذلك تعين أن الغاية هي المقصد ومتى كانت الغاية غير حسية نشأ عن (حتى) معنى التعليل، فإن العلة غاية اعتبارية لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: 217]، وهذا كله معلق بالشرط المتقدم في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاتَّخِذُوا لَهُمْ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 191]، فإعادة فعل (وقاتلوهم) تبنى عليه الغاية بقوله (حتى لا تكون فتنة) وبذلك الغاية حصلت المغايرة بينه وبين (وقاتلوا في سبيل الله)⁽³³⁵⁾.

(333) ينظر مرآة الأصول 273، النحو الوافي 4/335.

(334) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/158، البحر المحيط 2/68.

(335) التحرير والتنوير 2/207.

وقوله تعالى: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأنفال: 39]، يريد جل شأنه من رسوله ﷺ ومن معه قتال الظالمين لكي يكون الناس أحراراً في عقائدهم لا يكره أحد أحداً على ترك عقيدته، ولا يؤذى ولا يعذب لأجلها، وهو الغرض من القتال وتعليل للأمر به⁽³³⁶⁾، وذهب الزمخشري وغيره إلى أن (حتى) بمعنى الغاية، فهو يريد قتالهم إلى أن لا يوجد فيهم شر قط⁽³³⁷⁾، ووضح التلازم والترابط بين الغاية والتعليل في الآية.

وقوله تعالى: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ؟﴾ [البقرة: 214]، قرأ الجمهور (حتى يقول) بالنصب بـ (أن مضمرة) و (حتى) غاية بمعنى: إلى أن: أي استمرار التخوف والإزعاج إلى أن قالوا (متى نصر الله)⁽³³⁸⁾، وجوز أبو حيان وتابعه الدماميني (ت827هـ): أن تكون (حتى) بمعنى (كي)⁽³³⁹⁾، ومعنى الغاية هنا أظهر لأن الضر والزلال ليسا معلولين لقول الرسول ﷺ والمؤمنين والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 6]، (حتى) للغاية أو للتعليل، وهي متعلقة في الحالين بـ ((أجره) فهي عند العكبري بمعنى (إلى أن) أو بمعنى (كي)⁽³⁴⁰⁾ وعند أبي حيان كذلك⁽³⁴¹⁾، إذ المعنى: (وإن استأمنك أحد من المشركين ولاذ بحماك لكي يسمع كلام الله وأن يعلم حقيقة الإسلام أو ليلقاك، وإن لم

(336) ينظر التحرير والتنوير 207/2.

(337) ينظر الكشاف 157/2، تفسير المراغي 208/9، صفوة التفاسير تفسير للقرآن الكريم جامع بين المأثور والمعقول: محمد علي الصابوني، 788/1.

(338) ينظر معاني القرآن للفراء 132/1، إعراب القرآن للنحاس 304/1، تفسير القرطبي 35/3.

(339) ينظر البحر المحيط 140/2، شرح الدماميني 258/1.

(340) ينظر التبيان في إعراب القرآن 636/2.

(341) ينظر البحر المحيط 11/5.

يذكر لك سبباً فأجره وأمنه إلى أن يبلغ مأمنه. ويبدو ترابط الغاية والقصد بهذا الاعتبار، فقد جعل سماع هذا المستجير القرآن غاية لإقامته الوقتية عند الرسول ﷺ، فدلّت هذه الغاية على كلام محذوف (إيجازاً)⁽³⁴²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفْعٍ حَتَّى يَفِئَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: 9]، (حتى) جعلها ابن هشام للتعليل⁽³⁴³⁾ وقال الدماميني: هي للتعليل والغاية⁽³⁴⁴⁾، ويبدو الترابط بين المعنيين، فالله تعالى أمر بقتال الفئة الباغية لكي ترجع إلى حكم الله وطاعة ولي الأمر المسلم، أو أن يستمر القتال إلى أن ترجع هذه الفئة عائدة إلى الصف مدعنة للحق. ونظيره قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: 7]، فقد جاءت (حتى) مفيدة للتعليل بمعنى (كي)⁽³⁴⁵⁾، وتحتمل الغاية أيضاً بمعنى (إلى أن)⁽³⁴⁶⁾ فإن هؤلاء المنافقين إنما يصدون المتصدقين ويمنعون المنفقين على فقراء المسلمين لكي يفرقوهم ويشتتوا جمعهم حول نبيهم وهم إنما يسعون في ذلك إلى أن يتحقق لهم مرادهم خاب مسعاهم.

التعليل بـ (كَأَنَّ):

لم أجد في كتاب الله تعالى مجيء (كَأَنَّ) مفيدة للتعليل بدليل قوي يمكن الاطمئنان إليه⁽³⁴⁷⁾.

(342) التحرير والتنوير 119/10.

(343) ينظر مغني اللبيب 125/1.

(344) ينظر شرح الدماميني 526/1.

(345) ينظر مغني اللبيب 125/10، الفتوحات الإلهية 4/341.

(346) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق1/ج2/152.

(347) ينظر الجنى الداني 518، مغني اللبيب 1/208-210، معاني النحر 340/1.

التعليل بـ (لعل):

(لعل) من الحروف المشبهة بالفعل وهي بسيطة لا مركبة⁽³⁴⁸⁾ تجيء لمعان عدة ومن معانيها التعليل⁽³⁴⁹⁾. والتعليل في (لعل) معنى أثبتته الكسائي والأخفش وحملًا على ذلك ما في القرآن من نحو ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 52] ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 53]، أي: لتشكروا ولتهدتوا، قال الأخفش: ﴿لَعَلَّكُمْ يَذَكَّرُ﴾ [طه: 44]، نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدى، والمعنى لنتغدى⁽³⁵⁰⁾، وذكر البغوي (ت510هـ) عن الواقدي: أن جميع ما في القرآن من (لعل) فإنها للتعليل إلا قوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: 129]⁽³⁵¹⁾، وذكر غيره أنها للرجاء المحض، وهو بالنسبة إليهم أي المخاطبين.

في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي الْأَرْضِ رَوَّسُوا أَنْ يُمَيِّدَ بِكُمْ وَأَنْتُمْ سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [النحل: 15] (لعلكم تهتدون)، (جملة معترضة أي رجاء اهتدائكم)⁽³⁵³⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَّسًا أَنْ يُمَيِّدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا

(348) وقيل: هو حرف مركب ولامه الأولى لام الابتداء. وقيل بل هي زائدة لمجرد التوكيد، وهو مذهب المبرد وجماعة من البصريين. ينظر كتاب سيبويه 2/ 67، المقتضب 3/ 73، شرح ابن يعيش 8/ 87.

(349) ينظر الأزهية في علم الحروف 227.

(350) معاني القرآن للأخفش 1/ 631، الجنى الداني 527، مغني اللبيب 1/ 288، البرهان للزركشي 4/ 394.

(351) ينظر تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل: الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، 1/ 73.

(352) ينظر البحر المحيط 7/ 32، البرهان للزركشي 4/ 394، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ 597/ 2.

(353) التحرير والتنوير 14/ 122.

سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿[الأنبياء: 31]، جاءت (لعل) في الآيتين مفيدة التعليل؛ أي (كي تهتدوا، ويهتدوا) إذ أكد سبحانه التعليل بعد الإلقاء والجعل في الأرض بقوله (أن تميد بكم، أن تميد بهم).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، أي لكي تعلموا معانيه، وتدركو ما فيه، وقيل (لعلكم تعقلون) أي لتكونوا على رجاء من تدبره، فيعود معنى الشك إليهم لا إلى الكتاب ولا إلى الله عز وجل (354).

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَتَنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 46]، قوله (لعلي) احتراز لما يتوقعه من عدم إمكان الرجوع إليهم فهي هنا لرجاء الشك (355). وقوله (لعلهم يعلمون) كالتعليل لرجوعه إليهم بتأويل الرؤيا. وقيل: لعلهم يعلمون فضلك ومكانك من العلم فيطلبونك، ويخلصونك من محنتك، فتكون (لعل) كالتعليل لقوله (أفتنا) (356). وفي قوله تعالى: ﴿وَتَتَخِذُونَ مَصَافِحَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الشعراء: 129]، أي: كي تخلصوا (357)، وفي البحر المحيط (الظاهر أن (لعل) على بابها من الرجاء وكأنها تعليل للبناء والاتخاذ، أي الحامل لكم على ذلك هو الرجاء للخلود) (358).

وفي قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (359) وَلَوْطًا إِذْ قَالَ

(354) ينظر القرطبي 79/9.

(355) ينظر البحر المحيط 315/5.

(356) ينظر الكشاف 324/2.

(357) تفسير القرطبي 83/13.

(358) البحر المحيط 32/7.

لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَنْتَوْنَ الْفَاحِشَةُ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ [الزمر: 27 - 28]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * لَعَلَّهُمْ يَنْقُوتُونَ﴾ كلاهما علة وسبب لما قبلهما، فضرب الأمثال في القرآن كي يتذكروا أو يتعظوا أو مرجو تذكرهم واتعاضهم - والرجاء بالنسبة إلى غيره تعالى - والتعليل أظهر⁽³⁵⁹⁾، كما أن إنزال هذا الكتاب الكريم بلسان عربي مبين من أجل أن يوقظ في مشاعرهم تقوى الله ويشير فيهم خشيته سبحانه، وقدم (لعلهم يتذكرون) على (لعلهم يتقون) لأن التذكر يتقدم على الاتقاء لأنه إذا تذكره ووقف على فحواه حصل الاتقاء والاحتراز⁽³⁶⁰⁾، وكما قيل: إن التخلية قبل التحلية. وقوله تعالى: ﴿وَلْيَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: 67]، (ولعلكم تعقلون) أي لكي تعقلوا، والواو حرف عطف و (لعل) حرف تعليل، وهذه العلة معطوفة على العلة قبلها (ولتبغوا)⁽³⁶¹⁾، مما يؤكد معنى التعليل هنا. وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَلْيَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 12]، (ولعلكم تشكرون) ولكي تشكروا النعم المترتبة على ذلك⁽³⁶²⁾، فقد بين أنه خلق ما خلق لمنافعهم⁽³⁶³⁾، ويقوي مجيء (لعل) للتعليل أنه عطف بها على التعليل باللام في (لتجري، ولتبغوا).

والتعليل بـ (لعل) تعليل بالغرض، إذ إنها بمعنى (كي) كما ظهر لنا جلياً في الشواهد القرآنية وبما يفهم من قولنا: أخلص في عملك لعلك تكسب مودة الناس، نجد أن كسب المودة هو الغرض من الإخلاص وهو في الذهن والتصور سابق للإخلاص مسبب له، أما كسب المودة فهو في الخارج، وتحقيقه تالٍ له ومسبب عنه.

(359) ينظر روح المعاني 262/23.

(360) ينظر الفخر الرازي 26 / 275 - 276 روح المعاني 262/23.

(361) ينظر الفتوحات الإلهية 4 / 23، روح المعاني 84/24.

(362) ينظر تفسير القرطبي 107/16، روح المعاني 144/25.

(363) ينظر تفسير القرطبي 107/16، روح المعاني 144/25.

كما نجد بإفادة (لعل) التعليل أنه يكون خبرها - فيما سبق من شواهد قرآنية وأمثلة من الكلام - جملة فعلية فعلها مضارع، ويغلب أن تسبق (لعل) بأمر (طلب).

وإفادة (لعل) التعليل منقول عن الأقدمين فقد قال يونس (ت 182هـ)، (ولعل) لها مواضع في كلام العرب من ذلك قوله (لعلكم تذكرون، لعلكم تتقون، لعله يتذكر) قال معناه: كي تتذكروا، كي تتقوا، كي يتذكر⁽³⁶⁴⁾، ومذهب سيويه والمحققين: أن (لعل) في ذلك كله للترجي⁽³⁶⁵⁾ ويرى ابن مالك: أن مجيء (لعل) للترجي معه تعليل في الغالب، ومثل به بآيات من كتاب الله تعالى منها: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 189]⁽³⁶⁶⁾، مما يبدو جلياً أن التعليل بـ (لعل) يصحبه معنى الترجي، وهو في كلام الله تعالى ليس منه سبحانه مناسباً لحال المخاطبين من عباده⁽³⁶⁷⁾.

المبحث الخامس

الفروق في التعليل بين عدد من الحروف المعللة

لقد مرّ بنا في مباحث التعليل بالحروف، أن هذه الحروف استعملت للدلالة على علة إيقاع الشيء، وأن هذا التعليل كان بالسبب أو بالغرض، فالتعليل واضح فيما أوردنا من شواهد القرآن الكريم والكلام العربي.

وبعرض ما مرّ لم نر في تلك الحروف المفيدة للتعليل ما كان أصل معناه التعليل، وأنه مقصور عليه، إلا ما وجدنا في (كي)، التي قيّد استعمالها في التعليل بالغرض. فقد تبين أن للحروف التي أفادت تعليلاً (عدا

(364) لسان العرب 13/ 501.

(365) ينظر الجنى الداني 527- 528.

(366) ينظر شواهد التوضيح 198.

(367) ينظر مباحث العلة 361.

كي) معاني أخرى - أشير إليها في مواضعها - هي الأصل فيها أو الغالبة عليها، وأن التعليل قد ارتبط بتلك المعاني من طريق أو آخر، حيث للمعاني الأصل أو المعاني الأخرى في تلك الحروف علاقة في ربط ذلك المعنى بالتعليل، فيكون متلبساً ومشرباً به أو موازياً له. وقد بدا لنا اختلاف في دلالة التعليل بين حرف وآخر حسبما يقتضيه مقام الاستعمال لكل حرف. وسنحاول تبين بعض الفروق في التعليل فيما بين هذه الحروف إن شاء الله.

الفرق في معنى التعليل بين حروف الجر المعلقة:

حروف الجر المعلقة وهي: اللام، الباء، عن، على، في، من... تبين أنها تفيد التعليل بالسبب غالباً، إذ يحسن مكانها لفظة (بسبب)، وأن (اللام وعن) من هذه الحروف قد تفيد - على قلة - تعليلاً بالغرض زيادة على ذلك، وحروف الجر المعلقة على الرغم من اشتراكها في معنى التعليل بالسبب، إلا أن هناك تبايناً في معنى التعليل بها على النحو الآتي:

قلنا آنفاً إن الاختصاص أصل معاني اللام، وإن له تأثيراً في معنى التعليل الذي تستعمل له هذه فقولنا: توضأت للصلاة، يكون الوضوء فيه مختصاً بالصلاة، فالصلاة هي سبب الوضوء دون غيره، وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا يُسَلَّى عَلَيْهِمْ يَخِزُّونَ لِإِذْقَانِ سُجْدًا﴾ [الإسراء: 107]، فقد جعل ذقنه ووجهه للسجود، واختصه به، لأن اللام للاختصاص.

كما ذهب عدد من النحويين إلى أن الاستحقاق، هو المعنى العام للام وأنه ملازم لها، وذهب عدد آخر أن الملك تفيده اللام، وهذه المعاني تبرز مرتبطة بالتعليل، مضافة إليها تخصيصاً بالمعنى الذي تشير إليه. ففي معنى الاستحقاق مع إفادة التعليل قوله سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 1] إذ وقعت اللام بين معنى وذات فأفادت استحقاقاً⁽³⁶⁸⁾ إذ الحمد

مستحق لله⁽³⁶⁹⁾، كما أفادت اللام معنى الملك مع التعليل في قوله تعالى: ﴿وَلَسَلِمْنَ الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: 81]، فإنه جاء باللام حين ذكر تسخير الريح لسليمان، لأنها كانت مستخدمة له، لذا أضيفت إليه بلام التملك، لأن الله تعالى جعلها طوع أمره، ولأجل التصرف بها معجزة له⁽³⁷⁰⁾.

وقد علمنا أن في الباء معنى الإلصاق، وهو أصل معانيها، لذا يتحد معه التعليل في كون المسبب ملصقاً بحدوث السبب، كما أن المقابلة في معنى الباء، تشابه حدوث العلة مقابل الشيء المعلل، ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُوِي بِعَصِّ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: 129]، نجد أن حدوث تولية الظالمين بعضهم بعضاً، يلزمه حدوث ما كان يكسب هؤلاء وهؤلاء، ما يجعل مصائرهم مرتبطة ببعضها، وكأن نتائج أعمالهم ملتصقة بهذه الولاية، مقابلة لها⁽³⁷¹⁾، ولذلك قيل: إن أصل الباء للإلصاق (وذات العلة لما اقتضت وجود المعلول حصل معنى الإلصاق)⁽³⁷²⁾.

ومعنى الاستعلاء، هو أصل معاني (على) فإذا ما أفاد هذا الحرف التعليل كان فيه هذا المعنى، إذ يتبين لنا أن إحداث السبب كأنه شيء يعلوه إحداث المسبب، ففي قوله تعالى ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: 3]، إن أريد بـ (النصب) الأصنام، ففي (على) معنى التعليل، أي لأجل الأصنام، زيادة على معنى الاستعلاء، أي إن الذبائح تستعلي الأصنام مشرفة عليها⁽³⁷³⁾.

وحرف الجر (عن) يحمل معنى المجاوزة أصلاً، وهو بإفادته التعليل

(369) ينظر البحر المحيط 18/1، تفسير البضاوي/8.

(370) ينظر البحر المحيط 6/332.

(371) ينظر الفتوحات الإلهية 2/90.

(372) المحصول في علم أصول الفقه، ج2/ق2/196.

(373) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/418، الفتوحات الإلهية 1/460، التحرير والتنوير 6/95.

يتداخله معنى المجاوزة، وتحقق المسبب يعني تجاوز السبب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [النمل: 81]، إذ إن العمى قد صدر عن مجاوزة ضلالتهم، وأن نفي الهداية كان سبب ضلالتهم⁽³⁷⁴⁾.

وفي الحديث عن حرف الجر (في) تبين أن الظرفية هي أصل معناه، وأن التعليل بـ (في) لا ينفك عنه معنى الظرفية، فالسبب يكتنف المسبب ويوعيه كالوعاء له المحتوي لما في دخله⁽³⁷⁵⁾، نجد دلالة ذلك في قوله عز وجل: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32]، فلومهن بسبب يوسف عليه السلام ولأجله جعل فيه الملام محتوى وظرفاً له⁽³⁷⁶⁾.

ومعنى الابتداء ملازم لـ (من) وأصل معانيه، وفي التعليل به يكون السبب هو مبدأ المسبب، والتعليل إنما يصدر من المعلل ويحصل منه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: 27]، إذ انطلق الإشفاق وشدة الخوف صادراً من خشية الله تعالى وبسببها⁽³⁷⁷⁾.

يتضح من ذلك: أن حروف الجر المعللة عندما تؤدي معنى التعليل بالسبب - وهذا ما لاحظناه في جميعها - فإن المعنى الدقيق للتعليل فيها غير متشابه، وأن المعنى الواحد لا يصح أدائه بأن تقوم هذه الحروف مقام بعضها، أو أن تبدل من بعضها عندما يراد المعنى ذاته. وإذا ما تعاقبت في تعبير واحد، فإنما على تقدير معنى مراد، ففي قولنا: احترمته لصدقه، الاحترام مختص بصدقه، فالصدق سبب الاحترام دون غيره، وقد استحق المَعْنَى الاحترام لهذه الصفة، وإذا ما أبدلت اللام بحروف أخرى اختلفت المعاني التي تؤديها الحروف المبدلة بها، فـ (الباء) يكون الاحترام مقابل

(374) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1014.

(375) ينظر كتاب سبويه 2/ 308، المقتضب 4/ 139.

(376) ينظر مغني اللبيب 1/ 168، البرهان للزركشي 4/ 302.

(377) ينظر شرح ابن عيش 8/ 12.

الصدق في قولنا: احترمتَه بصدقه، وبـ (عن) يتحقق الاحترام متجاوزاً عن الصدق، فكأنه رد عليه وصادر عنه في قولنا: احترمتَه عن صدقه. وبمعنى الظرفية في: احترمتَه في صدقه. وابتداء الاحترام من صدقه في: احترمتَه من صدقه، حيث صدر الاحترام من تحليه بالصدق. وأن الاحترام قد كان على الصدق، وكأنه حدث فوق حدث في قولنا: احترمتَه على صدقه⁽³⁷⁸⁾.

ويمكن أن نرى بعضاً من هذه الفروق في مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يوسف: 69]، فالتعليل بالباء هنا مقابل ما كانوا يفعلون، ولو كان في غير كلام الله تعالى فقليل: فلا تبتئس لما كانوا، وبما كانوا، وعلى ما كانوا، وعمّا كانوا، وفيما كانوا يفعلون، لكان لكل من هذه الأحرف دلالة في الاستعمال، وإفادة لمعنى آخر مع التعليل، فباللام يعني أن التعليل بسبب الاستحقاق، وبـ (من) أنه ابتداءً من ذلك، وبـ (على) كأن التعليل وقع على ذلك الفعل، وبـ (عن) كأنما جاء التعليل مجاوزة عن الفعل، إذ هو رد عليه، وبـ (في) كأن الأمر المعلّل مستودع ومختوى في الذين يفعلون.

وبناء على ما لاحظناه من فرق في معنى التعليل بحروف الجر لم يُجوز ابن مالك أن يكون اللام معاقباً الباء في قولهم (غضبت بزيد)، لأن غضبت به تقولها إذا غضبت وهو ميت، وغضبت له: إذا غضبت وهو حي⁽³⁷⁹⁾. وقال ابن السراج: متى جر الاسم بحرف لم يجز أن يجز بغيره لاختلاف معاني الحروف وقصد المتكلم ما لم يعد بغيره⁽³⁸⁰⁾. لأن دلالة غضبت بزيد، فيه حصول الغضب مسبب عن موته، فالغضب بمقابل ذلك، أما باللام فالمعنى: أن الغضب مستحق لأمر زيد إذ إنه حي⁽³⁸¹⁾.

(378) ينظر معاني النحو 3/ 86-89.

(379) ينظر تسهيل الفوائد 145.

(380) الأصول في النحو لابن السراج 1/ 330 وينظر جواهر الأدب 19.

(381) ينظر الجنى الداني 104.

وما ورد من معنى التعليل في حروف الجر المعللة، فيما أوردناه من الآيات الكريمة في مواضعها، فلكل حرف معنى خاص به، وإنما اشتركت في إفادة معنى التعليل على سبيل العموم⁽³⁸²⁾.

اللام وفاء السببية:

قد علمنا أن الفعل المضارع ينتصب بعد الفاء التي للسببية الجوابية، إذا كانت مسبقة بنفي أو طلب، أي ما يصطلح عليه بالأجوبة الثمانية، وهي: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض والنفي وأضيف الدعاء كذلك، إذ التعليل بهذه الفاء يعني: أن ما قبلها علّة وسبب فيما بعدها⁽³⁸³⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُمُ النَّارُ﴾ [هود: 113]، إذ تدل الفاء في (فتمسكم) على أن سبب مس النار هو الركوب إلى الظالمين، فجاء النهي ليبين لنا أن الالتجاء واتخاذ الظالمين ركناً يؤوي إليهم، يتسبب عنه مس النار، وعليه يكون ما قبل الفاء شرطاً لما بعدها لانتظام السبب والمسبب في (فاء السببية) في شرط وجزاء، إذ التقدير قبل النهي: أن تركنوا إلى الذين ظلموا تمسكم النار⁽³⁸⁴⁾.

وفي لام التعليل أو لام كي، تبين لنا: أن الفعل المضارع المنصوب بعدها هو الغرض المقصود مما جاء قبل هذه اللام، نحو قوله تعالى: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفَرَ لَكُمْ﴾ [إبراهيم: 10]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي كَلِمًا دَعَوْتُهُمْ لِنَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أصِعْهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ﴾ [نوح: 7]، فلام التعليل في الآيتين تفيد أن الغرض من الدعوة هو طلب المغفرة⁽³⁸⁵⁾، وهذا الغرض - بفرض تحققه -

(382) ينظر شواهد التوضيح 265.

(383) ينظر شرح الرضي 116/4، جواهر الأدب 60-61.

(384) ينظر البحر المحيط 269/5، الفتوحات الإلهية 422/2.

(385) ينظر الفتوحات الإلهية 510/2، 403/4.

متسبب عن الدعوة. ومعلوم أن النبي عليه السلام أو الداعي قومه، قد يحقق مسعاه وينال غرضه ويبلغ هدفه إذا استجاب له المدعون، فيغفر الله لهم، وقد لا يكون له ذلك، وعليه يكون الغرض بعد اللام غير لازم الوقوع أو يؤكد التحقق بوقوع ما قبلها.

أما عند استعمال فاء السببية فإن الشرط والجزاء يرتبطان ببعضهما، إذ إن وقوع الشرط يعني تحقق وقوع الجزءاء⁽³⁸⁶⁾، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَمْ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: 11]، فعلى قراءة نصب المضارع بعد الفاء⁽³⁸⁷⁾ تعني أن الفاء سببية، وأن شرط إقراض الله تعالى، جزاءه مضاعفة هذا القرض، وتحقيق زيادة الأجر بسبب ذلك. وفي الآية الكريمة بيان أن الله جلت حكمته قد قضى بمضاعفة الأجر لمن ينفق في سبيل الله، وأن ذلك واقع لا محالة، فما بعد الفاء فيها لازم الوقوع بوقوع ما قبلها⁽³⁸⁸⁾، ولو كان في غير كلام الله تعالى فقل: من يقرض الله ليضاعف له، لكان المعنى باستعمال لام كي أو لام التعليل: من الذي يقرض الله لغرض أن يضاعف له، وعليه يكون القصد هنا في النية طلب تحقيق الغرض، وقد يحصل ذلك وقد لا يحصل.

وتأسيساً على ذلك يبدو الفرق واضحاً في المعنى بين التعبيرين: اجتهد في طاعة الله فتفوز برضاه، واجتهد في طاعة الله لتفوز برضاه. فلكل معناه ومقصوده، فعند استعمال (فاء السببية) يكون الفوز برضا الله متسبباً عن الاجتهاد في طاعته، إذ المعنى: اجتهد في طاعة الله فيتسبب عن ذلك الفوز برضاه، فإذا وقع الاجتهاد في الطاعة وقع لذلك رضا الله تعالى، فكأنما الساعي إلى مرضاة الله لم يهتد إلى الوسيلة الموصلة لذلك فسأل: كيف أفوز

(386) ينظر شرح الأشموني 2/ 463.

(387) ينظر تفسير الكشاف 4/ 63، تفسير الرازي 29/ 222.

(388) ينظر تنوير الأذهان 4/ 233.

برضا الله تعالى؟ فأجيب: اجتهد في طاعة الله فتكسب رضاه، وبذا أصبح ما قبل الفاء شرطاً لما بعده، إذ التقرير: إن تجتهد في طاعة الله تكسب رضاه⁽³⁸⁹⁾.

أما التعبير الثاني فقد استعملت فيه لام التعليل، وفيه: أن الفوز برضا الله هو الغرض من الاجتهاد في طاعته، وهذا الفوز - على أمل تحقيقه - متسبب عن الاجتهاد في الطاعة، ففي التعبير أمر بالاجتهاد في الطاعة وتعليل له، وأن الفوز بمرضاة الله هو ما يسعى إليه المطلوب منه الاجتهاد، وهدفه بلوغ غايته وتحقيق مراده، وقد يتحقق له غرضه وقد لا يتحقق، ذلك لأن التعليل باللام هنا تعليل بالغرض، وهذا الغرض لا يجزم بتحقيقه بعد اللام⁽³⁹⁰⁾.

ومن هنا يتبين الفرق في معنى التعليل بلام التعليل أو ما يسمى بلام كي وبين التعليل بفاء السببية، إذا جاء بعدهما الفعل مضارعاً منصوباً.

وقد ينطبق القول في التعليل باللام على (كي) لو أبدلنا اللام بها، إذا ما قورن هذا التعليل باستعمال فاء السببية، كما لو قيل: اجتهد في طاعة الله تفوز برضاه، فدلالة التعليل هنا كدلالة استعمال اللام، وليس كدلالة مع الفاء السببية، وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أَمْرِي كَيْ تَسْحَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: 32 - 33]، فليس المعنى كما لو قيل في غير التنزيل: فنسبحك كثيراً، بفاء السببية بدلاً من (كي) التي تدل على التعليل بالغرض كما بينا.

اللام و كي:

لقد علمنا أن اللام عند دخولها على الفعل المضارع المنصوب بـ (أن) مضمرة أو مظهرة بعدها إلا في لام الجحود والفعل المسبق بـ (لا) يجب

(389) ينظر الجني الداني 124 - 125.

(390) ينظر أسلوب التعليل 98.

إظهار أن الناصبة⁽³⁹¹⁾، هذه اللام تدل على غرض الفاعل في فعله، فما من فاعل إلا وله غرض في الفعل⁽³⁹²⁾. ففي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25]، أفادت اللام تعليلًا بالغرض، أي لغرض أن يتعاملوا بينهم بالعدل إيفاء واستيفاء، ولا يظلم أحد أحدًا⁽³⁹³⁾، فأشبهت اللام هنا التعليل بـ (كي). ووجدنا أن دخول (اللام) أو (كي) إحداهما أو كلاهما على الفعل المضارع لا يفيد إلا تعليلًا بالغرض.

في حين رأينا أن اللام تعلل بالسبب وبالغرض إذا دخلت على الاسم، ولا تفيد (كي) إلا تعليلًا بالغرض في دخولها على الفعل المضارع المنصوب بعدها، فهي أضيق استعمالاً من اللام، فلا نرى فرقاً في المعنى عند تعاقب (اللام) و (كي) في هذا التعبير: أسلمت لأدخل الجنة، وأسلمت كي أدخل الجنة. فدخول الجنة هو الغرض من الدخول في الإسلام في التعبيرين، وأن التعليل بالغرض هو المستفاد من استعمال (اللام) و (كي).

وقد يسأل هل من فرق بين (اللام) و (كي) في دلالة التعليل بهما؟ الجواب: إنه عند إمعان النظر يتضح أن (كي) تستعمل لبيان الغرض الحقيقي، و (اللام) تستعمل له ولغيره⁽³⁹⁴⁾، إذ وردت اللام في مواطن كثيرة جداً في القرآن الكريم، في حين لم ترد (كي) إلا في عشرة مواطن، وبموازنة الاستعمال القرآني بينهما نرى اختصاص (كي) بالتعليل الحقيقي، وإفادة (اللام) التعليل المجازي إذا ما احتيج لبيانه في الفعل المضارع المنصوب، كما أنها تفيد التعليل الحقيقي في موطنه⁽³⁹⁵⁾.

(391) ينظر كتاب سيويه 1/ 407، شرح ابن عيش 7/ 28، مع الهوامع 2/ 17.

(392) ينظر شرح ابن عيش 7/ 20، جواهر الأدب 86.

(393) ينظر التحرير والتنوير 4/ 244.

(394) ينظر معاني النحو 3/ 345.

(395) ينظر معاني النحو 3/ 346.

ولم يرد تعليل مجازي بـ (كي) في القرآن الكريم، في حين وردت (اللام) للتعليل المجازي في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 144]، فاستعمال اللام هنا في (لِيُضِلَّ) يفيد أن التعليل مجازي وليس حقيقياً، دليل ذلك قوله (بغير علم) وبدلالة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 119]، ولو استعمل (كي) هنا بدلاً من اللام، فقيل: افترى على الله كذباً كي يضل الناس، كان المعنى: أنه افترى الكذب لهذا الغرض⁽³⁹⁶⁾. ونظيره قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَفَنِي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: 52]، فجاء التعليل باللام، لأن إظهار الحقيقة لم يكن معروفاً ليوسف عليه السلام، ولو جاء التعليل بـ (كي) لكان ذلك على جهة العلم بالأمر حقيقة، وليس هو المقصود.

والذي يتبين من الاستعمال القرآني أي (كي) تستعمل للغرض المؤكد والمقصد الأول، يتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ آتِيهِ كَي تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: 13]، فقد علل (تقر عينها) بـ (كي) وعلل (تعلم أن وعد الله حق) بـ (اللام)، إذ المطلوب الأول عند أم موسى، والذي عليه شعور كل أم في مثل حالها، هو عودة ابنها إليها وطمأنينة قلبها على سلامته، فعبر عن هذا الغرض بـ (كي)، يدل على هذا ما جاء في موضع آخر ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَي تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: 40]، في حين علل الغرض البعيد في العلم بأن وعد الله حق بـ (اللام) ذلك: لأن أم موسى تعلم أن وعد الله حق لا يتخلف، وقد وعدا ربه بأنه سيعيده إليها ويمنُّ عليه بالرسالة ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: 7]، ولو جاء التعليل بـ (كي) لكان المعنى: أنها تجهل أن وعد الله حق وأنه رده إليها لتعلم هذا الأمر، وهذا لا يتناسب ومقام الإيمان المطلق بالله تعالى كما في حال أم موسى⁽³⁹⁷⁾. وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ

(396) ينظر معاني النحو 346/13.

(397) ينظر معاني النحو 347-348.

أَعْتَزْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعَدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴿[الكهف: 21]﴾، في حق أصحاب الكهف المؤمنين، ولو كان التعليل بـ (كي) لدل على أن هذا هو الغرض الحقيقي، وأنهم يجعلون ذلك، وحاشاهم فهم الذين فارقوا قومهم لإيمانهم بالله تعالى.

بذلك نعرف أن (اللام) و (كي) قد يتعاقبان في التعليل الحقيقي، إذ كلاهما يستعمل فيه، ولا يتعاقبان في التعليل المجازي، لما رأينا من تغير المعنى بإبدال (كي) باللام.

ومن أوجه الخلاف بينهما في الاستعمال، أن (اللام) تستعمل مع كان المنفية المسماة بـ (لام الجحود) نحو قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يونس: 74]، إذ جاء النفي مصحوباً بلام الجحود ليدل على أن إيمانهم في حيز الاستحالة والامتناع⁽³⁹⁸⁾. وقوله تعالى: ﴿لَنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَابَةً مِّنْ طِينٍ﴾ [الحجر: 33]، فلام الجحود لتأكيد النفي ومعناه: لا يصح مني وينافي حالي ويستحيل أن أسجد لبشر⁽³⁹⁹⁾، ولا يصح استعمال (كي) في الآيتين لأن التعليل بها حقيقي في حين تأتي (اللام) لتأكيد نفي التعليل المجازي في هذا المجال.

وقد مر بنا أن (كي) حرف تعليل عبري (Ki)، وقد خصص استعماله في القرآن الكريم من غير نفي في ثلاثة مواطن كلها تخص بني إسرائيل، وهذا في التعبير القرآني تخصيص فني جميل كأنه إشارة إلى الحديث بلغة القوم القدامى⁽⁴⁰⁰⁾، لبيان الغرض الحقيقي، أما اللام فهي أوسع استعمالاً من (كي) وأن الجمع بينهما يفيد التوكيد.

(398) ينظر الكشف 2/ 246، البحر المحيط 5/ 180.

(399) ينظر الكشف 2/ 390.

(400) ينظر معاني النحو 348.

كي وَلَعَلَّ واللام:

مر بنا أن (كي) تفيد التعليل على سبيل التحقيق والتأكيد، وأنها تفيد التعليل بالغرض، وأن التعليل بها يقع ضمن النص الصريح القاطع الذي لا يحتمل غير العلية، فهو من أقوى مراتب التعليل، والتعليل بها تعليل بالغرض⁽⁴⁰¹⁾، أما (لعل) فتأتي بمعنى (كي) فتفيد تعليلاً بالغرض كذلك، إلا أنها حرف أكثر مجيئها للترجي، ومجيء التعليل بها يحمل ذلك المعنى متلبساً فيه، فوقع التعليل بها فيه تراخ، وهو غير مؤكد الوقوع وإنما هو على سبيل الرجاء والإطماع⁽⁴⁰²⁾. وأما اللام فتفيد تعليلاً بالغرض وبالسبب، وإن التعليل بها يكون حقيقياً ومجازياً كما مر آنفاً، فهي أوسع استعمالاً من (كي) أو (لعل) ومن بقية أدوات التعليل، فهي أم التعليل.

وعليه لا يكون التعليل بـ (لعل وكي واللام) متطابقاً في أداء المعنى المطلوب في السياق إذ لكل حرف في كتاب الله تعالى موقعه الدقيق في أداء المعنى المخصص له ذلك الحرف، ويبدو هذا في معرفة المعنى الذي يدل عليه التعليل في استعمال (لعل واللام وكي) في مثل قولنا: اجلس بنا نؤمن ساعة، فإن من الجلوس ما هو استذكار الإيمان، فإذا أردت الإفصاح عن هذا الغرض بأداة التعليل كاللام ولعل وكي، فإن لكل منها دلالة في معنى التعليل هذا، فمع (كي) يعني أن الغرض محقق ومؤكد، إذا قلنا: اجلس بنا كي نؤمن ساعة. وبـ (لعل)، فالمعنى على رجاء تحقيق الغرض والرغبة في وقوعه، فقولنا: اجلس بنا لعلنا نؤمن ساعة، معنى التعليل: عسى أن يتحقق ذلك الأمر. وبـ (اللام) فإن التعليل يكون بوقع الغرض على سبيل الحقيقة أو المجاز في قولنا: اجلس بنا لنؤمن ساعة.

وقد مرت الشواهد القرآنية الكثيرة مُشاراً بها إلى التعليل بهذه المعاني والله الموفق للصواب.

(401) ينظر التعليل بـ (كي) من هذا البحث.

(402) ينظر التعليل بـ (لعل) من هذا البحث.

الفصل الثالث

التعليل بالأسماء: المفعول له

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعليل بالمفعول له (المصدر الصريح).

نصب المفعول له وجره.

الفرق في معنى التعليل بالمفعول له المنصوب والمجرور.

نظرة إجمالية في خصائص المفعول له (المصدر الصريح).

المبحث الثاني: التعليل بالمصدر المؤول. وفيه:

المصدر المؤول من (أَنْ والفعل).

المصدر المؤول من (ما والفعل) والفرق في التعليل بينه وبين المصدر

المؤول من (أَنْ والفعل)

المصدر المؤول من (كي والفعل).

المصدر المؤول من (أَنَّ واسمها وخبرها).

التعليل بالأسماء

المفعول له :

المفعول له ويسمى المفعول لأجله أو من أجله: هو المصدر الفضلة الذي يدل على سبب ما قبله، أي بيان علة ما قبله، فهو يأتي لأجل شيء آخر، بسببه حصل هذا المفعول، فالمراد: ما فُعِلَ لأجله فعل⁽¹⁾.

قال عنه سيبويه: (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقع له ولأنه تفسير لما قبله)⁽²⁾، وسماه (مفعولاً له)، وسماه الفراء في بعض المواضع تفسيراً⁽³⁾، وحده الزمخشري بأنه علة على الفعل⁽⁴⁾، وعند الجرجاني (فهو عند الفعل وعلته والمعنى الذي يقع من أجله، كما أن الحال تبين الهيئة)⁽⁵⁾.

(1) ينظر الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب): نور الدين عبد الرحمن الجامي، 1/ 373.

(2) كتاب سيبويه 185/1.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء 17/1.

(4) ينظر شرح ابن يعيش 237/2.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح 666/1.

والتعليل بالمفعول له، يأتي بالمصدر سواء أكان (مصدراً صريحاً) - اسماً مفرداً - ومنه المصدر الميمي واسم المصدر، أو كان مصدرًا منسبكاً ونعني به (المصدر المؤول) وستتناول القسمين بالتبيين.

المبحث الأول

المفعول له (المصدر الصريح) والتعليل به

المفعول له (المصدر الصريح وما في معناه) له ثلاثة أحوال: فقد يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة، وقد يكون محلي بالألف واللام، وقد يكون مضافاً، فهو يأتي معرفة ونكرة.

فالمصدر الصريح الذي يطلق عليه مصطلح (المفعول له) يأتي منصوباً عندما يكون جامعاً لشروط ذكرها النحويون والمفسرون على خلاف بينهم، هي: أن يكون مصدرًا، مفهوماً للعلة، متحدًا مع ما هو علة في الزمان، متحدًا مع فاعل الفعل المعلل، وأن يكون من أفعال القلوب⁽⁶⁾ وسنعرض لهذه الشروط بالبيان والتفصيل.

أولاً: أن يكون مصدرًا:

لأن المصدر هو الذي يشعر بالعلية، والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات لأن (المصادر معان تحدث وتتقضي فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة)⁽⁷⁾ والذوات (العين الثابتة) لا تكون علة ولا معللة، فلا يجوز: جئتكَ للقلم، لأن القلم اسم عين لا مصدر، ولا بد أن يكون الفعل الذي يصل إلى المصدر مشتقاً من غير لفظه.

وشروط المصدرية هو الذي قال به الجمهور في الغالب وأن يكون فعله

(6) ينظر أسرار العربية 188، شرح التصريح 334/1.

(7) شرح ابن يعيش 52/2، وينظر شرح التصريح 334/1.

محذوفاً⁽⁸⁾ ويرى د. فاضل السامرائي أنه لا يشترط في المفعول له إلا كونه مصدراً فضلة مفيداً التعليل⁽⁹⁾. وهو على ضربين: مصدر صريح: نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ذَادَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 19]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 243]، فهم يخشون الصواعق مخافة وحذر الموت في الآية الأولى: وخوف الموت حذراً منه عند خروجهم من ديارهم وهم أُلُوف واصفاً حالهم متعجباً من هذه الحال في الآية الثانية، ف (حذر) في الآيتين مفعول لأجله وهو هنا علة وغاية معاً⁽¹⁰⁾. ومقدر بالمصدر: وهو المصدر المؤول، نحو قوله تعالى: ﴿وَذَكَّرَ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: 70]، (أن تبسل) مصدر مؤول مقدر بمصدر صريح، فهو كالمفعول لأجله فيتعين تقدير لا النافية بعد لام التعليل المحذوفة. والتقدير: لئلا تبسل⁽¹¹⁾.

ومن لم يشترط المصدرية في المفعول له أجاز مجيئه اسماً ليس بمصدر ولا مقدر به مثل: جئتكَ للكتاب وما أشبه، فالمصدر الصريح والمقدر به يكونان من فعل الفاعل ومن فعل المفعول، وحكمه جواز النصب عند توافر شروط المفعول له أو الجر بحرف التعليل وهو اللام أو ما يدل على التعليل من حروف الجر، وهي: من، في، الباء وغيرها، فإن فقدت الشروط أو بعضها تعين الجر⁽¹²⁾.

والذي يعمل النصب في المفعول له (المصدر) هو الفعل الذي قبله نحو: زرتك رغبة في صداقتك، ونصحتك طمعاً في صلاحك. وكان

(8) ينظر أسرار العربية 188.

(9) معاني النحو 2/ 652.

(10) ينظر التحرير والتنوير 1/ 319-320.

(11) ينظر التحرير والتنوير 7/ 297، والبسل: النخل، وأبسلته أسلمته للهلكة فالمعنى: كراهة أن تخلى وتسلم (ينظر نظم الدرر 2/ 654).

(12) ينظر كشف المشكل في النحو 1/ 442-443.

الأصل فيه: زرتك للرغبة في صداقتك، ونصحتك للطمع في صلاحك.

فحذف اللام واتصل الفعل بالمفعول فانتصب، واللام فيه كالمتمعي، لأن العاقل لما كان لا يقوم بفعل إلا لعلّة، وهي سبب الفعل وعذر لوقوعه⁽¹³⁾، كان في الفعل دلالة عليه، فلما كان فيه دلالة عليه تعدى إليه، وهذا يشمل المعرفة والنكرة من المفعول له، قال حاتم الطائي (ت45ق.هـ):

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكزماً⁽¹⁴⁾

ف (ادخاره) معرفة بالإضافة و (تكزماً) نكرة.

ويجب في المفعول له أن يكون منصوباً بالفعل المذكور معه لفظاً أو تقديرًا، ويجوز تقديم هذا (المفعول له) وتأخيره لأن عامله متصرف⁽¹⁵⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: 109]، فيجوز تقديم (حسدًا) المفعول له، ولو كان في غير كتاب الله تعالى لجاز: ود كثير من أهل الكتاب حسداً من عند أنفسهم لو يردونكم كفاراً. كما يمتنع حذف اللام أو ما يرادفه مع المفعول له (الاسم غير المصدر) لأن الموضع للمصدر واللام دليل عليه، ولا يجوز حذفه وحذف الدليل عليه⁽¹⁶⁾، كما في قوله تعالى: ﴿لَسَكُرٌ فِي مَا آفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 14]، وفي الحديث الشريف «إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها»⁽¹⁷⁾ فإنه لا يجوز حذف المفعول له (غير

(13) ينظر كتاب سيبويه 185/1.

(14) ديوان حاتم الطائي، تحقيق فوزي عطوي، وينظر المقتضب 348/2، شرح ابن يعيش 54/2.

(15) ينظر كشف المشكل 445/1.

(16) ينظر كشف المشكل 445/1، 447، شرح اللمحة البدرية 164/2.

(17) صحيح البخاري 164/2، سنن ابن ماجه 402/1.

المصدر) وهو (فيه) في الآية و (في هرة) في الحديث لأنه في موضع المصدر وحرف الجر دليل عليه.

والذين يرون نصب المصدر بالفعل على تقدير لام العلة هم جمهور البصريين. وخالفهم الزجاج والكوفيون، فزعموا: أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا، فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه. والتقدير في: أبر والديّ إحساناً لهما، أي: أحسن إحساناً، وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق⁽¹⁸⁾، نحو: جلست قعوداً، ويرى الجرمي: أن نصب ما يسمى مفعولاً له إنما هو نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم عنده تنكيره⁽¹⁹⁾ نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ جِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ﴾ [الرعد: 17]، أي مبتغين⁽²⁰⁾. و (ابْتِغَاءَ جِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ) مفعول لأجله متعلق بـ (توقدون) ذكر لإيضاح المراد من الصلة ولإدماج ما فيه من منة تسخير ذلك للناس. لشدة رغبتهم فيهما⁽²¹⁾.

وهو الذي ذهب إليه البصريون وهو مذهب سيبويه من أن المفعول له منصوب على تقدير حرف تعليل هو الأرجح والأقرب إلى طبيعة اللغة، إذ يصح بلا خلاف قول القائل: ذهبت إلى المسجد ابتغاء زيادة الأجر في صلاة الجماعة، جواباً عن سؤال: لم فعلت ذاك؟ فهنا أفادت (ابتغاء) التعليل والسبب في الآية المذكورة آنفاً. وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمُّهُ مَنَّهُمْ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعَذَرَةٌ إِيَّاكَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: 164]، فالجواب (معذرة) هنا بين علة الوعظ وسببه، فهو جواب للسؤال، أي: موعظتنا إنهاء عذر إلى الله حتى لا ننسب إلى تفريط في النهي عن

(18) ينظر شرح الرضي على الكافية 1/ 508، شرح اللمحة البدرية 2/ 160.

(19) ينظر شرح الرضي على الكافية 1/ 509، شرح التصريح 1/ 237، حاشية الخضري 1/ 194.

(20) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 756.

(21) التحرير والتنوير 13/ 120.

المنكر، وقرأ حفص (معذرة) بالنصب على المصدر أو العلة⁽²²⁾، أي: (وعظناهم لأجل المعذرة)⁽²³⁾، في حين أن تقديره (مفعولاً مطلقاً) بحسب زعم الكوفيين، أو (حالاً) كما ذهب الجرمي إليه في نصب المصدر، فليسا لبيان العلة، إذا المفعول المطلق لتوكيد الفعل أو بيان نوعه وعدده، والحال مبينة للهيئة ومؤكدة. وليس الأمر كذلك في (المفعول له) إنما هو عذر وسبب، فوظيفة المفعول له غير وظيفة الحال وغير المفعول المطلق⁽²⁴⁾.

ونقل عن الزجاج: أن (المفعول له) عنده مفعول مطلق ناصبه الفعل المتقدم عليه من قبيل المصدر المعنوي وهو مذهب الكوفيين كما مر، أو أن ناصبه فعل مقدر أو مضمّر من لفظه، إلا أن ما جاء في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) يختلف عما نقل عنه، ففي قوله تعالى: ﴿يَسْكَنَ أَشْرَؤُا يَوْمَ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَقِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [البقرة: 90]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِبْغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 114]، فقد نصب (بغيا، ابتغاء) على أنهما مصدر (مفعول له) ف (بغيا) كما تقول: فعلت ذلك حذر الشر، أي لحذر الشر، وهو (مفعول لأجله علة لقوله (أن يكفروا) لأن الأقرب إليه، ويجوز كونه علة لـ (اشترؤا) لأن الاشتراء هنا صادق على الكفر فإنه المخصوص بحكم الذم وهو عين المذموم)⁽²⁵⁾، و - (ابتغاء) كأنك تقول: ومن يفعل ذلك لا ابتغاء مرضاة الله، وهو راجع إلى تأويل مصدر على تقدير: ومن يبتغ ابتغاء مرضاة الله، فهو في تصريحه بأن (بغيا، ابتغاء مرضاة الله) قد قدر المعنى

(22) ينظر إعراب القرآن للنحاس 157/2، التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو، عثمان بن سعيد الداني، 114.

(23) التحرير والتنوير 152/9.

(24) ينظر معاني النحو 651/2.

(25) التحرير والتنوير 605/1.

باللام قال (لحذر البغي، لابتغاء مرضاة الله)⁽²⁶⁾، وما تقدر فيه اللام هو المفعول له، ويمتنع تقديرها في المفعول المطلق، وهذا ما نجده موافقاً للبصريين في تسمية المفعول له وفي معناه، وإن خالفهم في بعض القول أن نصبه على المصدرية لا على إسقاط حرف الجر، لكننا قد رأيناه وافقهم في هذا الأخير في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: 107]، فقد جاء عنه أنه: انتصب (ضراراً) مفعولاً له، والمعنى: اتخذوه للضرار والكفر والتفريق والإرصاد، فلما حذفت اللام أفضى الفعل فنصب⁽²⁷⁾.

وقد يصح أحياناً تقدير المفعول له بالحال أو المفعول المطلق لكن المعنى سيختلف، كما إذا قدرنا في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 272]، (ابتغاء مصدر في موضع الحال، وكأنه قال: وما تنفقون من خير فلا أنفسكم غير منفقين إلا لابتغاء وجه الله وطلب ثوابه)⁽²⁸⁾، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: 10]، (ظلماً) حال من (يأكلون) وهذا نظير قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [النساء: 38]⁽²⁹⁾، ففي هذه الأمثلة ونحوها عندما يقدر الاسم المنصوب في موضع الحال، فإن المعنى يختلف عنه عندما نجعله بتقدير المفعول المطلق، إذ إن الحال يبين هيئة صاحبه، في حين يؤكد المفعول المطلق الحدث أن يبين نوعه وعدده، بينما دلالة المفعول له بيان سبب وعلة الفعل الذي سبقه، وجيء بالمفعول له عذراً وغرضاً لفاعله.

(26) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 97/1، 106، البيان في غريب إعراب القرآن 109/1.

(27) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 468/2، التبيان في إعراب القرآن 389/1، البحر المحيط 310/2.

(28) ينظر تفسير البضاوي 141/1.

(29) ينظر التحرير والتنوير 255/4، 53/5.

كذلك فإن العطف على العلة الصريحة يبين أن المعطوف ليس حالاً ولا مفعولاً مطلقاً، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا إِشْرِينَ لَهْمُ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: 64]، فبينت لام التعليل في (لتبين) أن تبين ما اختلفوا فيه هو علة التنزيل وقد عطف عليه (هدى ورحمة لقوم يؤمنون) فلزما أن يكونا علة أيضاً، إذ لا بد أن ما يعطف على العلة يحمل معنى العلية، ولا يحتمل تقدير المعطوف على غير معنى المعطوف عليه، فلا يقدر (هدى ورحمة) مفعولاً مطلقاً ولا حالاً لأنهما غير معطوفين على مفعول مطلق ولا حال، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: 102]، فقد عطف (هدى وبشرى) على ما هو علة وسبب (ليثبت) فهما علة وسبب (مفعول له) وليس حالاً أو مفعولاً مطلقاً لأنه لا يصح عطف الحال على ما ليس حالاً ولا عطف المفعول المطلق على ما ليس مفعولاً مطلقاً. فهما (عطف على الجار والمجرور من قوله (ليثبت) فيكون (هدى وبشرى) مصدرين في محل نصب على المفعول لأجله، لأن قوله (ليثبت) وإن كان مجرور اللفظ باللام إذ لا يسوغ نصبه على المفعول لأجله لأنه ليس مصدرأ صريحاً)⁽³⁰⁾.

والقول بأن المصدر المنصوب (المفعول له) هو مفعول مطلق على ما يراه الكوفيون، يضطرننا إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معان أخرى متكلفة تبعد الذهن عما وضع له الفعل من معنى مباشر دون مسوغ، إذ المفعول له هو غرض الفعل وعذره، ولذلك يجاب به من يقول: لأي علة فعلت؟ فنقول: لإكرامك. ومن شرطه، صحيح أن من شرطه أن يكون مصدرأ غير أن العامل فيه ينبغي أن يكون فعلاً من غير لفظه لأن الشيء لا يتوصل به

إليه، وإنما يتوصل به إلى غيره⁽³¹⁾. ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيِّنَاتٍ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: 213]، فلو قدرنا (بغياً) مفعولاً مطلقاً فما دلالة معناه ولأي شيء جاء مؤكداً أو مبيناً لنوع أو عدد، فمعناه في الآية بيان علة الاختلاف وسببه، إذ يصلح لأن يكون جواباً لقولنا: لم اختلفوا؟ ولا يحتمل تأكيداً ولا بياناً لنوع وعدد اختلافهم، وكذلك في قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: 264]، فليس الرثاء بمعنى الإنفاق. وليس الطوع أو الكره بمعنى الإنفاق في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: 53]، فلا موجب لتكلف معاني لا تتلاءم مع المعنى في السياق، فيؤدي ذلك إلى أن يكون للفعل الواحد معان متعددة متناقضة⁽³²⁾.

ثانياً: أن يكون مُفْهِماً لِلْعِلَّةِ:

بمعنى أن يكون مذكوراً للتعليل فهو علة لأنه الباعث على إحداث الفعل والحامل عليه، بحيث يكون شيئاً يشتمل الفعل المعلن على معناه، حتى يصح أن يقال: إن هذا الفعل ذلك الفعل وإنه داخل في ضمنه، وإنك إذا فعلت هذا فقد فعلت ذلك كقولك: ضربته تقويماً له، فإنه يستقيم أن تقول: تقويمه ضربه، وكذا جئتكم إكراماً لك، لأن المعنى قصده واختصاصه بالمجيء إكرام له، حتى يصح أن تقول: إذا جئته فقد أكرمته، فالمفعول له معنى في الفعل ونتيجة له وثمره يقصدها الفاعل، فهو إذاً غرض الفاعل في فعله، والغرض لا يتميز ولا ينفصل عن الفعل⁽³³⁾. وقد يأتي في باب المفعول له ما لا يصح وصفه بالغرض، كقولهم: قعد عن الحرب جبناً، وفعل ذلك عجزاً، فالجبين والعجز لا يكونان مقصودين كما التقويم والإكرام

(31) ينظر شرح اللمع: صنفه ابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، 1/126،

وينظر شرح المقدمة المحسبة 2/308.

(32) ينظر معاني النحو 2/651، 652.

(33) ينظر شرح المقدمة المحسبة 2/308.

في: ضربته تقويماً، جئتكم إكراماً. فلا يصح إطلاق لفظ الغرض على الجبن والعجز، ولكن يقال هو علة وسبب ومعنى في الفعل يقتضي وجوده بوجوده. وجملة القول: أنه ما من شيء ينتصب على معنى المفعول له إلا وهو داخل في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه⁽³⁴⁾.

وكون المفعول له جيء به لبيان العلة وأن يكون سبباً لحدث أو مسبباً عنه يبدو واضحاً في قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ [المائدة: 96]، فإن حليّة صيد البحر وطعامه إنما هو مسبب عن كونه زاداً ومتاعاً ف (متاعاً) جاء سبباً وعلة منصوباً على الغرض، إذ لما أحل ذلك ذكر علة فقال (متاعاً لكم)⁽³⁵⁾. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ اللَّيْلُ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: 11]، فقد جاء بالمصدر (أمنة) بمعنى الأمن، وهو طمأنينة القلب وزوال الخوف، ليزيل عن القلوب الرعب ويقويهم بالاستراحة بسبب غشيان النعاس لهم ليريحهم به لكي يؤمنهم فيقوي عزائمهم على القتال عند المواجهة، ف (أمنة) مصدر مفعول له جاء مفهماً علة غشيان النعاس وسبباً له⁽³⁶⁾. وهو (منصوب على المفعول لأجله على قراءة من نصب النعاس، وعلى الحال على قراءة من رفع النعاس)⁽³⁷⁾.

وقوله سبحانه: ﴿يَعْمَلُونَ لَكُمْ مِنَ الدُّنْيَا دِينَارًا﴾ [القمر: 34، 35]، فقد انتصب (نعمة) على أنه مفعول له، أي نجيناكم لأنعامنا عليهم، فالمفعول لأجله جاء سبباً وعلة لنجيناكم أو من معنى نجيناكم لأن تنجيتهم إنعام⁽³⁸⁾، وقوله تعالى: ﴿وَالْحَبَالُ أَرْسَلَهَا﴾ [32] مَتَاعاً لَكُمْ وَلِالْغِيَاةِ [33]، فإن (متاعاً) بالنصب، أي فعل ذلك تمتعاً لكم، وهو اسم مصدر مرادف للمصدر

(34) ينظر المقتصد 1/ 67، شرح اللوحة البدرية 2/ 161.

(35) ينظر تفسير البيضاوي 1/ 284، نظم الدرر 2/ 543.

(36) ينظر تفسير البيضاوي 1/ 376، صفوة البيان 235.

(37) التحرير والتنوير 9/ 278.

(38) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1195، البحر المحيط 8/ 182، التحرير والتنوير 4/ 195.

الصريح جاء مفعولاً له لبيان سبب رُسُو الجبال وما هيأه الله تعالى مما ذكرته الآيات قبلها كي يتهيأ المتاع وأسباب الحياة لما خلق الله تعالى من الحيوان⁽³⁹⁾.

وكل ما جاء منصوباً بصيغة المصدر أو ما يرادفه، وأفاد تعليلاً سواء كان هذا التعليل بالسبب أم بالغرض فإنه مفهم للعلة، ويعرب مفعولاً له، وإن قدر حالاً أو مفعولاً مطلقاً فبحسب المعنى، ولكل دلالة، وأمثلة ذلك كثيرة في التنزيل الحكيم، فبالإضافة إلى ما ذكرنا نجد قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ﴾ [يونس: 37]، (تصديق) مفعول له علة لفعل محذوف تقديره: ولكن أنزله الله تصديق الذي، أو هو بتقدير مصدر مفعول مطلق لفعل محذوف⁽⁴⁰⁾. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ [النساء: 30]، (عدواناً وظلماً) مفعولان له أو يقدران مصدرين في موضع الحال⁽⁴¹⁾.

ثالثاً: أن يتحد مع ما هو علة في الزمان:

بأن يكون وقت الفعل المعلل والمصدر المعلل واحداً، أي بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر، وهذا الشرط قال به الأعلام الشنتمري (ت 476هـ) والمتأخرون كالشلوبين وغيره، في حين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فعلى هذا يجوز: جئتكم أمس رغبة في إحسانك الآن، وقد ذهب أبو علي النحوي إلى إجازة عدم المقارنة في الزمان⁽⁴²⁾.

ومشاركة المعلل أي المصدر (المفعول له) في زمن حدوث الفعل

(39) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1270، البحر المحيط 8/ 422، الفتوحات الإلهية 4/ 476.

(40) ينظر البحر المحيط 5/ 157، تفسير البضاوي 1/ 435.

(41) ينظر البحر المحيط 3/ 233.

(42) ينظر شرح الرضي على الكافية 1/ 509، مع الهوامع 1/ 194، شرح التصريح 1/ 335.

المعلل يأتي غالباً في القرآن الكريم، وقد لا يكون ذلك فيما ورد من التعليل بالمصدر الصريح أو ما يقوم مقامه، فمن اتحاد المعلل والمعلل في زمن الحدوث قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: 205]، فإن زمن التضرع والخشية في المصدر المعلل (تضرعاً وخيفة) موافق لوقت حدوث ذكر الله تعالى ومرادف له. فالذكر طرد الغفلة وكون حال الذاكر (تضرعاً) متدلاً (وخيفة) حال كونه خائفاً، فإنه، يتناول خوف التقصير في الأعمال عند أدائها⁽⁴³⁾. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ﴾ [الأنفال: 47]، فإن البطر والرئاء إنما حدثا عند خروجهم ملازمة له يعلنون التظاهر بالقوة والشجاعة بحسب ما سؤل لهم الشيطان، فقد دفعهم الطغيان في النعمة وجحودهم بعدم شكرها بأن اتخذوا هذا السلوك سبباً لما يغيظ المسلمين، أو هو الفخر والخيلاء، فالبطر دهش يعتري الإنسان من سوء احتمال النعمة وقلة القيام بحقها وصرفها إلى غير ما أراد المنعم⁽⁴⁴⁾، وكذلك مراعاة الناس، وقد ظهرت هذه الغايات والأسباب مرادفة وموافقة لزمن الخروج واستعراض القوة من قبل المشركين.

وفي قوله سبحانه ﴿وَرَاعَنَا لِيَّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الَّذِينَ﴾ [النساء: 46]، المفعول له المصدر (ليا) وأصله (لويا) من لوى الشيء: إذا قتله وانحرف به عن قصده، و - لي الألسنة - تعبير مجازي يراد به الإتيان بالكلام على غير ما وضع له وهم في هذا لم يحضوه لمعنى الخير. ولك أن تجعل (لِيَّا وَطَعْنَا) مفعولين مطلقين أو مفعولين لأجلهما⁽⁴⁵⁾، وإنما حدث ذلك الغرض المعلل (المفعول له) لقولهم (راعنا) المعلل في زمن واحد.

وإذا كان زمن إيقاع الحدث موافقاً لزمن المصدر في البدء والانتهاء

(43) ينظر تنوير الأذهان 1/ 596.

(44) ينظر صفوة البيان 241.

(45) ينظر التحرير والتنوير 5/ 76.

على نية تحقيق أثر للمصدر كان التعليل في هذا تعليلًا بالغرض خاصة، فإن زمن (تضرعاً وخيفة، بطراً ورتاء، لياً وطعناً) جاء موافقاً لزمن الحدث الذي جاءت هذه المفاعيل (المصادر) من أجلها وبسببها فإنما هي أسباب عن (الحدث في الخارج مسببة له ذهنياً وتصوراً)⁽⁴⁶⁾.

وقد يكون زمان أحدهما تالياً لزمان وجود الآخر وبعضاً منه، فإن كان كذلك كان التعليل بالسبب⁽⁴⁷⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ التَّورَةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 3، 4]، وعلوم أن هداية الناس ليست مقارنة لوقت الإنزال وإنما تالية له، وأن الهداية سبب للإنزال وعلّة للحدث، وهي نتيجة الإنزال وسببه⁽⁴⁸⁾. وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا أَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَكَّرَ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: 42، 43]، فإن المفعول له (استكباراً ومكر) إنما جاء نتيجة وسبباً لمجيء النذير وزيادة النفور، وقد سبق المسبب (الحدث) السبب (المعلّل) في زمن الحدث. وقوله (استكباراً في الأرض) مفعول لأجله لقوله (نفوراً) أي نفروا عنه وتباعدوا للاستكبار في الأرض، وقوله (ومكر السيئ) معطوف على (استكباراً) ومفعول لأجله مثله⁽⁴⁹⁾. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَوْزَنَّا بَنِي إِسْرَءِيلَ أَلْكِتَبَ هُدًى وَذَكَرْنِي لِأَوَّلِي الْأَلْبَابِ﴾ [غافر: 53، 54]، فالحدث (أورثنا) سابق في الزمان للمعلّل (هدى وذكرى) وهو تعليل بالسبب والنتيجة. وقد كان ذلك لما تقدم من إيراد بني إسرائيل الكتاب، فهو هدى لهم يعملون به ويتعظمون بما فيه⁽⁵⁰⁾.

(46) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 667/1، التراكيب اللغوية 54، 55، أسلوب التعليل 104.

(47) ينظر المقتصد 668/1، شرح الرضي على الكافية 512/1، الفوائد الضيائية 376/1، حاشية الأزهرية في علم العربية: الشيخ محمد الأمير المالكي، 42، حاشية الصبان 2/122.

(48) ينظر نظم الدرر 2/8-9، التحرير والتنوير 149/3.

(49) ينظر الميزان في تفسير القرآن: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، 57/17، 58.

(50) ينظر نفسه، 338/17.

وإذا كان أول زمان المصدر آخر زمان الحدث يكون التعليل بالمصدر (المفعول له) تعليلًا بالغرض. ففي قولنا: قصدت المسجد أداءً للصلاة، معلوم أن قصد المسجد سابق لأداء الصلاة، وأن الأداء يبدأ حيث ينتهي فعل الذهاب وتمكين الوصول إلى المسجد، وأن المصدر (المفعول له أداء) جاء مفيداً التعليل بالغرض لأنه علة وعذر للحدث جاء متأخراً عنه⁽⁵¹⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يُلْقَا رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 154]، فإن (تماماً، تفصيلاً، هدى، رحمة) هذه المصادر (المفعول له) هي الغرض من إتيان موسى الكتاب وزمانها متأخر عن إتيان موسى الكتاب بالنسبة إلى من تلقى الكتاب منهم، أما في علم الله تعالى وفيما تضمنه الكتاب فزمانهما واحد، ومما يدل على تأخر زمان المفعول له (المعلّل) عن زمان الحدث (المعلّل) قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يُلْقَا رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ أي ليكون حالهم بعد إنزال الكتاب حال من يرجى أن يجدد الإيمان في كل وقت⁽⁵²⁾.

رابعاً: أن يكون فاعل المفعول له (المصدر) مُتَّحِداً مع فاعل الفعل المعلّل:

أي يكون فاعل الحدث والمصدر واحداً، وذلك ليحترز به عما إذا كان فعلاً لغيره، فلا معنى لنصب (إكرامك) في نحو: جئتكم لإكرامك الزائرين، لأن الفعل (جئتكم) يقتضيه، فيكون مجراه مجرى المصدر الكائن من لفظه نحو: ضربت ضربة، فلا يتصور إكرام المخاطب الزائرين بالمجيء إليه⁽⁵³⁾.

إلا أن المشاركة في الفاعل ليست ضرورية⁽⁵⁴⁾، وهو الذي ذهب إليه

(51) ينظر معاني النحو 2/ 654.

(52) ينظر نظم الدرر 2/ 747.

(53) المقتصد في شرح الإيضاح 669/1، شرح اللمحة البدرية 2/ 162.

(54) ينظر شرح التصريح 1/ 335، همع الهوامع 3/ 132، حاشية الصبان 2/ 123.

ابن خروف، جاء في شرح الرضي (وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في نهج البلاغة: (فأعطاه النَّظْرَةَ استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية) والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى. لا يجوز أن يكون (استحقاقاً) حالاً من المفعول لأن (استتماماً) إذاً يكون حالاً من الفاعل وكذلك (إنجازاً للعدّة) ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول⁽⁵⁵⁾.

ومشاركة المفعول له (المصدر الصريح أو ما يرادفه) الفعل المعلن في الفاعل هو الغالب في كتاب الله تعالى كما هو ملاحظ فيما أوردنا من شواهد التعليل بالمصدر المنصوب مفعولاً له، كما في قوله تعالى ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: 13]، ف (آل داود) هو الفاعل في (اعملوا) وهو الفاعل في (شكراً) وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾ [فاطر: 8]، فالفاعل واحد في الفعل والمفعول له.

وقد لا يأتي اتحاد فاعل المصدر المعلن والفعل المعلن فلا يكونان واحداً⁽⁵⁶⁾، إذ نجد اختلاف الفاعل في شواهد من التنزيل الحكيم في مثل قوله تعالى: ﴿وَحَلَلْتُمْ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفْرًا ﴿١٤﴾﴾ [القم: 13، 14]، حيث إن الجري فاعله السفينة وقد علل بالجزاء، وفاعل الجزاء هو الله تعالى، فلا اتحاد في الفاعل بين المعلن والمعلن، والمعنى: تجري السفينة وتسير بمرأى منا فهي محفوظة بحفظنا وفعلنا وذلك أجراً وثواباً لنوح لأنه كان نعمة كفروها أي: نعمة ورحمة فكان نوح نعمة مكفورة⁽⁵⁷⁾. وقوله تعالى: ﴿وَيَقْدِفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ دُخَانًا وَمِنْهُم عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾

(55) شرح الرضي على الكافية 509/1.

(56) ينظر معاني النحو 2/ 654-655، التراكيب اللغوية 53، 54.

(57) ينظر تنوير الأذهان 4/ 191.

[الصفات: 8، 9]، نجد اختلاف الفاعل في الطرفين، فإنهم يرجمون ممن سخرهم الله لرجمهم فيذهب هؤلاء المرجومون مدحورين، والدحر: الطرد والدفع، فقول (دحوراً) مصدر بمعنى المفعول منصوب حالاً أي مدحورين أو مفعول له أو مفعول مطلق⁽⁵⁸⁾. وقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: 7]، فإن فاعل التسخير هو الله تعالى، أما فاعل المصدر (حسوماً) هو الأيام والليالي. فنرى بذلك عدم اتحاد فاعل الحدث والمصدر.

ولهذا ذهب بعض النحويين إلى جواز عدم المشاركة في الفاعل ليصح نصب المصدر على (المفعول له) تمسكاً بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ آلَافَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: 12]، حيث إن فاعل (يريككم) هو الله تعالى، والخوف والطمع من المخاطبين، وإن كان بعضهم قد جعل تأويل (الخوف والطمع) بالإخافة والإطماع أو تأويل (يريككم) بـ يجعلكم ترون، وهذا تكلف واعتساف لم تدع إليه ضرورة تعبير⁽⁵⁹⁾، كما يدعم رأي القائلين بعدم الاتحاد ما أوردنا آنفاً من شواهد قرآنية في هذا الصدد و (خَوْفًا وَطَمَعًا) (مصدران بمعنى التخويف والإطماع فهما في محل المفعول لأجله لظهور المراد)⁽⁶⁰⁾.

خامساً: أن يكون قلبياً:

ويراد به أن يكون من أفعال النفس الباطنة كالخشية والرجاء والحب والبغض، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالقتل والقراءة، لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الحامل على الشيء المتقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك فهي مأمورة، أما الإرادة المنبئة من النفس الباطنة فهي الأمرة⁽⁶¹⁾.

(58) ينظر الميزان في تفسير القرآن 123/17.

(59) ينظر شرح التصريح 224/2، شرح الأشموني 122/2، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الدماطي الخضري، 194/1، وينظر معاني النحو 654/2.

(60) التحرير والتنوير 103/13.

(61) ينظر شرح التصريح 334-335.

إلا أن هذا الشرط يصدق إذا أفاد المفعول له تعليلاً بالسبب، أما إذا أفاد تعليلاً بالغرض فليس كذلك. قال الرضي: (المفعول له على ضربين: إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو (قعدت جنباً) فهو من أفعال القلوب كما قالوا، وإما أن يتقدم على الفعل تصوراً، أي يكون غرضاً، ولا يلزم كونه فعل القلب نحو (ضربته تقويماً) و (جئته إصلاحاً)⁽⁶²⁾. وبذا يبدو أنه لا يشترط في المفعول له (المصدر المنصوب) أن يكون قلبياً⁽⁶³⁾.

وقد وجدنا أن الأغلب كون المصدر الصريح (المفعول له) قلبياً في القرآن الكريم ولكن ليس على إطلاقه ويبدو ذلك جلياً في تتبع شواهد التعليل بهذا الأسلوب في الذكر الحكيم. ففي قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: 92]، ف (حزناً) معنى قلبي ينبعث من داخل النفس فهو شعور باطني، إلا أنه تعليل بالسبب، فهو نتيجة وعلة لعدم وجودهم ما ينفقون وليس غرضاً مقصوداً. وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْـَٔرِعُونَ فِي الْأَخْيَارِ وَيَدْعُونَكَ رَغْبًا وَرَهْبًا﴾ [الأنبياء: 90]، فقوله (رغباً ورهباً) مفعولان له يستشعرهما الدعاة والمسارعون في الخيرات، وانبعث ذلك من القلب فهي من أعمال النفس الباطنة. فهم يعبدون الله رغبة منهم فيما يرجون من رحمته وفضله وما يرهبونه من عذابه وعقابه⁽⁶⁴⁾، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ [الأعراف: 81]، ف (شهوة) من أعمال النفس الباطنة وصدورها ينبعث من الداخل فهي ليست من أفعال الجوارح المجردة من الشعور، وهو مفعول له وإنما كان غرضهم ذلك لتبذل شعورهم البهيمي لأن العاقل ينبغي أن يكون الداعي له إلى المباشرة طلب الولد وبقاء النوع لا مجرد قضاء الشهوة⁽⁶⁵⁾، وفي قوله

(62) ينظر شرح الرضي على الكافية 513/1.

(63) ينظر معاني النحو 655/2.

(64) ينظر تفسير المراغي 66/17.

(65) ينظر التحرير والتنوير 552/1.

تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59]، فالمفعول له (تخويفاً) شعور داخلي محض ممن أرسلت إليهم الآيات لإخافتهم عليهم يتضرعون.

وقد جاء المفعول له (المصدر المنصوب) غير قلبي في آيات أخرى من كتاب الله المجيد منها قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ أُفْرَاءً عَلَىٰ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 140]، (افتراء) أي كذباً إذ قالوا إن الله أمرهم بها⁽⁶⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ [المائدة: 33]، (يسعون في الأرض فساداً) أي أنهم يكتسبون الفساد ويجترحونه، و (فساداً) هنا حال أو مفعول لأجله والفساد: إتلاف الأنفس والأموال⁽⁶⁷⁾، فهذه المصادر الصريحة المنصوبة يمكن تقديرها بـ (المفعول له) وهي ليست قلبية.

نصب المفعول له وجره:

المفعول له كما تبين معنى في الفعل ونتيجة له وثمره يقصدها الفاعل، فهو إذا غرض الفاعل ودافعه في فعله، وبهذا الوصف يكون المفعول له علة يراد تحصيلها، أي إن هذا الأمر غير موجود في أثناء الفعل وإنما هو غاية مرادة حاملة على إحداث الفعل مطلوب تحقيقها. وقد سماه النحويون في مثل هذا تعليلاً بالغرض⁽⁶⁸⁾.

وقد يأتي منصوباً كذلك في هذا الباب ما لا يصح وصفه بالغرض، غير أن علة وسبب ومعنى في الفعل يقتضي وجوده بوجوده، فقولنا: قد عد عن الحرب جبناً، (الجبن) لم يقصده الفاعل ولكنه معنى داخل في ضمن فعل الفاعل على وجه ما، فهو علة موجودة تعد السبب في حمل الفاعل

(66) ينظر نفسه 510/1.

(67) ينظر الكشف 609/1، التحرير والتنوير 6/ 182-183.

(68) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 668/1.

على الإتيان بالفعل، غير أنها حاصلة لا يراد تحقيقها. وبذلك فالتعليل هنا تعليل بالسبب⁽⁶⁹⁾ ويكون المفعول له منصوباً عند توافر الشروط المارة الذكر مع مراعاة الخلاف الحاصل بين العلماء في هذه الشروط، ويجوز جره بحرف التعليل (اللام) أو ما ينوب عنه في بيان السبب بمقتضى السياق.

وأهم ما يشترط في المفعول له أن يكون مصدراً مفهوماً للعللة متحداً في الزمان والفاعل إلا بقرينة وقلبياً⁽⁷⁰⁾، فإذا ما توافرت هذه الشروط فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان نكرة أي غير مقترن بـ أل ولا مضافاً، وصل إليه بغير لام غالباً، أي يكون منصوباً، ويجوز جره باللام أو ما يرادفه⁽⁷¹⁾ كما قدمنا. وإن كان معرفة مقروناً بـ (أل) التعريف فالأكثر فيه الجر ونصبه قليل⁽⁷²⁾، ومما ورد منه منصوباً في القرآن قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمعَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَلِيمَةِ﴾ [الأنعام: 12]، قال أبو حيان: لو ذهب ذاهب إلى أن الرحمة مفعول من أجله وأنه في موضع نصب لـ (كتب) أي لأجل رحمته إياكم لم يبعد⁽⁷³⁾، فمن ذهب إلى أن (الرحمة) مفعول له فقد جاء منصوباً على قلة وروده كما في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَزينَ الْقَسطَ لِیَوْمِ الْفَلِيمَةِ﴾ [الأنبياء: 47]، فقد جعل بعضهم (القسط) مفعولاً لأجله، أي لأجل القسط⁽⁷⁴⁾، وقد جاء منصوباً وهو المقترن بـ (أل). وعلى السواء في نصبه وجره إذا كان مستكملاً للشروط معرفة مضافاً⁽⁷⁵⁾. وكلا الأمرين النصب والجر لما كان معرفة مضافاً من المفعول له كثير في القرآن الكريم.

(69) ينظر شرح الرضي على الكافية 1/ 507-508، حاشية الصبان 122/2.

(70) ينظر شرح المقدمة المحسبة 2/ 308، شرح التصريح 1/ 334-335.

(71) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 669، شرح التصريح 1/ 334-335.

(72) ينظر شرح اللمع 1/ 127-128، شرح جمل الزجاجي 2/ 451.

(73) ينظر البحر المحيط 4/ 141.

(74) ينظر نفسه 6/ 316.

(75) ينظر شرح التصريح 2/ 335، معاني النحو 2/ 658.

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: 7]، (ابتغاء) مفعول له مضاف جاء منصوباً ويجوز جره باللام، وقد ذكر علة الاتباع، وهو طلب الفتنة، وطلب تأويله تأويلاً ليسوا أهل له فيؤولونه بما يوافق أهواءهم مما يثير الفتنة والغلو وإفساد ذات البين⁽⁷⁶⁾. وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَاأَمْسِكُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: 100]، (خشية الإنفاق) بمعنى: خشية أن تنفقوا⁽⁷⁷⁾، فهو مفعول له جاء مضافاً منصوباً ويجوز جره باللام لو كان في غير قول الله تبارك اسمه.

فإن اختلف في المفعول له شرط أو أكثر وجب جره بلام التعليل أو أحد حروف السبب المناسبة للمعنى⁽⁷⁸⁾، فمثال غير المصدر قوله تعالى: ﴿وَأَنِتُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَخَرْنَاهَا لَكُمْ﴾ [الحج: 36]، ومثال ما اختلف فيه اتحاد الزمان قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [فاطر: 35]، في قوله (من فضله) مناسبة خاصة مع قوله السابق ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: 32]⁽⁷⁹⁾، والمناسبة كون القولين تعليل (مفعولاً لأجله) فقد اختلف الزمان في الفعل (أحلنا) والمفعول له (فضله) إذ إن فضل الله قديم والإحلال حادث، لذا جر المفعول له بـ (من)، ومثال ما كان غير قلبي وأفاد تعليلاً بالسبب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ مِنْ إِمْلَقٍ﴾ [الأنعام: 151]، فالإملاق حسي وليس قلبياً. فـ (من إملاق) مفعول لأجله أي (من أجل فقر حاصل بكم)⁽⁸⁰⁾.

(76) ينظر إعراب القرآن للنحاس 356/1، التحرير والتنوير 162/3.

(77) ينظر إعراب القرآن للنحاس 442/2.

(78) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 669/1، شرح التصريح 335/1.

(79) ينظر الميزان في تفسير القرآن 48/17.

(80) ينظر نظم الدرر 741/2.

الفرق في معنى التعليل بالمفعول له المنصوب والمفعول له المجرور:

(المفعول له) الاسم في عرف النحويين هو المنصوب عند استكمال الشروط، ويجوز جره باللام ونحوها. والمصطلح عليه عندهم أن المجرور لا يسمى مفعولاً له، وإن كان الأصل فيما ذهبوا إليه هو المجرور بحرف التعليل.

وقد رأينا أن التعليل بالمفعول له المنصوب والمجرور يفيد تعليلاً بالغرض وتعليلاً بالسبب فهل يأتي التعليل بالأسلوبين سواء في أداء المعنى؟ أو أن هناك فرقاً بين أن يقال: طلبت العلم معرفة للحق وطلبت العلم لمعرفة الحق، وهل هناك ما يفيد إظهار حرف التعليل وإسقاطه؟

لا شك أن الأصل في التعبير هو أن يأتي بالموصفات الطبيعية من تركيب الكلام بحسب الاصطلاح، فإذا عدل عن التعبير الطبيعي الذي هو الأول فإنما ذلك لغرض يقتضيه المعنى. لأنه (ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله)⁽⁸¹⁾. وعليه لا بد من الاختلاف بين معنيي التعليل بالمفعول له المنصوب والمجرور، ومن أوجه الخلاف بينهما:

الأول: أن الإتيان بالمفعول له منصوباً يدل في الأصل على حصول العلة ووقوعها. تقول: زرت أخي صلة له، ف (صلة) تدل على أن الأمر حصل وتحقق، أما إذا قلت: زرت أخي لصلة له، فإن الأمر سيختلف، إذ إن المجيء بحرف التعليل قد يفيد حصول العلة وعدمها، ثم إن المفعول له غالباً ما يقارن الفعل المعلل في الزمان فقد يكون زمانهما متطابقين، أو أن زمان حدوث الفعل في بعض زمان المصدر أو أن يكون زمان أحدهما آخر

(81) دلائل الإعجاز: تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر الجرجاني، 81، وينظر معاني

زمان الآخر⁽⁸²⁾، ففي المثال الأول يفهم أن (الزيارة هي الصلة) وأن الصلة حاصلة بالزيارة فزماناهما واحد. أما في: زرت أخي لصلة له، فإن ذلك يعني أن (الصلة) قد حصلت وقت (الزيارة) أو قبلها أو بعدها، أو كأن زمن (الصلة) منقطع عن زمن (الزيارة)، فإن لم يدل على ذلك الانقطاع في الزمان فهو يشي بابتعاد أول حدوث المصدر (العلة) عن إيقاع فعل الزيارة.

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّافَةِ فِتْنَةً لَهُمْ﴾ [القمر: 27]، (الفتنة) حاصلة بسبب الإرسال وأن زمان الافتتان مقارن ومرادف لزمن الإرسال، فزماناهما متحدان أو متقاربان، في حين لو كان في غير كلام الله تعالى فقليل: إنا مرسلو النافقة لفتنة لهم، لاحتل المعنى أن الإرسال إنما هو لأجل الافتتان والاختبار وأن الفتنة ستقع بعد الإرسال بزمان يقرب أو يبعد بحسب وقوعه.

وبذلك نجد أن مجيء المفعول به منصوباً يرتبط إلى حد كبير باتحاده مع فعله في الزمان، وقد يجوز النصب مع الاختلاف في الزمانين عند وجود الدليل، فإن عدم الدليل على اختلافهما في الزمان تعين أنه مقارن له، في حين أن الجبر بالحرف يحتمل الاختلاف والاتحاد في الزمان بين العلة والمعلول.

والخلاصة: أن جر المصدر (المفعول له) بحرف التعليل يفيد اتساعاً في المعنى لما يفيد التباعد في زماني حدوث المصدر والفعل المعلن، فقد قيل (إن الأصل في إتيان المفعول له منصوباً أن يدل على حصول العلة وحدثها، أما إذا جئت بالحرف فإنه قد يفيد الحصول وعدمه... وهذا مرتبط إلى حد كبير باتحاد المفعول له مع فعله في الزمن⁽⁸³⁾.

(82) ينظر شرح التصريح 336/1.

(83) معاني النحو 660/2.

الثاني: أنَّ حرف التعليل إنما يؤتى به ليكون نصاً في التعليل، فإن أسقط دخوله على المصدر فإن المصدر لا يكون نصاً في التعليل، بل محتمل للمفعول له وللحالية أو لغيرهما.

فالمصدر لا يكون مفعولاً له إلا إذا اجتمعت فيه الشروط، فإذا اجتمعت يحتمل أن يكون مفعولاً له أو مفعولاً مطلقاً أو يحتمل الثلاثة، وليس من أمور بذاتها تعين كونه مفعولاً له فقط⁽⁸⁴⁾. جاء في مغني اللبيب في (ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله): (من ذلك ﴿يُرِيكُمْ﴾ **الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً** [الرعد: 12]، أي فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف المصدر المؤكّد إلا فيما استثنى، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع.. وتقول (جاء زيد رغبة أو مجيء رغبة، أو راغباً أو للرغبة)⁽⁸⁵⁾.

فأنت إذا قلت: أحضر صلاة الجماعة لتوثيق الود بيننا، فهذا نص في التعليل. أما إذا قلت: أحضر صلاة الجماعة توثيق الود بيننا، فهذا يحتمل المفعول له ويحتمل المفعول المطلق، أي أحضر حضور توثيق، ويحتمل الحالية أي: أحضر متوثقاً. فتبين لنا أن: أحضر لتوثيق، تعبير نصي في التعليل، بينما: أحضر توثيق تعبير إجمالي في التعليل وغيره بحسب القصد، وقد قيل: إن التعبير في العربية على ضربين: تعبير قطعي أو نصي وتعبير احتمالي، فقد (ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر)⁽⁸⁶⁾.

فعندما يراد التنصيص على العلة وبيان السبب يؤتى بحرف العلة، من ذلك قوله تعالى ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: 273]، إذ

(84) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق3/ج2/636.

(85) مغني اللبيب 2/ 620-621.

(86) دلائل الإعجاز 46، وينظر معاني النحو 2/659.

جر المفعول له (التعفف) بحرف السبب (من) تأكيداً على السبب ونصاً فيه، وجر المفعول له هنا بحرف السبب لعدم اتحاد فاعل الفعل والمصدر، ولو لم يكن هذا الشرط منخروماً لكان الجر بحرف السبب أحسن لأنه معرّف بالألف واللام، وإذا كان كذلك فالأكثر في لسان العرب أن يدخل عليه حرف السبب وإن كان يجوز نصبه لكنه قليل⁽⁸⁷⁾.

وإن كان القصد التوسع في المعنى أسقط الحرف فيكتسب الكلام أكثر من معنى بحسب القصد، نحو قوله تعالى: ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ آلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: 112]، (غروراً) يحتمل التعليل أي: بسبب الغرور فهو مفعول له، ويحتمل الحالية بتأويل المصدر حالاً أي: مغرورين، ويحتمل المفعولية المطلقة فيكون مصدراً لفعل مقدر⁽⁸⁸⁾ (وانتصب (غروراً) على المفعول لأجله لفعل (يوحى) أي يوحون زخرف القول ليغروهم⁽⁸⁹⁾. وقوله تعالى: ﴿فَارَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [الكهف: 82]، (رحمة) مفعول لأجله أو مصدر منصوب بـ (أراد) أو حال⁽⁹⁰⁾. فالتعليل في الآيتين تعبير احتمالي وليس قطعياً بخلاف ما لو جاء مجروراً بحرف تعليل.

وإنما جاء المصدر هنا منصوباً للتوسع في المعنى إذ يفيد ثلاثة معانٍ في آن واحد، هي بيان العلة أو الحال أو التوكيد على أنه مفعول مطلق، وهذه المعاني كلها مرادة والله أعلم. وهذا اتساع كبير وبلاغة في التعبير، فبدل أن يعبر عن هذه المعاني بثلاث صيغ جاء التعبير عنها قولاً واحداً

(87) ينظر البحر المحيط 2/ 330، نظم الدرر 1/ 528.

(88) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 335، التبيان في إعراب القرآن 1/ 532، البحر المحيط 4/ 207.

(89) التحرير والتنوير 8/ 10.

(90) ينظر الكشف 2/ 742.

جمعها كلها فيه⁽⁹¹⁾. وبهذا نرى أن المعنى اتسع اتساعاً كبيراً بإسقاط حرف الجر.

الثالث: لما كان من شروط المصدر المنصوب لكونه مفعولاً له، أن يأتي مفهماً للعللة فإنه يكون شيئاً يشتمل الفعل المعلن به على معناه حتى كأنه ذلك الفعل، إذا فعلت هذا فعلت ذلك⁽⁹²⁾.

تبين أن المفعول له وهو (العللة) محدد بالفعل المعلن، فقولك: سافرت طلباً للعلم، تجد أن (طلباً) كأنه هو ذلك الفعل (طلب)، وأن التعليل به معلوم محدود بخلاف ما لو قلت: سافرت لطلب العلم، فهو يحتمل أن ذلك السفر كان لقصد طلب العلم الذي سوف يحصل، وهذا أمر لا نعلم مداه ولا كيفية حصوله، كما في قولنا: توسعنا في المجلس تفسحاً، فالتفسح هنا معلوم ومحدد بقصد التوسع في المجلس، أما في حال الجر: توسعنا في المجلس للتفسح، فالمفعول له المجرور غير معلوم ولا مقدر.

وهذا التعليل بالنصب أو الجر شبيه بالدلالة على الظرف في قولنا: حضرت صلاة الجماعة ظهراً، وحضرت صلاة الجماعة في ظهر، ففي حال نصب الظرف يكون: ظهراً معيناً يراد به ظهر يوم بعينه، وفي حال الجر لا يكون الظهر معيناً⁽⁹³⁾.

وبذا يفيد النصب في المفعول له التعيين والتحديد، في حين لا يفيد الجر ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: 140]، فإن (سفهاً، افتراء) مفعول له منصوب أفاد تعيين العلة وتحديدها وجعلها معلومة، فإنهم قد وصموا بهاتين الخصلتين الذميتين بشكل معلوم ومحدد، ولو كان

(91) ينظر البحر المحيط 2/ 330، معاني النحو 2/ 660.

(92) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 667.

(93) ينظر معاني النحو 2/ 661.

مجروراً بحرف السبب ما اتضح ذلك بمثل النصب⁽⁹⁴⁾.

الرابع: إن توافر شروط نصب المفعول له يحد من دلالاته على التعليل ويضيق مجال استعماله بهذا المعنى، مما يجعل ذكر الحرف أوسع في إفادة التعليل من عدمه⁽⁹⁵⁾.

فذكر (حرف التعليل) يوقع للعلة ما لا يصح أن يقع لها مفعولاً له بدونه، كما لو كانت العلة ليست مصدراً نحو قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: 10]، أي لمنافع الأنام⁽⁹⁶⁾، ف (الأنام) ليست مصدراً وقد أفادت العلية والسببية بدخول اللام عليها، وقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: 5]، (لكم) أي: لأجلكم⁽⁹⁷⁾، فالمفعول لأجله ليس مصدراً.

وكذلك إذا أريد تعيين زمان لا يؤديه المصدر نحو قوله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 151]، فإن الشرك سبب في إلقاء الرعب في قلوب أهله فيتعين أن يكون الرعب نازلاً في قلوبهم من قبل هذه الواقعة، والله يقول (سنلقي) أي في المستقبل وهو كذلك إلا أن هذه الصفات تستكن في النفوس حتى يدعو داعي ظهورها⁽⁹⁸⁾.

زد على ذلك أن المفعول له المنصوب بتوافر الشروط يجوز جره كما هو معلوم، ففي قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [ص: 43]، (رحمة وذكرى) مفعول له أي: فعلنا به ما فعلنا ليكون

(94) ينظر البحر المحيط 233/4.

(95) ينظر معاني النحو 662/2.

(96) ينظر التحرير والتنوير 202/4.

(97) ينظر البحر المحيط 574/5.

(98) ينظر التحرير والتنوير 124/4.

رحمة منا وذكرى لذوي البصائر⁽⁹⁹⁾، وهذان المصدران قد توافرا فيهما شروط المفعول له المنصوب، ولو كان في غير كلام الله تعالى فجرا لجاز ذلك توسعة في المعنى فالجر إذاً أوسع استعمالاً وأكثر دلالة على التعليل من كون المفعول له منصوباً.

الخامس: قد رأينا من شروط المفعول له المنصوب أن يكون فاعل العلة والفعل المعلّل واحداً في الغالب، ما لم يأت دليل بخلاف ذلك، ولكن عند جر السبب بحرف مناسب فإن الفاعلية في المعلّل والمعلّل قد تتحد، وقد يكون الفاعلان متغايرين، وقد مرت بنا شواهد كثيرة من التعليل المتحد الفاعل في حال كون السبب منصوباً.

وأما في مثل قولنا: صدقتك الوعد حفاظاً على العهد، وصدقتك الوعد لحفاظ على العهد، فإن الفاعل في الأولى واحد في (الصدق والحفاظ)، أما في فاعل (الصدق) في الثانية فقد يكون غير فاعل (الحفاظ) إذ قد تأتي من (حفاظ) غيري⁽¹⁰⁰⁾.

على أن الأصل في النصب هو الاتحاد في الفاعل إذا لم يقم دليل على الاختلاف، أما الجر فيحتمل المخالفة ابتداءً، وقد يختلف الفاعلان في النصب إلا أنه لا بد من قرينة لاختلافهما، بخلاف الجر الذي يدل وجوده على احتمال اختلاف الفاعلين أصلاً، كما في قوله تعالى: ﴿طه مَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ إِلَّا نَذْكُرُهُ لِمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: 1 - 3]، فقد جر (تشقى) باللام لاختلاف الفاعل أي فاعل الفعل المعلّل (ما أنزلنا) وفاعل المفعول له المعلّل (تشقى)⁽¹⁰¹⁾.

(99) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/316، الميزان في تفسير القرآن 17/210.

(100) ينظر معاني النحو 2/661.

(101) ينظر البحر المحيط 6/224.

نظرة إجمالية في خصائص المفعول له (المصدر):

المفعول له (المصدر) يفيد التعليل وهو على تقدير اللام، إلا أن النحويين اختلفوا في عامل نصبه.

فمنهم من يجعل عامل نصب المفعول له فعلاً محذوفاً من لفظ المصدر، فيكون إعرابه كإعراب المفعول المطلق كما ذهب إليه الزجاج في (معاني القرآن)⁽¹⁰²⁾، ويرى الرضي: أن المفعول لأجله هو المفعول المطلق عند الزجاج. وإلى ذلك ذهب الكوفيون إلا أنهم جعلوا ناصبه الفعل المقدم عليه⁽¹⁰³⁾.

ويرى الجرمي أن ما يسمى بـ (المفعول له) إنما هو مصدر واقع حالاً فيلزم عنده تنكيره، خلافاً لما يراه أبو حيان من أن وقوع المصدر حالاً لا ينقاس عليه ولو كان نكرة⁽¹⁰⁴⁾. ويذهب البصريون إلى أن الذي يعمل النصب في المفعول له (المصدر) هو الفعل الذي قبله بنزع الخافض على تقدير لام العلة، وهو مذهب سيبويه⁽¹⁰⁵⁾. وهو الأقرب إلى طبيعة اللغة⁽¹⁰⁶⁾، ولأن الزجاج قد جَوَّز ذلك في بعض المواضع من كتابه وكذلك الأنباري⁽¹⁰⁷⁾.

من ذلك يتبين أن النحويين لم يتفقوا على إعراب (المصدر) مفعولاً له ولو اجتمعت فيه شروطه، فليس هناك أساليب معينة يجب إعرابها مفعولاً له، ولذلك تعدد إعرابه، فهو: بين المفعول له والمفعول المطلق والحال أو جواز الثلاثة.

(102) ينظر معاني القرآن للزجاج 63/1، 148، 115/2، 323، 426، 445.

(103) ينظر شرح الرضي على الكافية 508/1.

(104) ينظر البحر المحيط 348/1، 119/2، 248/3، 382/5.

(105) ينظر كتاب سيبويه 369/1.

(106) ينظر معاني النحو 651/2.

(107) ينظر معاني القرآن للزجاج 519/2، البيان في غريب إعراب القرآن 61/1.

والفعل المَعْلَل لا يقتضي إلا مفعولاً له واحداً ولا يتكرر إلا بالعطف أو البدل، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّمَعْدَدُوا﴾ [البقرة: 231]، نصب (ضراراً) على الحال أو المفعول لأجله، فإن كان مفعولاً له تعلقت اللام به في (لتعتدوا) وبذلك يصبح علة للعلة، كما تقول: أستغفر الله اعترافاً بذنبي ليتوب علي، ولا يجوز تعلق لام المفعول له بـ (لا تمسكوهن) في الآية لأن الفعل لا يقتضي مفعولين إلا بالعطف أو البدل⁽¹⁰⁸⁾. ومثال البدل قوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: 38]، إذ كان (الجزاء) هو (النكال) فذلك عن طريق البدل كما يرى أبو حيان خلافاً للزمخشري والزجاج اللذين جعلاهما مفعولين له⁽¹⁰⁹⁾. وجوز المفعولية له والبدلية فيهما العكبري⁽¹¹⁰⁾. أما إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين له إلا بواسطة حرف العطف كما في قوله تعالى: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبَالَ وَالْحَمِيرَ لِرَّكْبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: 8]، إذ عطف (زينة) مفعولاً له على المفعول له (لتركبوها)⁽¹¹¹⁾.

وقد تبين أن فقد بعض شروط المفعول له (المصدر) يوجب جره بحرف سبب مناسب، وأن ما بعد فاء الجواب لا ينصب المفعول له، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ أَبْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ [الإسراء: 28]، فقد ذهب الزمخشري إلى تعلق (ابتغاء) بجواب الشرط مقدماً عليه أو بالشرط، وذلك لا يجوز لأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل في ما قبله، كما لا يجوز في قولك: إن يقيم فاضرب خالداً، أن تقول: إن يقيم خالداً فاضرب⁽¹¹²⁾.

(108) ينظر البحر المحيط 2/ 208، التحرير والتنوير 2/ 423.

(109) ينظر الكشف 1/ 612، البحر المحيط 3/ 84.

(110) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 436.

(111) ينظر معاني القرآن للفراء 2/ 97، إعراب القرآن للنحاس 2/ 392.

(112) ينظر الكشف 2/ 446، البحر المحيط 6/ 30.

وعليه فـ (ابتغاء) إما أن يعرب حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً له، عامله الفعل (ترجوها) والله أعلم.

كما نجد أن ما قبل (إلا) لا يعمل في المفعول له، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا مَا مُنْذِرُونَ﴾ (208) ذَكَرْنَاهُ وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ (209) [الشعراء: 208 - 209]، (ذكرى) عند الفراء في موضع نصب على المصدر⁽¹¹³⁾، وهي عند الزمخشري متعلقة بـ (أهلكنا) مفعول له، والمعنى: وما أهلكنا من قرية ظالمين إلا بعد أن ألزمناهم الحجة بإرسال المندرين إليهم لتكون تذكراً وعبرة لغيرهم⁽¹¹⁴⁾. والذي عليه الجمهور أن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً له، والمفعول له ليس واحداً من هذه الثلاثة، فلا يجوز أن يتعلق بـ (أهلكنا) وقد أجاز ذلك الكسائي والأخفش⁽¹¹⁵⁾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: 213]، وقوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَعْدُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران: 19]، وقوله: ﴿وَمَا نَفَرَقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَعْدُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 14]، (بغياً) في الآيات الثلاث مفعول له عامله محذوف، لأن ما قبل (إلا) لا يعمل إلا في المستثنى أو المستثنى منه أو التابع لهما، وليس المفعول له هنا واحداً من هؤلاء الثلاثة⁽¹¹⁶⁾.

ثم إن الفصل بأجنبي بين المعلن والمعلل يمنع عمل الفعل المعلن في المفعول له قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾

(113) ينظر معاني القرآن للفراء 2/ 284.

(114) ينظر الكشف 3/ 130.

(115) ينظر البحر المحيط 7/ 45.

(116) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 195، التبيان في إعراب القرآن 1/ 171، 248.

[البقرة: 224]، (أن تبروا) مفعول لأجله وهو علة للنهي، أي إنما نهيتكم لتكونوا أبراراً أتقياء مصلحين⁽¹¹⁷⁾، ولا يجوز أن يتعلق المفعول له هنا بالفعل (تجعلوا) أو بـ (عرضة) لأن الفصل بين المفعول له وعامله بأجنبي يمنع العمل في المفعول له⁽¹¹⁸⁾، والذي يبدو أن (أن تبروا) في موضع نصب بنزع الخافض والعامل فيه قوله (لأيمانكم)، والتقدير: لإقسامكم على أن تبروا⁽¹¹⁹⁾.

المبحث الثاني

التعليل بالمصدر المؤول

(المصدر المؤول) أصله جملة تامة، أما (المصدر الصريح) فهو كلمة، ومن هنا قد يقع المصدر المؤول في مواطن لا يقع فيها المصدر الصريح لاختلاف بينهما في المعنى والاستعمال كما يقع العكس وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر⁽¹²⁰⁾.

وفي العربية حروف تسمى الحروف المصدرية وهي: (أن، ما، لو، كي، أن) ووظيفة الحرف المصدرية إيقاع الجملة موقع المفرد فتوقعها فاعلاً ومبتدأ ومفعولاً به ومضافاً إليه ومجرورة بحرف الجر وغير ذلك⁽¹²¹⁾. وهذه الأحرف ليست متطابقة من حيث الوظيفة بل إن لكل حرف معنى ووظيفة قد يختلف عن الآخر.

وقد تأتي المصادر المؤولة دالة على العلة والسبب جاء في المقتضب:

(117) ينظر التحرير والتنوير 2/ 379.

(118) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق3/ ج2/ 637.

(119) ينظر الكشف 1/ 363، البحر المحيط 2/ 177-179.

(120) ينظر معاني النحو 3/ 141.

(121) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 477.

إنها تكون علة لوقوع الشيء⁽¹²²⁾. وإليك تفصيل التعليل بالمصدر المؤول.

التعليل بالمصدر المؤول من (أن والفعل) والتعليل بـ (أن):

(أن) حرف مصدري تدخل على الجمل الفعلية وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً أو مضارعاً أو أمراً نحو: سرتني أن نجحت، يفرحني أن تفوز، أوصيته أن حافظ على الصلاة. و (أن) المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع وتعمل فيه ظاهرة ومضمرة. وأما (أن) المخففة من الثقل فهي التي تنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر، كأصلها (إن) المشددة، غير أن اسمها منوي لا يبرز إلا في ضرورة، ونقل عن البصريين جواز بروزه في غير ضرورة، ولا يلزم كون اسمها ضمير شأن خلافاً لابن الحاجب، قال تعالى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصفافات: 104، 105]، فقد قال سيبويه: أنك يا إبراهيم قد صدقت⁽¹²³⁾.

وتأتي (أن) المصدرية لمعان منها: أنها تأتي مفسرة في الكلام بمعنى (أي)، وبمعنى الظرفية (إذ) وبمعنى الشرط الذي يفيد الجزاء كأختها المكسورة الهمزة (إن) والمعنيان الأخيران عند الكوفيين كما أن من معانيها التعليل⁽¹²⁴⁾، وهو ما نفصل فيه القول إن شاء الله.

لقد سبق الحديث عن مجيء المصدر الصريح مفعولاً له. إذ تقدر معه اللام المعللة، ونجد أن المصدر المؤول من (أن والفعل) يأتي مفيداً التعليل كذلك عندما تقدر معه اللام. ففي قولك: أعوذ بالله أن أضل، أي: لأن، وقولك: لا تدع مع الله أحداً أن تكون من المشركين، أي: لأن تكون أو

(122) المقنضب 214/3.

(123) كتاب سيبويه 480/1، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 205/1، الجنى الداني 236، شرح التصريح 232/1.

(124) ينظر معاني الحروف 37، مغني اللبيب 24/1، جواهر الأدب 240.

من أجل أن تكون، فاللام ونحوها من حروف الجر المعللة قد حذفت مع (أن) لجعلها بمنزلة المصدر⁽¹²⁵⁾. كما في قولنا: تركت قول الزور خشية غضب الله، أي لخشية غضب الله.

والمصدر المؤول إذا جاء مفيداً للتعليل فهو مفعول له عند النحويين، كما في قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾ [النساء: 176]، ف (أن) تضلوا) مصدر مؤول في موضع نصب مفعول له، بتقدير: لئلا تضلوا ونحوه كثير على مذهب الكوفيين⁽¹²⁶⁾، ومذهب البصريين أن ذلك على حذف مضاف، أي: كراهة أن تضلوا⁽¹²⁷⁾. فهو (تعليل لـ (يبين) حذفت منه اللام، وحذف الجار مع (أن) شائع. والمقصود التعليل بنفي الضلال لا لوقوعه لأن البيان ينافي التضليل، فحذفت لا النافية⁽¹²⁸⁾.

والمصدر المؤول من (أن والفعل) المفيد للتعليل كثير ورود في القرآن الكريم، و (أن) في هذا المصدر قد تكون داخلية على فعل ماض أو على فعل مضارع، والتعليل في الماضي تعليل بالسبب، وأما في المضارع فقد يكون تعليلًا بالسبب أو بالغرض.

ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبراهيمَ فِي رِيهٍ أَنِ ءَاتَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة: 258]، نجد أن زمن الفعل المعلل قد جاء ماضياً، وهو كذلك بالنسبة إلى الفعل المعلل والذي هو متقدم عليه، وما دام الأمر كذلك فإنه لا يصلح أن يكون التعليل بالغرض فإن إتيان الملك في دلالة على العلة قد جاء على معنيين: أحدهما: أن الدافع لهذا الكافر على المحاجة هو إيتاؤه الملك، والذي أبطره وأورثه العجب والكبر والطغيان، فحاج لذلك. الآخر:

(125) ينظر كتاب سيبويه 476/1.

(126) ينظر معاني القرآن للفراء 327/2، الجنى الداني 242.

(127) ينظر البحر المحيط 3/ 408-409، مغني اللبيب 35/1، البرهان للزركشي 228/4.

(128) التحرير والتنوير 67/6.

عكس ما هو مطلوب منه من وجوب الشكر لله تعالى على إيتائه الملك، فوضع (المحاجة) بدلاً من الاعتراف بالفضل⁽¹²⁹⁾. وعليه فإن (أن آتاه الله) تعليل حذفته منه لام التعليل وهو تعليل لما تضمنه الفعل المعلن (حاج). من الإقدام على هذا الغلط العظيم بسبب العجب، فهو تعليل محض وليس علة غائية مقصودة للمحاج من حجاجه كما جَوَزَ الزمخشري مدعيّاً أنه حاجٌّ لأجل أن آتاه الله الملك⁽¹³⁰⁾.

أما على المعنى الثاني فهو أنه (حاج) لأجله شكراً له على طريقة العكس كقولك: عاديتني لأنني أحسنت إليك⁽¹³¹⁾. تريد أنه عكس ما كان يجب عليه من النصرة والموالة لأجل الإحسان، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: 82]، فبدلاً من التصديق والإيمان شكراً على ما رزقكم فإنكم كذبتُم. وعلى كلا المعنيين فإن (المحاجة) تسبب من الإيتاء، والسبب لا بد أن يسبق المسبب، فإن إيتاء الملك (وهو السبب) سابق للمحاجة (وهو المسبب) في الوجود. وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَنْفَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطِيئَتَنَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: 51]، (أن كنا) أي: لأن كنا، وهو تعليل لنفي الضير في قوله في الآية قبلها ﴿قَالُوا لَا صَبْرٌ﴾، أو تعليل للعلة المتقدمة في الآية ﴿وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقِلُونَ﴾⁽¹³²⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ [العلق: 6، 7]، (أن رآه) تعليل للطغيان على تقدير حرف يفيد التعليل، فـ (أن) هنا تكون علة لوقوع الشيء، وهي في هذه الآيات جاءت مع الفعل الماضي بدلاً من (كي) أو (اللام) والذين لا يباشران الفعل الماضي.

وعلى هذا يفيد دخول (أن) على الفعل الماضي تعليلًا بالسبب،

(129) ينظر البحر المحيط 287/2.

(130) ينظر الكشاف 388/1، التحرير والتنوير 32/3.

(131) ينظر تفسير البضاوي 136/1.

(132) ينظر تفسير البضاوي 155/2.

وعندئذ يكون المصدر المؤول في موضع المفعول له، وهو على تقدير اللام، إذ يقدر البصريون اسماً محذوفاً هو (المفعول له) في الأصل مضافاً إلى المصدر المؤول، وقدره بـ (مخافة) أو (كراهة) أو غير ذلك مما يستقيم به المعنى، وبذلك يكون المسبب غير مراد (فهو المخوف منه والأمر المحذور)⁽¹³³⁾. والكوفيون يقدر (أن) بمعنى (لثلاً). إذ أن (أن والفعل) عندما يدلان على العلة قد تكون هذه العلة أمراً لا يراد تحقيقه من إيقاع الفعل، بل العكس هو المطلوب كما رأينا في الآيات التي أوردناها آنفاً، وهو نفي في المعنى، وقد تكون العلة مطلوبة ومرغوباً فيها، أي غرضاً من التعليل، فتقدر اللام قبل (أن) وتضم بعدها (لا)⁽¹³⁴⁾.

والتعليل يكون حاصلًا بالمصدر المؤول من (أن المصدرية والفعل) الذي أقيم مقام المفعول له المحذوف (كراهة أو مخافة) عند البصريين، ويكون تعليلًا بالسبب أو بالغرض بحسب دلالة المعنى. ويكون حاصلًا بـ (أن) نفسها، إذ إنها تكون بمعنى (لثلاً) فتحمل معنى اللام وهو التعليل وتحمل معنى (لا) وهو النفي، وهذا عند الكوفيين⁽¹³⁵⁾، ويفهم منه التعليل بالغرض، إلا أن المعنى يكون نفيًا لكون معنى الفعل بعد (أن) هو معكوس ما يتسبب عن الفعل قبلها، فيصبح الغرض مما قبلها نفي حصول العلة بعدها.

ومن الباحثين من يميل إلى رأي الكوفيين لأن الغرض من ذكر (أن والفعل) في الجملة هو التعليل، وهذا مفهوم من ظهور (أن) وهو قريب بخلاف تكلف تقدير (مفعول له) محذوف، وقد يكون بلام مقدرة في المصدر المقدر المحذوف⁽¹³⁶⁾. لكن ذلك مرجوح عندي لأنهم أي

(133) ينظر الأزهية 64، 70، رصف المباني 117-118 الجنى الداني 242.

(134) ينظر رصف المباني 117-118، الجنى الداني 242، البرهان للزركشي 97/3.

(135) ينظر مغني اللبيب 1/ 35-36.

(136) ينظر أسلوب التعليل 119.

(الكوفيون) قد تأولوا تقدير اللام قبل (أن) والنفي بعدها، فيكون ذلك تعسفاً⁽¹³⁷⁾ أكثر مما ذهب إليه البصريون، ثم إذا كان بالإمكان تقدير حرف يفيد التعليل في قسم من الشواهد القرآنية التي ذكرنا، وكما في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ص: 4]، فقد يمتنع في قسم آخر تقدير هذه اللام كما في قوله تعالى: ﴿أَنْقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: 28]، فلا يصح هنا إبدال (كي) أو (اللام) بـ (أن) لأن المعنى لا يصح بقولنا: أنقتلون رجلاً كي يقول ربي الله أو ليقول ربي الله، واللام عندهم على تقدير (أن) فمعنى الآية على هذا التقدير: أنقتلونه لأنه يقول ربي الله، ومعناها بـ (اللام) أو بـ (كي): أنقتلونه حتى يقولها، وبذا يتضح أن معناها بـ (أن) المصدرية أنه يقولها، ومعناها بتقدير (اللام) أو (كي) أنه لا يقولها⁽¹³⁸⁾.

وبذلك يتبين أن ذكر (أن) يؤدي معنى لا يؤديه حذفها وإبدال غيرها بها. فاللام وإن كانت على تقدير (أن) فإن حذف (أن) والمجيء باللام يغير المعنى كما يبدو واضحاً في مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: 25، الإسراء: 46]، فلا يجوز تقدير اللام فلا يقال: لأن يفقهوه أو ليفقهوه، إذ ليس هذا هو المقصود ولا يصح به المعنى و (أن) يفقهوه) مفعول لأجله تقديره: كراهة أو مخافة أن يفقهوه، فحذف المضاف (كراهة أو مخافة) وأقيم المصدر المؤول الدال على التعليل⁽¹³⁹⁾.

ودخول (أن) على الفعل المضارع في مثل هذه الآيات أفاد التعليل بالسبب، ومن الملاحظ في التعليل بالسبب أن السبب لا بد أن يسبق المسبب، فإن القول أسبق من القتل في الوجود في قوله تعالى: ﴿أَنْقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ﴾ وعدم الفقه أسبق من جعل الأكنة في ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً

(137) ينظر مغني اللبيب 35/1.

(138) ينظر معاني النحو 149/3.

(139) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 317/1، التبيان في إعراب القرآن 488/1، 823/2.

أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴿١﴾ وكذلك بسبب إيمان المؤمنين إخراج الرسول وإياهم في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: 1]، كما نجد أن (أن) في إفادتها التعليل بالسبب بدخولها على المضارع ليست كـ (أن) المفيدة للتعليل بالغرض كما سيأتي.

فهي في تعليلها بالسبب لا تنص على استقبال الفعل بعدها، وإنما تصرفه لزمان الاستقبال غالباً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 229]، كأنه قيل: ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهم شيئاً بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله، والخوف توقع حصول ما تكرهه النفس، ويطلق على أثره وهو السعي في مرضاة المخوف منه وامتنال أوامره، لأن عدم إقامة حدود الله مما يخافه المؤمن⁽¹⁴⁰⁾، فإن مخافة (ألا يقيما حدود الله) هو الذي يحل لكم به الأخذ، ويكون حرف التعليل قد حذف مع (أن) وهو جائز فصيح⁽¹⁴¹⁾، فـ (إلا أن يخافا) في المستقبل وإن لم ينص عليه.

وقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ﴾ [هود: 12]، (أن يقولوا) كراهة أن يقولوا أو لئلا يقولوا أو بأن يقولوا ثلاثة أقوال⁽¹⁴²⁾، فالقول منهم ليس تنصيصاً على الاستقبال بل هو يفيد الحال وما قبل الحال أيضاً، لأن هذا القول صدر منهم قبل نزول الآية وهو مستمر مدة تكذيبهم بالنبي ﷺ. وقوله تعالى: ﴿وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسٍ أَنْ تَبِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: 15]، فإن (أن تبيد) يشمل الزمان المتطاوّل الممتد من قبل خلق الإنسان على الأرض إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، وليس فيه تنصيص على الاستقبال كما هو بين، وهذا كقوله

(140) ينظر التحرير والتنوير 409/2.

(141) ينظر البحر المحيط 197/2.

(142) ينظر البحر المحيط 207/5.

تعالى: ﴿يُعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا﴾ [النور: 17]، فقلوله (أن تعودوا) غير متخصص بالاستقبال، بل هو يشمل الحال والاستمرار عليه ما دامت على الأرض حياة.

وفي قوله ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِإِيدِيَّ﴾ [ص: 75]، فهو لم يسجد في الماضي بل إنه يفيد الحال الدال على الاستمرار والذي يكون منه الاستقبال، ومما تقدم من الشواهد الكريمة يتبين أن دخول (أن) على الفعل المضارع دل على الاستقبال ضمناً لا تنصيصاً⁽¹⁴³⁾ في إفادتها التعليل بالسبب.

والتعليل بالغرض من (أن والفعل المضارع) تكون فيه (أن) مصدرية، والغرض يكون مستقبلاً في الغالب بالنظر إلى الفعل المعلن، إذ نجد في المفعول له (المصدر المؤول) التنصيص على الاستقبال، نحو قولنا: إنما استشارك أن تنصحه، وقولنا: قصدت الدرس أن أتعلم، فالنصيحة والتعلم غرضان للاستشارة وقصد الدرس، وهما مستقبلاان بالنظر إلى المسبب، ويجوز هنا تقدير (اللام) أو (كي) فنقول: إنما استشارك لتنصحه أو كي تنصحه، وقصدت الدرس لأتعلم أي كي أتعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ [النساء: 135]، (أن تعدلوا) إما أن يكون من العدل وهو القسط، أو من العدول وهو الميل والانحراف عن الحق، وعلى المعنيين فهو مفعول له على تقدير (ألا تعدلوا) فحذف (لا) أي: لا تتبعوا الهوى في ترك العدل، أو أن يكون المعنى: لا تتبعوا الهوى لتعدلوا، أي لتكونوا عدولاً في عدم اتباع الهوى⁽¹⁴⁴⁾. وإذا قدر المعنى هنا كراهة أن

(143) ينظر معاني النحو 3/ 151.

(144) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 397، البحر المحیط 3/ 370.

تعدلوا بين الناس أو إرادة أن تعدلوا عن الحق، فهذا تعليل لاتباع الهوى لا للنهي عنه⁽¹⁴⁵⁾. لكن الراجح والله أعلم أن المعنى: لا تتبعوا الهوى لتعدلوا أو كي تعدلوا بين الناس، فيكون هذا تعليلًا للنهي عن إاتباع الهوى، وهو ما ذهب إليه أبو حيان كما رأينا. وعلى قول الرازي (أتركوا متابعة الهوى حتى تصيروا موصوفين بصفة العدل، وتحقيق الكلام أن العدل عبارة عن ترك متابعة الهوى، ومن ترك أحد النقيضين فقط حصل له الآخر، فتقدير الآية: فلا تتبعوا الهوى لأجل أن تعدلوا، يعني أتركوا متابعة الهوى لأجل أن تعدلوا)⁽¹⁴⁶⁾.

وقوله تعالى: ﴿جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: 19]، (أن تقولوا: مصدر مؤول في موضع نصب مفعول له ومعناه: كي لا تقولوا ما جاءنا من بشير⁽¹⁴⁷⁾). فكان قوله (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ) تعليلًا لمجيء الرسول ﷺ إليهم، ومتعلقًا بفعل (ما جاءنا) ووجب تقدير لام التعليل قبل (أن)، وهو تقدير يقتضيه المعنى⁽¹⁴⁸⁾، غير أن معنى الآية يشكل بأن علة إرسال الرسول إليهم هو انتفاء أن يقولوا ﴿مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ﴾، لا إثباته كما هو معلوم ولذا ينبغي أن يكون التقدير والله أعلم: أن لا تقولوا ما جاءنا من بشير، أي كراهية أو مخافة أن تقولوا⁽¹⁴⁹⁾، وقد جاء في القرآن نظائر لهذه الآية وفي شعر العرب كقول عمرو بن كلثوم:

فعلجلنا القرى أن تشتمونا⁽¹⁵⁰⁾

(145) ينظر الكشف 1/ 570.

(146) ينظر تفسير الرازي 11/ 74.

(147) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 303.

(148) ينظر التحرير والتنوير 6/ 159.

(149) ينظر تفسير البضاوي 1/ 261.

(150) ينظر ينظر التحرير والتنوير 6/ 159.

أراد: أن لا تشتمونا.

مما تقدم نستنتج أن (أن) تدخل على الفعل الماضي فيتكون منهما مصدر مؤول يفيد التعليل بالسبب إذا جاء في موضع المفعول له في السياق. وعند دخولها على الفعل المضارع يكون المصدر المؤول منهما في معنى المفعول له على ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون ما بعدها متسبباً من معكوس ما قبلها وهو تعليل بالغرض على ما يراه الكوفيون، والتعليل حاصل بـ (أن) إذ يقدرونها بمعنى (لئلا) وهي عندهم ليست مصدرية، وقلنا بعدم أرجحية هذا الرأي، بل الرأي هو ما ذهب إليه البصريون من أن التعليل يكون بالسبب و (أن) فيه مصدرية.

الثاني: أن لا يكون بعدها معكوس ما يتسبب مما قبلها، وهو بذلك إما أن يكون مستقبلاً محضاً أي منصوفاً عليه، فيكون التعليل بالمصدر المؤول، وهو تعليل بالغرض، أو أن يكون غير ذلك، وعندئذ فالتعليل حاصل بـ (أن) وهو تعليل بالسبب.

الثالث: أن يكون ما بعدها علة مركبة، وبذلك تفيد (أن) تعليلاً بالغرض.

والفعل المضارع يصح دخول لام التعليل عليه بوجود (أن) أو عدمها، إلا أن هناك فرقاً في المعنى كما رأينا، ولذا تفيد اللام التعليل مع المضارع بخلاف الفعل الماضي، إذ لا يمكن دخول اللام عليه من غير ذكر (أن). إذ يسبك من (أن والفعل الماضي) مصدر مؤول دال على الحدوث في الماضي بحسب ما دل عليه الفعل قبل السبك من الحدث بالزمن الماضي، فدخل (أن) على الماضي لم يغيره، وبذا يكون التعليل بالسبب، أما دخول (أن) على المضارع فتمحضه للاستقبال أو تدل على الحال والاستمرار، فتفيد التعليل بالغرض أو بالسبب بحسب المعنى في السياق.

كما تدخل (أن) على فعل الأمر فتفيد تعليلًا بالغرض، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: 111]، يجوز أن تكون (أن) مصدرية ويجوز أن تكون مفسرة⁽¹⁵¹⁾، فإن كانت مصدرية فتكون مع فعل الأمر مصدرًا مؤولاً في موضع نصب بـ (أوحيت) مفعولاً له أفاد التعليل بالغرض، وكأن الوحي بالدعوة إلى الإيمان لم يكن إلا لأجل الحواريين⁽¹⁵²⁾. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْزَلْتُ سُورَةَ أَنْ آمِنُوا بِاللَّهِ وَجَنِّهْدُوا مَعَ رَسُولِي﴾ [التوبة: 86]، فـ (أن) أفادت التعليل بدخولها على فعل الأمر (آمنوا). إذ يقدر حرف تعليل مناسب كالباء وغيره، كما في قولك: قلت لهم بأن استعدوا، فـ (أن آمنوا) في موضع نصب، أي بأن آمنوا⁽¹⁵³⁾.

التعليل بالمصدر المؤول من (ما والفعل)

والفرق بينه وبين التعليل بـ (أن والفعل):

تدخل (ما المصدرية) على الفعل الماضي والمضارع فينسبك من هذا التركيب مصدر مؤول قد يفيد تعليلًا بحسب المعنى ودلالة السياق، غير أن هذه المصادر المؤولة من (ما والفعل) ينبغي أن تكون مسبقة بحرف تعليل مناسب، ولا يمكن إفادة التعليل عن طريق المصدر المؤول من (ما والفعل) من غير حرف التعليل هذا، بخلاف ما رأيناه في المصدر المؤول المسبوك من (أن والفعل)، فقد تبين لنا أن (أن) تستعمل للتعليل وهي تقوم مقام حرف التعليل مع الأفعال الماضية نحو قوله تعالى: ﴿وَنَخْرُ الْجَبَالُ هَذَا أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: 90، 91]، بل إنها حيث وردت للتعليل في القرآن الكريم لم يذكر معها حرف التعليل إلا في بعض المواضع مع الفعل المضارع فقط، نحو قوله تعالى: ﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة:

(151) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 472، تفسير البياضوي 288/ 1.

(152) ينظر التحرير والتنوير 7/ 103.

(153) إعراب القرآن للنحاس 2/ 229.

[150]، ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: 165].

غير أن (ما) المصدرية وردت مفيدة التعليل أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، وقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصُفُونَ﴾ [الأنعام: 100]، وقوله تعالى: ﴿أَنْهَلِكُنَّ إِمَآةً لِّلْمُتَلَبِّطِينَ﴾ [الأعراف: 173]، والملاحظ أن حرف تعليل مناسب قد سبق المصادر المؤولة من (ما والفعل) في جميع هذه الآيات وغيرها.

فلا بد والحال هذه أن يكون هناك فرق في معنى التعليل بالمصادر المؤولة من (أن والفعل) و (ما والفعل) وإن بدا ثمة تطابق في الدلالة بين هذه المصادر في التعليل كما زعم بعض المستشرقين المتطفلين على لغة التنزيل المعجز⁽¹⁵⁴⁾.

وأوجه الاختلاف بين (ما) و (أن) المصدريتين إذا أفادتتا تعليلاً بشكل خاص تبرز أول ما تبرز في صيغة المصدر المؤول من كل منهما، إذ يفيد المفعول له من (أن والفعل) التعليل من غير حاجة إلى ذكر حرف السبب في الأغلب الأعم كما مر آنفاً، في حين لا يفيد المفعول له من (ما والفعل) التعليل إلا بذكر حرف سبب مناسب كما أن المعنى يختلف بين استعمال (ما) و (أن) المصدريتين، بحسب الورد.

ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾ إذ

(154) ذكر برجشتراسر في كتابه التطور النحوي 126 أن (أَنْ، أُنْ، مَا) تتطابق في كثير مما ورد في القرآن الكريم مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا﴾ [البقرة: 61]، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ مَغْرِباً نِعْمَةٌ...﴾ [الأنفال: 53]، وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ النَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ [يوسف: 100]، حيث يرى أن المعاني فيها متطابقة. (ينظر معاني النحو

يصح تأويل (مما قضيت) بمصدر صريح فنقول: ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من قضائك، إذ أفاد تعليلاً بالحرف (من) والمصدر بعده، غير أنه لا يحسن وضع (أن) مكان (ما) فلا نقول: ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من أن قضيت. لأن المعنى سيكون عند ذلك: عليهم ألا يجدوا في أنفسهم ضيقاً وحرجاً من كونك تقضي أو من مبدأ أنك تقضي، ومعلوم أن ليس ذلك هو المقصود، بل المقصود: أن عليهم أن يرضوا بما يقضي لا من مجرد أنه يقضي، فيكون مصدر (ما) مخصوصاً، في حين يفيد مصدر (أن) أن يكون لإرادة الحدث⁽¹⁵⁵⁾ المجرد.

وفي قوله تعالى: ﴿سُبْحَنُكَ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [الأنعام: 100]، يصح تأويل (عما يصفون) بـ: عن وصفهم، فيكون المقصود تنزيه الله تعالى عن الوصف الباطل والصفات التي لا تليق به لأن معنى التسييح الإبعاد عن النقص والمقام يقتضي كونه في العلو، أي تباعد أمر علوه إلى ما لا حد له ولا انتهاء⁽¹⁵⁶⁾، ولكن لو أبدلنا (أن) بـ (ما) وقيل: (سبحانه وتعالى عن أن يصفوا)، لكان المعنى تنزيه الله عن مجرد الوصف، وليس المراد ذلك، فتبين ما في ذلك من الفرق في المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفْتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: 173]، فالمعنى: أو تؤاخذ فتهلكنا بفعل المبطلين من آبائنا المضلين⁽¹⁵⁷⁾ ولا يصح إبدال (أن) بـ (ما) فلا يقال: أفتهلكنا بأن فعل المبطلون، فإن دلالة المصدر بـ (ما) حدث مخصوص، وهو المؤدي إلى الإهلاك، أما بـ (أن) فيكون المعنى: أتهلكنا لأن المبطلين فعلوا ذلك ولا ندري فعلهم. فالمصدر بـ (ما) مخصوص معلوم بخلاف مصدر (أن).

(155) ينظر تفسير البيضاوي 222/1، معاني النحو 3/ 154-155.

(156) ينظر نظم الدرر 2/ 689.

(157) ينظر التنوير الأذهان 1/ 583.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [المؤمنون: 111]، فإن جزاءهم بسبب صبرهم، و (ما) مصدرية⁽¹⁵⁸⁾ ولو قيل: إني جزيتهم اليوم بأن صبروا، فيحتمل الجزاء بسبب الصبر أو الجزاء بأن جعلهم من الصابرين، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: 73]، فالمقصود به نسيان مخصوص، وهو نسيان العهد المعلوم الذي كان بينهما، ولو قال: لا تؤاخذني بأن نسيت، لتبادر إلى الذهن معنى آخر، هو أن المؤاخظة كانت بمبدأ النسيان، أي: أخذُهُ لكونه نسي، أي لمجرد حصول النسيان عنده وليس ذلك هو المقصود.

وبذلك تتضح دقة التعبير القرآني وبلاغته العجيبة في الدلالة على المعنى المطلوب من غير التباس بغيره.

التعليل بالمصدر المؤول من (كي والفعل):

معلوم أن (كي) من حروف المعاني، وهي من الحروف المصدرية الناصبة للفعل المضارع بمنزلة (أن) ومعناها: العلة لوقوع الشيء، كقولك: جئت كي أراك، فهي جواب لقولك: لم فعلت كذا؟ فتقول: كي يكون كذا. وهي للعاقبة كاللام⁽¹⁵⁹⁾.

و (كي) المصدرية الداخلة على الفعل المضارع المنصوب بعدها تفيد التعليل بتقدير اللام قبلها عند بعضهم⁽¹⁶⁰⁾، فإذا قلت: أمرنا الله بالسلام كي يحب بعضنا بعضاً، فيكون التقدير: أمرنا الله بالسلام لكي يحب بعضنا بعضاً. إلا أن (كي) نفسها للتعليل واللام تزيدها تأكيداً. يراجع موضوع التعليل بـ (كي) من هذا البحث.

(158) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 189.

(159) ينظر مغني اللبيب 1/ 182.

(160) ينظر معاني النحو 3/ 157.

التعليل بالمصدر المؤول من (أنّ واسمها وخبرها) والتعليل بـ (أنّ):

(أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون ثلاثية الوضع، وهي من الحروف المشبهة بالفعل، تدخل على الجمل الإسمية فت نصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها، هذا عند البصريين، وقال الكوفيون: إن الخبر باق على رفعه، والأولى ما يراه البصريون، لأنه لو جاز بقاء الخبر على ما كان عليه لجاز بقاء المبتدأ على الرفع كذلك⁽¹⁶¹⁾.

وتصرف (أنّ) المفتوحة الهمزة تصرف المصدر في كونها فاعلة ومفعولة ومجرورة، ولا تكون مبتدأة في اللفظ كما يكون المصدر الصريح، فلا تقع في صدر الكلام أبداً، فهي موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر⁽¹⁶²⁾.

والمصدر المؤول من (أن ومعموليهما) ورد في كتاب الله تعالى مفيداً التعليل، كما رأينا ذلك في المصدر الصريح والمصدر المؤول من (أن وما وكي وموصولاتها).

وهذا التعليل على تقدير اللام أو حرف تعليل مناسب، إذ يكون موضع المصدر المؤول من (أن وصلتها) موضع المفعول له، قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿وَلَئِنْ هَدَيْتُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: 52]، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال: ونظيرها ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [قریش: 1]، لأنه إنما هو لذلك (فليعبدوا) فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من (لايلاف) كان نصباً⁽¹⁶³⁾. وقراءة (أن

(161) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 445/1، المغني في النحو: تأليف الإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي، 3/ 148-149.

(162) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 472/1، الجنى الداني 387، مغني اللبيب 31/1، 40.

(163) كتاب سيبويه 464/1.

بفتح الهمزة وتشديد النون في الآية هي قراءة جميع القراء ما عدا الكوفيين الذين قرأوا بكسر الهمزة على الابتداء والقطع بما قبله⁽¹⁶⁴⁾، وخفف النون على إرادة التشديد ابن عامر⁽¹⁶⁵⁾ وحده بقراءة الفتح⁽¹⁶⁶⁾. فعلى قراءة فتح الهمزة فيه ثلاثة أوجه: الأول ما ذكره سيبويه، والثاني: العطف على ما قبله تقديره: إني بما تعملون عليم وبأن هذه أمتكم، والثالث أن يقدر حذف أي واعلموا أن هذه أمتكم⁽¹⁶⁷⁾، فهي على قراءة الفتح بمعنى: لأن، أي أن المصدر المؤول من (أن ومعموليهما) قد أفاد التعليل بتقدير اللام في الوجه الأول أو الباء في الوجه الثاني على تقدير العطف، وهذا يقوي ما ذهب إليه سيبويه من إرادة التعليل والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: 33]، المعنى: بأنهم ولأنهم ف (أن وصلتها) في موضع نصب فهي تعليل لحقيقة الكلمة والمراد بها التوعد بالعذاب⁽¹⁶⁸⁾ أو أن تكون (أنهم لا يؤمنون) بدل من الكلمة: أي حق عليهم انتفاء الإيمان وعلم الله منهم ذلك، أو حق عليهم كلمة الله أنهم من أهل الخذلان وأن إيمانهم غير كائن⁽¹⁶⁹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْحِحِينَ﴾ [الحجر: 66]، قال الفراء: (أن دابر هؤلاء مقطوع) في موضع

(164) ينظر إعراب القرآن للنحاس 116/2، حجة القراءات لابن زنجلة 488.

(165) هو عبد الله بن عامر اليحصبي أحد القراء السبعة وقارئ أهل الشام، قيل إنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه نصف القرآن (ت سنة 118 هـ (ينظر العبر 1/149)).

(166) ينظر التبيان في إعراب القرآن 956/2، إتحاف فضلاء البشر 319.

(167) ينظر معاني القرآن للفراء 237/2، إعراب القرآن للنحاس 116/2، البحر المحيط 6/408.

(168) ينظر إعراب القرآن للنحاس 253/2، تفسير البيضاوي 435/1.

(169) ينظر الكشاف 236/2.

نصب بسقوط الخافض أي قضينا إليه ذلك الأمر بهذا⁽¹⁷⁰⁾، وعليه يكون المصدر المؤول تعليلاً بأن القضاء كان بسبب عاقبة هؤلاء المعلومة عند الله مسبقاً، وجعل الزمخشري المصدر المؤول تفسيراً لـ (ذلك الأمر)⁽¹⁷¹⁾ في حين ذهب الأخفش وابن الأنباري وآخرون إلى أن (أن دابر) بدل من (ذلك)، أو من (الأمر) إذا جعلته بياناً⁽¹⁷²⁾.

وقال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: 2]، المعنى: أن الله تعالى ينزل الملائكة بالوحي من أمره بأن أنذروا أهل الكفر والضلال، أي حذروهم بأنه (لا إله إلا أنا فاتقون)، فتكون (أن) المخففة مصدرية، وهي التي من شأنها أن تنصب المضارع، وقد وصلت في الآية بالأمر، كما في قولهم: كتبت إليه بأن قم، والمصدر المؤول (أن أنذروا) بدل من (الروح) أو أن يكون على إسقاط الحرف الخافض بـ (أن أنذروا) فيكون الخلاف فيه أهو في موضع نصب أم في موضع خفض، وقال الزمخشري (أن أنذروا) بدل من (الروح) أي: نزلهم بأن أنذروا، يريد: بأن الشأن أقول لكم أنذروا، فجعلها المخففة من الثقيلة وأضمر اسمها وهو ضمير الشأن⁽¹⁷³⁾، وقد أضمر القول ليكون الخبر جملة خبرية، ورد عليه أبو حيان: أن هذا تكلف لا حاجة إليه والمناسبة أنها مصدرية ناصبة⁽¹⁷⁴⁾، والذي يرجحه الباحث ما ذهب إليه الزمخشري، إذ توكيد الإنذار وأنه ثابت ومستقر دال على الحال والاستقبال بالنسبة إلى المنذرين بدلالة (أن) المخففة، والله أعلم. و (أنه لا إله إلا أنا)

(170) ينظر معاني القرآن للفراء 90/2.

(171) ينظر الكشاف 395/2، تفسير البياضوي 533/1.

(172) ينظر معاني القرآن للأخفش 603/2، البيان في غريب إعراب القرآن 71/2، التبيان في إعراب القرآن 786/2.

(173) ينظر إعراب القرآن للنحاس 391/2، الكشاف 400/2.

(174) البحر المحيط 473/5.

أَنْ الشَّانَ (لا إله إلا أنا) أو خَوْفُوا أَهْلَ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي بِهِ (أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا) (175).

ويرى الباحث أنَّ (أَنْ أُنْذِرُوا، أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا) مصدران مؤولان يفيدان التعليل بالسبب، لأن الآية تدل على أن نزول الوحي سببه وحاصله التنبيه على التوحيد والتقوى من حيث إنها تدل على أن الله تعالى هو الموجد لأصول العالم وفروعه على وفق الحكمة والمصلحة كما تشير إليه الآيات بعدها.

والذي يبدو من الشواهد القرآنية أن التعليل المستفاد من (أَنْ ومعموليهما) هو تعليل بالسبب إذ نجد أن الفعل المعلل يكون سببه ما تضمنه المصدر المؤول من (أَنْ واسمها وخبرها)، وهذا لا يكون غرضاً.

ففي قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سبب لما استحقه الفاسقون من سخط الله عليهم، وقوله (أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مَصْبِحِينَ) كان بسبب ما قضى الله من الأمر عليهم، وفي قوله (أَنْ أُنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونَ) فإن الإنذار وإبلاغ كلمة التوحيد إنما كان بسبب نزول الملائكة بالوحي من الله تعالى.

ثم إن السبب بالمصدر المؤول من (أَنْ واسمها وخبرها) ليس من شرطه أن يكون متقدماً في الذهن والخارج، إذ إن دلالة الزمن بالنسبة إلى المصدر المؤول، إنما تعلم من خبر (أَنْ)، فإن كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض كانت دلالة المصدر على الزمن الماضي، عندها يكون السبب متقدماً في الشعور والواقع كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ أَنَا صَبَّبْتُ الْمَاءَ صَبًّا﴾ [عبس: 24 - 25]، فإن صب الماء قد وجد قبل نظر الإنسان إلى طعامه الذي تكون نتيجة صب الماء ونزوله من السماء وبسببه بمشيئة الله تعالى. إذ

إن فتح همزة (أن)⁽¹⁷⁶⁾ في (أنا صببنا الماء) جاء دالاً على بدل الاشتمال من طعامه لأن انصباب الماء وانشقاق الأرض سبب لحدوث الطعام، أو أن المصدر المؤول جاء على تقدير لام محذوفة دالاً على السبب كذلك⁽¹⁷⁷⁾. وهذا نظير قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ يَنْصُبْ عَلَيَّ وَعْدًا﴾ [ص: 41]، (أني مسني) أي: بأن مسني⁽¹⁷⁸⁾، ومس الشيطان سابق ومتقدم على نداء أيوب عليه السلام ودعوته ربه.

وإذا كان الفعل مضارعاً في جملة خبر (أن) الفعلية، فإن دلالة المصدر المؤول تكون على الحال، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بَيِّحِينَ﴾ [آل عمران: 39]، (أن الله يبشرك) بفتح همزة (أن) على أن المصدر المؤول في محل جر بياء محذوفة أي: نادته الملائكة بأن الله يبشرك⁽¹⁷⁹⁾، وقد يحتمل المعنى في دلالة زمن المصدر المؤول على الاستمرار والثبوت نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قَتِيلِينَ وَرَهَبًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: 82]، ففي (أنهم لا يستكبرون) دلالة الزمن هنا على الحال والاستمرار والثبوت، وقد يدل المصدر المؤول في هذا النوع من التعليل على الاستقبال فحسب، قال تعالى: ﴿عَلَّمَ اللَّهُ أَتَكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ [البقرة: 235]، جاء الفعل بعد (أن) بالسين التي تدل على تقارب الزمان، ومعنى ستذكرونهن: ستخطبنهن، لأنهن يذكرن عندما انفصلت حبالهن من أزواجهن بالموت⁽¹⁸⁰⁾.

وفي حال كون خبر (أن) اسماً أو شبه جملة، فإن دلالة المصدر المؤول تكون على مطلق الزمن، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا

(176) ينظر النشر في القراءات العشر 398/2.

(177) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1272/2.

(178) تفسير البياضاي 313/2.

(179) ينظر التحرير والتنوير 239/3.

(180) ينظر البحر المحيط 226/2.

إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴿البقرة: 165﴾،
فكون القوة لله جميعاً وأنه شديد العذاب سبب غير مقترن بزمن معين، وهو
ليس غرضاً لرؤية الذين ظلموا حينما يرون العذاب.

وقد تكون دلالة المصدر المؤول ليس للمضي ولا لمطلق الزمان كما
في قوله تعالى: ﴿وَقَفُّوهُمْ إِنِّيهِمْ مَّسْئُولُونَ﴾ [الصافات: 24]، بفتح همزة (أن) على
قراءة عيسى بن عمر، أي: وقفوهم لأنهم أو بأنهم مسؤولون⁽¹⁸¹⁾، فكونهم
مسؤولين سبب للأمر بإيقافهم وهو ليس ماضياً ولا لمطلق الزمان.

ولما كانت (أن) تفيد التوكيد والتحقيق، وهذان المعنيان يضيفان
الاستقرار على جملتها⁽¹⁸²⁾، فلعل ذلك ما سوَّغ كون المصدر المؤول من
(أن وصلتها) سبباً، على الرغم من التفاوت في الدلالة الزمنية لما يوحيه من
ثبوت مضمون جملتها في الذهن واستقراره، وهو أمر سابق ومتقدم على
الفعل المعلن، كما في قوله تعالى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ
أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال: 50، 51]، فـ (أن الله ليس
بظلام للعبيد) سبب لما يذوقونه من عذاب الحريق نتيجة ما قدمت أيديهم،
وقد عطف المصدر المؤول (أن وصلتها) على (ما) للدلالة على أن سببته
مقيدة بانضمامه إليه⁽¹⁸³⁾، وكونه جل شأنه (ليس بظلام للعبيد) ثابت ومستقر
في الذهن وتقدم على الفعل المعلن، وأكدته التركيب بما توحى به جملة
(أن).

والسبب في التعليل بالمصدر المؤول من (أن وصلتها) وهو المتحصل
من ثبوت مضمون جملة (أن) واستقرارها إما أن يكون في ذهن فاعل الفعل
المعلن أو في ذهن المتكلم، ففي قوله تعالى: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا

(181) ينظر إعراب القرآن للنحاس 416/3، البحر المحيط 356/7.

(182) ينظر شرح ابن عيش 77/8.

(183) ينظر تفسير البيضاوي 387/1.

إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿[النور: 9]، قد ثبت واستقر في ذهن فاعل الفعل المعلن وهي المرأة المتكلمة، والتي تدعو على نفسها بغضب الله، إن كان زوجها المتهم لها صادقاً فيما يدعيه، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرِي فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ﴾ [الزخرف: 39]، فثبت (أنكم في العذاب مشتركون) هو الذي حمل على بيان عدم نفع الظلم لكم عندما تماديتم فيه. وغير ذلك من شواهد أخرى في كتاب الله تعالى.

وربما أفاد المصدر المؤول من (أن وصلتها) تعليلاً بالغرض إذ دل على الاستقبال في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ سَعَيْمُ سَوْفَ يُرَى﴾ [النجم: 40]، فإن السعي إنما يسعاه فاعله لغرض أن يرى أثره.

كما أن (أن) قد تأتي مفيدة الترجي بمعنى (لعل)، وهو لغة فيها، كما قيل: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك⁽¹⁸⁴⁾. ويفهم هذا المعنى إذا قصد المتكلم الترجي، أما إذا أريد باللفظ التعليل، فإنما يكون على حذف اللام أي: لأنك تشتري⁽¹⁸⁵⁾، غير أننا لو أخذنا بإفادة اللفظ التعليل، فإن اللام هنا لا يستقيم معه المعنى بسبب دلالة الفعل (إئت) على المستقبل، والمصدر المؤول من (أن وصلتها) دال على الحال، فكيف يقع الشراء ولم يقع الإتيان. ومن هنا يمكن أن يكون التعليل المستفاد من اللفظ هو تعليل بالغرض، فكأنه قيل: إئت السوق كيف تشتري لنا شيئاً، فالأمر بإتيان السوق لغرض الشراء، والتعليل هنا أدته (أن) لا المصدر المؤول إذ لم يصلح تقدير اللام قبلها⁽¹⁸⁶⁾، وقد يكون ذلك من تقديرهم لـ (أن) بمعنى (لعل)، وقد تبين لنا فيما سبق أن (لعل) تفيد تعليلاً بالغرض، قال تعالى:

(184) ينظر كتاب سيبويه 1/463، الجنى الداني 396.

(185) ينظر شرح الدماميني 1/87.

(186) ينظر أسلوب التعليل 126.

﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109]، والتقدير: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون⁽¹⁸⁷⁾.

وقد لاحظنا مجيء التعليل بـ (أن وصلتها) مسبقاً بحرف السبب (الباء) في كثير من الشواهد القرآنية مما يؤكد قوة التعليل بهذا المصدر المؤول وكما قال تعالى: ﴿فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 64]، أي: أشهدوهم على إسلامكم، ومعنى هذا الإشهاد إقامة الحجة عليهم لثلا يظهروا إعراض المسلمين عن محاجتهم في صورة العجز وتوهم التسليم بأحقية ما عليه أهل الكتاب، فهذا معنى الإشهاد عليهم بأنهم مسلمون⁽¹⁸⁸⁾. والله الموفق للصواب.

(187) ينظر البرهان للزركشي 4/ 230، تفسير القرآن الكريم: عبد الله شبر، 162.

(188) ينظر التحرير والتنوير 3/ 269.

الفصل الرابع

التعلييل بوسائل أخرى

المبحث الأول: التعلييل بالألفاظ :

اسم الإشارة .

المشتقات .

التكرار .

المبحث الثاني: التعلييل بالجمل :

السياق وأثره في توجيه المعنى .

جملة إن واسمها وخبرها .

الفرق بين همزة إن وأنّ عند التعلييل .

جملة الطلب .

جملة النداء الدالة على التعجب .

جملة جواب الشرط (جملة الجزاء).

جملة شبه الشرط.

جملة صلة الموصول.

جملة الحال.

الفصل والوصل في الجمل.

المبحث الثالث: التعليل بطرائق مختلفة:

التعليل بذكر العلة المركبة.

التعليل المجازي.

المبحث الأول التعليل بالألفاظ

إن في كل لغة دقائق وأسراراً، العلم بها بطريق الروية والفكر، ولطائف مستقاهما العقل والشعور، ولها خصائص ومعان ينفرد بها قوم قد هدوا إليها ودُلُّوا عليها وكُشِفَ لهم عنها، ورفعت الحجب بينهم وبينها، وأنها السبب في أن عرضت المزية في الكلام، فهي والحال هذه ألفاظ بمثابة المفاتيح تهتك بها الأسرار وتجلى الغايات، فيعلو المرتقى ويعز المطلب⁽¹⁾.

ومما يرد في الكلام ألفاظ تشي بأن مجيئها أفاد بيان علة (غرضاً كانت أو سبباً)، إذ إن ورود مثل هذه الألفاظ بمثابة الشرح والتفصيل والبيان لما سبق من الأمر الذي تضمنه النص.

من تلك الألفاظ (علة، سبب، غرض، من أجل، لأجل، ... وما هو بنفس المعنى)، فقد تذكر هذه الألفاظ أو تصريحاتها المختلفة في أثناء الكلام رغبة في تعليل حدث أو أمر قد ورد الحديث عنه قبل هذه الألفاظ

وبعدها، فيلحظ التصريح بالعلة بحسب ما تتطلبه صياغة الجملة أو نظم الكلام. فإذا صرحت في قولك: سبب خشية الله معرفة القلب به، علة الظلم هوى النفس، الصدق غرضه تجلية الحقيقة، فإنك قد أتيت بما يعلّل ويبين ويوضح القصد، ففي اللفظة الأولى بينت (سبب) خشية الله، وفي الثانية (علة) الظلم وفي الثالثة (غرض) الصدق.

وذهب بعض الأصوليين في الفقه إلى ذكر اللام مقروناً بلفظة (العلة، الغرض، السبب) لتؤكد ما يفيد التعليل ويبين المراد من الحكم، ولم يذكر أكثرهم هذه اللام مع هذه الألفاظ لندرة وجودها في القرآن الكريم والسنة الشريفة⁽²⁾.

جاء في حاشية العطار: (لعلة كذا ولسبب كذا تركها ابن الحاجب لندرة وقوعها في القرآن والسنة وإن كانت أصرح الكلام)⁽³⁾ والذي نرجحه في عدم ورود هذه الألفاظ (علة، غرض، سبب) دالة صراحة على التعليل في كتاب الله تعالى هو أن التنزيل المحكم في أعلى مراتب البلاغة وأنه جاء تبياناً وتوضيحاً لمراد الله تعالى من أوامره ونواه بأساليب البلاغة المختلفة ومن سمة بلاغته أن مثل هذه الألفاظ (المصرحة بالتعليل) تحمل معنى التعليل صراحة فما قيمة هذه اللام معها مما يخل بالبلاغة لو اقترنت بها.

وقد يأتي المفعول له لفظاً دالاً على السبب فيفيد التعليل، وإن كانت أفادته التعليل متأتية من كونه مفعولاً لأجله، كما رأينا في التعليل بالمصدر الصريح نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: 89]، (تبياناً): بياناً لأمر الدين، إما نصاً فيها، أو ببيان الرسول ﷺ واستنباط العلماء المجتهدين في كل عصر، وقد أمرنا سبحانه باتباع هذا البيان. فـ (تبياناً) هنا لفظة دالة على علة إنزال الكتاب فهي تفيد

(2) ينظر تعليل الأحكام 158.

(3) حاشية العطار 2/ 306.

التعليل بالسبب لذلك. وكذلك لفظة (من أجل) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 31، 32]، جاء في البرهان: (فإنه يعني (من أجل) لتعليل الكتب، وعلى هذا فيجب الوقف على (من النادمين) وظن قوم إنه تعليل لقوله (من النادمين) أي من أجل قتله لأخيه، وهو غلط لأنه يشوش صحة النظم ويخل بالفائدة⁽⁴⁾)، يريد بسبب ذلك ويعلته قضينا عليهم أي فرضنا وقررنا ذلك الحكم. وأجل في الأصل مصدر. وهناك ألفاظ في العربية تأتي مفيدة التعليل إذا وردت في السياق دالة على التعليل. ومنها ما ورد في كتاب الله تعالى مفيداً التعليل مثل أسماء الإشارة والمشتقات والكناية ببعض الألفاظ والتكرار وسنوضح ذلك ببعض التفصيل.

اسم الإشارة:

اللفظة في اللغة العربية تندفق بالحياة، إذا استعملها من له خبرة بفن القول، وأدرك دقة ورودها لما يناسبها من معنى، فإن (أسمى ما يصل إليه فن الأدب هو أن يجعل الإيحاء اللفظي من القوة والسيطرة، وبعد المدى والحيوية والدقة بمكان عظيم)⁽⁵⁾.

وفي كتاب الله تعالى (توضع الألفاظ في مواضعها وتمكن في أماكنها)⁽⁶⁾، ذلك أن اللفظة المختارة تسهم في أداء المعنى مصحوبة بقوة جرسها ونوع صيغتها وما تملكه من إيماء، واسم الإشارة في القرآن يوحى بمعان تناسب تلك الألفاظ في دلالتها على ما وضعت له في اختيار الكلام المعجز البليغ، فقد تفيد التفضيم والكمال والتعظيم والتحقير وعلو الشأن

(4) البرهان للزركشي 98/3.

(5) قواعد النقد الأدبي: ابن كرمي لاسل، ترجمة عوض محمد 38.

(6) الصناعتين، الكتابة والشعر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، 161.

ورفعة المنزلة وبيان البعد وقرب المنال، وغير ذلك من الدلالات.

واسم الإشارة في مواضع من التنزيل الحميد تفيد التعليل فيما يقتضي الدلالة عليه، من ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5]، جاءت (أولئك) بعد ذكر أوصاف المتقين تحمل معنى الإشارة للبعد إعلالاً بعلو مقامهم، وكانت الإشارة لأهل تلك الصفات المذكورة في الآيات قبلها قائمة مقام الذوات المشار إليها فهي بمنزلة أن تلك الأوصاف هي سبب تمكنهم من هدي ربهم إياهم، واسم الإشارة هنا حل محل ذكر ضميرهم، والإشارة هنا أحسن من الضمير موقعا لقصد التنويه بتلك الصفات المشار إليها، وبما يرد بعد اسم الإشارة من الحكم الناشئ عنها⁽⁷⁾. وفي قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، جاء تكرار اسم الإشارة للتنبيه على أن اتصافهم بتلك الصفات يقتضي كل واحدة مما ذكر من الهدى والفلاح، وأن كلا منهما كاف في تمييزهم عن غيرهم، ووسط العطف لاختلاف مفهوم الجملتين ها هنا، بخلاف قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَّ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفَافِلُونَ﴾ [الأعراف: 179]، فإن دمعهم بالغفلة، وتشبيه حالهم بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقررة للأولى فلا تناسب العطف، فتأمل كيف نبه سبحانه على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله كل أحد من وجوه كثيرة، وبناء الكلام على اسم الإشارة للتعليل مع الإيجاز وتكريره، وتعريف الخبر وتوسيط الفصل لإظهار قدرهم والترغيب في اقتفاء أثرهم⁽⁸⁾.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ أَسْتَرُّوا الصَّلَاةَ يَأْهُدُوا فَمَا رَحِمَتْ خِطَرُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: 16]، فقد جاء اسم الإشارة (أولئك) بعد قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 15]، لتفيد تعليل

(7) ينظر نظم الدرر 1- 36، التحرير والتنوير 1/ 241- 242.

(8) ينظر تفسير البضاوي 1/ 21.

مضمون جملة (ويمدهم في طغيانهم يعمهون) فتكون استثناءً بيانياً لمن يسأل عن العلة، وموقع هذه الجملة مقابل موقع جملة (أولئك على هدى من ربهم)، وليس في هذه الإشارة إشعار ببعد أو قرب حتى تفيد تحقيراً ناشئاً عن البعد، لأن هذا من أسماء الإشارة الغالبة في كلام العرب فلا عدول فيها حتى يكون العدول لمقصد⁽⁹⁾.

ويفيد اسم الإشارة التعليل في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَفْقَهُونَ وَعَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: 27]، إذ أشار إليهم مبيناً خسرانهم بسبب ما وصفهم به من نقض العهد وقطع الصلة بالحق وإعانة الفساد في الأرض.

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا الْكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [آل عمران: 23 - 24]، أو ما اسم الإشارة (ذلك) إلى تحقيرهم وفضح توليهم وإعراضهم عن الحق، فكأنه قيل: لم تولوا وهم معرضون؟ فكان الجواب: ذلك. أي بسببه، فجاء اسم الإشارة لبيان السبب، فأفاد تعليلاً بالسبب، ثم جاءت باء السببية، في (بأنهم قالوا...) أي أنهم استحقوا ذلك بسبب ما اعتقدوه في قولهم مما بينته الآية بعد باء السببية، فالباء سبب السبب ويحتمل أن تكون سبباً ثانياً⁽¹⁰⁾. ونظيره قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 112]، فقد جيء باسم الإشارة في الموضعين لأنهم ألزموا أنفسهم بما ذكر عنهم من الذلة والصغار وللتنبيه على أنهم استحقوا بما سيخبر به عنهم بعد اسم الإشارة⁽¹¹⁾.

(9) التحرير والتنوير 1/ 297.

(10) ينظر نفسه 3/ 210.

(11) ينظر نظم الدرر 2/ 137.

ويأتي التعبير باسم الإشارة تعليلًا وبيانًا لسبب علو الشأن ورفعة المنزلة كما في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32]، (فأشارت إليه باسم الإشارة (ذلك) الذي للبعيد، ويحتمل أن تكون أشارت إليه وهو للبعد قريب بلفظ البعيد، رفعاً لمنزلته في الحسن واستبعاداً لمحله فيه وأنه لغرابته بعيد أن يوجد، واسم الإشارة تضمن الأوصاف السابقة فيه)⁽¹²⁾. ومجيء اسم الإشارة هنا علل تعلقها به وشدة شغفها بحبه، فالتعليل باسم الإشارة في الآية تعليل بالسبب. ونظير ذلك أيضاً في إفادة اسم الإشارة التعليل بالسبب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا﴾ [النبأ: 39]، جملة (ذلك اليوم) استئنافية ابتدائية سقت مساق التنويه بـ (يوم الفصل) والذي سبق الحديث عنه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾ [النبأ: 17]، ومفاد اسم الإشارة في مثل هذا المقام التنبيه على أن المشار إليه يستحق ذلك الوصف بسبب ما سبق من بيان بعض مشاهدته، كما ورد آنفاً فيما ذكرناه عن قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 5]، فلاجل جميع ما وصف به يوم الفصل كان حقيقياً بأن يوصف بأنه (اليوم الحق)⁽¹³⁾. مجيء اسم الإشارة هنا أفاد التعليل بالسبب.

نخلص من ذلك إلى إفادة اسم الإشارة التعليل إذ ورد في السياق متضمناً ذلك المعنى.

المشتقات:

المشتقات ألفاظ دالة على معنى له ارتباط بذات أو شيء آخر اتصل به ذلك المعنى بشكل من الأشكال.

فأنت إذا قلت: أعمرأ أنت مكرم أخاه، فإن (مكرم) يؤدي ما يؤديه

(12) البحر المحيط 305/5.

(13) ينظر التحرير والتنوير 53/30.

الفعل (لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة والنكرة مقدماً ومؤخراً ومظهراً ومضمراً)⁽¹⁴⁾، ومثل ذلك: أنت مُكْرَم على الفوز، (وكذلك جميع هذا فمفعول مثل يُفَعَّل، وفاعل مثل يُفَعَّل... واجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعل) لأنه يريد بـ (فاعل) من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: (فَعُول) و (فَعَّال) و (مِفْعَال) و (فَعِل)، وقد جاء (فَعِيل) كرحيم وعليم)⁽¹⁵⁾.

فاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة وغيرها، ذات دلالات خاصة بكل منها، فاسم الفاعل كالفعل وهو لا يختلف عن اسم المفعول إلا في الدلالة على الموصوف فاسم الفاعل يدل على حدث - وهو المعنى - كما يدل على الذي فعل الحدث وهو لازم ومتعد كقائم وكاتب فإذا كان لازماً اكتفى بفاعله، وإن كان متعدياً نصب مفعولاً بشروط معروفة، واسم المفعول يدل على حدث وعلى من وقع عليه ذلك الحدث⁽¹⁶⁾. وصيغ المبالغة كاسم الفاعل غير أنه لا يشترط في إعمالها الدلالة على الحال أو الاستقبال⁽¹⁷⁾.

هذه المشتقات قد تأتي في كتاب الله تعالى مفهومة تضمنها تعليلاً في السياق الذي جاءت فيه ودلالة العلة فيها هي المعنى أو الحدث الذي دل عليه الاسم المشتق. ففي قولنا: أحترم العلم، نجد اسم الفاعل (المعلم) تضمن (العلم) وهو المعنى أو الحدث والقائم به، والعلم هنا هو السبب والعلة الدافعة إلى الاحترام والأمر به.

(14) كتاب سيويه 108/1.

(15) نفسه 109-110.

(16) ينظر شرح ابن يعيش 2/123، شرح ابن عقيل 2/28، شرح الأشموني 2/301، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب 25.

(17) ينظر شرح الرضي على الكافية 3/423.

وأوضح ما يفهم من معنى التعليل والسببية عند وقوع الاسم المشتق موقع الحال والصفة في السياق قال أبو حيان: (والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، تقول: أهن زيداً سيئاً، وأكرم زيداً العالم، تريد لإساءته ولعلمه)⁽¹⁸⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: 75]، فـ (الظالم) نعت للقرية وإن كان الفعل للضمير كما تقول: مررت بالرجل العاقل أبوه، ولم يقل: الظالمين لأنه نعت يقوم مقام الفعل أي التي ظلم أهلها⁽¹⁹⁾، والقرية هي مكة. وسألوا الخروج منها لما كدر قدسها وألم بأهل التوحيد من ظلم أهلها، أي ظلم الشرك والمشركين، فكراهية المقام بها يومئذ أنها صارت دار شرك ومناوأة للإسلام وأهله⁽²⁰⁾، فأفاد الاسم المشتق (الظالم) تعليلاً بالسبب، دفع المؤمنين إلى دعاء ربهم بالإخراج منها طلباً للحرية والانعقاد.

وفي إفادة الاسم المشتق تعليلاً في مجيئه صفة أو غيرها قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا﴾ [فاطر: 1] (فاطر، جاعل) فيه ثلاثة أوجه: الخفض على النعت، والرفع على إضمار مبتدأ أو النصب على المدح⁽²¹⁾، فهو وصف لاسم الجلالة فإنه بعد أن أسند الحمد لاسم ذاته تعالى تنبيهاً على الاستحقاق الذاتي عقب بالوصف ليكون الحمد متعلقاً به أيضاً لأن وصف المتعلق متعلق أيضاً فلذلك لم يقل: الحمد لفاطر السماوات... ولجاعل الملائكة...، ليؤذن باستحقاقه الوصفي أيضاً للحمد كما استحقه بذاته وهذا نظير ما في أول الفاتحة من قوله تعالى: ﴿يَسْمِعُ أَلْفَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝﴾

(18) البحر المحيط 178/7.

(19) إعراب القرآن للنحاس 1/ 471-472.

(20) ينظر التحرير والتنوير 123/5.

(21) ينظر إعراب القرآن للنحاس 359/3.

الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ [الفاتحة: 1 - 4]، فإن ذكر هذه الأسماء المشعرة بالصفات يؤذن بقصد ملاحظة معانيها الأصلية، والمتكلم ما جمع بين الموصوف والصفة إلا ليشير إلى أن كلا مدلولي الموصوف والصفة جدير بتعلق الحمد له⁽²²⁾. فبين أن الحمد المستحق للذات الإلهية هو كذلك مستحق لصفاته جل شأنه فهذه الصفات من أسباب الحمد والثناء على الله تعالى.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَفِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا * مَذْبِذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: 142 - 143]، (مذبذبين) أي مقلقلين قال الزمخشري: ذبذبهم الشيطان والهوى بين الإيمان والكفر يترددون بينهما متحيرين، وهي إما حال من الواو في (يراءون) أو منصوب على الذم⁽²³⁾. وفيها عدة أوجه من القراءة فقد قرأت متذبذبين، مذبذبين، مذبذبين، مذبذبين⁽²⁴⁾، وهي بجميع أوجهها ومجيئها في السياق تشير إلى أن المعنى أنهم أضاعوا الإيمان والانتماء إلى المسلمين، وأضاعوا الكفر بمفارقة نصرته أهله، أي كانوا بحالة اضطراب وهو معنى التذبذب، والمقصود من هذا تحقيرهم وتنفير الفريقين من صحبتهم لينبذهم الفريقان⁽²⁵⁾. وفي ذلك إلماح إلى أن سبب سلوكهم ووصفهم بما دلت عليه تصرفاتهم وما عرفوا به بين الناس هو كونهم (مذبذبين) فأفاد الاسم المشتق تعليلاً بالسبب. والله أعلم.

وفي معنى السببية بالاسم المشتق الواقع حالاً قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: 22]، فجعلها على (لاقح) كأن الرياح لقحت لأن فيها

(22) ينظر التحرير والتنوير 1/ 166، 22/ 249.

(23) الكشف 1/ 574.

(24) ينظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 464، الكشف 1/ 307، البحر المحيط 3/ 378، معجم القراءات القرآنية 2/ 173.

(25) ينظر التحرير والتنوير 5/ 242.

خيراً فقد لقحت بخير. وقال بعضهم: الرياح تلقح السحاب، فقد يدل على ذلك المعنى لأنها إذا أنشأته وفيها خير وصل ذلك إليه⁽²⁶⁾. و (لواقح) حال من (الرياح) وقع لإفادة معنيين: الأول، أن (لواقح) صالح لأن يكون جمع لاقح وهي الناقة الحبلى واستعمل هنا استعارة للريح المشتعلة على الرطوبة التي تكون سبباً في نزول المطر كما استعمل في ضدها العقيم ضد اللاقح في قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: 41]، الثاني: أن يكون صالحاً لأن يكون جمع (ملقح) وهو الذي يجعل غيره لاقحاً أي الفحل إذا ألقح الناقة⁽²⁷⁾، وهي على المعنيين سبب للإرسال ومن بلاغة الآية إيراد هذا الوصف لإفادة كلا المعنيين اللذين تعملهما الرياح.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَيْنِيهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَتٍ﴾ [الروم: 46]، (مبشرات) منصوب على الحال، والعامل (أن يرسل) فإنه جل شأنه ذكر من أعلام قدرة إرسال الرياح أنها مبشرات بالمطر وتسيير السفن إلى مقاصد أهلها، وأعظم البشارات نزول المطر لأن منه الخصب التابع لنزول المطر المسبب عن الرياح وإنما كان ذلك بدلالة ما بعدها في قوله: ﴿وَلِيَذِكرُ مِّن رَّحْمَتِهِ﴾ إذ جاء العطف على علة محذوفة دل عليها المعنى أو أن (مبشرات) هي نفسها العلة باعتبار المعنى، أو أن العطف على (يرسل) بإضمار فعل معلل دل عليه⁽²⁸⁾، كل ذلك يوحى به الاسم المشتق (مبشرات) فيفيد تعليل إرسال الرياح وكونها سبباً لهذه الرحمة الإلهية. إذ تنتشي الحياة بالدفق والنماء مما يقيم الحجة على الخلق بديع صنع الله.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ (11) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ (12) قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (13) قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ

(26) معاني القرآن للأخفش 2/ 602.

(27) ينظر التحرير والتنوير 14/ 38.

(28) ينظر تفسير البضاوي 2/ 223.

مُخْلِصًا لَمْ يَبْنِي ﴿١٤﴾ [الزمر: 11-14]، فالأمر بإخلاص الدين دل عليه قوله (مخلصاً). والمعنى: أن الإخلاص له السبق في الدين فمن أخلص كان سابقاً، وأن فعل ما يستحق به الأولوية من أعمال السابقين دلالة على السبب بالمسبب، أي إن الله أمرني أن أخلص له الدين من الشرك والرياء وكل شوب بدليل العقل والوحي ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: 102]، وجاء الاسم المشتق (مخلصاً) في الموضعين ليس على سبيل التكرير، وإنما لأن الأولى إخبار بأنه مأمور من قبل الله تعالى بإحداث العبادة والإخلاص فيها، والثاني: إخبار بأنه يختص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصاً له دينه، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة وأخره في الأول، فالكلام أولاً واقع في الفعل نفسه وإيجاده، وثانياً فيمن يفعل الفعل لأجله⁽²⁹⁾. وجاء صفة (يوم) بأنه (عظيم) على صيغة المبالغة مبينة سبب خوف العذاب في ذلك اليوم لرهبته وعظمته لأنه - أي اليوم - عظيم، فأفاد الاسم المشتق تعليلاً بالسبب كذلك وقد يأتي المشتق متضمناً تعليلاً في مواقع أخرى غير الصفة والحال كما في قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 22]، فاسم الفاعل (القاسية) سبب للدعاء عليهم بالويل والعذاب، فقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه: (أن أصحاب رسول الله ﷺ ملوا ملة فقالوا له حدثنا فنزلت أي الآية)⁽³⁰⁾. ومثل هذا في سبب ردة العقوبة النازلة بأهلها وعلتها قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: 1]، أي بسبب تطفيفهم الكيل وبخسهم حاجات الناس، وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يُّومَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: 15]، المطففين: 10]، أي إن كذبهم هو الدافع للدعاء عليهم، فجاء الاسم المشتق في الموضعين تعليلاً بالسبب في وقوع الويل والهلاك لهم.

(29) ينظر الكشف 3/ 392.

(30) ينظر نفسه 3/ 394.

ومن ذلك قول الرسول الكريم ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»⁽³¹⁾، فإن المانع من التوارث بينهما في الأول الكفر المعبر عنه باسم الفاعل (الكافر) والثاني الإسلام المعبر عنه بلفظ (المسلم) فقد جاء المشتق متضمناً تعليلاً وسبباً لنفي التوارث بينهما في الموضعين.

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَوُوا الشُّرَآءُ أَنَّ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الرود: 10]، (السوأي) يحتمل أن تكون مؤنث الأسوأ، والمعنى: كان عاقبتهم الخلة السوأي، بإخراج (السوأي) من الصلة، فتنصب على الموضع بحذف الموصوف المنصوب وإقامة الصفة مكانه خبراً لـ (كان)، أو أن يكون (السوأي) مصدراً، وعلى هذا فهي داخلية في الصلة ومنصبة بـ (أساؤوا)، كقوله تعالى: ﴿وَبَنَىٰ إِلَيْهِ بَنِيَّاءَ﴾ [المزمل: 8]، وقال الزركشي: إنه يجوز في إعراب (السوأي) أن يكون في موضع رفع صفة لـ (العاقبة) وتقديرها: ثم كان عاقبتهم المذمومة التكذيب⁽³²⁾، وفي جميع هذه الأوجه يحتمل إفادة (السوأي) التعليل بالسبب لدلالة اللفظة على المعنى الذي يستوجب العقوبة والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: 1]، فإن اسم الفاعل (الواقعة) الذي جاء فاعلاً قد يلحق فيه تعليل الإتيان بفعل الوقوع (وقعت) لمناسبة المعنى في هذه (الواقعة) لحصول الحدث (وقعت). والمعنى: إذا وقعت القيامة (الواقعة) تحقق منكروها ذلك فأقلعوا عن اعتقادهم أنها لا تقع وعلموا أنهم ضلوا في استدلالهم وهذا وعيد بتحذير المنكرين للقيامة⁽³³⁾.

وقد لا يبدو التعليل واضحاً في المشتقات من خلال ورودها في السياق، إذ ليس المراد من مجيئها قصد التعليل أو بيان السبب، ولكن قد

(31) سنن ابن ماجه 911/2.

(32) ينظر الكشف 216/3، البحر المحيط 164/7، تفسير البضاوي 217/2.

(33) ينظر التحرير والتنوير 282/27.

يفهم ارتباط الدلالة في السياق بما يتضمن تعليلاً بالسبب يمكن اعتبار هذه الألفاظ من أسلوب التعليل الوارد في كتاب الله تعالى .

التكرار:

التكرار من الفنون البيانية المهمة، كثر وروده في القرآن الكريم لتأدية معانٍ جزلة وتبليغ مقاصد سنية، فإعادة اللفظ أو مرادفه إنما يجيء، لتقرير معنى خشية تناسي الأول لطول العهد به⁽³⁴⁾.

وأسباب التكرار ومسوغاته في القرآن الكريم بيّن الجاحظ (ت 255هـ) جانباً منها بقوله (رأينا الله عز وجل ردد قصة موسى وهود وهارون وشعيب وثمود، وذكر الجنة والنار وذكر أموراً كثيرة، لأنه خاطب جميع الأمم من العرب وأصناف العجم)⁽³⁵⁾.

والتكرار في القرآن نوعان: أحدهما تكرار بعض الألفاظ أو الجمل، وثانيهما تكرار بعض المعاني كالقصص وتجارب الإنسانية، فالمقصود إذا تكرار اللفظ المفرد أو معناه دون لفظه، وتكرار الجمل أو التراكيب بلفظها أو معانيها. وغالباً ما يكون التكرار في المواعظ والوعد والوعيد لقمع شهوات الإنسان المجبول عليها بطبعه وردها، ثم إنه ذو أثر بالغ في تحقيق وجوه من البلاغة في الكلام كالتهويل والإنذار والتجسيم والتصوير، الذي من شأنه أن يرقى بقيمة الكلام إلى الفصاحة والسمو في التعبير، إذا ما حسن موضعه ضمن قيود وحالات معينة لا ينبغي تجاوزها⁽³⁶⁾، وذلك أنه يخرج المعنى الواحد في قوالب مختلفة من الألفاظ والعبارات وبأساليب متعددة تفصيلاً وإجمالاً.

(34) ينظر البرهان في علوم القرآن 10/3.

(35) البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، 105/1.

(36) ينظر أحسن الحديث، تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل: محمد سعيد

وللتكرار في كتاب الله تعالى غايات وأغراض عديدة سوَّغت الإتيان به، وجعلت العلة من مجيئه زيادة بيان، فهو لون من ألوان الصياغة البديعة الفخمة بما ينطوي عليه من التوكيد والتوضيح، ولأجل إزالة قلق اللفظ، وإنما هو أسلوب نفسي يؤدي دوره الأدبي في التأثير الوجداني، وهو عدة الداعية ووسيلة فعالة بيد المعلم في تبليغ الدعوة⁽³⁷⁾.

ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: 88]، يقول أبو حيان: (وتكرر لفظ (مثل) في قوله (ولا يأتون بمثله) على سبيل التأكيد والتوضيح، وأن المراد منهم أن يأتوا بمثله، إذ قد يراد بمثل الشيء في موضع الشيء نفسه، فبين بتكرار (بمثله)، ولم يكن التركيب (لا يأتون به)، رفعاً لهذا الاحتمال، وأن المطلوب منهم أن يأتوا بالمثل لا أن يأتوا بالقرآن)⁽³⁸⁾، فانظر كيف جاء التكرار علة وبياناً لإزالة اللبس في الفهم ووضوح القصد وتأکید المعنى المراد.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا﴾ [الكهف: 77]، فإنه قد كرر لفظ (أهل) على سبيل التوكيد، وليوحي إظهار (أهلها) بأنه يعم جميع أهل القرية، وأن طلب الاستفهام من قبل الرجلين كان من أهلها واحداً واحداً، ولو كان التركيب: استطعماهم، لكان عائداً على بعض المأتي، ولما كان التصريح دالاً على التشنيع بهم في لؤمهم، إذ (أبوا أن يضيقوهما)، فرفض أهل القرية كلهم لضيافتهما لؤم لتلك القرية لمخالفتهم سنن المواساة المتبعة عند الناس⁽³⁹⁾.

وزيادة على غرض التوكيد جاء التكرار لإزالة قلق اللفظ في مثل قوله

(37) ينظر أسلوب الدعوة القرآنية بلاغة ومنهاجاً: د. عبد الغني محمد بركة، 49.

(38) البحر المحيط 79/6.

(39) ينظر التحرير والتنوير 7/16.

تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [هود: 58] فنكرار الإنجاء على سبيل التوكيد، ولقلق (من) لو لاصقت (منا)، فأعيدت (نجينا) لذلك، أو تكون الإعادة مفيدة التنجية من عذاب الآخرة وهو أعظم من عذاب الدنيا، فأعيدت لأجل اختلاف متعلقها⁽⁴⁰⁾، كما أن اختلاف الجهتين من التوبة والتطهر، وأن لكل منهما محبة خاصة بدينك الوصفين ونتيجة لهذا جاء تكرار الفعل (يحب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222]، فقد عزز التكرار حب الله تعالى لمن اتصف بالتوبة والتطهر.

وإعادة الجمل والآيات مكررة بألفاظها في القرآن في سور بعينها أو مواضع خاصة بها، إنما جاء لأجل الاتعاض والتركيز على استمرار التيقظ وأخذ العبرة إذا سمعوا الحث على ذلك لئلا تستولي عليهم الغفلة. من ذلك تكرار قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [القمر: 16]، و ﴿وَلَقَدْ يَمُرُّنَا آلْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّذَكِّرٍ﴾ [القمر: 37]، في سورة القمر لأكثر من موضع. ونظيره ما ورد في سورة الرحمن قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيءَ ءَالَآءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: 16]، إذ تتكرر بعد ذكر كل نعمة عدها الرحمن في السورة، وفي سورة المرسلات ﴿وَبَلِّغْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: 19]، عند تذكيرهم بآيات ربهم في أنفسهم وفي آفاق الوجود، وكذلك تكرار القصص أنفسهم، لتكون العبرة حاضرة للقلوب، مذكورة في كل أوان وحيثما سمع القرآن.

ومن ذلك تكرار الاسم ليدل على استحقاق المسمى لهذا الاسم تنبيهاً على أن غيره لا يستحق هذا الاسم، إذ إن أصول النعم وفروعها منه، إذ تكرر (الرحمن) في سورة مريم في هذه الآيات ﴿إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا وَقَالُوا أَتُخَذُ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ (88) ... ﴿أَن دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ (91) وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا (92) [مريم: 87، 88، 91، 92]. أو أن التكرار لأجل

التهديد كما في تكرار تركيب (أهل القرى) و (أن يأتيهم بأسنا) في آيتين من سورة الأعراف، قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [97، 98]، فالتكرار جاء لما في ذلك من التسميع والإبلاغ والتهديد والوعيد بالسامع ما لا يكون في الضمير لو جاء (أو أمنوا) وأن يكتفي في الآية الثانية بالقول: (أو أمنوا ضحى...) دون تكرار (أن يأتيهم بأسنا).

وقد يأتي تكرار الفعل لأجل الدلالة على عظم الأمر وجلالة الحدث، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا أَلَلَيْنَ صَبْرًا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: 35]، جيء بـ (يلقها) في صيغة المضارع في الموضعين لأن الخلقُ المأمور بفعله - وهو الدفع بالتي هي أحسن - في الآية قبلها، مأمور بتحصيله في المستقبل⁽⁴¹⁾.

وقد يأتي لفظ الفعل مكرراً مبالغة في تأكيد الجواب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْنَهُم مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: 9]، أو أن تكرار اللفظ يأتي لأجل تأكيد الدعوة إلى اتباع ما يعنيه ذلك اللفظ المكرر، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَكْتُِبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ [البقرة: 282].

وذكر القرآن الكريم مادة العقل في مواضع متعددة بصيغة الفعل مكرراً وأكثرها بصيغة المضارع على سبيل الاستفهام مرة ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 44 - 73، آل عمران: 63] وغيرها من المواضع، أو الترجي تارة ﴿لَيَقُولَنَّ يَفْقِلُونَ﴾ [البقرة: 146]، وغير موضع في آيات أخرى، أو النفي كثيراً ﴿لَا يَقُولُونَ﴾ [البقرة: 170]، أو التهكم أحياناً ﴿إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: 118]، ولم يكن

هذا التكرار فضلة قول أو زيادة دون مسوغ، بل طرح القرآن الكريم في كل آية من هذه الآيات التي تنتهي بهذه الصيغة الفعلية قضية فكرية معينة تبرز مخاطبة العقل في مظاهر سياقها لأنها تقف أمام حركة وفي الطبيعة تثير النفس وتدفعها إلى التأمل بعقلانية واعية في ثنائية الليل والنهار والشروق والغروب والإيمان والكفر والحق والباطل والحياة والموت، فهو بتكرار الصيغة الفعلية للعقل المتفاعل مع ما حوله - يشد الإنسان إليها لتتبعها وفهم ما تنطوي عليه من أسرار الخلق والإبداع⁽⁴²⁾.

وهكذا نجد التكرار في القرآن يأتي لأغراض ومنافع وغايات ومقاصد يفسرها السياق، ونلمس تأثير ذلك في وقع النظم وجرس كل حرف وتكرار ألفاظه وجمله وآياته، وأن التكرار لم يأت عن عجز في تناول اللفظ الذي يصلح للمعنى المقصود، وإنما جاء ليكون متكاملًا في معناه وفي نظمه مع ألوان من الموسيقى العذبة والإيقاع الندي من أجل تمكين المقاصد من النفس الإنسانية وتثبيتها فيها⁽⁴³⁾. قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى تَقَرَّرُ مِنْهُ جُلُودٌ لِّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 23]، فكونه (مثنائي) يطلق على معنى التكرير، كنى عن معنى التكرير بمادة التثنية لأن التثنية أول مراتب التكرير، كما كنى بصيغة التثنية عن التكرير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: 4]، فالقرآن مثنائي لأنه مكرر الألفاظ والأغراض⁽⁴⁴⁾، وهذا يتضمن امتناناً على الأمة بأن أغراض كتابها مكررة فيه لتكون مقاصده أرسخ في نفوسها، وليسمعها من فاته سماع أمثالها من قبل⁽⁴⁵⁾.

(42) ينظر مفهوم العقل والقلب في القرآن والسنة. د. محمد علي الجوزو، 55-100.

(43) ينظر إعجاز القرآن: عبد الكريم الخطيب، 203، البلاغة الفنية: علي الجندي 222.

(44) ينظر تنوير الأذهان 3/ 385-386.

(45) ينظر التحرير والتنوير 23/ 386-387.

المبحث الثاني

التعليل بالجمل

السياق وأثره في توجيه المعنى:

للسياق أهمية كبيرة في توجيه المعنى الدقيق للتركيب اللغوي، والمتلقي الذي لا يعرف المعنى السياقي المرتبط بالسياق اللغوي أو اللفظي - والذي يتحدد وفقاً للنص مثلاً - يشكل عليه تفسير الكلام وفهمه، ذلك لأن الكلمات في المعجم العربي دالة على معان متعددة، (والسياق هو الذي يحدد هذه المعاني في مورد النص)⁽⁴⁶⁾.

والعلاقة بين السياق والمعنى وثيقة الترابط، يبلغ الأمر من قوتها وتشابكها أن لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر، فهما كالشيء وظله يصعب الفصل بينهما، وعلاقة النص بسياقه، ومعرفة السياق وإدراكه ضرورة حتمية لتذوق النص وفقهه. والمعنى السياقي للعبارة يتكون من معاني الألفاظ التي تتألف منها، فبمعرفة استخدام هذه الألفاظ والتراكيب في سياق يجعل له معنى نستطيع تحديده. إذ يوجد في السياق قرائن تعين على اختيار معنى واحد من بين المعاني المختلفة، لارتباط ذلك السياق بمقام معين يحدد ذلك المعنى في ضوء القرائن الحالية⁽⁴⁷⁾. فاللغة مجموعة من الرموز والإشارات، تكمن قيمتها في العلاقات المتبادلة فيما بينها لإيصال المعنى إلى المتلقي⁽⁴⁸⁾.

(46) السياق ودلالته في توجيه المعنى: فوزي إبراهيم عبد الرزاق، رسالة دكتوراه كلية الآداب/ بغداد 1416هـ / 1996م 7.

(47) اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، 316.

(48) أسلوبية الحوار في القرآن الكريم: رسول حمود حسن حبيب الدوري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب/ بغداد 1415هـ / 1995م، 17.

وأول شيء تتعرض له الكلمة في التركيب هو النحو، وإنما بحث عبد القاهر الجرجاني ما يؤديه النحو من وظيفة بلاغية تعكس تحولات البنية في التراكيب ووضعها في سياقات متجددة⁽⁴⁹⁾. ومهمة النحوي البحث في التراكيب اللغوية من حيث الصحة والخطأ، ومهمة البلاغي البحث في تلك التراكيب على تعدد الظواهر اللغوية الممكنة فيها وتفسيرها والإفصاح عن أسرار الجمال والقبح فيها، والبحث في هذه البنى التركيبية وقيمتها الفنية إنما هي مهمة كل منهما. والنظم لا ينبع من خارج التركيب بل من داخله، ومهمة الدارس الكشف عن هذا الامتداد الداخلي وأثره في خلق العلاقات بين المفردات، ومراقبة التفاعل النحوي داخل الجملة، فإن طرق الصياغة المختلفة باختلاف المواقع النحوية يمكن أن تقدم قيمةً تعبيرية في نص ما، فالأمر أولاً وأخيراً محكوم بإمكانات النحو وما يتصل بها من أثر جمالي⁽⁵⁰⁾.

وبالتركيب النحوي - ومنه الجملة - وباختلاف الأشكال اللغوية التي يقدمها النحو بإمكاناته الواسعة تتجلى لنا الأوضاع الكلامية التي يرتبط بعضها ببعض وفي وحدة من المعاني والأفكار التي لا تتمثل إلا في الذهن، حيث يبقى النحو عملية أساسية في أداء الرسالة الإخبارية والإبداعية، وليس (إلا) وسيلة من وسائل استغلال الطاقة الكامنة للغة ومحاولة استخلاص الإمكانيات المتاحة من هذه الطاقة⁽⁵¹⁾.

فالسباق هو الذي يفرض قيمة واحدة على العبارة على الرغم من

(49) النظم في المنظور النحوي والبلاغي: هدى محمد صالح عبد الرحيم الحديثي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب/ بغداد 1413هـ/ 1993م، 76.

(50) ينظر النحو بين عبد القاهر وجومسكي: بحث بقلم محمد عبد المطلب، مجلة فصول مجلد 5 عدد 1، 1984، ص 2.

(51) البلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب، 49، وينظر مصطلح اللفظ والمعنى ومستويات التحليل عند عبد القاهر: بحث بقلم د. بو درع عبد الرحمن، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس/ المملكة المغربية ع 4، 1988م، ص 339، وينظر النظم في المنظور النحوي والبلاغي 78.

المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، فمن يرد أن يحدد المعنى المراد، ويبعد المعاني الأخرى عن الفكر، يعتمد على (دلالة السياق) التي استعملت في معان مختلفة.

إن الجمل تعطي معاني مختلفة بحسب تنوع مواقعها في موضعها من الكلام، فهي قد يخبر بها عن المبتدأ عندما تكون هذه الجملة في موضع الخبر، وتبين هيئة عندما تكون في موضع الحال، أو تبين عن صفة إذا جاءت في موضع الصفة، أو تكون صلة للاسم الموصول قبلها، وغير ذلك من المواضع.

هذه الجمل قد يفهم السياق في بعضها تعليلاً، فيكون مضمونها علة لما قبلها، إذ نجد تعليلاً في بعض الجمل والتراكيب عند تدبر معانيها وإمعان الفكر في مضامينها فتبين فيها علة ومعلولاً، أو سبباً ومسبباً. ومن هذه الجمل التي نرى أن السياق يتضمن فيها تعليلاً:

جملة (إنَّ واسمها وخبرها):

(إنَّ) المشددة المكسورة لها وجهان: فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، ومعناها التوكيد والتحقيق، إذ تؤكد النسبة بين الاسم والخبر. ووجه آخر: إنها تكون بمعنى (نعم) ولا تعمل شيئاً⁽⁵²⁾.

وهي تفيد التعليل لأنه نوع من التوكيد، قال الزركشي: (واعلم أن كل جملة صدرت بـ (إن) مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر)⁽⁵³⁾، فهي تفيد أن ما قبلها معلل بما بعدها⁽⁵⁴⁾. ففي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ

(52) ينظر حروف المعاني 30، 56، معاني الحروف 109، الجنى الداني 393، مغني اللبيب 37/1.

(53) البرهان للزركشي 406/2.

(54) ينظر معترك الأقران في إعجاز القرآن، 610/1.

فَلَا إِيَّاهُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿البقرة: 173﴾ حيث علل رفع الإثم للمضطر مرهباً مرغباً بقوله (إن الله غفور رحيم)، فلولا المغفرة لمت عليه العقوبة، فيغفر له الذنب الذي حتمته الضرورة فينال بالرحمة الموسعة التي ينال بها من لم يقع منه ما وقع مما اضطر إلى مثله⁽⁵⁵⁾. وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [يونس: 65]، (إن العزة لله) ليس من قولهم لأنه لو كان هذا من قولهم ما حزن الرسول ﷺ، لكن المجيء بـ (إن ومعموليهما) قد تضمن بيان العلة والسبب فلا يحزنه قولهم. فهو استئناف بمعنى التعليل كأنه قيل: لا تحزن بقولهم ولا تبال بهم لأن الغلبة لله جميعاً⁽⁵⁶⁾. وجملة (إن العزة لله جميعاً) تعليل لدفع الحزن عنه، ولذلك فصلت عن جملة النهي كأن النبي ﷺ يقول: كيف لا أحزن والمشركون يتطاولون علينا وهم أهل عزة ومنعة، فأجيب بأن عزتهم كالعدم لأنها محدودة وزائلة والعزة الحق لله الذي أرسلك، وهي أيضاً في محل استئناف بياني. وكل جملة كان مضمونها علة للتي قبلها تكون أيضاً استئنافاً بيانياً، فالاستئناف البياني أعم من التعليل⁽⁵⁷⁾.

فالتعليل بجملة (إن ومعموليهما) إنما يكون مستفاداً من موقع جملة (إن) في السياق فقد جاء في تقرير الشريبي (إنه - يعني التعليل - مستفاد من الجملة بتمامها بقرينة السياق، فهو من دلالة الاقتران)⁽⁵⁸⁾. وذهب إلى هذا الرأي الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة في أن التعليل هو بجملة (إن)⁽⁵⁹⁾، وقال د. فاضل السامرائي (فهو - يعني إن - في الحقيقة ليست للتعليل

(55) ينظر نظم الدرر 319/1.

(56) ينظر تفسير البضاوي 441/1.

(57) تقرير الشريبي بهامش حاشية العطار على جمع الجوامع: الشيخ عبد الرحمن الشريبي، 308/2.

(58) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق/1 ج 435/1.

(59) ينظر نفسه ق/1 ج 435/1.

المحض كـ (أن) وإنما هي حكم عام وكلام مستأنف فيه تعليل يشمل ما ذكر وما لم يذكر⁽⁶⁰⁾.

وقد يكون مجيء جملة (إن ومعموليهما)، علة لعلة كما قد جاءت علة لما قبلها، ففي قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا أَصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّكَ عَذَابُهَا كَانَ غَرَامًا إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: 65 - 66]، يقول أبو حيان: (والظاهر أن التعليلين غير مترادفين، ذكر أولاً لزوم عذابها وثانياً مساءة مكانها، وهما متغايران، وإن يلزم من لزوم العذاب في مكان دوام ذلك المكان)⁽⁶¹⁾. وفي الآيات وجهان من التأويل، أحدهما: أن سؤالهم لصرف العذاب معلل بأنه غرام، أي ملازم الغريم، وبأنها ساءت مستقراً ومقاماً، والآخر: أن (ساءت) تعليل لكونه (غراماً)⁽⁶²⁾.

وإفادة مضمون جملة (إن ومعموليهما) التعليل له فائدتان، أولاهما: التوكيد كما بينا، والثاني الربط، إذ تربط جملة ما بسابقتها فتألفان، ولو أسقطت من الكلام لنبا ما بعدها عما قبلها، قال عبد القاهر الجرجاني (إنك ترى الجملة إذا هي - (يعني إن) - دخلت ترتبط بما قبلها وتألف معه وتتحد به حتى كأن الكلامين قد أفرغاً إفراغاً واحداً وكأن أحدهما سبك في الآخر، هذه هي الصورة حتى إذا جئت إلى (إن) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجاوى معناه عن معناه ورأيت لا يتصل به ولا يكون منه بسيل)⁽⁶³⁾، ففي مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: 32]، قد جاءت (إنك أنت العليم الحكيم) مفيدة

(60) معاني النحو 316/1.

(61) البحر المحيط 513/6.

(62) ينظر البرهان للزركشي 97/3.

(63) دلائل الإعجاز 316، وينظر حسن التوصل إلى صناعة الترسيل: شهاب الدين محمود

الحلي، 170-171 الطراز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليميني، 2/

220، نهاية الارب 80/7.

التعليل لقولهم (لَا عَلِمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا)، والذي دل على أن هذا القول مسوق للتعليل وليس مجرد ثناء هو تصديره بـ (إن) في غير مقام رد إنكار ولا تردد. ومن شأن إن إذا جاءت على هذا الوجه - أي أن تقع إثر كلام وتكون لمجرد الاهتمام - أن تغني غناء الفاء العاطفة (مثلاً) وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمراً عجبياً فأنت ترى الكلام بها مقطوعاً موصولاً⁽⁶⁴⁾. كما في قول بشار بن برد:

بَكَرَا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنْ ذَاكَ النِّجَاحُ فِي التَّبْكِيرِ⁽⁶⁵⁾

فالغاية من قوله (إن ذاك النجاح...) أن يبين المعنى في قوله لصاحبه (بكرأ) وأن يوجد سبباً لهذا التبكير وعلة يحتج بها لنفسه.

وهذه المعاني لـ (إن) كثيرة جداً في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [يوسف: 53]، جملة (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ) تعليل لجملة (وما أبرئ نفسي). أي (لا أدعي براءة نفسي من ارتكاب الذنب لأن النفوس كثيرة الأمر بالسوء)⁽⁶⁶⁾.

والتعليل بمضمون جملة (إن) هو تعليل بالسبب، ففي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: 170]، مضمون جملة (إن) مسبب عما قبلها، فإله تعالى لا يضيع أجر المصلحين بسبب تمسكهم بالكتاب ومحافظةهم على إقامة الصلاة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ صَبَرْ وَعَفَّرْ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: 43]، فقد جاء الجواب في جملة (إِنَّ وَمَعْمُولِيهَا) تعليلاً وسبباً للشرك فهو تعليل بالسبب⁽⁶⁷⁾.

(64) ينظر دلائل الإعجاز 316، التحرير والتنوير 1/ 414-415.

(65) ديوان بشار بن برد، 170.

(66) التحرير والتنوير 5/ 13.

(67) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 135، مغني اللبيب 2/ 106.

ثم إن مضمون التعليل في جملة (إن) هو لمطلق الزمان غالباً، فلا يشترط فيه تقدمه على المسبب ذهنياً وخارجياً، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شُكْرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: 32]، فكون شعائر الله من تقوى القلوب، وهو السبب في تعظيمها غير مقيد بزمان بعينه. وإطلاق الزمان في مضمون (إن) ومعموليها) جاء غالباً في القرآن، إلا أنه قد لا يكون كذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾ [طه: 10]، فقد حصل مضمون التعليل في الماضي (القريب) وكان سبباً لأن يأمر أهله بالمكوث، والزمن هنا متقدم زماناً على المسبب في الذهن والخارج، ولعل إعطاء الدلالة على الماضي وهو كون خبر (إن) جملة فعلية فعلها ماضٍ (آنست).

وقد يستشف من مضمون التعليل في جملة (إن) الحال والاستقبال، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: 40]، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ هذه المعية تشي بأنها واقعة في الحال التي كان عليها النبي ﷺ وصاحبه الصديق أبو بكر رضي الله عنه وكذلك الأمر في المستقبل من أحوالهم، وإن كانت معية الله تعالى لأوليائه في مختلف الأزمان والأماكن والأحوال، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103] أي ادع لهم إذا جاؤوك بالصدقات الآن وفي المستقبل ف إن صلاتك سكن لهم إذا دعوت لهم حين يأتون بصدقاتهم سكن قلوبهم وفرحوا وبادروا رغبة في دعاء النبي ﷺ (68) في الحال والاستقبال، وجملة إن صلاتك سكن لهم تعليل للأمر بالصلاة عليهم بأن دعاءه سكن لهم أي سبب سكن لهم أي خير (69) وكذلك قوله تعالى ﴿قُلَّمَا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَابِقُ الْعَمَلِ﴾

(68) ينظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 234.

(69) التحرير والتنوير 11/ 23.

الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: 81]، فدلالة السين في (سيبطله) على المستقبل القريب، ودلالة نفي المضارع بـ (لا) في (لا يصلح) دليلاً على أن الأمر يدل على الحال والاستقبال وجملة (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) معترضة، وهي تعليل لمضمون جملة (إن الله سيبطله)⁽⁷⁰⁾.

وكل ما جاء في هذه الآيات يؤكد الوقوع بـ (إن) فـ (إن الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء هو الذي دون في الكتب من أنها للتأكيد)⁽⁷¹⁾، قال أبو نواس:

عليك بالياس من الناس إن غنى نفسك في الياس⁽⁷²⁾

إذ حسن معنى التأكيد بها في البيت لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ولا يتركون الرجاء والطمع والتطلع إلى ما في أيدي الناس. فلما كان كذلك كان الموضع موضع فقر إلى التأكيد.

وإن أغلب ما يعلل بمضمون جملة (إن) في كتاب الله تعالى مما مر كان نفيًا أو طلبًا، أو قد يدل على طلب ولو في صيغة الماضي كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: 28]، فإن مضمون جملة (إن) سبب في دعائهم، والمسبب (كنا من قبل ندعوه) دال على وقوع طلب. وقد يأتي التعليل بـ (إن) وجملتها من غير نفي ولا طلب كقوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ [القصر: 15].

ودخول الفاء على (إن وجملتها) يزيد معنى التعليل ويقوي الربط بين الجملتين كما في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: 48]، فإن دخول (الفاء) شأنه أنه (يصحح به ما قبله ويحتج له ويبين وجه الفائدة

(70) نفسه 11/256.

(71) دلائل الإعجاز 325.

(72) ديوان أبو نواس الحسن بن هاني، 601.

فيه⁽⁷³⁾، ويمكن حذف هذه الفاء فلو كان في غير كلام الله تعالى فقيل: واصبر لحكم ربك إنك...، لجاز فيصبح التعليل مستأنفاً وهو تعليل جملي⁽⁷⁴⁾. وقد كثر دخول الفاء على (إن) في جملة التعليل بها فيما تضمن معنى الشرط كما في قوله تعالى: ﴿أَيَبْنُغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: 139]، الفاء دخلت لما في الكلام من معنى الشرط، إذ المعنى: ابتغوا العزة من هؤلاء فإن العزة لله جميعاً⁽⁷⁵⁾.

وكذلك دخلت الفاء على (إن) جواباً للأمر ومفيدة تقوية التعليل وتأکید مضمونه بـ (إن ومعموليها) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَأَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [ص: 77]. وكذلك دخلت الفاء تقوية لتعليل ما دل عليه الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: 6]، فمضمون جملة (إن) تعليل لما يفيد الاستثناء من عدم حفظ فروجهم منهم، أي: فإنهم غير ملومين على عدم حفظها منهم⁽⁷⁶⁾.

وإذا كانت الجملة التي تصدرتها (إن) لم تذكر لفائدة ما قبلها، لا يصح وضع الفاء عوضاً عن (إن) عند حذفها، كما يتبين ذلك من قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ﴾ 50 ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ 51 [الدخان: 50، 51]، فلو قلنا: فالمتقون (لم يكن كلاماً)⁽⁷⁷⁾.

الفرق بين فتح همزة (إن) وكسرها عند التعليل:

مر بنا أن التعليل بـ (أن) المفتوحة الهمزة ومعموليها (أي التعليل بالمصدر المؤول من أن ومعموليها) على تقدير اللام أو حرف تعليل

(73) دلائل الإعجاز 323.

(74) ينظر شرح التصريح 218/1.

(75) ينظر البحر المحيط 374/3.

(76) تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم 25/2.

(77) ينظر دلائل الإعجاز 316، حسن التوسل 171.

مناسب، إذ يكون موضع المصدر المؤول موضع المفعول له، والتعليل بـ (أَنَّ) المفتوحة إنما هو مقيد بعامله مقصور عليه، أي: إنما حصل هذا لهذا.

أما التعليل بـ (إِنَّ) المكسورة الهمزة ومعموليهما، فإنه تعليل واسع وحكم عام مستأنف غير مقيد بالعامل، فإن جملة (إِنَّ واسمها وخبرها) في الحقيقة ليست للتعليل المحض كما هو في المصدر المؤول من (أَنَّ ومعموليهما)، بل هي كلام مستأنف فيه تعليل يشمل ما ذكر وما لم يذكر⁽⁷⁸⁾، والكلام مع (أَنَّ) المفتوحة هو جملة واحدة على غير ما هو مع (إِنَّ) المكسورة.

ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]، وردت القراءة في (أَنَّ) بفتح الهمزة وكسرها⁽⁷⁹⁾، فعلى قراءة الفتح تكون على وجهين: إما العطف على قوله (أنه استمع) الآية الأولى من السورة نفسها فيكون على معنى قد أوحى، أو أن يكون متعلقاً بـ (تدعوا) أي فلا تشركوا مع الله أحداً، لأن المساجد لله، فيكون التعليل بالمصدر المؤول متعلقاً بعامله مقصوراً عليه، أي إنما حصل النهي عن دعاء غير الله لأن المساجد لا تكون إلا لله⁽⁸⁰⁾، و(أَنَّ) المفتوحة تحوّل المحسوس إلى معقول والمتشخص إلى ذهني⁽⁸¹⁾ (أَنَّ) المفتوحة... مع ما بعدها بتأويل المصدر، وهي تجعل الكلام شأنًا وقصة وحديثاً... والمواضع التي تقع فيها أن المفتوحة لا تقع فيها إن المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد، فاعلم أن المعنى والتأويل مختلف⁽⁸²⁾، فالتعليل في الآية عند فتح (أَنَّ) مقيد

(78) ينظر معاني النحو 316/2.

(79) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/1243، البحر المحيط 8/352، معجم القراءات القرآنية 244/7.

(80) ينظر الكشف 4/170.

(81) معاني النحو 2/320.

(82) الأصول 1/222-223.

بعامله واقع معه في نفس الجملة، وقراءة الفتح هنا هي الأولى لأن المواضع المعدة للصلاة والعبادات مختصة بالله وحده، وكان اليهود والنصارى يشركون بالله في كنائسهم وبيعهم، فأمر الله المؤمنين أن يفردوه في المساجد بالعبادة ولا يدعوا فيها أحداً دونه⁽⁸³⁾. أما القراءة بالكسر فيكون الكلام مستأنفاً.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: 168]، فقد كسرت همزة (إن) لأنه أراد الإعلام بحال الشيطان لعنه الله، وهذا أبلغ من الفتح لأنه بفتح الهمزة يصير التقدير: لا تتبعوا خطوات الشيطان لأنه لكم عدو (وأياً ما كان فـ (إن) تفيد معنى التعليل والربط في مثل هذا وتغني غناء الفاء وهو شأنها بعد الأمر والنهي)⁽⁸⁴⁾، ومثله قولنا: لبيك إن الحمد لك. بكسر الهمزة أجود، لدلالة الكسر على استحقيقه الحمد في كل حال وكذلك التلبية، أما من فتح فكأنه قال: لبيك بهذا السبب، ومن هنا يرى العكبري وغيره أن الكسر في مقام التعليل أبلغ⁽⁸⁵⁾.

والتعليل بجملة (إن) المكسورة الهمزة ومعمولها تعليل مستأنف، وإن (إن) ومعمولها جملة تامة على عكس المصدر الذي يكون مفرداً تابعاً لكلام آخر، والجملة المستأنفة غير مقيدة بغيرها، ولذا يكون المعنى بها واسعاً.

وبذلك نخلص إلى أن التعليل بـ (أن) المفتوحة واقع في جملة واحدة وهو تعليل مقيد بعامله ومقصود عليه، أما التعليل بـ (إن) المكسورة الهمزة فإنه يكون تعليلاً بالجملة ويكون واسعاً وعماماً مستأنفاً غير مقيد بالعامل، وهو إنما يعلل جملة، وهو في ذاته جملة، ولذا سماه الأزهري (ت 905هـ)

(83) ينظر صفوة البيان 755.

(84) التحرير والتنوير 104/2.

(85) ينظر البيان في إعراب القرآن 1/319، البرهان للزركشي 3/96-97، حاشية يس 1/

تعليل جملي، وأما التعليل بالمصدر المؤول فهو تعليل إفرادي⁽⁸⁶⁾.

جملة الطلب وجواب الطلب أو ما يقابله:

جملة الطلب قد ترد أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو عرضاً أو تحضيضاً أو ترجياً أو تمنياً، وقد يأتي ما بعد الطلب جملة فعلية فعلها فعل مضارع مجزوم أو مرفوع وقد يأتي جملة اسمية، ونحن نفصل القول في ذلك.

أولاً: إذا جاء ما بعد الطلب فعل مضارع مجزوم:

إذا جاء بعد الطلب جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم، فإن ذلك الفعل المجزوم يكون جواباً للطلب من الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو الترجي أو العرض أو التحضيض، وإن النحويين يعدّون ذلك الجواب على تقدير شرط وأداته دلت عليهما صيغة الطلب المذكور، وبذلك يكون الفعل المضارع مجزوماً في الحقيقة جواباً للشرط المقدر، قال ابن يعيش: (اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والترجي والعرض، وكون جوابها مجزوماً وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجاز، وأن جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة)⁽⁸⁷⁾، ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَخْرَجٍ تُجِيبُونَ عَذَابِ اللَّهِ * تَوَمَّنْ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَمَجِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْتُواكُم بِأَنْفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الصف: 10 - 12]، (يَغْفِرْ لَكُمْ) جزم لأنه جواب (هل) و (هل) الاستفهامية هنا في معنى الأمر والدعاء والحث على ما ينجيهم، فهو طلب أنزل منزلة الشرط اقتضى جواباً، أو أن تكون (يغفر لكم) جواب (تؤمنون) على قراءة زيد بن علي رضي الله عنهما (تؤمنوا)...

(86) ينظر شرح التصريح 218/1.

(87) شرح ابن يعيش 48/7، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح 1123/2.

وتجاهدوا) أو على قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (آمنوا)⁽⁸⁸⁾.

والذي نخلص إليه من تقديرات النحويين وتأويلاتهم وخلافاتهم في جزم الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب، هو أن السكون أو البناء قد التزم في هذه الأفعال المضارعة لأنها مستعملة بمعنى الأمر، لأنها تلتقي جميعاً في الدلالة على الطلب. ويرى البلاغيون أن جزم المضارع بعد الطلب في جواب شرط مقدر بعد الطلب، وجازمه (إن) الشرطية المضمرة⁽⁸⁹⁾. والذي نميل إليه أن العمل في الجزم إنما هو للشرط المقدر وهو ما نص عليه سيويه عن الخليل⁽⁹⁰⁾، واختاره أبو علي والسيرافي⁽⁹¹⁾.

ومن التدبر في الآيات الكريمة التي ورد فيها المضارع مجزوماً بعد الطلب، نجد هذا الفعل قد جاء مسبباً عما قبله، ففي قوله تعالى: ﴿يَبْنَئِ إِنْشَرَاهِمْ أَذْكُرُوا نَبْعِي آلِي أَنْتُمْ عَلَيْهِمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَارَهِبُونَ﴾ [البقرة: 40]، وقوله تعالى: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا﴾ [البقرة: 61]، فكل من الفعلين المضارعين في الآيتين (أوف، يخرج) مجزوم لأنه جواب الطلب الحاصل بفعلي الأمر (أوفوا، فادع) وقد تسبب الجواب عن الطلب قبله، ف (أوف) جواب الأمر الحاصل بالفعل (أوفوا)⁽⁹²⁾ ووفاء الله تعالى لهم وإتمامهم حقهم مسبب من أمر الله لهم بالوفاء، فإن هم أوفوا ما عليهم من عهد الله فالله تعالى ينجز لهم وعده بتوفيتهم حقهم⁽⁹³⁾، وطلبهم من نبيهم

(88) ينظر الكشف 100/4، البحر المحيط 263/8، معجم القراءات القرآنية 140/7.

(89) مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، 153، وينظر شرح التلخيص، مختصر سعد الدين التفتازاني 327/2، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: قيس إسماعيل الأوسي، 152.

(90) كتاب سيويه 450/2.

(91) ينظر البحر المحيط 175/1.

(92) ينظر إعراب القرآن للنحاس 218/1.

(93) ينظر التحرير والتنوير 453/1.

موسى عليه السلام أن يدعوهم في قولهم (ادع لنا ربك) كان سبب إخراج ما في الأرض لهم مما طلبوه، وجملة (يخرج لنا...) إلى آخرها هي مضمون ما طلبوا منه أن يدعو به، فهي في معنى مقول قول محذوف، كأنه قيل: قل لربك يخرج لنا، (ومقتضى الظاهر أن يقال: أن يخرج لنا، فعدل عن ذلك إلى الإتيان بفعل مجزوم في صورة جواب طلبهم، إيماء إلى أنهم واثقون بأنه إن دعا ربه أجابه... وهذا أسلوب تكرر في القرآن مثل: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: 31]، ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا ءَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: 53]، وهو كثير فهو بمنزلة شرط وجزاء، كأنه قيل: إن تدع ربك بأن يخرج لنا، وهذا بتنزيل سبب السبب بمنزلة السبب، فجزم الفعل المطلوب في جواب الأمر... للدلالة على تحقق وقوعه⁽⁹⁴⁾.

وبما أن الطلب في مثل هذه الآيات فيه معنى الشرط، فإنه يتبين أن الجواب مسبب عنه، وأنه متأخر عما قبله ذهنياً وخارجاً، وأن المتقدم هو السبب كما هو واضح، فالتعليل هنا تعليل بالسبب.

ويبدو أن السبب ليس هو الطلب نفسه بل ما يتحقق منه، ففي قوله تعالى: ﴿فَاعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ [الكهف: 95]، ليس السبب في جعل الردم بينهما الأمر بالعون، وإنما ما يتحقق من الأمر، وهو العون نفسه، ونظيره في قوله تعالى: ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَيُّكُمْ﴾ [وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ يَلْقَاهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ] ﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [يوسف: 9، 10، 12]، إذ إن الجواب (يخل، يلتقطه، يرتع) جاء بسبب ما تحقق من أفعال الأمر (أقتلوا، ألقوه، أرسله) لا بالأمر نفسه، وهذا ما نص عليه الخليل في أمثله مما جاء في كتاب سيبويه (وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: اتنني آتك، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك، وإذا

قال: أين بيتك أزرِك، فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزرِك، لأن قوله أين بيتك، يريد به أعلمني، وإذا قال: ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد هاهنا: إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال: لو نزلت، فكأنه قال: إنزل⁽⁹⁵⁾.

وكون الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب مجزوماً مقترناً بفاء السببية، فهو شبيه بجزمه من دونها، فإن (من النحاة من يرى أن الفاء قبل الفعل حذفت فجزم)⁽⁹⁶⁾، غير أنهما يختلفان في المعنى إذا كان الطلب نهياً جوابه مقترن بفاء السببية عند جزمه، فالسبب قبل الفاء متأت من المنهي عنه وليس من النهي، ولا مما يتحقق منه. أما سبب جواب النهي المجزوم فعلة من غير فاء السببية فهو مما يتحقق من النهي فقولك: لا تكذب يحترمك الناس، احترام الناس متسبب من عدم الكذب. أما قولك لا تكذب فيحترمك الناس، فهذا إنما يكون قبل فاء السببية لا قبل الجواب المجزوم، قال سيبويه: (فإن قلت لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله... وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلك)⁽⁹⁷⁾.

ثانياً: إذا جاء ما بعد الطلب فعل مضارع مرفوع:

إذا جاء الفعل المضارع مرفوعاً بعد الطلب، فهذا يعني أن مضمون جملة المضارع سبب عما قبلها، وليس في الجواب تقدير الشرط.

ورفع المضارع بعد الطلب يأتي على ثلاثة أضرب: فإما أن يأتي في جملة مقطوعاً عما قبله مستأنفاً، أو أن تكون جملة صفة إذا جاءت بعد ما يصح وصفه، أو أن يكون حالاً إذا جاءت جملة بعد معرفة.

(95) كتاب سيبويه 449/1.

(96) مع الهوامع 131/4.

(97) كتاب سيبويه 451/1.

ففي قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنْ أَحَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: 34]، قرىء (يصدقني) بالرفع على الاستئناف أو الصفة لـ (ردءاً) أو الحال من الضمير في (أرسله)، وقرىء بالجزم جواباً للطلب⁽⁹⁸⁾. فعلى الاستئناف يقول سيويه: (وإن شئت رفعت، أن تجعله معلقاً بالأول، ولكنك تبدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنه يقول: آتني أنا آتيك)⁽⁹⁹⁾. وفي الآية أن تجعل الفعل (يصدقني) مرفوعاً، إذ ليس الإرسال سبباً للتصديق، وليس المطلوب الجواب على أنه: إن أرسل أخاه معه صدقه، وإنما طلب من الله تعالى إرسال أخيه معه وأخبر أنه يصدقه، كما في قولك أدع الله يغفر لك.

أما الرفع على الصفة، فعلى أن جملة المضارع المرفوع في محل نصب صفة لـ (ردءاً)، أي: ظهيراً مصدقاً، وأما على الحال فإن المضارع يبين حال الضمير (الهاء) في (أرسله)، وقرأ أُنْبِيَّ وزيد بن علي رضي الله عنهم (يصدقوني)⁽¹⁰⁰⁾ والضمير يعود لفرعون وقوته، وهذا شاهد لمن جزم، والمعنى في يصدقوني: أرجو تصديقه إياي. والتعليل قد يفهم في حال المضارع بعد الطلب على أنه تعليل بالغرض، ففي الآية: تصديق أخيه له هو العلة التي تكون له فيها زيادة التبليغ لأن أخاه أفصح منه، فلزيادة فصاحته يبالغ في التبيان وفي الإجابة عن الشبهات وفي جداله الكفار، وهذا هو الغرض من الإرسال وهو متقدم عليه في الذهن متأخر عنه في التحقق والوقوع. فهو في حال الرفع أحسن منه في حال الجزم، كما بينا من إفادة الغرض من الإرسال.

أما في حال الجزم فكأن المعنى إن أرسلته صدقني، وبذلك يكون التصديق سبباً للإرسال، فيكون التعليل بالسبب، وهذا أضيق وأقل في الدلالة

(98) ينظر إعراب القرآن للنحاس 553/2، التبيان في إعراب القرآن 1020/2، البحر المحيط 118/7.

(99) كتاب سيويه 24/1.

(100) ينظر الكشاف 176/3، البحر المحيط 118/7.

من كون التصديق غرضاً وغاية للإرسال، وهو المراد في حال الرفع والله أعلم.

وهذا ما قد بين كون التعليل تعليلاً بالسبب إذا كان المضارع مرفوعاً مقطوعاً على الاستثناف، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ بُدُونَهَا وَتُحْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثَمَرُ ذَرِّهِمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: 91]، فقد جاء (تجعلونه) مضارعاً مرفوعاً مقطوعاً على الاستثناف، مبيناً سبب طلب الاستفهام منكراً على اليهود ومن مالأهم، جعلهم إنزال الكتاب في قراطيس مفرقة لغرض إظهار بعضه وإخفاء بعض، فقد ذمهم الله تعالى في قصدهم هذا⁽¹⁰¹⁾، والتعليل هنا تعليل بالسبب، الذي قد يلحظ إذا كان الفعل مقطوعاً عما قبله، كما في: أصدق يثق بك الناس، يحتمل أن تكون الثقة سبباً للصدق أو الحث عليه، فيكون التعليل غرضاً للطلب قبله، وفي قوله (يلعبون) جاء المضارع مرفوعاً حالاً من الضمير المتصل في (ذرهم) مبيناً غرض الترك، لأن غرضهم من هذا الإعراض أن يلعبوا ويلهوا، فالتعليل فيه تعليل بالغرض.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ. عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60]، (ترهبون به عدو الله) في مقام التعليل لقوله (وأعدوا لهم) أي وأعدوا لهم ذلك لترهبوا وتخوفوا به عدو الله وعدوكم⁽¹⁰²⁾. وجملة (ترهبون به) إما مستأنفة استثنافاً بيانياً ناشئاً عن تخصيص الرباط بالذكر بعد ذكر ما يعمه، وهو القوة، وإما في موضع الحال من ضمير (وأعدوا)⁽¹⁰³⁾. والتعليل هنا تعليل بالغرض كما هو واضح

(101) ينظر تفسير البضاوي 311/1، التحرير والتنوير 368/7.

(102) ينظر الميزان 116/9.

(103) ينظر التحرير والتنوير 56/10.

في أن الغرض من إعداد القوة دونما تحديد ومن رباط الخيل وهو إرهاب عدو الله وعدو المسلمين أياً كان هذا العدو، وهذا الغرض (الإرهاب والتخويف) متقدم على (الإعداد) في الذهن لكنه متأخر عنه في الوقوع.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: 105]، (عليكم) من أسماء الفعل الدالة على الطلب، أي: إلزموا، وفي (لا يضركم) وجهان: أن يكون خبراً مرفوعاً، أو أن يكون جواباً للطلب مجزوماً، ويجوز أن يكون نهياً⁽¹⁰⁴⁾. والراجح أن جملة (لا يضركم) تنزل من التي قبلها منزلة البيان، فلذلك فصلت فهي مقطوعة على الاستثناف والفعل (يضركم) مرفوع لأن الأمر بملازمة أنفسهم مقصود منه دفع ما شعروا به من الغم والأسف على عدم قبول الضالين للاهتداء⁽¹⁰⁵⁾.

فالغرض من الطلب هنا، نفي ضرر الضالين عنكم ما دتم على الهدى والحق المبين.

ثالثاً: إذا جاء ما بعد الطلب جملة اسمية:

قد يلي الطلب جملة اسمية يتضح منها التعليل للطلب السابق عليها. وقد تكون جملة جواب الطلب هي جملة (إن ومعموليهما) فتكون هذه الجملة تعليلاً لما سبقها كما مر بنا في شواهد التعليل بجملة (إن واسمها وخبرها) فلتراجع في مواضعها.

وقد تكون جملة الجواب اسمية من المبتدأ والخبر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: 31] وقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: 35]، فإن جمليتي (نحن نرزقهم، ذلك خير) في الآيتين هما جملتان اسميتان

(104) ينظر الكشف 1/ 650، البحر المحيط 4/ 37.

(105) ينظر التحرير والتنوير 7/ 77.

من المبتدأ والخبر علل بهما الطلب المتقدم عليهما من النهي والأمر.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ قِيلَ لَكُمْ ازْجِعُوا فَازْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: 28] جملة (هو أزكى لكم) إسمية جيء بها تعليلًا للأمر بالرجوع، فكون الرجوع هو أزكى وأطيب وأوفق لرضا النفس في مثل هذه الحال هو السبب المناسب لما تقدمه من تنفيذ الأمر الصادر بالرجوع، ومعلوم أن التعليل هنا تعليل بالسبب حيث بينت الجملة الاسمية ما يترتب على الطلب قبلها. مما جعل علماء أصول الفقه وضع مثل هذه الجمل فيما يفيد التعليل عندهم⁽¹⁰⁶⁾.

كما قد يأتي الطلب نفسه بصيغة الخبر وليس الإنشاء فيكون تعليله بجملة اسمية كذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: 170]، (والذين يمسكون بالكتاب) فيه وجهان، أحدهما أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وخبره (إننا لا نضيع أجر المصلحين) على تقدير منهم، أو وضع الظاهر موضع المضمّر تنبيهاً على أن الإصلاح كالمانع من التضييع، والمعنى: إننا لا نضيع أجرهم لأن المصلحين في معنى الذين يمسكون بالكتاب، والثاني: أن يكون مجروراً عطفاً على القول السابق (الذين يتقون) ويكون قوله (إننا لا نضيع) اعتراضاً⁽¹⁰⁷⁾. فالخبر المتمثل بجملة (والذين يمسكون بالكتاب...) فإنما هو كناية عن الأمر بالأخذ بميثاق الكتاب المتمثل بالإيمان بالرسول، وكني عن الإيمان بمحمد ﷺ بالأمر بإقامة الصلاة لأن الصلاة شعار دين الإسلام حتى سمي المسلمون أهل القبلة، فأولئك يستكملون أجرهم لأنهم مصلحون⁽¹⁰⁸⁾، وجملة (إننا لا نضيع أجر المصلحين) من (إن ومعموليهما) جملة إسمية علل

(106) ينظر تعليل الأحكام 19/15.

(107) ينظر إعراب القرآن للنحاس 2/160، الكشف 2/128، تفسير البيضاوي 1/366.

(108) ينظر التحرير والتنوير 9/164.

بها الطلب الذي جاء على صيغة جملة خبرية.

تبين لنا في جملة الطلب وجوابه أو ما يقابل الجواب، أن ما كان في مقام الجواب يؤتى به جملة فعلية قد يكون فعلها مضارعاً مجزوماً (لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه، إذا أرادوا الجزاء... وأن هذه... كلها فيها معنى (إن) فلذلك جزم الجواب)⁽¹⁰⁹⁾ والتعليل في الجواب المجزوم تعليل بالسبب، لأن السبب هو ما يتحقق من الطلب.

وإذا جاء الفعل في جملة الجواب مضارعاً مرفوعاً فقد يفيد هذا الجواب تعليلاً لما قبله وهذا التعليل تعليل بالغرض في الغالب، وقد يلحظ فيه التعليل بالسبب بحسب المعنى.

وإذا كان الجواب أو ما يقابله جملة إسمية فقد تتضمن هذه الجملة تعليلاً بالسبب إذا جاءت مبينة سبب ما قبلها.

جملة النداء الدالة على التعجب:

معلوم أن النداء من أساليب الطلب المعروفة في لغة العرب، إذ هو (تنبيه المدعو ليقبل عليك)⁽¹¹⁰⁾. غير أنه قد يخرج النداء عن أصل الوضع إلى أغراض بلاغية، يمكن إدراكها من قرائن الأحوال في السياق، منها: التعجب.

فجملة النداء في القرآن الكريم الدالة على التعجب تتضح فيها معالم الحس العالي، وترتبط بحالٍ بالغة الشدة، تنطلق إلى رحاب المجاز الواسعة لكي تؤدي معنى التعجب، من خلال جملة فعلية قصيرة تتسم بطاقة خطابية عالية. ولجملة لنداء الدالة على التعجب طبيعة فريدة، ومنحى تعبيرى

(109) كتاب سيبويه 1/449.

(110) الأصول في النحو 1/401.

خاص⁽¹¹¹⁾، فهي تقوم على عناصر ثابتة هي: حرف النداء ولام مفتوحة أو مكسورة داخلية على المتعجب منه، قال سيبويه: (وقالوا يا للعجب ويا للماء، لما رأوا ماء كثيراً، كأنه يقول: تعال يا عجب أو تعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك. ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي، أي تعالين فإنه لا يستنكر لكن لأنه من إبانكن وأحيانكن)⁽¹¹²⁾، وقد تدل جملة النداء على التعجب بغير اللام إذا أضفت نحو يا بكراه ويا عجباه إذا استغثت أو تعجبت⁽¹¹³⁾.

والآيات الكريمة التي تضمنت أساليب نداء دالة على التعجب، يستنتج منها أنها تقوم على طبيعة تركيبية واحدة، عند تحليلها نجدها تقوم على بناء تركيبى هو: جملة النداء زائداً الجزء التعليقي المثير للتعجب، والذي بسببه نطلق الحكم، وهو بمثابة المتعجب منه الداخلة عليه لام التعجب، وهذا الجزء التعليقي يمتاز بتنوع واضح على النحو الآتي:

أ - جملة النداء يليها الجزء المثير للتعجب (المعلّل) جملة استفهامية:

قال الله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَى سَوَاءَ أَخِيهِ قَالَ يُوتِلَقُ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورَى سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [المائدة: 31]، (يا ويلتي) من صيغ الاستغاثة المستعملة في التعجب وأصله يا لويلتي، فعوضت الألف عن لام الاستغاثة نحو قولهم يا عجباً، ويجوز أن يجعل الألف عوضاً من ياء المتكلم، وهي لغة، ويكون النداء مجازاً بتنزيل الويلة منزلة ما ينادى، والاستفهام في (أعجزت) إنكاري⁽¹¹⁴⁾.

(111) ينظر أساليب التعجب في القرآن الكريم دراسة دلالية: حاتم حسين رسالة ماجستير، كلية الآداب/ بغداد 1998، 116.

(112) كتاب سيبويه 320/1.

(113) ينظر نفسه، وينظر أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 294.

(114) ينظر التحرير والتنوير 6/ 173-174.

الجزء التعليلي بعد التعجب (يا ويلتي) جاء جملة استفهامية (أعجزت..)، والنداء بالياء في (يا ويلتي) طاقة خطابية لها وظائف لغوية دقيقة في مقدمتها التنبيه، ثم إن جملة النداء تسهم في رسم مشهد يوحى بحال بالغة الشدة ومفعمة بحس شعوري متوتر، يتمثل بالندم والحسرة والخسارة الفادحة المؤدية إلى الهلاك، وهذه الدلالات تكمن في الجمل التعجبية التي تتخذ النداء وسيلة لها في القرآن الكريم، وهذه الجمل التعجبية المرتبطة بجملة النداء هي ما يمكن تسميته بالجزء المعلل، التي جاءت في هذه الآية جملة استفهامية، فهي تمنح صيغة النداء أهمية سياقية قيمة وتضيف معاني بلاغية جديدة في مقدمتها التعجب، والنداء يعطي هذه المعاني دفعا قويا لارتباطه بشكل عميق بالجملة الاستفهامية⁽¹¹⁵⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَوْنَتَنِي ۖ أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَقِيٌّ عَجِيبٌ﴾ [هود: 72]، يمتاز النداء بدلالات تعجبية متراكمة، إذ إن عدم إمكان أن يكون للمرأة ولد متأت من عقمها مع انصرام عمرها وشيخوخة بعلمها، فهو جو مشحون بالمستحيلات المتعارف عليها من قوانين الطبيعة البشرية المألوفة⁽¹¹⁶⁾، لذلك جاءت البنية اللغوية انفجارية عنيفة متدفقة لتعبر عن طبيعة المعجزة الربانية الخارقة، مقام الخطاب فيها يمتاز بانفعال وشعور عاليين وعاطفة متقدة، وقد كشف التعجب (وهو الجزء التعليلي) بجملة استفهامية (ألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً)، أما الجزء المؤكد في الآية الكريمة ﴿إِنَّ هَذَا لَشَقِيٌّ عَجِيبٌ﴾ جاء هو الآخر ليزيد قوة التعليل ويوضح عمق التعجب وقوة الدهشة والانبهار، لما تضمنه من أساليب التأكيد بـ (إن) واللام) ثم إن هناك تطابقاً دلالياً دقيقاً أفصح عنه استعمال اسم الإشارة (هذا).

وفي قوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ

(115) ينظر أساليب التعجب في القرآن الكريم دراسة دلالية 116.

(116) ينظر تفسير البيضاوي 463/1.

يَوَلِّئْنَا مَالٍ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴿[الكهف: 49]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَوَلِّئْنَا مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدًا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: 52]، فالآيتان تعبران عن مشاهد من يوم القيامة، تبرز المفاجأة في هذه المشاهد مثيرة للتعجب، ففي الآية الأولى يبرز الإحصاء دقيقاً ومثيراً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة فيثير العجب في نفوس من أنكروه في الدنيا، وفي الآية الثانية يبدو البعث حقيقة ماثلة ووعد الرحمن على لسان رسله صدق وحق.

فالاستفهام في هذه الآيات ينطوي على دلالة تعجبية هي ما يمكن تسميته (الجزء المعلن) في النداء الدال على التعجب لأنه يعلل إطلاق حكم تعجبي سابق وهو النداء.

ب - جملة النداء يليها الجزء المعلن جملة اسمية:

جاء هذا التركيب في مثل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوُهُ قَالَ يَبْشُرْ هَذَا غُلَامٌ﴾ [يوسف: 19]، قوله (يا بشرى) بمعنى: يا أيتها البشرية على سبيل النداء للبشرى لما أثارت فيه المفاجأة من البشارة فكأنه ناداها أن هلمي وتعالني، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَنْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا﴾ ﴿27﴾ يَوَلِّئُ لَيْتَنِي لَوْ أَنَّنَا خَلِيلًا ﴿28﴾ [الفرقان: 27 - 28]، فكأنه نادى ويلته حسرة وتفجعاً لما ألم به في ذلك اليوم العصيب⁽¹¹⁷⁾. وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَوَلِّئْنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ ﴿46﴾ [الأنبياء: 46]، ﴿وَقَالُوا يَوَلِّئْنَا هَذَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ ﴿20﴾ [الصافات: 20]، ﴿قَالُوا يَوَلِّئْنَا إِنَّا كُنَّا طَائِفِينَ﴾ ﴿31﴾ [القلم: 31].

ففي مثل هذا النوع من النداء، يكاد يكون الإقرار أمراً مشتركاً يوحد الدلالات التعجبية في الآيات آنفاً، ويبيدي لنا اعترافاً مشوباً بالمرارة وندماً

عظيماً وحسرة هائلة، يعلل لنا ذلك النداء الموجه الأليم باستثناء الآية من سورة يوسف.

وقد جاء التعليل بعد النداء بجمل اسمية - والجمل الاسمية يمكن أن تدل على الثبوت - فكأن ما علل به النداء قد تمكن وأصبح ملازماً للمعنيين ثابتاً عليهم، لا يستطيعون الإفلات منه، لا سيما إنهم يواجهون موقفاً حرجاً وأمرأ لا قبل لهم به.

ج - جملة النداء يليها الجزء المعلن جملة فعلية:

ورد هذا التركيب في قوله تعالى: ﴿يَحْشَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [يس: 30]، فقوله (يا حسرة) نداء بمعنى تعالى فهذه الأحوال تقتضي حضور الحسرة بما دل عليها مجيء ما بعدها من الجملة الفعلية في قوله (ما يأتيهم من رسول...) فإن المستهزئين بالناصحين المخلصين المنوط بنصحهم خير الدارين أحقاء بأن يتحسروا ويتحسر عليهم، وقد تلهف على حالهم الملائكة والمؤمنون من الثقلين، ويجوز أن يكون تحسراً من الله عليهم على سبيل الاستعارة لتعظيم ما جنوه على أنفسهم⁽¹¹⁸⁾ ويؤيده قراءة يا حسرتا⁽¹¹⁹⁾.

د - جملة النداء يليها الجزء المعلن شبه جملة:

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَأْسَفُ عَلَيَّ يُوسُفَ وَأَبْيَضْتُ عَيْنَاهُ مِنْ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: 84]، (يا أسفاً) الأصل يا أسفي: أبدل من الياء ألف لخفة الألف والفتحة⁽¹²⁰⁾، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ

(118) ينظر تفسير البياضاي 281/2.

(119) وقد جاءت القراءة (يا حسرة العباد) بالإضافة إلى الفاعل أو المفعول، و (يا حسرة على العباد) بالهاء بإجراء الوصل مجرى الوقف (ينظر الكشف 321/3، البحر المحيط 7/332).

(120) ينظر إعراب القرآن للنحاس 342/2، البيان في غريب القرآن 2، 43.

السَّاعَةُ بَعَثَ قَالُوا يَحْزَرُنَا عَلَى مَا فَرَطْنَا فِيهَا ﴿[الأنعام: 31]﴾، (يا حسرتنا) أضافوا الحسرة إلى أنفسهم ليكون تحسرهم لأجل أنفسهم، فهم المتحسرون والمتحسر عليهم، بخلاف قول القائل: يا حسرة، فإنه في الغالب تحسر لأجل غيره فهو يتحسر لحال غيره. ولذلك تجيء معه (على) التي تدخل على الشيء المتحسر من أجله داخله على ما يدل على غير التحسر كما في قوله تعالى: (يا حسرة على العباد)، فأما مع (يا حسرتي، أو يا حسرتنا) ومثله (يا أسفاً أو يا أسفي) كما في الآية قبلها، فإنما تجيء (على) داخله على الأمر الذي كان سبباً في التحسر كما في قوله (على ما فرطنا فيها)⁽¹²¹⁾. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَظِّنَا عَلَى مَا فَرَطْنَا فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ﴾ [الزمر: 56].

جاءت الآيات مظهرة توتراً انفعالياً واضحاً مشرباً بالحسرة والتفجع، فالإيقاع السريع والجمل القصيرة في الآيات تجعل التعجب فيها يحمل دلالات الأسى العميقة، وقد جاء التعليل لجملته النداء على شكل شبه جملة.

والآيات التي تضمنت نداء علل بما بعده مما أفاد التعجب، قد تصدرها فعل القول إلا في آية يس 36/30، وهذا التصدر لـ (القول) يبرهن شدة الشعور والانفعال فيؤدي إلى التصريح فيكون مسموعاً بإظهار (القول) في حين يتحدث قوله تعالى: ﴿يَحْزَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ عن موقف مألوف ومعروف يتجاوز حدود الزمان والمكان ولا يرتبط بأقوام دون آخرين، يقول الصابوني: (أي يا أسفاً على هؤلاء المكذبين لرسول الله المنكرين لآياته ويا حسرة عليهم ما جاءهم رسول إلا كذبوا به واستهزؤوا به، وهكذا عادة المجرمين في كل زمان ومكان)⁽¹²²⁾. فحذف فعل القول لأن الآية تتحدث

(121) ينظر التحرير والتنوير 191/7.

(122) صفوة التفاسير 10/3.

عن موقف عام يثير الأسف والتحسر والإشفاق على المكذبين لينتبهوا لأنفسهم عند خطاب الرسل لهم في دعوتهم إلى ربهم الحق، كما يبدو ذلك عند وصف الهول وتملك الفزع أولئك الذين عقدت ألسنتهم عن القول، فجاءت حالهم تفصح عما هم فيه من حيرة وندم وهلع ودهش أذهلهم عن التصريح بفعل القول كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَوَّلْنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: 97].

وتتفق آراء النحويين والمفسرين على أن النداء المثير للعجب يقوم على استكثار أمر معين، فقد قال الجرجاني: (والتعجب كقولك يا للماء كأنك ترى ماء يعجبك فتناديه فتقول: تعالى حتى ترى فإنك عجب الشآن فلا يعرفك أحد)⁽¹²³⁾ ويقول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَحْزَنُهُ عَلَى الْإِبَادِ﴾ (نداء الحسرة) عليهم كأنما قيل لها تعالى يا حسرة فهذه من أحوالك التي حقك أن تحضري فيها⁽¹²⁴⁾، وقد حشد الطبرسي (ت548هـ) الأقوال في نداء الحسرة مجملاً بأن فيه معنى المبالغة ويشتمل على التنبيه⁽¹²⁵⁾، وذهب أبو حيان إلى أن نداء الحسرة وإن كانت لا تجيب فالمراد من هذا النداء العظيم⁽¹²⁶⁾، وهو نداء مجازي لا حقيقي.

جملة الشرط والجزاء:

معنى الشرط (أن يصح أمر لوقوع غيره)⁽¹²⁷⁾، والتركيب الشرطي

(123) دلائل الإعجاز 356، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح 2/790، شرح ابن يعيش 2/114.

(124) الكشف 320/3.

(125) ينظر مجمع البيان 2/292.

(126) ينظر البحر المحيط 4، 107.

(127) المقتضب 2/46.

أسلوب لغوي يتكون من جزئين أو عبارتين لا غنى لإحدهما عن الأخرى، إحدهما تسمى شرطاً والأخرى تسمى جواباً أو جزءاً لهذا الشرط، إذ الأصل فيه توقف الجزاء على الشرط بمعنى إذا وقع الشرط وقع الجزاء⁽¹²⁸⁾.

والشرط منزل منزلة السبب والجزاء منزل منزلة المسبب، وهذا يعني تعلق وجود كل منهما بوجود الآخر⁽¹²⁹⁾، وليكن ليس هذا دائماً بل الأصل فيه أن يكون كذلك. وقد يخرج الشرط عن هذا الأصل فلا يكون الجزاء مسبباً عن الشرط ولا يتوقف وجوده على وجوده.

وأسلوب الشرط في تركيبه يعتمد في الدلالة على نوعين من الأدوات: أولهما: أدوات دالة على الشرط أصالة وهي: إن، إذا، لو، لولا، لـ. ونشير إلى كل منها بإيجاز:

(إن): أداة تدل على الشرط، وتستعمل في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها والموهومة والنادرة والمستحيلة وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره عموماً⁽¹³⁰⁾. ففي قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: 6]، فقد عبر بأداة الشك (إن) واحتمال الوقوع إلى أن الجنابة يحتمل وقوعها⁽¹³¹⁾. وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَقْطِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَوْنِي﴾ [الأعراف: 143]، مشككاً في حصول ذلك، وقال تعالى في افتراض ما لا وقوع له في المشاهدة: ﴿وَأِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ [الطور: 44]، ومما يستحيل حدوثه قوله تعالى: ﴿إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا﴾ [الرحمن: 33]. وقد يرد المتيقن بعدها قليلاً، قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: 144]، لتحقيق موته قطعاً.

(128) ينظر شرح ابن عيش 155/8، في النحو العربي نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي، 284.

(129) ينظر شرح التصريح 248/2.

(130) ينظر شرح ابن عيش 4/9، الإتيان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، 1/149.

(131) ينظر نظم الدرر 403/2.

و (إن) تفيد الشرط الاحتمالي، وذلك بأن يقع جواب الشرط بعد الشرط من غير لزوم، وهو باعتبار وقوع جواب الشرط تبعاً للشرط، ويمكن فهم ذلك من خلال إقامة علاقة سببية بين حدثين: شرط محتمل الوجود والعدم، وحدث تابع له ومسبب عنه والجزء⁽¹³²⁾، والأمر نفسه مع (إذا).

(إذا): الأصل فيها أن يكون الشرط بها مقطوعاً بحصوله، أو هو كثير الوقوع بخلاف (إن) فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم والناذر (ولهذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: 6]، ثم قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ فأتى بـ (إذا) في الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه، وبـ (إن) في الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلى الحدث⁽¹³³⁾. وقال د. علي فوده: (أن) (إذا) تستعمل في معظم الحالات لمعنى غير المعنى الذي تستعمل له (إن)، إنها تستعمل في الأمور المتيقنة أو التي يكثر وقوعها، في حين تستعمل (إن) فيما يحتمل الوقوع وعدمه، أو الذي يحدث قليلاً، وخير ما يؤيد ذلك هو الآيات التي اجتمعت فيها (إن) و (إذا) معاً، قد اجتمعتا في آيات يدرك القارئ لها بحسه وضوح هذه الحقيقة في أكثرها⁽¹³⁴⁾. يدل على ذلك كثرة استعمال (إذا) في القرآن الكريم في أكثر من ثلاثمائة وستين موضعاً كلها إما مقطوع بوقوعها أو كثير الوقوع بخلاف (إن)⁽¹³⁵⁾.

ويغلب مع (إذا) مجيء الفعل الماضي لكونه أدل على الوقوع ولمناسبتها القطع بوقوع المطلوب، بخلاف (إن) التي يغلب مجيئها مع المضارع لدلالاتها على المعاني المحتملة والمشكوك فيها⁽¹³⁶⁾، وقد يجيء مع

(132) ينظر السببية والتعليل في التركيب الشرطي 12.

(133) الإتيان في علوم القرآن 1/ 149.

(134) الشرط بـ (إن) و (إذا) في القرآن الكريم بحث في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض مجلد 4 السنة 7.

(135) ينظر معاني النحو 4/ 455.

(136) ينظر البرهان للزركشي 2/ 362.

(إذا) الفعل المضارع عند إرادة معنى التكرار والاستمرار نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَنْتَبِهَةٌ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّؤْتَوُونَ بِغَيْرِ عَذَابٍ أَوْ يَذَّابُونَ﴾ [يونس: 15]، لتكرر أمر التلاوة واستمراره وأنه لا ينقطع بخلاف ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا رَأَوْهُم بُرَحْمَةً مِنَّا﴾ [الأنفال: 2]، فجاء بالماضي إشارة إلى انقضاء الحدث وتماحه فولد فيهم زيادة الإيمان⁽¹³⁷⁾.

(لو): أداة تستعمل في الأمور غير المتوقعة الحدوث أو أنها ممتنعة الحدوث أو فيما هو محلل أو من قبيله وهي (للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء... ولذلك قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره)⁽¹³⁸⁾.

ف (لو) الشرطية في التركيب الشرطي تفيد أن مضمون الشرط سبب لكنه ممتنع الوقوع، وعليه يكون المسبب (الجزاء) ممتنع الوقوع كذلك لارتباطه بالسبب⁽¹³⁹⁾، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 176]، (دلت (لو) على أمرين: أحدهما: أن مشيئة رفع الله منتفية، ورفعته منتف، إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة. الثاني استلزام مشيئة الرفع للرفع، إذ المشيئة سبب والرفع سبب)⁽¹⁴⁰⁾، وابن هشام يرى في هذه الآية: انحصار مسببية الثاني (الرفع) في مسببية الأول (المشيئة)، وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعاً⁽¹⁴¹⁾، غير أن الانحصار السببي وعدمه، واللزوم

(137) ينظر معاني النحو 4/ 457.

(138) الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، 241/2، وينظر في النحو العربي 291.

(139) ينظر الإيضاح في شرح المفصل 2/ 241، السببية والتعليل في التركيب الشرطي 13.

(140) البرهان للزركشي 4/ 363.

(141) ينظر مغني اللبيب 1/ 285.

- يعني لزوم امتناع الثاني من امتناع الأول - وعدمه، قد يحصل في غير (لو) من أدوات الشرط مثل (إن) كأن يقال: إن شاء الله رفعه بها، غير أن (لو) تضيف معنى الامتناعية⁽¹⁴²⁾.

ومن أوجه (لو) فضلاً عن كونها شرطية امتناعية أن تكون مصدرية تقع موقع (أن)، قال تعالى: ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ﴾ [المعارج: 11]، أي (الافتداء) على خلاف في مصدريتها، وأن تكون للتمني لصحة وقوع (ليت) بدلها كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: 102]⁽¹⁴³⁾. (لولا): وهي عند سيبويه مركبة⁽¹⁴⁴⁾ والصحيح أنها بسيطة، وهي حرف امتناع لوجوب أو لوجود. وهي مثل (لوما) تفيد التحضيض والاستفهام⁽¹⁴⁵⁾، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَتْ إِلَيْنَا آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاصْدَقْ وَكُنْ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [المنافقون: 10]، وقوله: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الحجر: 7]، وقد تفيد النفي كذلك بمعنى (لم) قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا﴾ [يونس: 98].

وينعقد بأداتي الشرط (لولا، لوما) ما يسمى بالشرط الامتناعي الوجودي نتيجة وجود علاقة سببية بين الشرط الموجود وجوابه الممتنع، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: 86 - 87]، إرجاع الروح ممتنع لخضوعهم لإرادة الله تعالى وقهره، حيث تقدير الله تعالى في هذا الأمر ماض ومستعل على ما يرغبون من محاولة إرجاع روح الميت، فوجود مضمون الشرط أو تحققه قد سبب امتناع جوابه عن الحصول أو التحقق.

(142) ينظر معاني الحروف 101، الجنى الداني 287.

(143) ينظر البرهان للزركشي 4/ 373-374.

(144) ينظر كتاب سيبويه 4/ 222.

(145) ينظر الجنى الداني 541، البرهان للزركشي 4/ 376.

(لَمَّا) وتسمى (لَمَّا) التعليقية، وهي حرف وجوب لوجوب أو وجود لوجود، قال بحرفيتها سيبويه⁽¹⁴⁶⁾، وقال بظرفيتها أبو علي الفارسي⁽¹⁴⁷⁾. وقد يستدل على ظرفيتها بما ذهب إليه ابن عصفور من كونها مشعرة بالتعليل، وهذا ما يناسب موقعها في إفادة التعليل، إذ لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى أو مضارع منفي بـ (لم)⁽¹⁴⁸⁾.

والتركيب الشرطي بها يرتبط فيه الشرط بالجزاء ارتباطاً سببياً فهو شرطي وجودي سببي حيث إنها (للأمر الذي وقع لوقوع غيره)⁽¹⁴⁹⁾، فهي لذلك في مقابلة (لو) في الشرط الامتناعي، إذ (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، و (لما) لثبوت الثاني لثبوت الأول⁽¹⁵⁰⁾.

ففي قوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: 42]، لفظة (لما) مشعرة بالعلية والسببية، وهي حرف تعليل في الماضي⁽¹⁵¹⁾، إذ نفي استجابتهم لما جاءهم به النذير (وهو مضمون الجواب) - وهو المسبب - قد - تحقق ووجد متأخراً في الذهن والواقع بعد وقوع الشرط - السبب - وهو مجيء النذير والذي قد وقع وتحقق مسبقاً.

ثانيهما: أدوات الشرط الأخرى:

أما أدوات الشرط الأخرى وهي: (من، ما، مهما، متى، أيان، أنى، أينما، حيثما، كيفما، أي) فإن في ربطها لمضموني الشرط والجواب تحمل

(146) كتاب سيبويه 2/ 312.

(147) الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، 319.

(148) الجنى الداني 538-540، البحر المحيط 1/ 57، مغني اللبيب 1/ 310.

(149) كتاب سيبويه 2/ 312.

(150) ينظر شرح الرضي على الكافية 3/ 230.

(151) ينظر البحر المحيط 5/ 130.

معنى الإيهام والعموم للمعنى الخاص بكل أداة من هذه الأدوات وهي لهذا تدل على العموم⁽¹⁵²⁾.

وقد لا يلمح في هذا الربط معنى السببية إلا في بعض المواقع بحسب السياق الذي جاءت فيه تلك الأداة دالة على السببية، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّ الْأَنْبِيَاءَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: 158]، ﴿وَمَا تَقْلِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ حَبِيرٍ يَحْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 110]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: 78]، ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110]، وغير ذلك كثير في كتاب الله تعالى.

لتركيب الشرطي نظام خاص يغلب وروده، إذ تصدره أداة الشرط ثم عبارة الشرط تليها عبارة الجزاء أو جواب الشرط، وقد يتغير نظام هذا التركيب بتقديم عبارة الجواب على أداة الشرط، فتبقى الدلالة ويبقى الأسلوب.

وقد تناولنا فيما مضى الحديث عن أدوات الشرط وها نحن أولاً نذكر عنصري الشرط الآخرين وهما الشرط والجزاء.

فعل الشرط ودلالته:

يأتي فعل الشرط ماضياً ومضارعاً، وفي الحالين يراد به الاستقبال غالباً، وتأول النحويون مجيء الشرط ماضياً مع أن معناه الاستقبال من أجل إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن وغير الواقع منزلة الواقع، لأن الفعل الماضي ينزل الحدث منزلة التحقق⁽¹⁵³⁾.

وقال البيانبيون⁽¹⁵⁴⁾: يجيء ماضي اللفظ لأسباب منها: إيهام جعل

(152) ينظر معاني النحو 4/ 459-466، النحو الوافي 4/ 427-431.

(153) ينظر الخصائص 105/3.

(154) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، 93، البرهان للزركشي 2/ 358، مختصر المعاني للفتازاني 63.

الحاصل كالحاصل، قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نِعْمًا وَمُلْكًا كَثِيرًا﴾ [الإنسان: 20]، أو إظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه ﴿إِنْ أَرَدَنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: 33]، أي: امتناعاً من الزنا، جيء بلفظ الماضي ولم يقل (يردن) إظهاراً للرغبة في رضى الله وطلب التحصن، أو التعريض بأن يخاطب واحداً والمراد غيره ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 65]، فالمخاطب النبي ﷺ والمراد غيره لعصمة النبي ﷺ من الشرك.

وقد يراد بالإتيان بصيغة الماضي والمضارع في الشرط غير الاستقبال، فإن التعبير بالفعل الماضي قد يفيد حصول الحدث مرة في حين أن المضارع قد يفيد تكرار الحدث وتجده⁽¹⁵⁵⁾. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: 12]، فلتكرار الشكر وكثرة مجيئه جيء بالشرط مضارعاً بخلاف الكفر الذي هو الاعتقاد فإنه يحصل ابتداء وقد يبقى عليه صاحبه إلا أن يشاء الله. جاء في تفسير الرازي (إن الشكر ينبغي أن يتكرر في كل وقت لتكرر النعمة، فمن شكر ينبغي أن يكرر، والكفر ينبغي أن ينقطع... ولأن الشكر من الشاكر لا يقع بكماله، بل أبداً يكون منه شيء في العدم يريد الشاكر إدخاله في الوجود كما قال: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: 19]،... ﴿وَأِنْ نَعُدُوا يَنْفَتَ اللَّهُ لَا تُحْصُوهُأ﴾ [النحل: 18]، فأشار إليه بصيغة المستقبل تنبيهاً على أن الشكر بكماله لا يوجد، وأما الكفران فكل جزء يقع منه تام فقال بصيغة الماضي⁽¹⁵⁶⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء: 92 - 93]، جاء في القتل الخطأ بصيغة الماضي لقلة تكرار الخطأ بخلاف القتل العمد حيث الإصرار على قتل المؤمن، فقد جاء بصيغة

(155) ينظر الإيضاح العضدي: 7، 13.

(156) تفسير الرازي 145/25.

المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد لكثرة وقوعه (ولعله أشار بصيغة المضارع إلى دوام العزم على ذلك لأجل الإيمان، وهو لا يكون - أي قتل المؤمن - إلا كفراً⁽¹⁵⁷⁾).

ويؤتى بفعل الشرط ماضياً وإن أريد به الاستقبال ليدل على وقوع الحدث جملة واحدة كما مر، ويؤتى بالمضارع لما كان يتقضى شيئاً فشيئاً، أي مستمراً في الانقضاء والتصرم كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا فَلِذَا أَمْنُكُمْ﴾ [البقرة: 239]، فإن معناه: إن وقع الخوف أو إذا حصل الأمن، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قُوِيْ خِيَانَةٍ فَاُنْذِرْهُمُ﴾ [الأنفال: 58]، فإن فيه معنى الاستمرار والتحسب فجيء بالشرط مضارعاً بخلاف ما قبله. وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران: 135]، أي إذا صدر منهم هذا الأمر، ولا يصح (إذا يفعلون) لأن فيه معنى الاستمرار وعدم الانتهاء بعد من الفاحشة، فيكون المعنى مع المضارع أنهم يذكرون الله حين يفعلون ذلك، وهذا لا يجوز (فإذا أردت انقضاء الحدث وتمامه جئت بالفعل الماضي، وإن كان الحدث مستقبلاً وإن لم تقصد ذلك جئت بالمضارع⁽¹⁵⁸⁾).

وقد يأتي الشرط للمضي على الرغم مما ذهب إليه النحويون من أن الشرط يفيد الاستقبال وإن كان فعله ماضياً لأن أدوات الشرط تقلب الماضي إلى الاستقبال⁽¹⁵⁹⁾، كما في الشواهد القرآنية.

وقد يأتي للدلالة على المضي وذلك إذا كان بلفظ (كان) متلوّاً بفعل ماضي، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: 116]، ﴿وَإِنْ كَانَ قَيْصُكُمْ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ﴾ [يوسف: 27]، ففي كل ذلك تعلق الشرط

(157) نظم الدرر 2/ 299.

(158) معاني النحو 4/ 442.

(159) ينظر شرح التصريح 2/ 249، حاشية الخضري 2/ 122، حاشية الصبان 4/ 16.

والجزاء بالماضي لأنك (إن أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان)⁽¹⁶⁰⁾.

كما قد يستعمل الماضي في الشرط لتحقيق الوقوع وإن كان بغير لفظ (كان) لكنه قليل بالنسبة إلى (كان)⁽¹⁶¹⁾ فقد ورد قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكَبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف: 71]، ﴿قُلْ إِن أَوْتَرْتُمْ فَعَلَىٰ إِجْرَائِي﴾ [هود: 35]، ودل على الماضي مع غير (إن) و (إذا) من أدوات الشرط في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا﴾ [ص: 61]، ﴿قُلْ مَا سَأَلُكُمْ مِّنْ أَجْرِ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبا: 47].

وقد يأتي الشرط دالاً على الحال ولا سيما ما جاء منه في أساليب الإلهاب والتهييج، قال تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 118]، فقد زادهم إلهاباً بقوله (إن كنتم) أي في جبلتكم وطبعكم الذي أنتم عليه⁽¹⁶²⁾، وقوله: ﴿أَزَيْتَ إِن كَذَّبَ وَقَوْلَ أَنَّهُ يَكْفُرُ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ﴾ [العلق: 13 - 14]، أي: أنبئني عن حال هذا الكافر، في حال تكذيبه بدلائل التوحيد الظاهرة وإمارات القدرة الباهرة⁽¹⁶³⁾.

الجزاء أو جواب الشرط:

الأغلب أن يكون مضمون الجزاء متعقباً لمضمون الشرط وقد يأتي مقارناً له في الزمان⁽¹⁶⁴⁾، قال تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: 24]، فإن الجزاء (فآتوهن) جاء متعقباً الشرط (فما استمتعتم). وفي قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [فاطر: 2]، حيث

(160) ينظر شرح الرضي 186/3، بدائع الفوائد 45/1.

(161) ينظر شرح الرضي على الكافية 186/3، 111/4، 114.

(162) ينظر نظم الدرر 141/2.

(163) ينظر تفسير المراغي 204/30.

(164) ينظر شرح الرضي على الكافية 272/1.

جاء الجزء مقارناً للشرط في الزمان، فمنع الإمساك والإرسال من عند الله تعالى مقارن لفتح رحمته أو إمساكها.

والجزء ينقسم على ثلاثة أقسام: أحدها أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط، حيث يكون الشرط سبباً في الجزء ووصلته إليه وهو كثير في القرآن. الثاني: أن يكون العكس، أي أن الشرط متسبب عن الجزء وناتج عنه كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَازِنُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 166]، فإن ما أصابهم لم يكن لو لم يأذن الله فجاء الشرط مسبباً عن الجزء، وناتجاً عنه. الثالث: أن لا يكون الجزء متسبباً عن الشرط أو متحصلاً منه ولا العكس، بل وقع ذلك لمجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَدَعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: 57]، (إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سبباً للضلال ومفضية إليه، ولا أن يكون الضلال مفضياً إلى الدعوة)⁽¹⁶⁵⁾.

وبذا يبدو جلياً أن الشرط والجزء ليسا دائماً بمنزلة السبب والمسبب، ولا ارتباطهما بهذه المنزلة دوماً، قال صاحب المستوفي: (اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزء موقوفاً على الشرط أبداً، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزء أبداً بحيث يمكن وجوده، ولا أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزء نسبة السبب إلى المسبب، بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض أصلاً لزم حصوله حصول الجزء سواء أكان الجزء قد يقع لا من جهة وقوع الشرط، كقول الطبيب: من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده، لأن احتقان الحرارة قد لا يكون عن ذلك. أو لم يكن كذلك، كقولك: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً)⁽¹⁶⁶⁾.

(165) البرهان للزركشي 355/2.

(166) علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتاب المستوفي في النحو: حسن عبد الكريم حسين الشرع، رسالة دكتوراة كلية الآداب/ بغداد 1398هـ/ 1978م، 446، وينظر البرهان للزركشي 355/2.

وقد يرتبط جواب الشرط بالفاء وجوباً أو جوازاً، لما في الفاء من معنى السببية ولأنها تفيد الإلتباع وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها⁽¹⁶⁷⁾. ثم الفاء قد تفيدنا أيضاً في تعيين الجزاء وأن حذفها قد يؤدي إلى الإلباس أو عدم اكتمال المعنى، فهي ليست لمجرد الربط، بل لها غرض آخر لا يتضح المعنى إلا بها. فيجب ذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يقع شرطاً، فإن صلح شرطاً فلا يجب ربطه بالفاء⁽¹⁶⁸⁾. من ذلك على وجه الإيجاز أنه يجب ربط الجواب بالفاء في الأحوال الآتية⁽¹⁶⁹⁾.

1 - إذا كان الجواب فعلاً مقترناً بـ (قد) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: 116]، أو كان زمنه ماضياً غير مقترن بـ (قد) نحو ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ﴾ [الصفات: 177]، أو طلبياً أمراً أو نهياً نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهْجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ [المتحنة: 10]، ﴿إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَسَّجُوا بِالْأَثَرِ وَالْعُدُونِ﴾ [المجادلة: 9]، أو جامداً نحو ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا﴾ [الكهف: 39، 40]، أو مقترناً بحرف استقبال كالسين وسوف و- (لن) نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضَعُفٌ نَّاصِرًا﴾ [الجن: 24]، ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوِيٍّ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54]، ولم أجد جواب شرط فعلاً مقترناً بـ (لن) في تركيب شرطي في التنزيل ولكن في جواب الاسم الموصول الشبيه بالشرط وسنأتي إليه. وكذلك يقترن الجواب بالفاء وجوباً إذا وقعت فيه أداة شرط ثانية جواباً لأداة الشرط الأولى⁽¹⁷⁰⁾، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ فَلَعْنَتَيْنِ يَصُفُّ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: 25].

(167) ينظر شرح ابن عييش 2/9، شرح التصريح 250/2، التعليل بالفاء في هذا البحث.

(168) ينظر شرح ابن عييش 2/9، معاني النحو 482-485.

(169) ينظر شرح ابن عييش 2/9 وما بعدها.

(170) ينظر دراسات لأسلوب القرآن ق1/1 ج 1/104.

2 - إذا كان الجواب جملة إسمية كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: 94]. أما دخول الفاء على الجواب جوازاً ففي غير مواطن الوجوب التي ذكرناها، فهي قد تدخل على الماضي المقصود به وعد أو وعيد كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالْأَسِيتَةِ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: 90]، ولدخلها على الماضي غرض فهي تشعر بأن الحدث وقع فعلاً فأنزل منزلة ماضي المعنى مبالغة في تحقق وقوعه⁽¹⁷¹⁾. وقد تدخل على المضارع المجرد أو المنفي بـ (لا) وقيل بـ (لم)⁽¹⁷²⁾، وهي في المضارع تفيد أن الحدث معها أكد منه بدونها كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: 112]، مع الفاء أكد من قولنا (لا يخاف)، وربما قيل أن الفاء هنا (تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها)⁽¹⁷³⁾، إلا أنه (لا ينافي أنها تفيد توكيد المعنى وتقويته لقولهم: إن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى، وقد ينضم لذلك تزيين اللفظ وتحسينه وإلا كان ذلك عبثاً)⁽¹⁷⁴⁾، وجَلَّ كلام الله عن أن يكون عبثاً.

وقد يقترن جواب (إن) و (إذا) من بين أدوات الشرط بـ (إذا) الفجائية، إذا كان الجزاء جملة اسمية خبرية مثبتة غير مؤكدة بـ (إن) جاء في شرح التصريح (ويجوز أن تغني (إذا الفجائية) عن الفاء في الربط لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها إن كانت الأداة الجازمة (إن) . . . أو كانت الأداة غير الجازمة (إذا) الشرطية لأنها تشبه (إن) في كونها أم باب الشروط غير الجوازم

(171) ينظر شرح الأشموني 23/4.

(172) ينظر شرح التصريح 249/2.

(173) مغني اللبيب 1/177.

(174) حاشية الدسوقي 1/177.

والجواب فيها جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بـ (إن) التوكيدية⁽¹⁷⁵⁾، يزداد على هذه الشروط عنصر المفاجأة فلا بد من توفر معنى المفاجأة كي يصح الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُم مَّخْرُجُونَ﴾ [الروم: 25]، فإن مفاجأة الخروج كان استجابة لأمر الله، والمراد تشبيه سرعة ترتب حصول ذلك على تعلق إرادته بلا توقف⁽¹⁷⁶⁾، غير أن هذا لا يحسن في مثل قولنا: من أسلم فله الجنة، ذلك أن الفاء هنا أفادت السبب ولم تفد المفاجأة والمباغطة⁽¹⁷⁷⁾.

وعلى هذا فإن (إذا) الفجائية الرابطة لا تغني عن الفاء في ربط الجزاء بالشرط بل لكل منهما غرض ومعنى، وربما جمع بينهما في القرآن لجمع معنيهما في إفادة السببية والمفاجأة، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ * وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: 96، 97]، فاجتماع (الفاء) و (إذا) الفجائية لإرادة معنى السبب والمفاجأة، وليس حذف إحداهما بمغن عن الأخرى كما هو ظاهر كلام الزمخشري في قوله (إذا) هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد (الفاء) فإذا جاءت (الفاء) معها وتعاونتا على وصل الجزاء، فيتأكد، ولو قيل (إذا هي شاخصة) أو (فهي شاخصة) كان سديداً⁽¹⁷⁸⁾.

وجواب الشرط إذا وقع مضارعاً غير مقرون بالفاء والشرط ماضياً جاز في المضارع الرفع والجزم، فالرفع أقوى وأدل في الفعل على إمضاء المراد منه في الجزم، ذلك لأن أصل الكلام في الرفع تقديم المتأخر⁽¹⁷⁹⁾، ففي

(175) شرح التصريح 2/ 251، وينظر شرح الأشموني 4/ 23.

(176) ينظر تفسير البضاوي 2/ 219.

(177) ينظر معاني النحو 4/ 493.

(178) الكشف 2/ 584.

(179) ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 108.

قولنا: تفوز برضا الله إن أطعته، يكون الكلام في الرفع قد بني على إمضاء الحدث ثم أدرك المتكلم الشرط متأخراً⁽¹⁸⁰⁾، وأما في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداءً، ولذلك جزم الجواب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: 30]، قال أبو حيان: (إذا كان فعل الشرط ماضياً وما بعده مضارعاً تتم به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز فيه الرفع... فأما الجزم فعلى أنه جواب الشرط... وأما الرفع فإنه مسموع من لسان العرب كثير وقال بعض أصحابنا هو أحسن من الجزم)⁽¹⁸¹⁾ رداً بذلك على الزمخشري وابن عطية في قولهما: أنه لا يجوز أن يكون (وما عملت من سوء) شرطاً⁽¹⁸²⁾.

اجتماع الشرط والقسم:

إن الجواب في التركيب اللغوي الذي يجتمع فيه شرط وقسم، إنما يكون للسابق منهما، ما لم يتقدمهما ما يحتاج إلى الخبر، فإن تقدمهما ذو خبر فيجوز جعل الجواب للقسم أو للشرط، ويترجح جواب الشرط مطلقاً عند تقدم ذي خبر عليهما وقد يترجح الشرط على القسم قليلاً على الرغم من تقدم القسم عليه وبلا تقدم ذي خبر⁽¹⁸³⁾.

والذي يجعل الشرط مترجحاً جوابه كونه المقصود بالكلام، وإن القسم عليه، كما أن تقدم ما يحتاج إلى خبر يجعل الكلام مبنياً على اسم متقدم غير الشرط والقسم وهو يحتاج إلى خبر، ونظراً لأهمية الشرط في الكلام يرجح جزاؤه⁽¹⁸⁴⁾.

(180) ينظر الأصول في النحو لابن السراج 2/ 196.

(181) النهر الماد 2/ 428.

(182) ينظر الكشف 1/ 423، تفسير ابن عطية 3/ 78.

(183) ينظر شرح ابن عقيل 2/ 282-284، شرح التصريح 2/ 253.

(184) ينظر معاني النحو 4/ 496.

ومن عَدَّ الشرط معترضاً⁽¹⁸⁵⁾ في الكلام فقد جعل أهميته ثانوية، إذ ليس المقصود في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: 120]، أن أصل الكلام أن تقول: والله ما لك من ولي ولا نصير، ثم اعترض بالشرط، بل المقصود تأكيد الشرط بالقسم، بدليل تقدير النحويين لقسم مضمرة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 121]، إذ التقدير: ولئن أطعتموهم، لأن الجواب عندهم للقسم لأنه لم يقترن بالفاء، وفيه: (إنكم لمشركون) جواب الشرط حذفت منه الفاء لوقوع الشرط (وإن أطعتموهم) بلفظ الماضي وقد حسن هنا⁽¹⁸⁶⁾.

جملة شبه الشرط:

يحصل التعليل من تراكيب تأخذ صيغة تركيب الشرط غير أنها تخلو من أداة الشرط، فهي شبيهة بالشرط من حيث كونها تقتضي إخباراً عنها بما يشبه الجزاء أو جواب الشرط، من ذلك الاسم الموصول حيث تليه جملة الصلة التي قد يكون مضمونها سبب الحكم المتعلق بالاسم الموصول. وسنفرد البحث لمثل هذا التعليل تحت عنوان:

جملة صلة الموصول:

في تركيب مثل (الذي يصلي جماعة في المسجد فله مضاعفة الأجر)، نجد الاسم الموصول (الذي) قد أشبه الشرط، إذ دخلت الفاء في خبره، وهذا يعني دخول الفاء: أن مضاعفة الأجر تترتب على من يصلي في جماعة تترتب الجزاء على الشرط، فيكون صلاة الجماعة سبباً في المضاعفة في حين إن حذف الفاء من قولنا: الذي يصلي جماعة... له مضاعفة الأجر، يعني

(185) ينظر كتاب سيبويه 1/444، أمالي ابن الشجري 1/240.

(186) ينظر التبيان في معاني القرآن 1/536.

أن المضاعفة قد تحدث كونها مترتبة على الجماعة أو ليس عليها، جاء في الكامل في قولهم (الذي يأتيني فله درهم، فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالإتيان، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم)⁽¹⁸⁷⁾.

وعلى هذا فدخل الفاء في جواب الاسم الموصول الشبيه بالشرط يفيد التنقيص على السبب، وحذفها لا يفيد تنقيصاً على عدم السبب، بل إن تجريد الجواب منها يفيد احتمال السببية وغيرها، قال ابن هشام: (كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره)⁽¹⁸⁸⁾.

وإذا بحثنا عن جملة الصلة في كتاب الله تعالى، نجد كثيراً منها قد تضمن تعليلاً لما يتعلق بالاسم الموصول، من ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهَدْيِ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: 175]، وقوله: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَ مِنْ إِسَاءِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَزْوَاجَ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَاسْكُومُ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۝١٥﴾ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ۝١٦﴾ [النساء: 15-16]، جاءت الفاء في جواب الاسم الموصول لبيان أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجزاء على الشرط، فهي مبينة أن ما بعدها متسبب عما قبلها، فورود الفاء فيما يشبه الجواب تنقيص على السبب، وقد يبدو لها معنى آخر يدل عليه السياق، هو أنها تفيد تأكيد المعنى المتسبب عن ما يشبه الشرط في الاسم الموصول.

(187) الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصرف: أبو العباس المبرد، 2/ 642.

(188) مغني اللبيب 1/ 165، وينظر شرح الرضي على الكافية 1/ 269، شرح التصريح 1/ 174،

معاني النحو 4/ 504.

وعند المقارنة بين هاتين الآيتين من سورة آل عمران قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (90) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفْرًا فَلَنْ يُغْفَرَ لِمَنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْنَدْتُمْ بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿91﴾ [آل عمران: 90 - 91]، فقد جاء بالفاء في الآية الثانية دون الأولى، لأن الفاء مؤذنة بالاستحقاق بالوصف السابق لها، - إذ ماتوا وهم كفار، فجاءت الفاء تأكيداً لعدم قبول توبتهم، أما في الآية الأولى فما زال هناك متسع لقبول التوبة لأنهم ما زالوا أحياء، فجاء بيان السبب في عدم قبول التوبة بغير الفاء⁽¹⁸⁹⁾، وفي نظم الدرر: (لن تقبل توبتهم) أي إن تابوا، لأن الله سبحانه وتعالى يطبع على قلوبهم فلا يتوبون توبة نصوحاً... أو أن توجد منهم توبة حتى يترتب عليها القبول لأنهم زادوه... بالتمادي، ولم يأت بالفاء الدالة على أنه مسبب عما قبله، إعلماً بأن ذلك إنما هو لأنه مطبوع على قلوبهم مهتوون للكفر من أصل الجيلة، فلا يتوبون أبداً توبة صحيحة، فالعلة الحقيقية الطبع لا الذنب... ولما أثبت لهم هذه الخصوصية بذلك لائنا لهم فيه إلى حد أيسر معه من رجوعهم تشوَّف السامع إلى حالهم في الآخرة، فقال مبيناً لهم أن السبب في عدم قبول توبتهم تفويت محلها بتماديهم على الكفر... ولذا قال (وماتوا وهم كفار) ولما كان الموت كذلك سبباً للخلود في النار لأن السياق للكفر والموت عليه، صرح بنفي قبول الفداء كائناً من كان وربطه بالفاء فقال (فلن يقبل) أي بسبب شناعة فعلهم الذي هو الاجترار على الكفر والموت عليه⁽¹⁹⁰⁾.

ونظير هاتين الآيتين من آل عمران ما جاء في سورة البروج في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ الْحَرِيقِ﴾ (10) إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ

(189) ينظر الكشف 443/1، البحر المحيط 519/2.

(190) نظم الدرر 123/2.

أَفَوَرُّ الْكَبِيرِ ﴿١١﴾ [البروج: 10 - 11]، نجد مجيء الفاء في (فلهم عذاب جهنم) موافقاً للسياق، إذ اقتضى المقام تأكيد المسبب - جواب شبه الشرط في اسم (إن) الموصول - تعقيباً على السبب (الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات) عن دينهم وأضرمو النار عليهم في الأخاديد كما بين سبحانه ﴿قِيلَ أَفَصَحَبَ الْأَخْذُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج: 4 - 5]، فأكد لهم العذاب، أما حذف الفاء من جواب الذين آمنوا وعملوا الصالحات في (لهم جنات)، فيحتمل المعنى أن دخول الجنة ليس بالعمل وحده، بل هو برحمة من الله وفضل.

لأن الجنة هبة الله لا يقابل ثمنها عمل العبد الصالح كما قال ﷺ «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمّدني الله برحمة منه وفضل»⁽¹⁹¹⁾، فحذف الفاء في أهل الجنة لأن عملهم ليس السبب في دخول الجنة وإن كان سبباً في منازلهم فيها، وجاء بهذه الفاء مع أهل النار لأن أعمالهم هي السبب في دخولها⁽¹⁹²⁾ والله أعلم فالفاء في دخولها على ما يشبه جواب الشرط في قوله (فلن يقبل) مؤذنة بمعاملة الموصول معاملة اسم الشرط ليدل على أن الصلة هي علة عدم قبول التوبة في آية آل عمران، ولذلك لم يقترن خبر الموصول بالفاء في الآية قبلها (لن تقبل توبتهم)⁽¹⁹³⁾. وكذلك الحال في آيتي سورة البروج.

وقد يشبه بالشرط المبتدأ أو اسم (إن) إذا كان معرفة موصوفاً بالاسم الموصول نحو قوله تعالى: ﴿وَالْفَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: 60]، فقد جاء المبتدأ (القواعد) موصوفاً بالاسم الموصول (اللاتي) فأشبه الشرط، ولذا

(191) النهاية في غريب الحديث والأثر 383/3.

(192) ينظر معاني النحو 507/4.

(193) ينظر التحرير والتنوير 306/3.

تدل الفاء في (فليس عليهن جناح) على أن (اللاتي) في موضع رفع لأنه صفة لـ (القواعد)، والاسم الموصول يدخل الفاء في خبره، والصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد، فدخل الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط، لأن الألف واللام بمعنى الذي⁽¹⁹⁴⁾. وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ أَمُوتَ الَّذِي تَفْرُوتُ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: 8]، (فإنه ملاقيكم) دخلت الفاء في خبر (الذي) الموصول بفعل لما فيه من الإيهام، والواقع صفة لاسم (إن)، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، ولأن (الذي) لا يكون إلا صفة. فإذا لم يذكر الموصوف معها دخلت الفاء والموصوف مراد، فكذلك إذا صرح به⁽¹⁹⁵⁾. وبذلك فاسم (إن) المعرفة الموصوف بالاسم الموصول أشبه الشرط فدخلت الفاء على ما يشبه جواب الشرط كدخلوها في جواب الشرط.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: 33]، وفي قراءة ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا بِالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ﴾⁽¹⁹⁶⁾. والمراد بـ (الذي جاء بالصدق) هو رسول الله محمد ﷺ، والمراد بـ (من صدق به) إياه يعني محمداً ﷺ من تبعه⁽¹⁹⁷⁾. فإن مضمون جملة الصلة هي السبب في وصف (الموصول) بأنهم المتقون. وحذف الموصول الاسمي جائز عند الكوفيين، قال الرضي: (وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين... ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس)⁽¹⁹⁸⁾ وجوز ذلك أبو حيان ود. عزيمة لأن في

(194) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 200، التبيان في إعراب القرآن 2/ 978، تفسير البضاوي 131/ 2.

(195) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 200.

(196) ينظر الكشف 3/ 398، معجم القراءات القرآنية 6/ 17.

(197) ينظر البحر المحيط 7/ 428.

(198) شرح الرضي على الكافية 3/ 70.

القرآن آيات تحتل هذا الحذف⁽¹⁹⁹⁾ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْدِقَيْنِ
وَالْمَصْدِقَيْنِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَعُ لَهُمْ﴾ [الحديد: 18]، حيث يتخرج
قوله (وأقرضوا) على حذف اسم موصول لدلالة ما قبله عليه، والتقدير:
(والذين أقرضوا) فيكون مثل قول الشاعر حسان بن ثابت الأنصاري:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء⁽²⁰⁰⁾

يريد: ومن يمدحه وينصره⁽²⁰¹⁾، حيث تضمنت جملة (صلة الموصول)
المحذوف تعليلاً وسبباً بمضاعفة الأجر للموصول المقدر المحذوف في الآية
الكريمة.

والذي تبين من شواهد الآيات الكريمة في جملة الصلة، أن التعليل
السياقي المستفاد من هذه الصلة هو تعليل بالسبب.

جملة الحال:

تجيء الحال مفرداً وجملة، والذي يعيننا الحال الجملة في دلالتها على
التعليل. وجملة الحال قد تجيء مع الواو وقد تكون بغيره⁽²⁰²⁾. وهي في
ذلك اسمية أو فعلية، فإن كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجيء معها
الواو نحو قوله تعالى: ﴿أَتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ
يَأْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾ [البقرة: 247]، إذ جاءت الحال جملة اسمية (ونحن
أحق بالملك منه) ثم جملة فعلية مقرونة بالواو (ولم يؤت سعة من المال)
فعلها مضارع منفي والجملتان متعاطفتان. فتساؤلهم (أتى يكون له الملك
علينا) بسبب كون حالهم أنهم (أحق بالملك منه) بحسب زعمهم، وبسبب

(199) ينظر البحر المحيط 223/8، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق3/ ج1/ 186.

(200) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حنفي حسنين، 76.

(201) ينظر البحر المحيط 478/4.

(202) ينظر دلائل الإعجاز 202.

أنه (لم يؤت سعة من المال)، فهم قد استبعدوا أن يكون ملكاً عليهم بسبب هذه الأحوال التي كان عليها غير معتبرين بالسبب الأول وهو قضاء الله وقدره ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجَسَدِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكُومَ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 247]، فالحال (والله يؤتي مملكته من يشاء) لهذا السبب جعله الله ملكاً عليهم⁽²⁰³⁾.

ويحتتم مجيء الواو مع الجملة الاسمية إذا كان المبتدأ فيها ضميراً يعود على صاحب الحال كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَلَاحِ الْكُوفِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ لَوْلَا أَنْ نَدَرَكُمُ يَمَةً مِنْ رَبِّيَ لَنَدَّ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ [القلم: 48 - 49] (وهو مكظوم، وهو مذموم) جملتان حالتان جاءت معهما الواو لكون المبتدأ فيها ضمير ذي الحال، بينت الأولى حال صاحب الحوت مبينة سبب ندائه ربه لإنقاذه من كربه الذي وقع فيه بسبب مغاضبته وضجره من قومه، والثانية بينت أن تلك الحال تنفي عنه الذم نتيجة تقدم (لولا) التي تفيد امتناعاً لوجود، فبسبب أنه كان من المسبحين فقد نفي عنه الذم باعتبار تقييد جواب (لولا) بجملة الحال، أي: انتفى ذمه عند نبذه بالعراء⁽²⁰⁴⁾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: 39]، جملة (وهم في غفلة) حال من الضمير المتصل في (أنذرهم)، لذا دخلت الواو على ضمير صاحب الحال، والحال هنا سببية وهي على احتمال بيان سرعة صدور الأمر القاضي بتعذيبهم، فالمعنى: أنهم قضى أمرهم على حين أنهم في غفلة. وإن كان المراد التحذير من حلول يوم القيامة قبل أن يؤمنوا، فالحال تشي بذلك أيضاً وقد يكون أنسب لما عليه الحال المعطوفة في الجملة بعدها (وهم لا يؤمنون)⁽²⁰⁵⁾، فالجملتان دالتان على التعليل لتعلقهما بـ (أنذرهم) أي: أنذرهم غافلين غير مؤمنين،

(203) ينظر البحر المحيط 2/ 258، نظم الدرر 1/ 473.

(204) ينظر التحرير والتنوير 29/ 105-106.

(205) ينظر نفسه 16/ 109.

حيث يبينان سبب الإنذار ويعللان وقوعه⁽²⁰⁶⁾.

فإن كان الخبر في جملة الحال من المبتدأ والخبر ظرفاً مقدماً على المبتدأ كثر أن لا يجيء معه الواو⁽²⁰⁷⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَّهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: 46]، ف (فيه هدى) جملة في موضع الحال من الإنجيل، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله⁽²⁰⁸⁾. ولهذا قد يعطف عليه بالآية بعدها وهي قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: 47]، على قراءة كسر اللام وفتح الميم⁽²⁰⁹⁾. والتعليل في (فيه هدى) تعليل بالغرض، وكذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]، (منه آيات) في موضع نصب على الحال من الكتاب⁽²¹⁰⁾، وفيها تعليل لنزول الكتاب من عند الله تعالى.

وإن كانت جملة الحال فعلية، والفعل فيها مضارع مثبت، فالغالب ألا تجيء الواو معها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: 49]، (يسومونكم سوء العذاب) حال من (آل فرعون) ويجوز أن تكون في موضع رفع على الابتداء مستأنفة. وقوله تعالى ﴿وَسَدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 15]، (يعمهُون) حال دالة على سبب مدهم بالطغيان لأن الله تعالى إنما يريد إصلاحاً، فلما عميت بصائرهم مدهم بسبب عماهم طغياناً وكفراً⁽²¹¹⁾.

فإن كان المضارع منفياً جيء معه بالواو نحو قوله تعالى ﴿أَتَحَدِّثُونَ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْنَا وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ﴾ [الأنعام: 80]، (ولا أخاف) حال

(206) ينظر البحر المحيط 191/6، تفسير البضاوي 32/2.

(207) ينظر دلائل الإعجاز 204.

(208) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/440، مغني اللبيب 1/247.

(209) ينظر إعراب القرآن للنحاس 1/500، معجم القراءات القرآنية 2/214.

(210) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/238.

(211) ينظر تفسير البضاوي 1/29.

من الياء في (هداني)⁽²¹²⁾ دخلت الواو في الجملة على المضارع المنفي، كما أن جملة (وقد هداني) حال مؤكدة للإنكار، أي لا جدوى لمحاجتكم إياي بعد إن هداني الله إلى الحق⁽²¹³⁾، فهي تعليل للإنكار المضمّن في الاستفهام، ويتبين أن الفعل الماضي في جملة الحال لا يقع إلا مع (قد) مظهرة أو مضمرة ومجيء الواو معه كثير، وقد يأتي مع غير الواو نحو قوله تعالى: ﴿كَذَٰبٌ مَّالٍ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [آل عمران: 11]، وكذلك تأتي جملة الحال وقد دخلها (ليس) فيؤتى بالواو في الأكثر معها، وقد تأتي في مواضع بغير الواو فيلطف مكانه ويدل على البلاغة⁽²¹⁴⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ [البقرة: 267]، (ولستم بآخذه) جملة حالية من الواو في (تنفقون) ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره من الإخبار فتكون جملة الحال تعليلاً لنهيهم عن الإنفاق من المال الخبيث⁽²¹⁵⁾، وبغير الواو مع ليس قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: 30]..

ويأتي المضارع المنفي في جملة الحال بغير الواو كثيراً نحو قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 19]، (لا يستوون) يجوز أن تكون حالاً من المفعول الأول والثاني ويكون التقدير: سويتهم بينهم في حال تفاوتهم⁽²¹⁶⁾، والحال يدل على تعليل إنكار تسويتهم بين ما يقومون به من أعمال لخدمة البيت الحرام وبين الإيمان الحق.

وفي مواضع قد يؤتى بالفاء بدلاً من الواو كما في قوله تعالى:

(212) ينظر النهر الماد 4/ 169، الفتوحات الإلهية 2/ 54.

(213) ينظر التحرير والتنوير 7/ 327.

(214) ينظر دلائل الإعجاز 210.

(215) ينظر التحرير والتنوير 3/ 57.

(216) ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 639.

﴿أَتُؤْتُونَ بِمَالٍ فَمَّا تَتَذَكَّرُ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُمْ﴾ [النمل: 36]، (فما أتاني الله خير) جاء في الكشف (إذا قلته بالواو فقد جعلت مخاطبي عالماً بزيادتي عليه في الغنى واليسار وهو مع ذلك يمدني بالمال، وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن خفيت عليه حالي، فأنا أخبره الساعة بما لا أحتاج إلى إمداده كأني أقول له: أنكر عليك ما فعلت فإني غني عنك)⁽²¹⁷⁾.

لقد رأينا الجمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف من حيث مجيء الواو معها وعدم مجيئها فلا بد أن يكون ذلك من أجل علل توجبه وأسباب تقتضيه، فليس عبثاً أن تكون هاهنا جملة لا تصلح إلا مع الواو وأخرى لا تصلح فيها الواو وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو وأن تدعها فلا تجيء بها، وإنما يكون ذلك لسبب وعلة⁽²¹⁸⁾.

وقد أجمال د. فاضل السامرائي دواعي دخول واو الحال لأغراض منها:

أن الواو تكون بمعنى (إذ) للوقت الماضي كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْثُومٌ﴾ [القلم: 48]، أو لغير الوقت الماضي. وقد يؤتى بها للدلالة على أن الحال بعدها أمر ظاهر ومعلوم نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: 214]، أي ولم تكن هذه حالكم الظاهرة. وقد يؤتى بها للدلالة على أن ما بعدها مستقر قبل الحدث المصاحب لها نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُفْتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا﴾ [البقرة: 246]، فالإخراج استقر وحدث قبل القتال، كما قد يؤتى بها للاهتمام نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: 57]، وقد يؤتى بها لإزالة التنصيص على الاستئناف كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ

(217) الكشف 148/3.

(218) ينظر دلائل الإعجاز 212.

لَكَرِهُونَ ﴿[الأنفال: 5]، إذ بدون الواو فيها تنصيص على الاستئناف ومع الواو
تحتل الحالة وتحتل الاستئناف أيضاً⁽²¹⁹⁾.

الفصل والوصل في الجمل:

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه⁽²²⁰⁾.

وسئل أحدهم - ممن طبع على البلاغة وأوتي فناً من المعرفة في ذوق
الكلام - عن البلاغة فقال: معرفة الفصل من الوصل⁽²²¹⁾، وذلك لدقة هذا
المسلك وغموضه لأن إحراز الفضيلة في الفهم يحسن فيه⁽²²²⁾، وقد جاء في
الصناعتين أن البلاغة (إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل، كانت
كاللآلئ بلا نظام)⁽²²³⁾.

ويسمى الفصل والوصل ببراعة حسن التخلص في جوانبه الكثيرة،
ويعرف ابن الأثير التخلص بقوله (وهو أن يأخذ مؤلف الكتاب في معنى من
المعاني، فيبينا هو فيه، إذ أخذ في معنى آخر غيره، وجعل الأول سبباً إليه،
فيكون بعضه أخذاً برقاب بعض من غير أن يقطع كلامه ويستأنف كلاماً آخر،
بل يكون جميع كلامه كأنما أفرغ إفراغاً)⁽²²⁴⁾، ويرى الزركشي أن المناسبة
بين آي القرآن متوافرة (ومرجعها - والله أعلم - إلى معنى رابط بينها، عام أو
خاص، عقلي أو حسي أو خيالي، وغير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم
الذهني كالسبب والمسبب والعللة والمعلول والنظيرين والضدين ونحوه)،
ويرى أن فائدة المناسبة هي (جعل أجزاء الكلام بعضها أخذاً بأعناق بعض،

(219) ينظر معاني النحو 2/ 739 - 740.

(220) الإيضاح للقزويني 246.

(221) ينظر البيان والتبيين 1/ 87.

(222) ينظر دلائل الإعجاز 22، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن 260.

(223) الصناعتين 438.

(224) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين ابن الأثير، 2/ 258.

فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء⁽²²⁵⁾.

واللغة العربية تجسمت فيها الدقة في الفصل والدقة في الوصل، يقول د. إبراهيم أنيس (لا نغالي حين نقرر أن اللغة العربية لغة الوصل، ففيها من أدوات الربط ما لا نكاد نراه في غيرها... وقد اشتركت في هذا إلى حد ما كل اللغات السامية... فالوصل خاصة من خصائص اللغات السامية لا نكاد نراها في اللغات الأوروبية)⁽²²⁶⁾.

إذا قلنا: زيد قائم وعمرو قاعد، فقد جيء بحرف العطف (الواو) بين الجملتين لكون قعود عمرو بسبب من قيام زيد وأنهما كالنظيرين والشريكين بحيث إذا عرف السامع حال الأول تطلع إلى معرفة حال الثاني، فإذا حصل هذا في الجمل المتعاطفة التي إذا عطفت جملة على أخرى ليست الثانية منها بسبب من الأولى ولا مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم⁽²²⁷⁾، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَعُؤُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة: 14، 15]، تجد قوله (الله يستهزئ بهم) غير معطوف وذلك لأمر أوجب أن لا يعطف وهو أن قوله (أنا معكم) حكاية عنهم أنهم قالوا، وليس بخبر من الله تعالى في حين أن قوله (الله يستهزئ بهم) خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم، ولذا كان العطف ممتنعاً «لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم. لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين وليس منه تعالى.

(225) البرهان للزركشي 35/1، 36.

(226) من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، 310 وينظر الإعجاز الفني في القرآن: عمر

السلامي، 161-162.

(227) ينظر دلائل الإعجاز 232.

وهذا هو العلة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۚ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ۚ﴾ [البقرة: 11 - 12]، إنما جاء (ألا إنهم هم المفسدون) مستأنفاً مفتتحاً بـ (ألا) لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك، والذي قبله من قوله (إنما نحن مصلحون) حكاية عنهم، فلو عطف لصار خبراً من المنافقين أو من اليهود ووصفاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون، ولصار كأنه قيل: إنما نحن مصلحون وقالوا إنهم هم المفسدون، وذلك ما لا يشك في فساد⁽²²⁸⁾.

وليس الأمر في مثل هذه الجمل كالحال مع الشرط وجوابه، بل إن هاهنا أمر سوى ما بيّنا يوجب الاستئناف وترك العطف، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا: كيت وكيت، تحرك في نفوس السامعين تطلعاً إلى معرفة ما يؤول إليه أمرهم نتيجة قولهم، لذا كان قوله تعالى (الله يستهزئ بهم) في معنى ما صدر جواباً عما دار في نفوس السامعين. وإذا كان مصدره كذلك كان حقه أن يؤتى به مبتدأ غير معطوف، فلم تعطف هذه الجملة على ما قبلها لأنها جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً جواباً لسؤال مقدر يقول السامع لمقولتهم لشياطينهم (إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ) لقد راجت حيلتهم على المسلمين الغافلين عن كيدهم وهل يتفطن متفطن من المسلمين لأحوالهم فيجازيهم على استهزائهم، ومن الذي يتولى مقابلة صنعهم فكان للاستئناف بقوله (الله يستهزئ بهم) غاية الفخامة والجزالة، وهو أيضاً واقع موقع الاعتراض والأكثر في الاعتراض ترك العاطف. وذكر (يستهزئ) دليل على أن مضمون الجملة مجازاة على استهزائهم، ولأجل اعتبار الاستئناف قدم اسم الله تعالى على الخبر الفعلي، ولم يقل: يستهزئ الله بهم، لتعظيم أمر الفاعل، جواباً عما يقول: من الذي يتولى مقابلة سوء صنعهم، فاعلم أن

الذي يتولى ذلك هو رب العزة تعالى⁽²²⁹⁾.

وقال السكاكي (ت 626هـ): (وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغناؤه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك)⁽²³⁰⁾. ولقول السكاكي هذا سمي الفصل استثنافاً، وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استثنافاً والاستثناف على ثلاثة أضرب⁽²³¹⁾، لأن السؤال الذي أوحى به الجملة الأولى إما عن سبب الحكم فيها مطلقاً كما مر في الآيات المذكورة آنفاً وكقول الشاعر:

قال لي: كيف أنت؟ قلت عليل سهر دائم وحزن طويل⁽²³²⁾

ف قوله (سهر دائم..). جملة استثنافية جيء بها جواباً لسؤال تقديره: ما بالك عليل؟ أي ما سبب علتك؟

وإما عن سبب خاص له، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: 53] كأنه قيل: هل النفس أماراة بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأماراة بالسوء. وفي الآية تعليل لجملة (وما أبرئ نفسي) أي لا أدعي براءة نفسي من ارتكاب الذنب، لأن النفوس كثيرة الأمر بالسوء.

وإما عن غيرهما، والذي نراه في كتاب الله تعالى من لفظ قال مفصلاً غير معطوف من هذا الضرب والمعنى، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثٌ ضَلَّ فِيهِ مَنِ الْمَلَائِكَةُ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ عَلَى سَلَامٍ قُلْ هَلْ أَنْتُمْ مُنْكَرُونَ﴾⁽²³³⁾ فَرَأَى إِلَهُ الْكَافِرِينَ⁽²³⁴⁾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قُلْ هَلْ أَنْتُمْ مُنْكَرُونَ⁽²³⁵⁾ فَرَأَى إِلَهُ الْكَافِرِينَ⁽²³⁶⁾ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ⁽²³⁷⁾ فَأَوْحَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً⁽²³⁸⁾

(229) ينظر دلائل الإعجاز 232، التحرير والتنوير 1/ 293.

(230) مفتاح العلوم 36.

(231) ينظر الإيضاح للقرطبي 2/ 256.

(232) البيت غير منسوب ينظر دلائل الإعجاز 232.

قَالُوا لَا تَخَفْ ﴿[الذاريات: 24 - 28]﴾، جاء قول (قال وما بعده من مقول القول) مناسباً لما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال⁽²³³⁾. وفي غير ذلك من المواضع التي جاء فيها القول مما فيه التقدير من معنى السؤال والجواب بين ظاهر في ذلك كله.

والشأن في فصل الجمل ووصلها على ثلاثة أوجه:

جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها عطف لأنها إذا عطف فإنها تشبه عطف الشيء على نفسه، وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله ولكنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف. وجملة ليست في شيء من الحالين فلا تعلق بينهما وهذا النوع حقه ترك العطف أبداً. فترك العطف إنما يكون للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين⁽²³⁴⁾.

ومما يحتمل الاتصال والانفصال قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ يحتمل أن يكون متصلاً بقوله ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ أي المصباح في بيوت ويكون تمامه عند قوله ﴿وَيَذْكُرُ فِيهَا أَسْمُهُمْ﴾ و ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ صفة للبيوت، ويحتمل أن يكون منقطعاً خبراً لقوله: ﴿رِجَالٌ لَا لُتْهِمُ يَخْرُجُ﴾ [النور: 35، 36، 37].

ومما تعين أن يكون منقطعاً قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ وقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبا: 3]، مستأنف لأنه لو جعل متصلاً بـ (بيعزب) لاختل المعنى إذ يصير على حد قولك: ما يعزب عن

(233) ينظر دلائل الإعجاز 240.

(234) ينظر دلائل الإعجاز 243.

ذهني إلا في كتاب، أي استدراكه، كذلك لا يخفى انقطاع ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ
الْعَرْشَ﴾ [غافر: 7]، عن قوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: 6]، وكذلك قوله
تعالى: ﴿فَلَا يَخْزِيكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: 76] عن قوله: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا
يُعْلِنُونَ﴾ [يس: 76]⁽²³⁵⁾.

المبحث الثالث

التعليل بطرائق مختلفة

التعليل بذكر العلة المركبة:

وهذا التعليل إنما يكون في السياق بحسب المعنى الذي يؤديه ويشير
إليه التركيب، وقد تُستخدم فيه وسائل التعليل التي ذكرنا من الحروف
والأسماء والتراكيب، وقد لا تستخدم.

إذ يفضي هذا التركيب إلى ذكر الحكم الكوني أو الشرعي عقب
الوصف المناسب له، أو يؤدي إلى تعليل النص القرآني لدعم الحكم بوجود
المانع منه، أو أن يخبر عن الحكم والغايات التي جعلها الله تعالى في خلقه
وأمره، أو يقصد به البسط والإيفاء كما يقصد به الإجمال والإيجاز⁽²³⁶⁾.

ومن هذا النوع من التعليل قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَهِدُّوا شَهِيدَيْنِ مِنْ
رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَصَلَّ
إِحْدَهُمَا فْتَذْكَرَ إِحْدَهُمَا الْآخَرَىٰ﴾ [البقرة: 282]. إذ يبدو أن دلالة التعليل
في مثل هذه الآية وأشباهاها بأن (يجعل الحديث في الفعل التالي لـ (أن)
مباشرة هو العلة ويحصره فيها، والحال أن العلة ليست أمراً واحداً بل هي

(235) ينظر البرهان للكاشف للزملكاني 267، البرهان للزركشي 1/ 51، 52.

(236) ينظر البرهان للزركشي 3/ 99-101.

أمر مرتبط بآخر⁽²³⁷⁾. والعلماء في هذه الآية حاولوا تقدير أداة تعليل وتقدير اسم محذوف، فسيبويه قدر لا ما محذوفة قبل (أن)، وقال موضحاً نصب (فتذكر) ومبيناً المعنى: (فانتصب لأنه أمر بالاستشهاد ولأن تذكر أحدهما الأخرى ومن أجل أن تذكر، فإن قال إنسان كيف جاز أن تقول: أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس؟ وإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار)⁽²³⁸⁾. ولا يتجاوز الزمخشري هذا التعليل بتقديره اسماً محذوفاً هو (إرادة) بقوله: (وانتصابه - يعني المصدر المؤول من (أن تضل) - على أنه مفعول له، أي إرادة أن تضل: فإن قلت: كيف يكون ضلالها مراداً لله تعالى؟ قلت: لما كان الضلال سبباً للإذكار، والإذكار مسبباً عنه، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما، كانت إرادة الضلال أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، ونظيره قولهم: أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه، وأعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه)⁽²³⁹⁾.

غير أن الزركشي يضعف هذين التوجيهين ويبطلهما، جاء في البرهان: (فإن قيل كيف يستقيم الطريقتان في قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ فإنك إذا قدرت (لئلا تضل إحداهما) لم يستقم عطفه (فتذكر) عليه. وإن قدرت (حذار أن تضل إحداهما) لم يستقم العطف أيضاً، لأنه لا يصح أن تكون الضلالة علة لشهادتهما، قيل: بظهور المعنى يزول الإشكال، فإن المقصود إذكاري إحداهما الأخرى إن ضلت ونسيت، فلما كان الضلال سبباً للإذكار جعل موضوع العلة. تقول: أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها، فإنما أعددتها للدعم لا للميل، وأعددت هذا الدواء أن أمرض فأداوي به ونحوه)⁽²⁴⁰⁾.

(237) أسلوب التعليل 150.

(238) كتاب سيبويه 430/1، وينظر 476.

(239) الكشف 403/1.

(240) البرهان للزركشي 3/ 97-98.

ویدعم ما ذهب إليه الزركشي قول المبرد: (أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه، ولم يعدده طلباً لأن يميل الحائط ولكنه أخبر بعلّة الدعم، فاستقصاء المعنى إنما هو: أعددت هذا لأن (إن مال الحائط دعمته))⁽²⁴¹⁾.

وفي مثل هذه الآية تكون العلة ما بعد أداة التعليل (اللام أو أن) برمته، فهي مركبة مما قبل الفاء وما بعدها، ولعل الفاء هنا عاطفة تفيد الترتيب والتعقيب والتسبيب؛ أما التسبيب: فهو أن ما قبلها سبب فيما بعدها، وقد يكون ذلك مطّرداً في مثل هذا النوع من التعليل. وأما الترتيب والتعقيب فهو ما يلحظ فيه أن الحدث المعلل إنما كان ليتحصل منه أن ما بعد الفاء قد ترتب على حصول ما قبلها وعقبه.

والتعليل في هذا الكلام ينصرف إلى ما يحتاج فيه إلى أن يعلل لقصد إقناع المكلفين، إذ لا نجد في هذه الجملة حكماً قد لا تطمئن إليه النفوس إلا جعل عوض الرجل الواحد بامرأتين اثنتين فصرح بتعليله. ولما كان (أن) تضل) في معنى لضلال إحداها صارت العلة في الظاهر هي الضلال، وليس كذلك بل العلة هي ما يترتب على الضلال من إضاعة المشهود به، فتفرع عليه قوله ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ لأن فتذكر معطوف على تضل بفاء التعقيب فهو من تكملته، والعبرة بآخر الكلام، وفي هذا الاستعمال عدول عن الظاهر وهو أن يقال أن تذكر إحداها الأخرى عند نسيانها، وادّعى ابن الحاجب: أن من شأن لغة العرب إذا ذكروا علة - وكان للعة علة - قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء لتحصل الدالّتان معاً بعبارة واحدة⁽²⁴²⁾.

والذي يتبين أن سبب العدول في مثل هذه الآية أن العلة تارة تكون بسيطة كقولك: فعلت كذا إكراماً لك، وتارة تكون مركبة من دفع ضرر

(241) المقتضب 215/3 وينظر معاني النحو 330/3.

(242) ينظر أمالي ابن الحاجب.

وجلب نفع بدفعه، فهناك يأتي المتكلم في تعليله بما يدل على الأمرين في صورة علة واحدة إيجازاً في الكلام كما فيه هذه الآية⁽²⁴³⁾.

وذكر الحكم الكوني أو الشرعي عقب الوصف المناسب له يكون بذكر أداة التعليل أو بدونها⁽²⁴⁴⁾، ففي قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ (89) ﴿فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَاهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الأنبياء: 89 - 90]، جملة (رب لا تذرني فرداً) مبينة لجملة (نادى ربه)، وجملة (وأنت خير الوارثين) ثناء لتمهيد الإجابة، أي أنت الوارث الحق فأفرض علي من صفتك العلية شيئاً. وقد شاع في الكتاب والسنة ذكر صفة من صفات الله عند سؤاله إعطاء ما هو من جنسها كما قال أيوب عليه السلام ﴿وَأَنْتَ أَزْكَمُ الرَّجِيمِينَ﴾ [الأنبياء: 83]، ودل على ذلك أنه سأل الولد لأجل أن يرثه، وجملة (إنهم كانوا يسارعون في الخيرات) جملة واقعة موقع التعليل للجمل المتقدمة في الثناء على الأنبياء المذكورين، وحرف التأكيد (إن) مفيد معنى التعليل والتسبب، أي ما استحقوا ما آتوه إلا لمبادرتهم إلى مسالك الخير وجدهم في تحصيلها⁽²⁴⁵⁾.

نجد في هذه الآيات استجابة الله تعالى لنداء زكريا عليه السلام بذكر الفاء السببية، قد جاء تعليلاً مركباً مما تقدم عليه وما تأخر عنه مما له صلة بهذه الاستجابة، فهو قد نادى ربه أن لا يتركه فرداً بلا وريث لأن الله خير الوارثين، فأطمعه هذا الرجاء بطلب الذرية، ثم ذكر تعالى أن عبده زكريا كان من الذين يسارعون في الخيرات، فلكل هذه الأسباب استجاب الله دعاءه فوهب له يحيى وأصلح له زوجه، وهذه هي مشيئة الله الشرعية في

(243) ينظر التحرير والتنوير 110/3.

(244) ينظر أسلوب التعليل 151.

(245) ينظر التحرير والتنوير 135-136/17.

عباده أن يستجيب لهم إذا هم أطاعوه، ثم إنها مشيئة الله الكونية في تقديره الأشياء قبل وجودها.

وفي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبُّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [١] يَوْمَ تَرْوَنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾ [الحج: ١-2]، جملة (إن زلزلة الساعة شيء عظيم) في موضع العلة للأمر بالتقوى كما يفيد حرف التوكيد الواقع في مقام خطاب لا تردد للسامع فيه، والتعليل يقتضي أن لزلزلة الساعة أثراً في الأمر بالتقوى وهو أنه وقت لحصول الجزاء على التقوى وعلى العصيان وذلك على وجه الإجمال المفصل بما بعده في قوله (ولكن عذاب الله شديد)⁽²⁴⁶⁾، إذ نجد أمر الله تعالى للناس بتقواه وخشيته والتزام حدوده لعلل وأسباب في هذه الآيات معتمد بعضها على بعض آخذ كل سبب منها برقبة مسببه، فإن الآيات قد نزلت ابتداء بسبب إنكار المشركين للبعث والمعاد وأحوال القيامة (فتزلت هذه السورة تحذيراً (لهم وتخويفاً) لما انطوت عليه من ذكر زلزلة الساعة وشدة هولها)⁽²⁴⁷⁾، فإن شدة العذاب هو سبب أمرهم باتقائه لما فيه من أحوال الساعة لأنها من أشراطها، ثم إن ذهول المرضعة وانصرافها عن رضيعها الذي ألقمته ثديها إنما كان بسبب رؤية هول الساعة، وكذلك رؤية الناس أشباه سكارى إنما هو بسبب شدة العذاب وهوله⁽²⁴⁸⁾.

فنحن نرى في هذه الآيات صوراً لذكر العلة المركبة المتسببة من علل أخرى قائمة على ذكر الحكم الكوني أو الشرعي متعقباً بذكر الوصف المناسب له.

(246) ينظر التحرير والتنوير 188/17.

(247) النهر الماد 347/6.

(248) ينظر الكشف 402/3، تفسير البضاوي 82/2.

وفي تعليل النص القرآني لعدم الحكم بوجود المانع منه قوله تعالى : ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَإِنَّا نَمُودُ الْثَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59]، ففي هذا النص البديع الحبك المعجز في البلاغة وبيان القصد، أخبر سبحانه عما يمنع من إرسال المعجزات المادية المشهودة التي أهلكت بتكذيبها الأمم الغابرة، إنما هو من أجل صارف الحكمة، لأن حكمة الله تعالى اقتضت في الأمم أن من اقترح منهم بينة مشهودة وآية محسوسة فأجيب إليها ثم لم يؤمن بها أن يعاجل بعذاب الاستئصال، فالمعنى: أن نفي إرسال البينات التي أرادوها إنما هو استثناء لهم ممن سبقهم خشية أن يصيبهم ما أصاب أولئك الذين من قبلهم لأنهم لو أرسلت إليهم لأنكروها وكذبوا بها شأن سابقهم، ومثال ذلك ناقة صالح التي كانت آية لثمود بمثابة إِبْصَارِ الشَّيْءِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لكن ذلك كان كفرهم فكان هلاكهم، ثم كرر علة صرف إرسال الآيات إليهم كما أرسل إلى الذين من قبلهم خوف نزول العذاب العاجل كما حاق بمن قبلهم، وإذا أريد به (الآيات) في آخر الآية آيات القرآن التي أنزلت عليهم أو غيرها مما أخبروا به من الغيب بالوحي، فإنما ذلك للتخويف والإنذار بعذاب الآخرة⁽²⁴⁹⁾.

ونظير ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ لَفِئَتِ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ ۝٨ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام: 8-9]، فإن منع إنزال الملك يشاهدونه عياناً إنما هو رحمة بمن لم يؤمن، في عدم تعجيل العقوبة رجاء أن يثوب إلى رشده ثم إن حالهم في الدنيا لا تحتمل رؤية الملك على حقيقته، بل سيرونه على هيئة رجل مثلهم وعندها يحصل اللبس، فإن نزول الملك على هيئة الملكية ممنوعون عن التلقي منه، وجعله على هيئة البشر يدخل الشبه في نفوسهم إذ يقولون هو بشر لا ملك، فمعنى الآية: أن ما اقترحوه لو وقع لكان سيئاً

النتيجة والعاقبة عليهم من حيث لا يشعرون، وليس المراد أن سبب عدم إنزال الملك رحمة بهم بل لأن الله ما كان ليظهر آياته عن اقتراح الضالين⁽²⁵⁰⁾.

وفي إخبار الله تعالى عن الحكم والغايات التي جعلها في خلقه وتصريف أمورهم بحكمته وإرادته قال تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 22]، (الذي جعل لكم الأرض فراشاً) صفة ثانية للرب لأن مساقها مساق قوله السابق على هذا القول (الذي خلقكم)، والمقصود الإيماء إلى سبب آخر لاستحقاقه العبادة وإفراده بها كما أمر ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: 21]، وفي ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أتت الفاء لترتب الجملة على الكلام السابق وهو مترتب على الأمر بالعبادة، وقد أوماً قوله (وأنتم تعلمون) وهو جملة الحال إلى أنهم يعلمون أن الله لا ند له ولكنهم تعاملوا وتناسوا فقالوا إلا (شريكاً هو لك)⁽²⁵¹⁾.

فجاء الإخبار في هذه الآية عن الحكم والغايات في الخلق تعليلاً لأمرهم بما يقوم عليه صلاح حالهم في الدنيا والآخرة ونهيهم عما يفسد عليهم حياتهم في الدنيا ويوجب العذاب عليهم يوم القيامة.

ومما يكون من التعليل بذكر العلة المركبة، قد يأتي في القرآن الكريم مبسوطاً ومستوفى، كما قد يؤتى به مجملاً وموجزاً⁽²⁵²⁾. قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: 21]، عندما يتفكر الإنسان

(250) ينظر البرهان للزركشي 100/3، التحرير والتنوير 144/7.

(251) ينظر التحرير والتنوير 331/1، 334، 335.

(252) ينظر البرهان للزركشي 101/3.

بما يشغله قد يستطيع التعبير عما يدركه عن طريق اللغة التي (هي مجموعة من المدركات الحسية والمعنوية المشتقة منها)⁽²⁵³⁾، فأنى للعقل الإنساني وهو الذي يعلم القليل من علم الله والكثير الكثير سيبقى محجوباً بعوامل كثيرة قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]، وقال جل شأنه: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُّ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ آبْحُرٍ مَا نَفَذْتُ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: 27]، أتى لهذا العقل أن يحيط بما لا يدرك فإن (عبقرية الإنسان تحمل بالضرورة طابع الأرض حيث يخضع كل شيء لقانون المكان والزمان، بينما يتخطى القرآن دائماً هذا القانون. وما كان لكتاب بهذا السمو أن يتصور في حدود الأبعاد الضيقة للعبقرية الإنسانية)⁽²⁵⁴⁾.

وذكر العلة في التنزيل الحكيم على وفق البسط والإطناب كما تكون على وفق الإجمال والإيجاز إنما هو وفق سنن العرب وسياقها في كلامها، قال شاعرهم:

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء⁽²⁵⁵⁾

وقد بدا من الشواهد القرآنية الكريمة أن التعليل بذكر العلة المركبة إنما هو تعليل بالغرض.

التعليل المجازي أو ما يسمى بـ (حسن التعليل):

(المجاز مفعول من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه، وإذا أعدل اللفظ عما يوحيه أهل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي

(253) من أساليب البيان في القرآن الكريم: محمد علي أبو حمدة، 51.

(254) الظاهرة القرآنية: مالك بن نبي 182.

(255) البيت لأبي ذؤاد بن حريز الأياضي، ينظر البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر

أو جاز هو مكانه الذي وضع له أولاً⁽²⁵⁶⁾،

والمجاز عند ابن الأثير (ت 637هـ) (ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة وهو مأخوذ من جاز هذا الموضع إلى هذا الموضع إذا تخطاه إليه)⁽²⁵⁷⁾.

والتعليل في المفهوم العقلاني لاستعمال المجاز (هو الانتقال بذهن السامع إلى آفاق جديدة وصور رائعة ومشاهد متناسقة لا تتأتى بالاستعمال الحقيقي، وهذا يعني القيام بعملية تجديد وتطوير لأسلوب اللغة، وإنما يعدل إلى المجاز (في التعليل) إذا كان فيه زيادة في الفائدة واستيعاب للمعنى الحقيقي بإضافة معنى جديد ينقل إليه ذهن السامع)⁽²⁵⁸⁾، لذلك فإن (التعبير المجازي يعجب بما فيه من تلوين للأفكار وتوليد للصور ويحث للإيحاء بما هو ملائم لطبيعة المعاني)⁽²⁵⁹⁾، (وكل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل لضرب من التأويل فهي مجاز)⁽²⁶⁰⁾.

ومن التعليل بالتركيب ذكر العلماء هذا النوع من التعليل أي التعليل المجازي أو ما يسمى بـ (حسن التعليل) بأنه (وصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي، أي أن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقاً له في نفس الأمر)⁽²⁶¹⁾.

فإن من المحسنات البلاغية في الكلام أن يثبت الأديب أمراً هو غير ثابت أصلاً، وأن لا تكون العلة المدعاة للوصف علة في الواقع، ويمكن عدُّ

(256) أسرار البلاغة 365.

(257) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر 58/1.

(258) الصورة الفنية في المثل القرآني دراسة نقدية وبلاغية د. محمد حسين علي الصغير، 152-153.

(259) المثل السائر 58/1.

(260) أسرار البلاغة 332.

(261) المطول على التلخيص: 395.

مثل هذا النوع من التعليل تعليلاً غير حقيقي بل هو مجازي، لأن التعليل قسمان: الأول: يكون صريحاً وفي الكلام ما يدل على العلة، والثاني: غير صريح وإنما يؤخذ من جهة السياق والنظم والمعنى⁽²⁶²⁾. قال مسلم بن الوليد (ت 208هـ):

يا واشياً حسنت فينا إساءته نجى حذارك إنساني من الغرق⁽²⁶³⁾

حيث مضمون قوله (نجى حذارك..). أن الشاعر قد استحسن إساءة الواشي لعله النجاة.

ويقسم البلاغيون المجاز الذي يكون مرد الحكم فيه إلى اللغة على قسمين⁽²⁶⁴⁾، وذلك بالنظر إلى العلاقة. القسم الأول: ما تكون العلاقة فيه المشابهة ويسمى (الاستعارة) وتقوم على أساس التشبيه. القسم الثاني: ما تكون العلاقة فيه غير المشابهة، وتقوم العلاقات في هذا المجاز على عدة أوجه ما يعيننا منها:

علاقة السببية: وتكون على نوعين:

1 - إطلاق اسم المسبب على السبب، حيث يذكر المسبب ويكون المقصود هو السبب، وهذا في المجاز أولى من عكسه، لأن السبب المعين يقتضي أثراً معيناً كالضرب فإنه يقتضي الألم جزماً بخلاف الألم فإنه لا يقتضي الضرب على التعيين لجواز أن يخلفه سبب آخر.

وهذا النوع من أنواع المجاز (في حسن التعليل) أقواها وأبدعها وهو ما يسمى (العلة الغائية) فهي إنما تكون علة في الذهن ثم تنعكس في الخارج،

(262) ينظر الطراز 3/ 139- 140.

(263) شرح ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد الأنصاري: د. سامي الدهان 328.

(264) يمكن الاطلاع على تقسيم أنواع المجاز في: دلائل الإعجاز 298 وما بعدها، مفتاح العلوم 172، الإيضاح 2/ 272.

ثم تصوير معلولة⁽²⁶⁵⁾، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْنِيكَ أَعْصِرَ خَمْرًا﴾ [يوسف: 36]، بيانه أن قيام الخمرية في الذهن هي الباعثة على عصر العنب، ثم إذا حصل عصر العنب في الوجود ترتب عليه وجود الخمرية وصار علة له، فحصل فيها علاقتا العلية والمعلولية⁽²⁶⁶⁾.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَتْ لَهُمْ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسَنَّ ثَوَابَ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: 148]، حيث لما كان ثواب الدنيا كيف ما كان مكدرًا منغصًا مصحوبًا بالبلاء لأن الدنيا دار الأكدار، فلذا عُزِّي ثوابها من وصف الحسن، وَخُصَّتْ به الآخرة فقال (وحسن ثواب الآخرة)، وهذا أمر مجازي علل به توفيق المؤمنين إلى الأسباب في الدنيا وهو حقيقة في الآخرة، فإنهم أحسنوا في الأولى بفعالهم ومقالهم لكونهم لم يقصدوا بعبادتهم وسلوكهم غير وجه الله، فأحبهم الله لإحسانهم معبراً عن ذلك بصفة من صفات كماله (والله يحب المحسنين) ليكون ذلك باعثاً للنفوس في تحريك همهم وتنبيه نشاطهم ليكونوا أعلى همة وأقوى عزيمة وأصدق مضاء وأصلب عوداً وأثبت على مواجهة المحن في سبيل دينهم وأذكر لله تعالى وأرغب فيما عنده وأزهد فيما أعرض عنه منهم⁽²⁶⁷⁾.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: 13]، وتنزيل الرزق من السماء هو نزول المطر لأن المطر سبب الرزق وهو في نفسه آية. والرزق هو المطر وذكر سبحانه الرزق لأنه مسبب عن المطر، والمطر سببه. والنكتة في المجاز هي تذكير هؤلاء المشركين الذين غفلوا عن آيات الله، وأشركوا به سواء ولم ينظروا إلى آياته الكبرى من الريح والسحاب والرعد والبرق والصواعق،

(265) ينظر البرهان الكاشف عن المجاز القرآن 102.

(266) ينظر نفسه 102.

(267) ينظر نظم الدرر 2 / 162- 163.

والرزق الذي يحيون به، وهو من عند الله⁽²⁶⁸⁾.

2 - عند إطلاق المتكلم السبب وهو يريد المسبب، وهو مجاز حكمي حيث تأتي بالتركيب وأنت لا تريد معناه ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه، وهو أن يكون التجوز في حكم يكون معناه مقصوداً في نفس التركيب ومراداً من غير تورية⁽²⁶⁹⁾. وعليه قوله تعالى: ﴿مَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194]، سُمِّيَ جزاء الاعتداء اعتداءً لأنه مسبب عن الاعتداء⁽²⁷⁰⁾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: 31]، تجوز بالبلاء عن العرفان، لأنه مسبب عنه، كأنه قيل: ونعرف أخباركم، وهو ما يخبر به عن أعمالكم فيظهر حسننها وقبحها، أو أخبارهم عن إيمانهم وموالاتهم المؤمنين في صدقها وكذبها⁽²⁷¹⁾.

ونختتم الموضوع بخير خاتمة نرجو الله تعالى أن يحيي قلوبنا عليها، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: 2]، يبين الله تعالى أن المؤمنين حقاً هم الذين توجل قلوبهم وتفزع من ذكر الله وتزداد بذلك يقيناً وإيماناً، فنجد في هذه الآية أن زيادة الإيمان نسبت إلى (الآيات). وهي من عند الله أو من فعله لكون الآيات سبباً فيها للعلاقة السببية فأطلق لفظ السبب وأريد المسبب فهو مجاز عقلي⁽²⁷²⁾.

(268) ينظر التحرير والتنوير 102/24، فنون التصوير البياني: د. توفيق الفيل، 51.

(269) ينظر دلائل الإعجاز 293.

(270) ينظر الكشاف 1/343، الإيضاح 400/2، التحرير والتنوير 211/2.

(271) ينظر الإيضاح 400/2، تفسير البياضوي 405/2.

(272) آيات العقل والقلب والألفاظ ذات الصلة في القرآن الكريم دراسة موضوعية فنية: علي

حسين عبد الله سلمان الجبوري، رسالة ماجستير كلية الآداب/بغداد 1420هـ/ 1999م،

الخاتمة

وفي نهاية البحث بتوفيق الله ولطفه يوجز الباحث ما توصل إليه من نتائج:

- التعليل في السياق القرآني يراد به تبين الغرض من إيقاع الفعل أو سبب وقوعه - ونعني بالفعل الأمر الذي يستدعي تعليلاً - والتعليل على قسمين: تعليل بالغرض وتعليل بالسبب، حيث يُعلّل الفعل بأن يذكر المراد من إيقاعه والباعث له في التعليل بالغرض، ويُعلّل بذكر المؤثر والمسبب له في التعليل بالسبب.
- اللام هي الأكثر استعمالاً ووروداً في التعليل من بين الأساليب الأخرى المستعملة فيه، وأنها يُعلّل بها في الاسم والفعل والحرف، وتفيد تعليلاً بالغرض وبالسبب بحسب دلالة المعنى، وتأتي ظاهرة ومضمرة في التعليل الحقيقي والمجازي.
- لام التعليل أنواع منها: لام (كي) ولام الجحود ولام الصيرورة واللام الزائدة واللام التي بمعنى (أن) واللام التي بعد الفاء. وهي التي يصلح في موضعها (من أجل) مبينة علة إيقاع الفعل، ولعدم اقتصرها على إفادة التعليل صنفها الأصوليون في قسم الظاهر في التعليل لا القاطع فيه.
- تفيد لام التعليل معاني آخر مع التعليل مثل: التعجب والظرفية والملاصقة

وانتهاء الغاية والاستعلاء والمجازاة وغير ذلك مما يجعل المعنى بها في التعليل أوسع.

- تأتي اللام بمعنى (أن) بعد فعلي الإرادة والأمر فتكون بمنزلة لام (كي) في إفادتها التعليل.

- يفيد التعليل بلام الجحود تأكيد نفي المعلن.

- لام العاقبة تفيد تعليلاً مجازياً إذ يليها غرض غير حقيقي ويسبقها ما يكون نتيجة وسبباً لهذا الغرض وهي فرع لام الاختصاص.

- مجيء اللام بعد لفظ القول قد يفيد التعليل بمعنى (من أجل) أو التبليغ.

- التعليل بـ (باء السببية) يكون بدخولها على السبب الذي أدى إلى حصول المعنى الذي قبلها وتحققه سلباً وإيجاباً. وأن مجيء الباء للتجريد قد يحمل معنى السببية خلافاً لمن قال إنها إذا جاءت للتجريد لا تحمل معنى السببية أو التعليل.

- تفيد (الفاء) التعليل أو السببية إذا عطفت جملة أو صفة غالباً، وكذلك إذا جاءت زائدة أتى بها للربط المحض، وأن الفاء الفصيحة تدخل على ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط فيكون ما بعدها سبباً لما قبلها.

- تفيد (فاء التعليل) التعليل بالسبب في جل ما وردت فيه من كتاب الله تعالى حيث تربط المسبب بعدها بالسبب قبلها، فهي للترتيب بخلاف اللام التي تدخل على السبب أو الغرض دون المسبب، وقد تدخل الفاء على السبب ويسبقها المسبب وهي هنا بمعنى اللام فتكون للتعليل.

- تفيد (إذ) التعليل إذا كانت حرفية دالة على التعليل والمفاجأة أو كانت ظرفية دالة على التعليل وأن التعليل بها مفهوم من قوة الكلام لا من لفظها فهي بمنزلة اللام إذا صح وضع (أن) المصدرية مكانها.

- جاءت (أو) العاطفة مفيدة التعليل إذا كانت بمعنى (كي) في آيات كثيرة وأن ما قبلها يكون سبباً فيما بعدها والذي يكون غرضاً (علة غائبة)،

- ف (أو) التعليلية يليها الغرض من إيجاد ما قبلها ويسبقها السبب.
- تفيد (عن) التعليل إذا دخلت على ما هو علة وسبب لما قبلها ويحسن مكانها لفظة سبب، وهي قليلة الورد في القرآن بهذا المعنى قياساً بغيرها من الحروف الجارة الأخرى.
 - وردت (في) مفيدة السببية والتعليل عند دخولها على ما هو سبب وعلة لما قبله عند صلاح لفظة (سبب) مكانها مؤدية المعنى، ويتطابق معنى التعليل بـ (في) مع دلالتها على (باء السببية).
 - تفيد (كي) التعليل بالغرض المؤكد، والتعليل بها أخص من التعليل باللام، وهي لا تدخل إلا على فعل مستقبل تال للفعل قبلها في الحدوث.
 - تفيد (من) التعليل بالسبب، فهي تدخل على سبب سابق للمسبب في الذهن والخارج.
 - تأتي (إذن) دالة على السببية والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، وتكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم، أو منبهة على سبب حصل في الحال.
 - قد تفيد (إلى) معنى لام التعليل في آيات من القرآن الكريم خلافاً لمن يرى عدم إفادة ذلك.
 - تفيد (على) التعليل إذا كانت داخلة على ما هو سبب في وجود متعلقها فتفيد تعليلاً بالسبب.
 - تفيد (الكاف) في (كما) التعليل بالغرض بمعنى (كي) مكفوفة بـ (ما) عند دلالة السياق القرآني على التعليل.
 - تأتي (حتى) للتعليل إذا كان الفعل قبلها سبباً فيما بعدها، والتعليل بها مثل التعليل بـ (كي) فهو للغرض، وأن ما قبلها لتحقيق ما بعدها.
 - لم تأت (كأن) مفيدة التعليل في القرآن الكريم بدليل يطمأن إليه.

- التعليل بـ (لعل) يصحبه الترجي بما يناسب حال المخاطبين.
- لكل حرف من حروف الجر المعللة معنى خاص به، وإنما اشتركت في إفادة معنى التعليل على سبيل العموم.
- هناك فرق في معنى التعليل بـ (لام التعليل) أو ما يسمى بـ (لام كي) وبين التعليل بـ (فاء السببية) وكذلك لا يكون التعليل بـ (لعل وكي واللام) متطابقاً في أداء المعنى في السياق، إذ لكل حرف في كتاب الله تعالى موقعه الدقيق في أداء المعنى المخصص له ذلك الحرف.
- التعليل بـ (المفعول له) يأتي بالمصدر الصريح والمؤول، والإتيان بالمصدر الصريح منصوباً يدل في الأصل على حصول العلة ووقوعها إذا توافرت فيه شروط المفعول له، ويجره بحرف التعليل يكون أكثر دلالة على التعليل من كونه منصوباً، وأن فقد بعض شروط المفعول له (المصدر الصريح) يوجب جره بحرف سبب مناسب.
- وقد تأتي المصادر المؤولة من (أن والفعل، ما والفعل، كي والفعل، أن واسمها وخبرها) مفيدة العلة والسبب، فتكون علة لوقوع الشيء، ووظيفة الحرف المصدرية إيقاع الجملة موقع المفرد، والتعليل بالمصدر المؤول لا بد فيه من تقدير حرف تعليل مناسب قبلها قد لا نحتاج إلى ذكره مع (أن والفعل) في الأغلب، في حين لا يفيد (ما والفعل) تعليلًا إلا بذكر حرف سبب مناسب. وأن المعنى في التعليل يختلف بين استعمال (ما وأن) المصدريتين بحسب السياق، ويأتي المصدر المؤول من (أن وصلتها) مسبوقاً بحرف السبب (الباء) في كثير من الشواهد القرآنية. وقد تظهر اللام مع (كي والفعل).
- هناك تعليل بالألفاظ بحسب دلالة السياق، منها الألفاظ الدالة صراحة على بيان علة (غرضاً كانت أو سبباً) ومنها أسماء الإشارة والمشتقات، ومجيء التكرار لسبب زيادة البيان أو لإزالة قلق اللفظ لما له من دور في التأثير الوجداني.

- والتعليل بالجمل التي يفهم السياق في بعضها تعليلًا، فيكون مضمونها علة لما قبلها عند تدبر معانيها وإمعان الفكر في مضامينها، فبين فيها علة ومعلولاً وسبباً ومسبباً، ومن هذه الجمل التي نرى أن السياق يتضمن فيها تعليلًا هي: جملة إنَّ واسمها وخبرها، حيث يكون التعليل بها واسعاً وعماماً مستأنفاً غير مقيد بعامل. وفي جملة الطلب وجواب الطلب أو ما يقابله يكون التعليل بالجواب المجزوم تعليلًا بالسبب، لأن السبب هو ما يتحقق من الطلب، وقد يفيد جواب الطلب المضارع المرفوع تعليلًا لما قبله وهو تعليل بالغرض في الغالب. أما إذا كان الجواب جملة اسمية فإن تضمنت تعليلًا فهو تعليل بالسبب لبيان سبب ما قبلها. وجملة النداء الدالة على التعجب تضمنت تعليلًا نتبينه بما يقوم على استكثار أمر معين يرتبط بحال بالغة الشدة. وجملة الشرط والجزاء وجملة شبه الشرط وجملة صلة الموصول وجملة الحال وجملة الفصل والوصل، لكل من أنواع هذه الجمل موقعها في السياق عند دلالتها على التعليل وإفادتها ذلك بحسب المعنى.

- هناك تعليل بذكر العلة المركبة المتسببة من علل أخرى قائمة على ذكر الحكم الكوني أو الشرعي متعلقاً بذكر الوصف المناسب له، وذكر العلة في التنزيل الحكيم على وفق البسط والإطناب كما تكون على وفق الإجمال والإيجاز، إنما هو وفق سنن العرب وسياقها في كلامها.

- ومن التعليل بالتركيب (التعليل المجازي) أو ما يسمى (حسن التعليل) فهو وصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي، ومنه ما تكون العلاقة فيه المشابهة ويسمى (الاستعارة)، أو أن تكون العلاقة فيه غير المشابهة ومنه إطلاق اسم المسبب على السبب، أو أن يطلق المتكلم السبب وهو يريد المسبب.

- وآخر دعوانا أن الحمد لله بنعمته تتم الصالحات وبالله التوفيق.

المصادر والمراجع المطبوعة

القرآن الكريم

- الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، مطبعة الخلود بغداد 1406هـ / 1986م.
- أثر العلم في المجتمع: برتراند رسل، ترجمة د. تمام حسان، مكتبة نهضة مصر بالفجالة (د.ت).
- أحسن الحديث، تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل: محمد سعيد رمضان البوطي، المكتب الإسلامي 1968م.
- الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن علي بن محمد الآمدي (ت 680هـ)، مطبعة محمد علي صبيح بالأزهر، مصر 1387هـ / 1968م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة 1409هـ / 1989م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني (ت 1255هـ)، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- الأزهية في علم الحروف: أبو الحسن علي بن محمد الهروي (ت 415هـ)،

- تحقيق عبد المعين الملوحي، المجمع العلمي العربي، دمشق/سوريا 1391هـ/ 1957م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: قيس إسماعيل الأوسي، منشورات بيت الحكمة، بغداد 1988م.
 - أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق/سوريا 1377هـ/ 1957م.
 - أسرار النحو: شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت 940هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان (د.ت).
 - أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية كلية التربية 1393هـ/ 1973م.
 - الأصول، دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1988م.
 - أصول السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت 490هـ)، تحقيق أبي الوفا الأفغاني، دار المعرفة بيروت/لبنان 1393هـ/ 1973م.
 - أصول الفقه الإسلامي: د. محمد مصطفى شلبي، الدار الجامعية، بيروت ط 4، 1983م.
 - الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط 2، 1407هـ/ 1987م.
 - أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية 1979م.
 - الإعجاز الفني في القرآن: عمر السلامي، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس 1980م.
 - إعجاز القرآن الكريم في دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها:

- عبد الكريم الخطيب، دار الفكر العربي بمصر، 1964م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت 370هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1360هـ/ 1941م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت/ لبنان ط 4 1409هـ/ 1988م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تقديم وضبط وتصحيح د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس 1988م.
- الأقصى القريب في علم البيان: محمد بن محمد بن عمرو التنوخي (ت القرن السابع الهجري، مطبعة السعادة بمصر 1327هـ).
- الأمالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت 356هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان (د.ت).
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت 581هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة بمصر 1390هـ/ 1970م.
- الأمالي الشجرية: أبو السعادات هبة الله بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت/ لبنان (د.ت).
- الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت 337هـ)، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت (د.ت).
- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيد، صححه وضبطه وشرحه غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر، منشورات المكتبة العصرية بيروت (د.ت).
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: الإمام ناصر الدين المالكي، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت (د.ت).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة 1953م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر/لبنان ط 6 1394هـ / 1974م.
- الإيضاح المضدي: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف والترجمة والنشر بمصر 1389هـ - 1969م.
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق د. موسى بنيان العليلى، مطبعة العاني، بغداد 1983م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ط 4 1402هـ - 1982م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني (ت 739هـ)، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط 5 1400هـ - 1980م.
- البحث النحوي عند الأصوليين: د. مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد/العراق 1980م.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، لبنان ط 3 1400هـ - 1980م.
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت 651هـ)، تحقيق د. خديجة الحديثي ود. أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد 1394هـ - 1974م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت ط 2 1399هـ - 1979م.
- البلاغة الفنية: علي الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ط 2 1966م.

- البلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1400هـ - 1980م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1368هـ - 1949م.
- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان ط 3 1401هـ - 1981م.
- التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول ﷺ: الشيخ منصور علي ناصف، دار الفكر، بيروت 1395هـ - 1975م.
- تاج العروس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ)، المطبعة الخيرية بمصر 1306هـ.
- تاريخ العرب قبل الإسلام: د. جواد علي، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1377هـ - 1957م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (ت 616هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1976م.
- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري (ت 654هـ)، تقديم وتحقيق حنفي محمد شرف، القاهرة 1383هـ - 1963م.
- التراكيب اللغوية في العربية، دراسة وصفية تطبيقية: د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد 1987م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، مصر 1387هـ/ 1967م.
- التطور النحوي للغة العربية: الأستاذ برجشتراسر، مطبعة السماح حمدي

البكري 1929م

- التعريفات: السيد الشريف الحسيني (ت 816هـ)، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت 1987م.
- تعليل الأحكام: محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت 1981م.
- تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: محمد بن محمد العماري (ت 951هـ)، تصحيح جماعة من العلماء بإشراف محمد عبد اللطيف، مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده/مصر (د.ت).
- تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 754هـ)، وبهامشه تفسير.النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان نفسه، وكتاب الدرر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي (ت 749هـ)، دار الفكر، بيروت/لبنان 1389هـ/ 1978م.
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل: الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت 516هـ)، إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت ط 2 1407هـ/ 1987م.
- تفسير البضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل: القاضي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (ت 791هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، 1408هـ/ 1988م.
- تفسير الجلالين: الإمامان جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، مكتبة الملاح، دمشق/ سوريا، 1398هـ/ 1978م.
- تفسير التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر عاشور، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان/ ليبيا (د.ت).
- تفسير تنوير الأذهان من روح البيان: الشيخ إسماعيل حقي البروسري (ت 1137، اختصار وتحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، الدار الوطنية بغداد 1410هـ/ 1990م.
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير

- الطبري (ت 310هـ)، دار الفكر، بيروت 1408هـ / 1988م.
- تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت 1398هـ / 1978م.
- تفسير القرآن العظيم: الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ)، دار الأندلس، بيروت/لبنان ط 6 1404هـ / 1984م.
- تفسير القرآن الكريم: عبد الله شبر (ت 1242هـ)، راجعه د. حامد حفني داود، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان 1397هـ - 1977م.
- التفسير الكبير: الإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الرازي (ت 606هـ)، المطبعة البهية المصرية، القاهرة (د. ت).
- تفسير المراغي: أحمد مصطفى المراغي، دار الفكر، بيروت/لبنان ط 3 1394هـ - 1974م.
- تقرير الشربيني بهامش حاشية العطار على جمع الجوامع: الشيخ عبد الرحمن الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان (د. ت).
- تقويم الفكر النحوي: د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت 1975م.
- التلخيص في علوم البلاغة: شروح التلخيص: الخطيب القزويني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ مصر (د. ت).
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، تحقيق أوتوبرتل، إستانبول 1930م.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت 671هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان 1408هـ - 1988م.
- جمهرة اللغة: ابن دريد أبو بكر بن الحسن الأزدي البصري (ت 321هـ)، دار إحياء التراث، بيروت (د. ت).
- الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د.

- علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد/الأردن (د. ت).
- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق د. طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، مطابع جامعة الموصل 1396هـ - 1976م.
 - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الأربيلي (ت 741هـ)، تحقيق د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1404هـ - 1984م.
 - حاشية الأزهرية في علم العربية: الشيخ محمد الأمير المالكي (ت 1181هـ)، المطبعة الخيرية، القاهرة 1321هـ.
 - حاشية الأمير على مغني اللبيب: الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي/مصر (د. ت).
 - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الدمياطي الخضري (ت 1287هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي/مصر 1359هـ - 1940م.
 - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت 1230هـ)، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة 1386هـ.
 - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه (شرح الشواهد للعيني): محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه/مصر (د. ت).
 - حاشية العطار على جمع الجوامع: الشيخ حسن العطار (ت 1250هـ)، وبهامشه تقارير الشيخ عبد الرحمن الشربيني، وبضمنه شرح جمع الجوامع للجلال المحلي محمد بن أحمد المصري، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان (د. ت).
 - حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: الشيخ يس الحمصي العلمي الشافعي (ت 1061هـ)، دار إحياء الكتب العربية/لبنان (د. ت).
 - حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: الشيخ يس العلمي الشافعي،

- مصطفى البابي الحلبي/مصر 1390هـ - 1971م.
- الحجة: أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت/لبنان ط 1 1971م، ط 2 1977م.
 - حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد سنة 400هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان ط 4 1404هـ - 1984م.
 - حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، دار الأمل/الأردن 1404هـ - 1984م.
 - حسن التوصل إلى صناعة الترسيل: شهاب الدين محمود الحلبي (ت 325هـ)، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الحرية، بغداد 1980م.
 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض 1403هـ - 1982م.
 - الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان (د. ت).
 - دائرة المعارف: المعلم بطرس البستاني، مطبعة المعارف/مصر 1882م.
 - دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة القاهرة 1980م.
 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عزيمة، المركز الإسلامي للطباعة/المملكة العربية السعودية 1980م.
 - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية بالجمالية بمصر 1328هـ.
 - دلائل الإعجاز: تأليف الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ أو 474هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي بالقاهرة ط 2 1410هـ - 1989م.

- ديوان امرىء القيس: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر ط 2 1964م.
- ديوان أبي نواس: حققه وضبطه وشرحه أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر 1953م
- ديوان البحتري: تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة 1963م.
- ديوان شعر بشار بن برد: تحقيق السيد محمد بدر الدين العلوي، دار الثقافة، بيروت/لبنان 1963م.
- ديوان حاتم الطائي: تحقيق فوزي عطوي، بيروت 1969م.
- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق سيد حنفي حسنين، مراجعة حسن كامل الصيرفي، المكتبة العربية، القاهرة 1394هـ - 1974م.
- ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت 1407هـ - 1987م.
- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد 1962م.
- ديوان الهذليين: مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1367هـ - 1948م.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، دمشق 1947م.
- رسائل في النحو واللغة، وهي ثلاث رسائل: كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس (ت 395هـ)، كتاب الحدود في النحو لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) وكتاب منازل الحروف للرماني، تحقيق د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، بغداد 1388هـ - 1969م.
- رسائل الكندي الفلسفية: تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريده، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد: مصر 1369هـ - 1950م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، المجمع العلمي العربي، دمشق/ سوريا 1395هـ - 1975م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: العلامة أبو الثناء محمود الألوسي (ت 1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان (د. ت).
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق/ سوريا 1405هـ - 1985م.
- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت 279هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الفكر، بيروت (د. ت).
- سنن ابن ماجه: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان (د. ت).
- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي: دار الحديث، القاهرة 1407هـ - 1987م.
- السيوطي النحوي: د. عدنان محمد سلمان، دار الرسالة، بغداد 1396هـ - 1976م.
- الشامل (معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها): بلال جنيدي، محمد سعيد أسبر، دار العودة، بيروت 1981م.
- الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية: د. عبد السلام المسدي، د. محمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1985م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت 769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان (د. ت).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني (ت 929هـ)، تحقيق

- محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة/مصر 1375هـ - 1955م.
- شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان: محمد بن أحمد بن رشد (ت 595هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، الكويت 1415هـ - 1984م.
- شرح التسهيل: جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية (د. ت).
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: الإمام خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي/مصر (د. ت).
- شرح جمل الزجاجة: ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل/العراق 1980م.
- شرح الدماميني بهامش المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 827هـ)، المطبعة البهية/مصر 1305هـ.
- شرح ديوان صريح الغواني مسلم بن الوليد الأنصاري (ت 208هـ: د. سامي الدهان، دار المعارف بمصر 1958م.
- شرح الرضي على الكافية: الرضي الأسترابادي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، مطابع الشروق، بيروت 1398هـ - 1978م.
- شرح عضد الملة والدين (ت 756هـ) على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، وبهامشه حاشية التفتازاني، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق/مصر 1317هـ.
- شرح العوامل: محمد عبد الحسين القزويني، مطبعة الآداب، النجف/العراق 1972م.
- شرح الكافية: جمال الدين بن مالك.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د. هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد 1397هـ - 1977م.

- شرح اللمع: صنفه ابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت 456هـ)، تحقيق د. فائز فارس، الكويت 1404هـ - 1984م.
- شرح المغني وشواهد: ابن هشام، تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي/مصر 1377هـ - 1958م.
- شرح المفصل: الشيخ موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت 1977م.
- شرح منار الأنوار في أصول الفقه: عز الدين عبد اللطيف بن مالك (ت 885هـ)، المطبعة العثمانية 1984م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد المكودي الفاسي النحوي المقرئ (ت 807هـ) وبهامشه حاشية الملوي الأزهرى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1954م.
- شروح التلخيص: مختصر سعد الدين التفتازاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر (د. ت).
- شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل: أبو حامد الغزالي (ت 505هـ)، تحقيق د. حمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد 1971م.
- شواهد التوضيح والتنصيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق د. طه محسن، العراق 1405هـ - 1985م.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت 256هـ)، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
- صحيح مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، بشرح الإمام يحيى النووي (ت 677هـ)، تحقيق وإشراف أمجد أبو زينة، دار الشعب، القاهرة (د. ت).
- صحيح مسلم بشرح النووي: دار الفكر، بيروت 1401هـ - 1981م.

- صفوة البيان لمعاني القرآن: الشيخ حسنين محمد مخلوف، الكويت ط 3 1988م.
- صفوة التفاسير، تفسير للقرآن الكريم جامع بين المأثور والمعقول: محمد علي الصابوني، عالم الكتب، بيروت 1406هـ - 1986م.
- صفوة اللالكى من مستصفى الإمام الغزالي في علم أصول الفقه: عبد الكريم المدرس، مطبعة العاني، بغداد 1406هـ - 1986م.
- الصناعتين، الكتابة والشعر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العكبري (ت 395هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر 1371هـ - 1952م.
- الصورة الفنية في المثل القرآني، دراسة نقدية وبلاغية: د. حسين علي الصغير، دار الرشيد، بغداد 1981م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: حمد بن عبد العزيز النجار، مطبعة السعادة/مصر ط 4 1393هـ - 1973م.
- الطراز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليميني (ت 729هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت.).
- الظاهرة القرآنية: مالك بن بني، عبد الصبور شاهين، دار الفكر، بيروت 1968م.
- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، دار الحرية للطباعة، بغداد 1986م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، دار المعرفة، بيروت/لبنان (د. ت.).
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل (ت 1204هـ)، مطبعة عيسى الباب الحلبي/مصر (د. ت.).

- فقه اللغة وأسرار العربية: أبو منصور الثعالبي (ت 430هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت (د. ت).
- الفقه والمتفقه: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463هـ).
- فنون التصوير الببائي: د. توفيق الفيل، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع/ الكويت 1407هـ - 1987م.
- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب): نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت 898هـ)، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/العراق 1403هـ - 1983م.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: العلامة عبد العلي محمد الأنصاري الهندي (ت 1225هـ ضمن كتاب (المستصفى من أصول الفقه للإمام الغزالي)، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة/ مصر 1322هـ.
- في ظلال القرآن: سيد قطب، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان ط 5 1386هـ - 1967م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت 1964م.
- قواعد النقد الأدبي: أبر كرمبي لاسل، ترجمة عوض محمد، دار الشؤون الثقافية، بغداد ط 2 1986م.
- القياس حقيقته، حجتيه: د. مصطفى جمال الدين، النجف/العراق 1972.
- القياس في الشرع الإسلامي وإثبات أنه لم يرد في الإسلام نص يخالف القياس الصحيح: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية (ت 728هـ)، وتلميذه الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت 751هـ)، مطبعة الزمان بغداد 1989م.
- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق د. زكي مبارك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر

1355هـ - 1936م

- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت ط 3 1403هـ - 1983م.
- كشاف اصطلاحات الفنون (موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية): الشيخ المولوي محمد علي بن علي التهانوي (ت 1158هـ، دار خياط، بيروت (د. ت).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، دار المعرفة، بيروت (د. ت).
- كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت 599هـ)، تحقيق د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد بغداد 1404هـ - 1984م.
- الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 683هـ)، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق 1975م.
- اللامات: دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية: د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت/لبنان 1980م.
- اللامات: أبو الحسن علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق وتعليق يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح 1400هـ - 1980م.
- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، القاهرة 1959م.
- لسان العرب: ابن منظور (ت 711هـ)، دار المعارف بمصر (د. ت).
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. حاتم حسان، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف بمصر 1966م.
- مباحث الحكم عند الأصوليين: محمد سلام مذكور، دار النهضة العربية، المطبعة العالمية بالقاهرة، ط 4 1238هـ - 1964م.

- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين: عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي، بيروت 1986م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (ت 637هـ)، تحقيق د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر 1369هـ - 1970م.
- مجاز القرآن: صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 210هـ)، تحقيق د. محمد فزاد سزكين، مكتبة الخانجي دار الفكر ط 2 1390هـ - 1970م.
- مجمع الأمثال: أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت 518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ط 2 1379هـ - 1959م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي من القرن السادس الهجري، تحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت/لبنان 1279هـ.
- المجمل في اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404هـ - 1984م.
- محاضرات في أصول الفقه الجعفري: الأستاذ محمد أبو زهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية 1956م.
- المحتسب في تبين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة 1386هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت 541هـ)، الدوحة/ قطر 1398هـ - 1977م.
- المحصول في علم أصول الفقه: الإمام فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني، مطابع الفرزدق التجارية 1400هـ - 1980م.
- محيط المحيط، قاموس مطول للغة العربية: بطرس البستاني، مكتبة لبنان،

بيروت 1983م.

- مختصر المنتهى الأصولي: ابن الحاجب المالكي (ت 646هـ)، ضمن (شرح القاضي عضد الملة والدين)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق/ مصر 1317هـ.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر 1968م.
- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر: للعلامة ابن قدامة الحنبلي (ت 630هـ): الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار القلم، بيروت (د. ت).
- مرآة الأصول في شرح مرقة الوصول: ملا خسرو، المطبعة العثمانية 1317هـ.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات: أبو علي النحوي (ت 377هـ)، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد 1983م.
- المستصفي من علم الأصول للغزالي: ومعه كتاب فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للعلامة عبد العلي محمد الأنصاري الهندي، ومعه مسلم الثبوت في أصول الفقه للإمام محب الدين بن عبد الشكور البهاري الهندي، المطبعة الأميرية ببولاق/ مصر 1322هـ.
- مسلم الثبوت في أصول الفقه: الإمام محمد الدين بن عبد الشكور البهاري الهندي (ت 1119هـ)، ضمن كتاب المستصفي من علم الأصول للإمام الغزالي، المطبعة الأميرية ببولاق/ مصر 1322هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: (ت 241هـ)، المكتب الإسلامي، دار صادر، دار بيروت (د. ت).
- المصباح المنير: الفيومي أحمد بن محمد (ت 770هـ)، تصحيح مصطفى السقا، مطبعة الحلبي بمصر (د. ت).
- المصقول في علم الأصول: الملا محمد جلي زادة الكوي: (ت 1217هـ)، تحقيق عبد الرزاق بيمار وزارة الأوقاف، بغداد 1401هـ - 1981م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد 1977م.

- المطوّل على التلخيص: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت 791هـ)، مطبعة الحاج أفندي البوسنوي 1289هـ.
- معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة ط 2 1407هـ - 1986م.
- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت 1405هـ - 1985م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت 1408هـ - 1988م.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي ومطبعة دار الحكمة في الموصل 1991م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي، دار الفكر/لبنان 1970م.
- المعجم الفلسفي: مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1399هـ - 1979م.
- معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت ط 2 1408هـ - 1988م.
- معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية: جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس 1994م.
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس، دار الفكر، بيروت 1399هـ - 1979م.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية/جمهورية مصر العربية، دار المعارف

1393هـ - 1973م.

- معيار العلم أو (منطق تهافت الفلاسفة): الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق د. سليمان دينا، دار المعارف/ مصر 1961م.
- المغني في النحو: الشيخ تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت 680هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1999م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، حققه وفصله وضبط غرائبه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة (د. ت).
- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت 626هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر 1937م.
- مفهوم العقل والقلب في القرآن والسنة: د. محمد علي الجوزو، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان 1980م.
- مقاصد الفلاسفة: أبو حامد الغزالي، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر/ مصر 1936م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد/ العراق 1982م.
- المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت (د. ت).
- من أساليب البيان في القرآن الكريم: محمد علي أبو حمدة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ط 2 1403هـ - 1983م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، المطبعة الحديثة/ مصر ط 3 1966م.
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسطوطاليسي: علي سامي النشار، دار الفكر العربي، بيروت 1947م.
- منتخب قرة عيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم: الإمام ابن

- الجوزي (ت 579هـ)، تحقيق ودراسة د. فؤاد عبد المنعم أحمد، د. محمد السيد الصفطاوي، منشأة المعارف، الإسكندرية (د. ت).
- الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت/لبنان ط 2 1393هـ - 1973م.
- النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، المكتبة الحديثة 1385هـ - 1965م.
- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر ط 4 1973م.
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت (د. ت).
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر البقاعي (ت 885هـ)، تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان 1415هـ - 1995م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت 733هـ)، دار الكتب/مصر (د. ت).
- النهاية في غريب الحديث والأثر: الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق محمود الطناحي دار الفكر ط 2 1979م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت (د. ت).
- الوافي، معجم وسيط للغة العربية: الشيخ عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، بيروت 1980م.

الرسائل الجامعية والدوريات:

- آيات العقل والألفاظ ذات الصلة في القرآن الكريم، دراسة موضوعية وفنية:

- علي حسن عبد الله الجبوري، رسالة ماجستير، كلية الآداب/بغداد 1420هـ - 1999م.
- أساليب التعجب في القرآن الكريم دراسة دلالية: حاتم حسين، رسالة ماجستير، كلية الآداب/بغداد 1998م.
- أسلوب التعليل في العربية: أحمد خضير عباس، رسالة ماجستير، كلية الآداب/المستنصرية 1999م.
- أسلوبية الحوار في القرآن الكريم: رسول حمود حسن حبيب الدوري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب/بغداد 1415هـ - 1995م.
- الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام، دراسة نحوية: عبد الحسن خضير المحياري، رسالة ماجستير، كلية التربية بنات/بغداد 1997م.
- البناء في النحو العربي: هدى محمد صالح عبد الرحيم الحديثي، رسالة ماجستير، كلية الآداب/بغداد 1989م.
- التشبيهات النبوية في صحيح البخاري، دراسة موضوعية فنية: يونس عبد مرزوك، رسالة ماجستير، كلية الآداب/بغداد 1417هـ - 1997م.
- السببية والتعليل في التركيب الشرطي: بحث بقلم د. مصطفى جطل وناديا حسكر، مجلة بحوث، حلب العدد السابع عشر سنة 1990م.
- السياق ودلالته في توجيه المعنى: فوزي إبراهيم عبد الرزاق، رسالة دكتوراه، كلية الآداب/بغداد 1416هـ - 1996م.
- الشرط بـ (إن) و (إذا) في القرآن الكريم: بحث في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض مجلد 4 السنة 7.
- علل التعبير القرآني عند الرازي في التفسير الكبير: أحمد جمعة محمود الهيتي، رسالة دكتوراه كلية الآداب/بغداد 1420هـ - 1999م.
- العلة النحوية بين النظرية والتطبيق: بحث بقلم نهاد فليح حسن، في مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع لسنة 1406هـ - 1986م.

- العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب (علل النحو) لابن الوراق (ت 381هـ): محمود جاسم الدرويش، رسالة دكتوراه، الآداب/بغداد 1408هـ - 1987م.
- علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتاب المستوفي في النحو: حسن عبد الكريم حسين الشرع، رسالة دكتوراه، الآداب/بغداد 1398هـ - 1978م.
- اللامات في العربية، دراسة لغوية نحوية: ثامر نجم عبد الله، رسالة ماجستير، الآداب/البصرة 1410هـ - 1989م.
- مباحث التعليل عند الأصوليين والإمام الغزالي: حمد عبيد الكبيسي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر 1969م.
- مصطلح اللفظ والمعنى ومستويات التحليل عند عبد القاهر: بحث بقلم د. بو درع عبد الرحمن، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس/المملكة المغربية ع 4 1988م.
- النحو بين عبد القاهر وجومسكي: بحث بقلم محمد عبد المطلب في مجلة فصول مجلد 5 عدد 1 1984م.
- النظم في المنظور النحوي والبلاغي: هدى محمد صالح عبد الرحيم الحديثي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب/بغداد 1413هـ - 1993م.

المحتويات

7	الإهداء
9	شكر وتقدير
11	المقدمة
15	التمهيد

الفصل الأول

اللام هي أم باب التعليل والأصل فيه

47	اللام هي أم باب التعليل والأصل فيه
49	المبحث الأول: التعليل باللام
54	المبحث الثاني: إفادة اللام التعليل وغيره من المعاني
60	لام التبيين
62	احتمال لام التعليل الزائدة للتوكيد والتقوية والتعديّة
67	المبحث الثالث: لام (كي)
71	لام كي بين التعليل والأمر
75	تقدم الواو على لام التعليل (لام كي)
78	اللام الشبيهة بـ لام كي بعد فعلي الإرادة والأمر
82	وقوع لام كي جواباً للقسم

- 83 لام كي وأحكام متعلقها
- 87 المبحث الرابع: لام الجحود
- 92 المبحث الخامس: التعليل المجازي باللام (لام العاقبة والصيرورة)
- 96 المبحث السادس: التعليل باللام بعد القول

الفصل الثاني

التعليل بالحروف (الأدوات)

- 103 المبحث الأول: التعليل بالحروف الأحادية
- 103 التعليل بالباء
- 116 التعليل بالفاء
- 135 المبحث الثاني: التعليل بالحروف الثنائية
- 135 التعليل بـ إذ
- 140 التعليل بـ (أو)
- 146 التعليل بـ (عن)
- 150 التعليل بـ (في)
- 155 التعليل بـ (كي)
- 163 التعليل بـ (مِنْ)
- 167 المبحث الثالث: التعليل بالحروف الثلاثية
- 167 التعليل بـ (إذن)
- 173 التعليل بـ (إلى)
- 177 التعليل بـ (على)
- 180 التعليل بـ (كما)
- 184 المبحث الرابع: التعليل بالحروف الرباعية
- 184 التعليل بـ (حتى)
- 187 التعليل بـ (كَأَنَّ)

- التعليل بـ (لعل) 188
- المبحث الخامس: الفروق في التعليل بين عدد من الحروف المعلّلة 191
- الفرق في معنى التعليل بين حروف الجر المعلّلة 192

الفصل الثالث

التعليل بالأسماء: المفعول له

- المفعول له 205
- المبحث الأول: المفعول له (المصدر الصريح) والتعليل به 206
- نصب المفعول له وجره 222
- الفرق في معنى التعليل بالمفعول له المنصوب والمفعول له المجرور 225
- نظرة إجمالية في خصائص المفعول له (المصدر) 232
- المبحث الثاني: التعليل بالمصدر المؤول 235
- التعليل بالمصدر المؤول من (أن والفعل) والتعليل بـ (أن) 236
- التعليل بالمصدر المؤول من (ما والفعل)
- والفرق بينه وبين التعليل بـ (أَنَّ والفعل) 245
- التعليل بالمصدر المؤول من (كي والفعل) 248
- التعليل بالمصدر المؤول من (أَنَّ واسمها وخبرها) والتعليل بـ (أَنَّ) 249

الفصل الرابع

التعليل بوسائل أخرى

- المبحث الأول: التعليل بالألفاظ 259
- اسم الإشارة 261
- المشتقات 264
- التكرار 271
- المبحث الثاني: التعليل بالجمل 276
- السياق وأثره في توجيه المعنى 276

278	جملة (إنّ) واسمها وخبرها)
284	الفرق بين فتح همزة (إنّ) وكسرها عند التعليل
287	جملة الطلب وجواب الطلب أو ما يقابله
295	جملة النداء الدالة على التعجب
301	جملة الشرط والجزاء
307	فعل الشرط ودلالته
310	الجزاء أو جواب الشرط
315	اجتماع الشرط والقسم
316	جملة شبه الشرط
316	جملة صلة الموصول
321	جملة الحال
326	الفصل والوصل في الجمل
331	المبحث الثالث: التعليل بطرائق مختلفة
331	التعليل بذكر العلة المركبة
338	التعليل المجازي أو ما يسمى بـ (حسن التعليل)
343	الخاتمة
349	المصادر والمراجع المطبوعة
349	القرآن الكريم
369	الرسائل الجامعية والدوريات

